الجامعـــــة الاردنيـــــة

كليـــة الاقتصـاد والعلـوم الاداريـــــة

قسـم الاقتصـــاد والاحصـــــاء

تخطيط الاستثمار وأثره على التنمية في الاردن

٠٣٠٨٧٦

اعـــداد

غالـــب محمد بني هانـــي

مجرد

أشـــراف

الدكتـــور عبد عبد الحميد خرابشـــة

٢٦١٠

قدمت هـذه الدراسـة استكمالا لمتطلبـات درجة الماجستير في الاقتصـاد ،

بكليـــة الاقتصـاد والعلـوم الاداريـــة

الجامعـــة الاردنيـــــة

١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

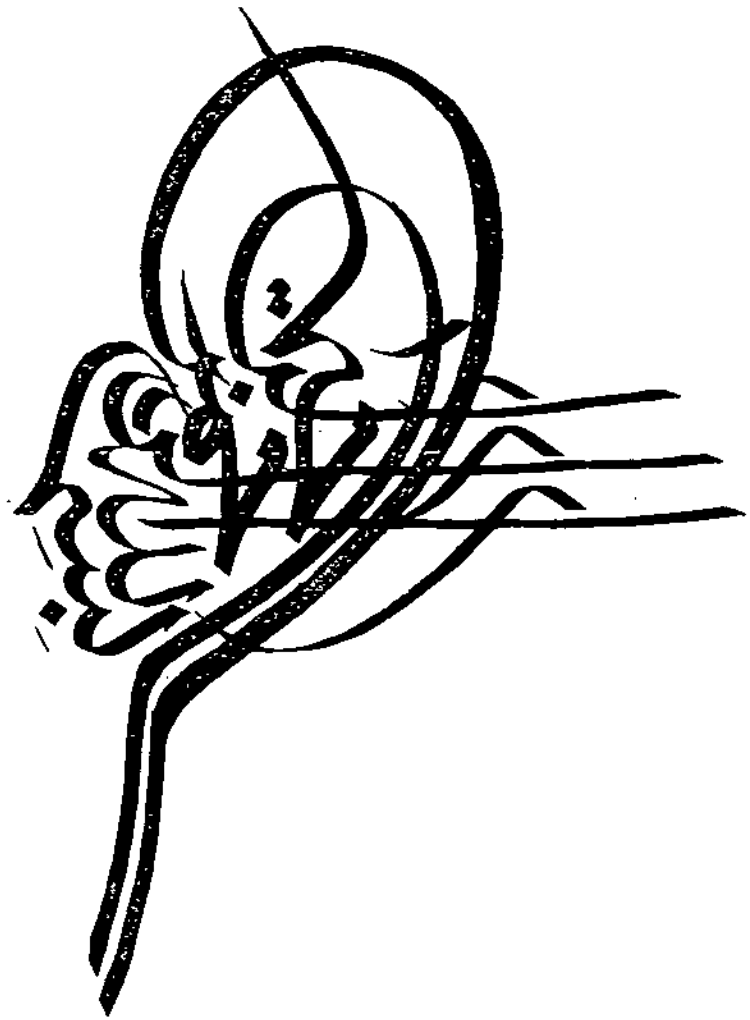

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كلمـــة لا بـــد منهـــا

في البدايـــة أحمـــد اللـــة الـــذي مـــنّ علـــيّ واعاننـــي علـــى انهـــاء هـــذهِ الدراســةِ ، ومـــن ثـم أجـــد لزامـــا علـــيّ أن أتقـــدم بالشـكر الجزيـــل لأســـتاذي الفاضـــل **الدكتـــور عبـــد عبد الحميـــد خرابشـــة** على تفضلـــة بالأشـــراف عليهـــا ، وعلـــى ارائـــه الســـديدة وتوجيهـــة الدائم لـــي اثنـــاء اعـدادهـــا .

كمـــا أتقـدم بجزيـــل الشـــكر لكافـــة الأســـاتذة الافاضـــل فـــي قســـم الاقتصـــاد والاحصـــاء ، علـــى جهودهـــم المخلصـــة التي يبذلونهـــا واســـتعدادهـــم الدائـم للعطـــاء ، جزاهـم اللـــه عنـــا خيـــرا .

كمـا أتقـدم بالشـكر الى كافـة العامليـــن في الوزارات والدوائـــر والمؤســـات الحكوميـــة على تعاونهـــم معـــي وتزويـــدي بالمعلـــومات والبيانـــات اللازمـــة لهـــذهِ الدراســـة ، وأخـص بالذكـــر العامليـــن في البنـــك المركـــزي ودائـرة الاحصـاءات العامـــة والجمعيـــة العلميـــة الملكيـــة .

غالـــب بنـــي هانـــي

رجـــب ١٤٠٩هـ

آذار ١٩٨٩م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراسة

العنوان	الصفحة
الاهداء	أ
كلمة لا بد منها	ب
محتويات الدراسة	ج — هـ
فهرس الجداول	و — ط
فهرس الملاحق	ى
المقدمة	١ — ٧
الفصل الأول :	
محددات الاستثمار في الدول النامية	٨ — ٦٦
المبحث الأول : المصادر الداخلية لعرض رأس المال في الدول النامية	١٣ — ٣٠
— الادخار الاختياري	١٤
— الادخار الاجباري	١٨
— الضرائب	١٩
— القروض الداخلية	٢٣
— التمويل بالعجز	٢٥
المبحث الثاني : المصادر الخارجية للتكوين الرأسمالي	٣١ — ٤٨
— الاستثمار الأجنبي المباشر	٣٢
— الاقتراض الخارجي	٣٨
— المساعدات الخارجية	٤٤
المبحث الثالث : الطلب على رأس المال في الدول النامية	٤٩ — ٥٦
المبحث الرابع : الفجوة بين عرض رأس المال والطلب علية ووسائل التغلب عليها	٥٧ — ٦٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البيـــــان	الصفحـــة
الفصل الثانـــي :	
الاستثمار العام والخاص فـــي الاردن	٦٧ ـ ١٠٦
المبحث الأول : المدخـرات المحليـة والقوميـــة فـي الاردن	٦٩ ـ ٧٦
المبحث الثاني : محـددات الاستثمار فـي الاردن	٧٧ ـ ٩١
المبحث الثالث : تطور حجم الاستثمار في الاردن ومدى مساهمـــة القطـاع العـــام والخـــاص	٩٢ ـ ١٠٦
ـ أهميـة الاستثمارات العامـــة	٩٢
ـ الأهميـة النسبية للاستثمارات العامة والخاصـة فـي الاردن	٩٧
الفصـل الثالـــث :	
توزيـع الاستثمارات على القطاعات الاقتصاديـــة	١٠٧ ـ ١٥٨
المبحث الأول : معاييـر توزيـع الاســتثمار	١٠٩ ـ ١٢٢
ـ معيـار الكثافـة الرأسمالية	١١٠
ـ معيـار الانتاجيـة الحديـة الاجتماعيـة	١١٤
ـ معيـار نسبة اعادة الاستثمار الحـدي للفـرد	١١٥
ـ معيـار الأثـر على توازن ميزان المدفوعـــات	١١٦
ـ معيـار التكلفـة الاجتماعيـة	١١٧
ـ معيـار الروابـط الخلفيـة والاماميـــة	١١٨
المبحث الثاني : معامـل رأس المال /الناتـج ومعامل رأس المال /العمـــل	١٢٣ ـ ١٤٦
ـ معامل رأس المال / الناتـج	١٢٣
ـ معامل رأس المال / العمـل	١٤٣
المبحث الثالث : توزيع الاستثمارات المخططة والفعلية على القطاعات الاقتصادية	١٤٧ ـ ١٥٨
ـ معايير توزيع الاستثمار في الخطط الاقتصادية الاردنيـة	١٤٨
ـ التوزيع المخطط والفعلي للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية	١٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البيـــان	المفحـــة
الفصـــل الرابـــع :	
دور الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية الاقتصاديـــة	١٥٩ ــ ٢٣٩
المبحث الأول : مفهـوم التنميـة الاقتصاديـة وأهدافهـــا	١٦٢ ــ ١٧٣
المبحث الثاني : مـدى مساهمة الاستثمارات في تحقيـق أهـداف التنميـة	١٧٤ ــ ١٩٣
ــ معـدلات نمـو الناتـج المحلـي الاجمالـي	١٧٥
ــ تخفيـض معـدلات البطالـــة	١٧٩
ــ اشـباع الحاجات الاساسية لجميع افـراد المجتمـع	١٨٢
ــ تخفيـض العجـز التجـاري	١٩١
المبحث الثالث : التغيـرات الهيكليـــة في الاقتصـاد الاردنـــي	١٩٤ ــ ٢٣٩
ــ هيكـل الانتـــاج	٢٠٠
ــ هيكـل العمالـــة	٢٠٨
ــ هيكـل الدخـــل	٢١٥
ــ هيكـل الطلـــب	٢٢٦
ــ هيكـل التجارة الخارجيـــة	٢٢٨
ــ التبعيـة الاقتصاديـة للخـارج	٢٣٣
الفصـل الخامـس :	
النتائـج والتوصيـــات	٢٤٠ ــ ٢٥٧
ــ النتائـــج	٢٤١
ــ التوصيـــات	٢٥٣
الملاحـــق	٢٥٨ ــ ٢٧٠
المراجـــع	٢٧١ ــ ٢٨٥
المراجـع العربيـــة	٢٧٢
المراجـع الانجليزية	٢٨٠
الملخـــص	١ ــ ٧١

٢٧٨٠٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهـرس الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجـدول	الصفحـة
١ ـ ١	الناتج المحلي والقومي الاجمالي وعلاقتـه بالادخـار والاستهلاك	٧٠
١ ـ ٢	بعض مؤشرات نمو الناتج المحلي والقومي الاجمالي والاستهلاك والادخار	٧١
١ ـ ٣	محددات الاستثمار في الاردن	٧٨
١ ـ ٤	الاستثمارات الفعلية والمخططة للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ بالاسعار الجارية	٩٩
١ ـ ٥	الاستثمارات العامة والخاصة موزعة حسب النشاط الاقتصادي للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٠٢
٣ ـ ١	الاستثمار والناتج المحلي (القيمة المضافة) خلال الفترة من ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥	١٣٠
٣ ـ ٢	المعامل الحدي الاجمالي والمافي لرأس المال / الناتج في الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥	١٣١
٣ ـ ٣	متوسط المعامل الحدي لرأس المال / الناتج	١٣٣
٣ ـ ٤	توزيع الاستثمارات الفعلية على القطاعات الاقتصادية والتغير في القيمة المضافة لهذه القطاعات خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥	١٣٧
٣ ـ ٥	المعامل الحدي لرأس المال / الناتج للقطاعات الاقتصادية المختلفة	١٣٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣ ـ ٦	القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	١٤٠
٣ ـ ٧	توزيع الاستثمارات الفعلية على القطاعات الاقتصادية والتغير في حجم العمالة المستخدمة في القطاعات	١٤١
٣ ـ ٨	المعامل الحدي لرأس المال /العمل خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥	١٤٢
٣ ـ ٩	التوزيع المخطط والفعلي للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٦٣ـ ١٩٩٠	١٥٣
٣ ـ ١٠	التوزيع النسبي للاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٩٠	١٥٤
٤ ـ ١	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر تكلفة عناصر الانتاج وبالاسعار الثابتة	١٧٦
٤ ـ ٢	معدلات البطالة في الاردن لسنوات مختارة	١٨٠
٤ ـ ٣	تطور مؤشرات الرعاية الصحية في الاردن مقارنة مع الدول الأخرى	١٨٣
٤ ـ ٤	نسبة التحاق الطلبة في المراحل التعليمة المختلفة مقارنة مع متوسط هذه النسبة في بقية دول العالم لسنة ١٩٨٤	١٨٥
٤ ـ ٥	استهلاك الفرد من السعرات الحرارية مقارنا مع متوسط استهلاكة في بقية دول العالم	١٨٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٤ ـ ٦	العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥	١٩٢
٤ ـ ٧	تطور التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥	٢٠١
٤ ـ ٨	القيمة المضافة حسب النشاط الصناعي في الاردن سنة ١٩٨٦	٢٠٣
٤ ـ ٩	التوزيع النسبي لأجمالي الناتج المحلي في الاردن مقارنا مع بقية دول العالم لسنوات مختارة	٢٠٦
٤ ـ ١٠	التوزيع النسبي للأيدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (العمالة الاردنية + الوافدة)	٢٠٩
٤ ـ ١١	التوزيع النسبي للأيدي العاملة في الاردن مقارنا مع متوسط هذه النسب في بقية دول العالم لسنوات مختارة	٢١١
٤ ـ ١٢	تطور انتاجية العمل في الاقتصاد الاردني	٢١٣
٤ ـ ١٣	الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي والدخل المتاح	٢١٦
٤ ـ ١٤	التوزيع النسبي للسكان حسب فئات الدخل	٢١٩
٤ ـ ١٥	التوزيع النسبي للسكان والدخل	٢٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٤ ـ ١٦	هيكل الطلب في الاردن مقارنا مع الدول الأخرى لسنوات مختارة	٢٢٧
٤ ـ ١٧	شروط التبادل التجاري للاردن مع العالم الخارجي	٢٣٠
٤ ـ ١٨	التركيب السلعي للتجارة الخارجية في الاردن حسب الأغراض الاقتصادية	٢٣٢
٤ ـ ١٩	مؤشرات التبعية الخارجية في الاقتصاد الاردني	٢٣٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهـــرس الملاحـــــق

رقم الملحـــق	عنـوان الملحـــق	الصفحـة
١	القـروض القائمـة للبنـوك التجاريـة ومؤسـسـات الاقـراض المتخصصـة	٢٥٩
٢	هيكـل اسـعار الفائـدة وسـعر اعادة الخصـم	٢٦٠
٣	Range of the Durbin-Watson Statistic	٢٦١
٤	5 Percent Significance Points of dL and du	٢٦٢
٥	المصـدر الصناعـي للناتـج المحلـي الاجمالـي بسـعر كلفـة عناصـر الانتـاج وتوزيعـة النسـبي بين القطاعـات المختلفـة	٢٦٣
٦	التركيـب السـلعي للصادرات الوطنيـة حسـب الاغـراض الاقتصاديـة	٢٦٤
٧	التركيـب السـلعي للواردات حسـب الاغـراض الاقتصاديـة	٢٦٥
٨	التركيـز الجغرافـي للـواردات	٢٦٦
٩	رصيـد القـروض الخارجيـة غيـر المسـددة	٢٦٧
١٠	الأرقـام القياسـية لتكاليـف المعيشـة	٢٦٨
١١	التجـارة الخارجيـة للاردن خـلال السـنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٨٦	٢٦٩ ـ ٢٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمـــــــــة

لا شـك أن القضايا الرئيسـة التي كانـت تطـرح نفسـها على الاقتصـاديين قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة ، هـي القضايا المتعلقـة بالتـوازن ، وأمـا قضيـة التنميـة والتقـدم الاقتصـادي فكانـت طبقـا للفكـر السـائد فـي ذلـك الوقـت ، ليسـت الا قضايا مسـلم بها ، تتحـقق بصـورة آليـه مـن خـلال السـعي للوصـول الـى حالـة التـوازن هـذه ، ولذلـك لم تحظـى بالاهتمـام الكافـي في ذلـك الوقـت ٠

وأمـا فـي الوقـت الحاضـر ونظـرا لأنقسـام العالـم الى دول غنيّـة متقدمـة ، ودول فقيرة ناميـة ، تتسـع الهـوة بينهمـا يوما بعـد يـوم ، فقـد اسـتحوذت قضيـة التنميـة على اهتمـام المفكرين الاقتصاديين سـواء فـي الـدول الناميـة أو المتقدمـة ، مع الاختـلاف فـي الدوافـع والاهـداف لـدى كلّ منهـم ٠

ويعتبـر موضوع الاسـتثمار من أبرز المواضيـع التي نالـت الاهتمـام الاكبـر بين مواضيـع التنميـة الاقتصاديـة ، لما لـه من دور حاسـم وأسـاسـي في عمليـة التنميـة ، ولمـا تعانيـة الـدول الناميـة على وجـه العمـوم من معوقـات تحـول بينها وبيـن القيـام بالاسـتثمارات اللازمـة لتطويرهـا ٠

وقـد كان هنـاك تركيـز واضـح من قبـل مفكـري التنميـة في المراحـل الأولـى لظهـور الفكـر التنموي علـى مشكلة توفيـر الموارد الماليـة الكافيـة لتمويـل عمليـات الاسـتثمار ، بما يكفـل تشـغيل مزيـدا من الايـدي العاملـة ، ويـؤدي الى تحقيـق زيادة في معـدلات نمو الناتـج القومـي ، علـى اعتبـار أن تخفيـض معـدلات البطالـة وزيـادة الدخـل القومـي هي الاهداف الرئيسـة والنهائيـة للعملية التنموية ، وقـد عكسـت هـذه الافكـار بطريقـة أوبأخـرى ،أو علـى الأقـل كانت متأثـرة لدرجة كبيـرة بالتجارب التنمويـة في الدول الصناعيـة المتقدمـة ٠

وكان لزيادة وعـي الدول الناميـة وادراكهـا المتزايـد للاختلاف الواسـع بيـن ظـروف ومشاكل التنميـة التي تعانـي منها ، والظـروف والمصاعـب التي واجهـت الـدول المتقدمـة عند بدايـة مراحـل تطورهـا ، أثـر واضح في اعادة تحديـد طبيعـة وسـبب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حالة التخلف التي تعاني منها الدول النامية ، وبالتالي اعادة النظر في الوسائل المؤدية الى تجاوزها ٠

فقد برزت مع نهاية الحرب العالمية الثانية عقبات عديدة عانت منها الدول النامية ، لم تعاني الدول الصناعية المتقدمة منها عندما كانت في نفس مستوى التطور الاقتصادي ، ومن هذه العقبات زيادة درجة انكشاف وتبعيّة اقتصادات الدول النامية للخارج ، والارتفاع الهائل في حجم مديونيتها الخارجية ، وتشويه هياكلها الاقتصادية من حيث قيامها على اساس التخصص في انتاج ، وتصدير المواد الأولية ، واستيراد السلع الصناعية من الدول المتقدمة ، واتجاه معدلات التبادل الدولي للتطور في غير صالح الدول النامية ٠

وقد أدى ذلك الى حدوث تطور هائل في الفكر التنموي ، حيث تحرر كثير من مفكري ، ودول العالم الثالث من الوهم الذي اوقعتهم فيه النظريات التنموية التي تعكس ظروف وتجارب الدول الغربية المتقدمة ، والمتمثل في أنّ معضلات البلدان النامية من البساطة واليسر ، لدرجة يمكن معها تجاوزها بمجرد توفير الموارد المالية الكافية لتمويل حجم معين من الاستثمار ، وشمل التطور في الفكر التنموي حدوث تغيرات واسعة في مفهوم وأهداف التنمية ، ومدى شموليتها ووسائل تحقيقها ، فرغم ما للاستثمار من تأثير هام وواسع على بقية المتغيرات الاقتصادية ، فقد أصبح ينظر الى تخطيط الاستثمار ، على أنه ليس الا احد الجوانب المتعدده التي يجب أن يشملها التخطيط الاقتصادي ، ولا يمكن أن يكون بأي حال من الاحوال بديلا عن تخطيط الجوانب الاخرى من النشاط الاقتصادي ، مثل تخطيط التجارة الخارجية ، والقوى العاملة ، والاستهلاك ، والانتاج ٠

كما تنبه الفكر الاقتصادي الحديث الى حقيقة أن العوامل الاقتصادية لا تعمل في فراغ ، وانما تعمل في اطار من العوامل السياسية والاجتماعية والفكرية ، ولذلك لا بدّ أن يرافق التخطيط الاقتصادي العمل على احداث تغيرات ملائمة في كافة هذه المجالات حتى يمكن الوصول الى تنمية حقيقية ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واذا عدنا الى تخطيط الاستثمار الذي يشكل موضوع هذه الدراسة نجد أنه يثير مسألتين رئيستين تتعلق الأولى بحصر الموارد المالية المحلية ، والاجنبية المتاحة للاستثمار ، وتعنى الثانية بتوجيه هذه الموارد وتوزيعها على القطاعات والمشاريع الاقتصادية المختلفة بما يكفل تحقيق أهداف التنمية .

وبخصوص المسألة الأولى ، يمكن القول أن الاستثمار ليس الا امتناع عن استهلاك جزء من الانتاج الجاري ، وتخصيصه لأغراض الانتاج في المستقبل ، أوكما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه التضحية بامكانية الاستهلاك الحالي ، على أمل تحقيق زيادة في امكانية الاستهلاك في المستقبل ، هذا اذا تم تمويل الاستثمار من المصادر الداخلية ، أما اذا تم تمويله عن طريق المصادر الخارجية مثل القروض والمساعدات والمنح ، فلا شك أن القروض الخارجية تشكل عبئا مستقبليا على الاقتصاد الوطني ، وتضحية لا بد ان يتحملها الجيل اللاحق لصالح الجيل الحالي ، وعلى الرغم مما قد يبدو للوهلة الأولى من أن المساعدات والمنح لا تحمل في طياتها وبشكل مباشر أية تضحية بالاستهلاك الحالي أو المستقبلي ، ولا تشكل عبئا على كاهل الجيل الحالي أو القادم ، ألا أنها تؤدي في الغالب الى تبعية الدول المتلقية لها للدول المانحة ، مما يفقدها حرية العمل ليس في الجانب الاقتصادي وحدة من حياتها ، ويتطلب منها اجراءات ومواقف قد تكون اكثر تكلفة من المصادر الأخرى لتمويل الاستثمار .

وتواجه الدول النامية عموما صعوبات بالغة في سبيل الحصول على الأموال اللازمة لاستثماراتها ، حيث تجد نفسها عاجزة عن التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي ، نظرا لانخفاض مستوى الاستهلاك اصلا في هذه الدول ، نتيجة انخفاض مستوى الدخل فيها ، وتواجه صعوبات اكثر اذا لجأت للمصادر الخارجية ، تتمثل في ارتفاع حجم مديونيتها بشكل تجاوز قدرات بعضها على السداد ، وزيادة تبعيتها الاقتصادية للخارج ، لدرجة أصبح يخشى على استقلالها السياسي منها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما بالنسبة للمسألة الثانية ، المتعلقة بتوزيع هذه الاستثمارات ، يمكن القول أن مجرد الأخذ باسلوب التخطيط الاقتصادي كوسيلة للتنمية ، يعني عدم الايمان وبالتالي رفض الاعتماد على قوى السوق ، الذي يحكمها معيار الربح الفردي ، كاداة ملائمة لتوزيع الاستثمارات بطريقة مثلى ، فاذا تجاوزنا بعض الاعتبارات التي تحد من قدرة قوى السوق الحرة على تحقيق التوزيع الامثل للاستثمارات في الدول النامية - مثل عدم توفر شروط المنافسة التامة في أسواقها ، ووجود الوفورات الخارجية لبعض الاستثمارات وما ينتج عنها من اختلاف واسع بين التكاليف والمنافع الاجتماعية والخاصة - فأن الاعتماد على قوى السوق المحكومة بمعيار الربح الفردي ، قد تكون أداة ناجحة لتوزيع الاستثمار بطريقة تؤدي الى زيادة الناتج القومي ولكنها بالتأكيد عاجزة عن تحقيق كثير من أهداف التنمية ، التي برزت كضرورات ملحة بالنسبة للدول النامية ، مثل تخفيض معدلات البطالة ، وأحداث التغيرات الهيكلية الاقتصادية ، وإعادة توزيع الدخل بما يكفل اشباع الحاجات الاساسية لجميع المواطنين ، وتخفيض العجز التجاري ، وتقليص درجة الانكشاف والتبعية الاقتصادية للخارج ، ولا تقل هذه الاهداف من حيث أهميتها عن هدف زيادة الناتج القومي على الأقل من وجهة نظر الدول النامية في الوقت الحاضر .

ونظرا للمصاعب التي تواجهها الدول النامية في مجال توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار ، ولتعدد الاهداف التي ترمي الى تحقيقها من خلال استثماراتها ، فقد وجدت نفسها مضطرة الى اعتماد اسلوب التخطيط في تمويل وتوجيه الاستثمار ، لضمان الاستخدام الأمثل لمواردها المالية النادرة .

ولكن تدخل الدولة ، وتعطيل عمل قوى السوق في مجال توزيع الاستثمارات ، لا يعني أن يتم توزيعها من قبل الحكومة وبطريقة دعائية ترمي الى ابهار المواطن والحصول على تأييده أكثر مما ترمي الى افادته ، بل لا بد من الاعتماد على معيار أو أكثر من المعايير المتعددة التي حفل بها الأدب الاقتصادي ، لتوزيع هذه الاستثمارات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بما يتناسب والظروف السائدة في المجتمع ويكفل تحقيق أهداف التنمية بأقل تكاليف وأقصر مدة ممكنة ٠

وتتناول هذه الدراسة التجربة الاردنية في تخطيط الاستثمار ، من حيث مصادر تمويله وتوزيعه ، والاهداف المخطط له ، ومدى مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق هذه الاهداف من الناحية الفعلية ٠

وقد تم تقسيمها الى خمسة فصول يتناول الأول منها محددات الاستثمار في الدول النامية بشكل عام ، وقسم الى أربعة مباحث ، تم استعراض المصادر الداخلية لعرض رأس المال في الدول النامية وهي الادخار والضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض الداخلية والتمويل بالعجز في المبحث الأول والمصادر الخارجية المكونة من الاستثمار الاجنبي المباشر والقروض والمساعدات والمنح الخارجية في المبحث الثاني ، بينما تم دراسة الطلب على رأس المال في المبحث الثالث وخصص المبحث الرابع لتقدير الفجوة بين عرض رأس المال والطلب عليه ووسائل التغلب عليها في الدول النامية ٠

وخصص الفصل الثاني لدراسة الاستثمار العام والخاص في الأردن من خلال ثلاثة مباحث ، تناول الأول منها المدخرات المحلية والقومية في الاردن ، ومدى امكانية الاعتماد عليها كمصدر من مصادر التكوين الرأسمالي ، واشتمل المبحث الثاني على نموذج رياضي يبين علاقة الاستثمار كمتغير تابع بعدد من المتغيرات المستقلة التي يعتقدانها تلعب دورا هاما في تحديده ، وهذه المتغيرات هي الضرائب ، والقروض الداخلية والخارجية ، والمساعدات الاجنبية ، وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ، وتناول المبحث الثالث تطور حجم الاستثمار في الاردن ومدى مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة في ذلك ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما الفصل الثالث فقد تناول توزيع الاستثمارات في الاردن على القطاعات والمشاريع الاقتصادية المختلفة ويتكون ايضا من ثلاثة مباحث ، تم استعراض معايير توزيع الاستثمار من الناحية النظرية في المبحث الأول مع تحديد للمعايير المستخدمة في الخطط الاقتصادية في الاردن ، وجرى حساب وتقدير قيمة المعامل الحدي لرأس المال / الناتج والمعامل الحدي لرأس المال / العمل في الاقتصاد الاردني ، باعتبارها احدى المؤشرات المبدئية التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد حجم الاستثمار وتوزيعة ، وذلك في المبحث الثاني ، كما تم مقارنة التوزيع المخطط مع التوزيع الفعلي للاستثمارات على القطاعات الاقتصادية والحصه النسبية للقطاعات المختلفة من هذه الاستثمارات في المبحث الثالث .

واشتمل الفصل الرابع على تحديد دور الاستثمارات العامة والخاصة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الاردن ، حيث تم التعرف على مفاهيم وأهداف التنمية الاقتصادية وتطورها النظري بشكل عام ، وفي الاردن بشكل خاص من خلال المبحث الأول بينما خصص المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل لتقييم مدي مساهمة السياسة الاستثمارية في الاردن في تحقيق الأهداف التنموية مع التركيز بشكل واضح على مدى مساهمة هذه الاستثمارات في احداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني ، وتقليص درجة تبعيته الخارجية باعتبارها أهم ما يميز مفهوم التنمية عن النمو الاقتصادي .

ولا بد من الاشارة للمشكلة الرئيسة التي تواجه الباحث والمخطط عند التعرض لموضوع الاستثمار في الاردن ، والمتمثلة في عدم توافر البيانات والمعلومات اللازمة وبدرجة كافية ، فيما يتعلق بكثير من المتغيرات الاقتصادية الهامة ، مثل توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية ، وتوزيع الايدي العاملة على هذه القطاعات ، وتوزيع الدخل القومي ، فالبيانات الرسمية المتوفره عن هذه المتغيرات الهامة سواء للباحث أو المخطط ، أما أنها غير متوفره على الاطلاق أو أنها مقتصرة على عدد محدد من السنوات ولفترات لا تصلح لأن تشكل أساسا للدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويواجه الباحث ايضا مشكلة اخرى لا تقل عن سابقتها من حيث الأهمية وهي تعدد مصادر البيانات المتوفرة بالنسبة لبعض المتغيرات الاقتصادية ، وتضاربها في بعض الاحيان حتى بالنسبة للبيانات الصادرة عن نفس المصدر في أوقات مختلفة ، مما يحتم الرجوع لاكثر من مصدر وتعديل بعض الأرقام حسب ما جاء بالنشرة الاحداث من حيث التاريخ ، كما يجعل الاعتماد على والاستعانه بنتائج الدراسات السابقة امرا لا مفر منه للتغلب على هذه المشاكل .

على أي حال ان ايماني الراسخ أن الكمال لله وحده ، يدفعني الى القول أن هذه الدراسة ليست سوى مجرد محاولة قد لا تنجو من العيوب ، ولكني امل أن لا تخلو من الفائدة ، وأكون قد حققت كثيرا مما أرجوه من كتابتها اذا استطاعت أن تثير لدى المهتمين والعاملين في مجال التخطيط الاقتصادي في الاردن ، عددا من التساؤلات التى يتطلب الاجابه عليها مزيدا من البحث والدراسة لبعض جوانب ومشاكل التخطيط والتنمية الاقتصادية في هذا البلد .

والله الموفق

الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الأول

محـــددات الاســـتثمار فـي الـــدول الناميـــة

المصادر الداخليـة للتكوين الرأسـمالي

- الادخـــار
- الضرائب
- الاقتراض الداخلـي
- التمويل بالعجـــز

المصـــادر الخارجيـة للتكوين الرأسـمالي

- الاســتثمار الاجنبي المباشـر
- الاقتراض الخارجـي
- المنح والمساعدات الأجنبية

الطلـب على رأس المال في الدول النامية

الفجوة بين عرض رأس المال والطلب عليه ووسائل التغلب عليها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محددات الاستثمار في الدول النامية

لقد حظي موضوع الاستثمار ولا يزال بأهمية خاصة في نظريات التنمية الاقتصادية ، حيث اعتُبر العنصر الأساسي والمحرك الأول والأخير للتنمية، ويظهر ذلك بوضوح لدى معظم الاقتصاديين الذين تناولوا هذا الجانب من جوانب علم الاقتصاد.

فاذا استعرضنا نظرية شومبيتر Schumpeter نجد أنه على الرغم من الأهمية الخاصّة التي أولاها للمنظم Entrepreneur حيث اعتبره مفتاح التنمية الأول ومحركها الرئيسي ، فإن هذه الأهمية نابعة من قدرته على استغلال فرص الاستثمار المتاحة ، واستعداده لتحمل المخاطره ، مما يؤدي الى خلق موجة واسعة من الاستثمارات الجديدة التي تساهم في زيادة الناتج القومي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (١).

وقد وضع رستو W.W. Rostow في نظريته مراحل النمو ، عدة شروط يجب توافرها في كل مرحلة حتى يتم الانتقال الى المرحلة التي تليها ، ففي المرحلة التمهيدية أو مرحلة التهيوء نحو الانطلاق The Precondition to Take-off اشترط زيادة معدلات الاستثمار في رأس المال الاجتماعي ،كما اشترط لتحقيق مرحلة الانطلاق Take-off الارتفاع في مستوى الاستثمار من أقل من ٥٪ الى أكثر من ١٠٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وكذلك خلال مرحلة النضج Maturity حيث يرى أن الاستثمار خلالها يجب أن يكون ما بين ١٠٪ الى ٢٠٪ من الناتج القومي (٢).

---

(١) Joseph A. Schumpeter: **The Theory of Economic Development** Translated By R. Opie, Oxford University Press, New York, 1961, P.66 .

(٢) W.W. Rostow: **The Stages of Economic Growth, A Non Communist-Manifesto**, Cambridge University Press, London, 1967, PP. 4-12.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما حظي الاستثمار باهتمام كينز J.M. Keynes في نظريته العامة للتوظف من حيث كونه أحد الجوانب الهامه المكونه للطلب الفعّال Effective Demand الذي يحدد بدوره مستوى الدخل والعمالة في الاقتصاد الوطني (١).

وكانت عملية التراكم الرأسمالي هي محور الحلقه المفرغه للفقر The Vicious Circle of Poverty التي جاء بها نيركسه R. Nurkse ، حيث عرفها بأنها عبارة عن حركة دائرية لمجموعة من القوى ، تتجه لأن تتفاعل مع بعضها بعضا بطريقة تُبقي معها البلد في حالة فقر ، ويرى أن أهم علاقة دائرية من هذا النوع هي التي تعكسها عملية التراكم الرأسمالي في الدول الناميه (٢).

ويرى ارثر لويس W.A. Lewis أن هناك قطاعين يتكون منهما اقتصاد اي بلد متخلف قطاع بدائي زراعي ، وقطاع صناعي حديث ، وفكرته عن التنمية تعتمد على تحول العمال من القطاع التقليدي الى القطاع الصناعي الحديث الذي يتوقف نموه وبالتالي قدرته على استيعاب العمال واستقطابهم من القطاع البدائي على مدى التوسع في الاستثمار (٣).

هذا من ناحية النظريات ، أما من حيث استراتيجيات التنمية فسواء تم اتباع استراتيجية النمو المتوازن التي نادى بها كل من رودان P.N. Rosenstein-Rodan ونيركسه R. Nurkse ، والتي حاولت تجاوز عقبة ضيق نطاق السوق في الدول النامية عن طريقة اقامة عدد من الصناعات

---

(١) John M. Keynes: **The General Theory of Employment, Interest, & Money**, First Harbinger Edition, New York, 1964, PP. 23-37.

(٢) Ragner Nurkse: **The Problems of Capital Formation in Under-developed Countries**, Oxford University Press, New York, 1962, P. 4 .

(٣) W.A. Lewis: **Dynamic Factors In Economic Growth**, Orient Longman LTD, Bombay, 1974, PP. 26-31 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتزامنة والمتكاملة ، بحيث تخلق كل منها سوقا للاخرى ، أو تم اتباع استراتيجية النمو غير المتوازن التي نادى بها هيرشمان A.O. Hirschman والقائمة على أساس الاستثمار في بعض الصناعات أو المشاريع الاقتصادية التي تتميز عن غيرها بقدرتها على حفز الاستثمار في صناعات أو قطاعات أخرى لما لها من علاقات ترابط خلفية وأمامية قوية ، تجعلها تحدث اختلالا في التوازن ينشأ عنه ضغطا لمعالجة هذا الاختلال عن طريق الاستثمار في القطاعات التي تشكل نقاط الاختناق ، وبذلك يحدث مزيدا من الاستثمار ومزيدا من التوسع الاقتصادي(١) ، فكلا هاتين الاستراتيجيتين تركز على الاستثمار ، وان كانتا تختلفان من حيث توزيعة على القطاعات أو المشروعات الاقتصادية المختلفة .

ويمكن ارجاع هذه الأهمية التي حظي بها الاستثمار في نظريات التنمية عموما ، إلى الفلسفه الاقتصادية التي سادت في المجتمع الغربي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين التي تعتمد على نظام السوق الحر ودور الفرد في الاقتصاد ، ولم تكن هذه الدول بحاجة الى أحداث تغيرات هيكلية في اقتصاداتها ، كما أنها لم تكن تعاني من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في الوقت الحاضر ، مثل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ، والتبعية الاقتصادية للخارج ، وتفاقم العجز في موازين المدفوعات ، والبطالة الهيكلية ، بالاضافة للمشاكل الاجتماعية التي قد لا تقل عنها خطورة مثل انتشار الأمية والفقر والمرض وغيرها من الصفات التي تتميز بها الدول النامية هذه الأيام ، مما جعل عملية التنمية بالنسبة لها ليست قضية اقتصادية فحسب وانما قضية تطوير للمجتمع بكل مقوماته الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية ، فعملية الزيادة أو النمو في الدخل القومي

---

(١) A.O. Hirschman: The Strategy of Economic Development, Yale University Press, New Haven, Ninth Printing, 1965, P. 50 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اذا لم يصاحبها عدالة أكثر في التوزيع قد تؤدي الى زيادة فقر الطبقات الفقيرة ، وقد تكون على حساب تعميق التبعية الاقتصادية للخارج أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات (١) .

على أي حال ان هذا لا يقلل من أهمية الاستثمار أو " التراكم الرأسمالي " في العملية التنموية كما أنه لا يقلل من شأنه كعامل من العوامل الرئيسة المحددة للتنمية ، بقدر ما يقصد به لفت الانتباه الى العوامل الأخرى التي يجب مراعاتها وأخذها في الاعتبار عند التخطيط للتنمية في البلدان النامية .

فالاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي ، على الأقل لتعويض الاهتلاك الذي يحدث في رأس المال القومي نتيجة استخدامة في العمليات الانتاجية ، ولتحقيق زيادة في الانتاج تساوي أن لم نقل تفوق الزيادة في عدد السكان، حتي يتم المحافظة على مستوى الدخل والعمالة على ما هو عليه على الأقل .

كما لا يمكن أن يكون هناك توسع في أي اقتصاد أو زيادة في طاقته الانتاجية المتاحة الا من خلال الاستثمار ، ويمكننا ايضا من خلال تمويل الاستثمار وتوزيعه أحداث التغيرات الهيكلية الاقتصادية ، والاجتماعية المطلوبة للوصول الى تنمية حقيقية ، وشاملة لاقتصادات البلدان النامية .

---

(١) الدكتور محمود الحمصي ، " تقييم تجربة التخطيط والانماء في الوطن العربي " الحلقة النقاشية السنوية الرابعة ، **التخطيط لتنمية عربية ، أفاقة وحدوده** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٧٥ ـ ٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

المصادر الداخلية لعرض رأس المال في الدول النامية

لقد احتل رأس المال مكانه مرموقة في النظرية الاقتصادية للانتاج والتوزيع ومن الطبيعي أن نفترض أن له نفس المكانة في نظرية التنمية الاقتصادية ، حيث تجمع نظريات التنمية على أهميته كشرط أساسي مسبق وأن لم يكن كافيا لتحقيق التقدم الاقتصادي .

فتوفر رأس المال يسمح بادخال طرق انتاجية جديدة ، ويشكل احد عناصر التوسع الاقتصادي ، ويمكننا من ادخال التكنولوجيا الحديثة ، مما يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، ويساهم ايضا في رفع الكفاءة الانتاجية لعناصر الانتاج الاخرى ، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري أو استصلاح الاراضي مثلا ، بالاضافة لدورة الواضح في أحداث التغيرات الهيكلية المرغوبة في الاقتصاد عن طريق تخصيصه للاستثمار في قطاعات أو مشروعات معينة .

ولكن الدول النامية - باستثناء البترولية منها - تعاني من ضعف شديد في المصادر الداخلية للتكوين الرأسمالي ، مما جعل ندرة رأس المال أحد المعوقات الرئيسة التي تواجه هذه الدول ولدرجة أصبحت معها من الخصائص المميزة لها ايضا .

وتتكون المصادر الداخلية للتكوين الرأسمالي من الادخار الاختياري ويشمل مدخرات القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال والاقتراض العام (الداخلي) ، والادخار الاجباري أو الحكومي وهو ما تستطيع الحكومات اقتطاعه من الافراد زيادة على نفقاتها الجارية بواسطة أدوات السياسة المالية والنقدية ، ويشمل الضرائب والتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الادخـار الاختيـاري :

يعـرف الادخـار بأنـه الجزء الـذي لا يتـم استهلاكه من الدخـل ، وقـد اعتبـره الاقتصاديـون التقليديـون كمرادف ومساوي للاستثمار ، على أساس أن كـل ادخـار يتم استثماره ، أي لا وجـود لظاهـرة الاكتنـاز في المجتمـع (١) ، وهـذا الـرأي هـو انعكاس لنظرتهـم للنقـود على أنهـا ليست سـوى وسـيط للمبادلـة Medium of Exchange ، وعـدم اعترافهـم لها بأية وظيفـة أخـرى .

وقـد انتقـد كينـز هـذا الخلـط بين الادخار والاستثمار ، وعـرف الادخـار بأنه قـرار بعـدم الاستهلاك ولكنـه قد لا يتحـول بالضـرورة الى اسـتثمار ، نظـرا لوجـود الميـل للاكتنـاز فـي أي مجتمـع ، والاحتفـاظ بالنقـود بدافـع الاحتيـاط أو المضاربـة وهو ما اسماه تفضيـل السـيولة Liquidity Preference .

ويـرى كينـز ان العوامـل التي تدفـع للادخـار تختلـف عن تلـك التي تحفـز على الاستثمار ، فالعوامـل المحـدده للاسـتثمار هي الكفايـة الحديـة لـرأس المـال ، وسـعر الفائـدة ، بينمـا يتوقـف الادخار علـى حجم الدخـل ، والميـل للادخـار الـذي تحكمـه مجموعـة من العوامـل الشخصية والموضوعيـة (٢) .

وكان يرى أن العوامـل الشخصية التي تحكـم الميل للادخـار ثابتـة نسـبيا في الأجـل القصير ، ولذلـك أرجـع التغيرات في حجم الاسـتهلاك والادخـار فـي الأجـل القصير ، الـى التغيرات الموضوعيـة التي تؤثـر في حجم الدخـل وانتهـى الـى ما اسماه بالقانـون النفسـي (٣) Psychological Law القائل بأنه اذا ارتفـع مستوى دخل الفـرد فانه يزيـد من استهلاكه ولكن بنسـبة أقل من نسـبة الزيـادة فـي الدخـل ، أي أن الزيادة في الادخـار الناتجـة عن ارتفـاع الدخـل تكـون بنسـبة أعلـى

---

(١) Gardner Ackley: **Macro Economic Theory and Policy**, Macmillan Publishing Co. INC., New York, 1978, P. 45 .

(٢) J.M Keynes: **OP. Cit.**, PP. 102-112 .

(٣) Ibid: PP. 96 - 97 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من نسبة زيادة الدخل بمعنى أن الميل للادخار يتزايد مع تزايد الدخل .

ولكن حتى مع تجاوز ما وجه الى التحليل الكينزي من انتقادات فانه لا ينطبق على الدول النامية لعدة أسباب : منها ، ما يتعلق بدالة الاستهلاك عند كينز نفسه (١)، حيث تتضمن جزءا ثابتا من الاستهلاك مستقلا عن الدخل لابد من توفره حتى يمكن تصور أثر ما اسماه بالقانون النفسي ، وهذا الجزء الثابت هو ما يكفي لسد حاجات الانسان من السلع الاستهلاكية الضرورية ، ومستوى الدخل في الدول النامية عموما منخفض لدرجة أنه لا يكفي لسد احتياجاتهم الضرورية ، ولا يمكن تصور زيادة الميل للادخار عند الفرد قبل أن يصل الى اشباع حاجاته الأساسية ، ويؤيد ذلك تقرير لجنة ولي برانت Willy Brandt الذي أشار الى أن هناك نحو ٤٠٪ من سكان الدول النامية يكافحون من أجل مجرد البقاء ، وقد لا ينجحون في ذلك اعتمادا على أن مستوى الدخل الذي يحصلون عليه أقل من الحد الادنى اللازم لتأمين الضرورات الاساسية للحياة ، وترى اللجنة أنه حتى اذا افترضنا أن ما تملكه هذه الدول من موارد قد تم توزيعه توزيعا متساويا بين جميع سكانها ، فانه لن يكفي لتأمين ضرورات الحياة لهم (٢) .

والسبب الثاني لعدم انطباق التحليل الكينزي على الدول النامية هو معدلات النمو السكاني المرتفعة في هذه الدول ، مما يؤدي الى عدم توجيه الزيادة في الدخل القومي نحو الادخار ، حيث تلتهم الزيادة السكانية النمو المتواضع في الدخل الذي تحققه هذه الدول .

---

(١) دالة الاستهلاك عند كينز هي : $C = a + by$
حيث تمثل C الانفاق على الاستهلاك ، a مقدار ثابت من الاستهلاك مستقل عن الدخل ، b الميل الحدي للاستهلاك ، y الدخل المتاح للفرد
ومن الانتقادات الموجهه لهذه الدالة ، أنها دالة قصيرة الأجل ، وتعتمد على الدخل المطلق وتفترض وجود استقلال في دوآل الاستهلاك عند الافراد .

(٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الشمال ـ والجنوب ، " تقرير اللجنة المشكله لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت " ، نقله الى العربية كل من الدكتور زكريا نصر ، والدكتور محمد سلطان ابو علي ، والدكتور جلال امين ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٤٧-٤٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن القول أن حجم الدخل الذي اشار اليه كينز لا يحدد سوى المقدره على الادخار ، الذي عرفها البعض أنها الفائض من الدخل عن الحاجات الضرورية [١]، ولكن الحجم الكلي للمدخرات لا تحدده المقدرة على الادخار فقط بل ايضا الرغبه فيه أي (الميل للادخار) Propensity to Save ، الذي افترض كينز أنه يتزايد مع زيادة الدخل .

وقد وضع ديوزنبري J. Duesenberry دالة جديدة للاستهلاك والادخار تعتمد على ما دعاه أثر المحاكاه Demonstration effect انتقد من خلالها الافتراض الضمني الذي يقوم عليه التحليل الكينزي ، وهو استقلال دوآل الاستهلاك بالنسبة للافراد حيث يرى ديوزنبري أن هناك تداخل (اعتماد متبادل) بين دوآل الاستهلاك عند الافراد ، فالمستهلك يحاول دائما المحافظة على مستوى استهلاكه بالنسبة للآخرين وحجم الاستهلاك وبالتالي الادخار لا يعتمد على الدخل المطلق وأنما على المركز النسبي للمستهلك في سلم توزيع الدخل [٢]، ولذلك فان ارتفاع مستوى الدخل بالنسبة للفرد لا يعني زيادة الميل للادخار عنده ، اذا بقي مركزه النسبي ثابتا على سلم توزيع الدخل .

وعلى الرغم من أن ديوزنبري وضع نظريته هذه لتفسير سلوك المستهلك الفرد ، فان نيركسه Nurkse أكد على أثر المحاكاه والتقليد على المستوى الدولي ، وبين الأثر العكسي لمستويات المعيشة المرتفعة في الدول المتقدمه ، على تكوين المدخرات في الدول النامية ، وذلك لشيوع وسائل الاتصال الحديثه بين الامم

---

(١) Shu-Chin Yang: "The Capital Supply and Economic Growth", In. Kennth Berrill (Edit), **Economic Development With Special Reference to East Asia**, Macmillan and Co. LTD, London, 1965, P. 76 .

(٢) دكتور صقر أحمد صقر ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ ، ص ١٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرى أن ارتفاع الدخل القومي للدول النامية لن يؤدي الى زيادة حجم المدخرات لديها الا اذا صاحبة تضيق للفجوة بين مستويات المعيشة في الدول المتقدمة والدول النامية (١).

ويرى بعض الاقتصاديين وعلى رأسهم ارثر لويس Arthur Lewis أن للتفاوت في توزيع الدخل ونمط توزيعة الأثر الاكبر في تحديد مستويات الادخار في الاقتصاد القومي لأي دوله ، حيث يقرر أن ظهور طبقة من المنظمين التي تشكل الارباح مصدر دخل لها ، هو من المتغيرات التي لا بد من حدوثها لرفع مستوى الادخار ، وذلك لارتفاع الميل للادخار عند هذه الطبقة بشكل اكبر بكثير منه عند أي طبقة أخرى (٢) .

والأهم من ذلك من وجهة نظره هو وجود التفاوت في توزيع الدخل ، فكلما كان هذا التفاوت كبيرا كلما كان مستوى الادخار أكبر .

واذا سلمنا مع آرثر لويس بما للتفاوت في توزيع الدخل ونمط توزيعه من أثر ايجابي على مستوى الادخار في الدول النامية ، فان ذلك لا يعني أهمال الأثار السلبيه التي قد تصاحبه من حيث تأثيره على التنمية بشكل عام ، فاذا تجاوز التفاوت في توزيع الدخل حدا معينا تصبح معه الطبقات الفقيره غير قادره على تأمين احتياجاتها الاساسيه ، فان ذلك سيؤدي الى انتشار أمراض سوء التغذيه وتدهور في المستوى الصحي والثقافي لهذه الطبقات ، مما يعني انخفاض في قدرتها على العمل ، وانخفاض في انتاجيتها ، مما يؤدي الى انخفاض الدخل بشكل عام ، وما لذلك من أثر سلبي على الادخار ، واستمرار

---

(١) Ragner Nurkse: OP. Cit., PP. 57-69 .

(٢) W.A. Lewis: The Theory of Economic Growth, Richard D. Irwin INC., Illinois, 1955, PP. 226-227 .

ايضا

A.P. Prest: "Fiscal Measures and Capital Accumulation" In. A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), Accelerating Investment in Developing Economies, Oxford University Press, New York, 1969, P. 488 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للحلقه المفرغه للفقر التي اشار اليها نيركسه كما يجب أن لا يغيب عن اذهاننا أن تكوين المدخرات لا يعني استثمارها ، فقد تبدد الطبقه الغنية مدخراتها من خلال الاستهلاك التفاخري غير الضروري وغير المنتج أو تحتفظ به في الخارج ٠

على أي حال نستطيع القول أن الدول النامية تعاني من ضعف شديد في المدخرات ، وتواجه صعوبات كبيره في زيادة كمياتها ، سواء نظرنا للموضوع من وجهة نظر كينز ، حيث أن مستويات الدخول المنخفضه تؤدي الى انخفاض في المدخرات ، أو من وجهة نظر ديوزنبري فأننا نرى أن شيوع الانماط الاستهلاكية للدول المتقدمة ، الناتج عن سهولة الاتصال بين الأمم يؤدي الى اضعاف الميل للادخار لدى الدول النامية ، أو من وجهة نظر أرثر لويس فان وجود طبقات فقيرة لا يسمح مستوى دخلها بتوفير احتياجاتها الاساسيه ، يمنع هذه الدول من تعميق حدة التفاوت في توزيع الدخول أكثر مما هي عليه ٠

هذا بالاضافة الى عدد من العوامل الأخرى المؤدية الى انخفاض مستوى الادخار في الدول النامية ، مثل عدم وجود المؤسسات القادرة على اجتذاب وتجميع هذه المدخرات ، والميل الشديد لدى الطبقات الغنية في هذه الدول للاستهلاك التفاخري الباذخ ، وما ينتج عنه من ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وتسريب جزء لا يستهان به من دخلها القومي للخارج ٠

الادخار الاجباري :

ان قصور المدخرات الاختيارية عن الوفاء باحتياجات التنمية في البلدان النامية غالبا ما يدفع هذه البلدان لاستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية للحصول على المدخرات اللازمة لتمويل التنمية ، سواء كان ذلك عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام ، أو باللجوء الى التمويل التضخمي أو ما يعرف بالتمويل بالعجز ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأول ما يجب مراعاته بهذا الخصوص ،أن الجانب التمويلي لهذه الادوات ليس الا جزءا من الاهداف ، أو الآثار التي يمكن أن تتحقق بواسطتها ، وأن لها آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن تجنبها ، مما يعني أن هناك حدودا معينة للمدى الذي يمكن أن نعتمد به على مثل هذه الادوات والوسائل التمويلية ، والا قد يكون لها آثار عكسية على التنمية بشكل عام .

الضرائب :

ان أول ما يلاحظ على النظم الضريبية في الدول النامية ، هو اختلافها بشكل واضح عن ذلك النمط السائد في الدول المتقدمة من حيث اعتمادها على الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات اكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة على الدخل ، وذلك عائد لانخفاض مستوى الدخل في تلك الدول، وعدم انتشار الوعي الضريبي ، وسهولة التهرب من الضرائب المباشرة على الدخل، وحاجتها لجهاز اداري ذوكفاءة عالية لتحصيلها ، وذلك بعكس الضرائب غير المباشرة التي تمتاز بسهولة التحصيل وصعوبة التهرب منها ، ووفرة العائد ، هذا بالاضافة للصعوبات البالغة التي تواجهها الدول النامية في فرض الضرائب على القطاع الزراعي —على الرغم من أهمية هذا القطاع في اقتصاداتها ومساهمته الكبيره نسبيا في الدخل القومي لهذه الدول — نظرا لعدم وجود المشاريع الزراعية الكبيرة ، واستهلاك جزء كبير من انتاج المزارعين من قبلهم مباشرة وعدم دخوله للاسواق ، واعتماد الزراعة بشكل كبير على الامطار الموسمية ، وتقلب الانتاج الزراعي مما يجعل امكانية فرض ضريبة على الحيازة الزراعية امرا في غاية الصعوبة ، والطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحميل ذلك القطاع شيئا من العبء ، هي الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات .

ويمكن تبرير الضرائب المفروضه على الصادرات من حيث اعتماد الدول النامية وبشكل رئيسي على تصدير المواد الاوليه ، مما يشكل استنزافا لاحتياطيات هذه البلدان من الموارد الطبيعية الناضبه (غير المتجدده) ، وذلك بعكس صادرات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صادرات الدول المتقدمه التي تتكون من منتجات صناعية متجدده ، ولا تشكل استنزافا لثرواتها الطبيعية ، كما أن عبء هذه الضريبه عادة ما يتحمله المستهلكون في الخارج بالاضافة لكون الشركات التي تقوم باستغلال هذه الموارد أجنبيه في الغالب .

ومدى اعتماد البلدان النامية على هذا النوع من الضرائب يتوقف على مرونة الطلب الخارجي على المنتجات المصدره ، ومدى توافر البدائل لهذه المنتجات والمنافسه الدوليه التي تواجهها .

وللضرائب غير المباشرة آثار بسيطه على الادخار ، حيث أنها تصيب الطبقات الفقيرة والغنية بنفس النسبه ، وبذلك يكون أثرها الاكبر على الاستهلاك ، الذي يعتبر تخفيضه أو على الأقل الحد منه بالنسبه للسلع الكماليه وغير الضروريه من الأمور المرغوب فيها في المراحل الاولى للتنمية ، وعليه يمكن القول بأن الضرائب غير المباشرة تشجع الادخار الاختياري بطريقة غير مباشرة من خلال الحد من الاستهلاك التفاخري .

ولكن تواجه الدول النامية صعوبة بالغه في التوسع في فرض هذا النوع من الضرائب ، لانخفاض مستوى الاستهلاك عند ذوي الدخل المتدني لدرجة لا تسمح بأي تخفيض اضافي ، كما أن هذا النوع من الضرائب عاده ما يواجه معارضه سياسية واسعة وله آثار اجتماعية سيئه من حيث اعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المرتفع .

أما الضرائب المباشرة ، وخصوصا الضرائب التصاعدية على الدخل ، والضرائب على الارباح ، وعلى الرغم من دورها الكبير في تحقيق العدالة الاجتماعية ، وعدم تأثيرها على الاستهلاك بصورة كبيرة ، فان هناك من يحذر من استخدامها على نطاق واسع وذلك لتأثيرها السلبي على الادخار ، كون العبء الاكبر لهذه الضرائب يقع على عاتق ذوي الدخول المرتفعة ، كما تؤدي الضرائب على الارباح الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عدم تشجيع الاستثمارات المحليه ، وتزيد من احجام رؤوس الاموال الاجنبية عن الاستثمار في الدول النامية ، وتؤدي الى تسرب رؤوس الاموال الوطنية للخارج ٠

ويرى الكثيرون أن هذه التحذيرات ليس لها أهمية كبيرة للأسباب التالية (١) :

١٠ ان الطبقات الغنية في الدول النامية تميل للاستهلاك التبذيري غير المنتج ، وأن مجرد القدرة على الادخار لا تعني تحقيقه ، كما أن تحقيقه لا يعني استخدامه بشكل منتج ، ولذلك لا مانع من استيلاء الدوله على الفائض من دخول الافراد اذا كانت ستستخدمه بطريقة انتاجية ٠

٢٠ ان الصعوبة الرئيسة التي تواجهها الدول النامية في مجال الاستثمار المحلي هي عدم وجود المنظمين أو غياب روح المغامرة والاستعداد لتحمل المخاطره وليس ارتفاع العبء الضريبي ٠

٣٠ أن هروب رأس المال للخارج عاده ما يكون بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي ، والتخوف من انخفاض قيمة العملات الوطنية ولا تلعب الضرائب دورا مهما بهذا الخصوص ٠

٤٠ ان معدل الضرائب المباشره في الدول المتقدمه اعلى بكثير مما هو عليه في الدول النامية ، وهذا قد يبطل الحجه القائلة بأن ارتفاع معدل الضريبه سيؤدي الى احجام رأس المال الاجنبي عن الاستثمار في الداخل ، فمعدل الضريبه ليس الا احد العوامل التي يأخذها المستثمر الاجنبي في الاعتبار الى جانب عوامل أخرى تفوقه في الاهميه مثل توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ، ووجود فرص الاستثمار ذات العائد المغري ٠

---

(١) Gerald M. Meier: Leading Issues In Development Economics, Oxford University Press, New York, 1964, P. 125 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالاضافة لما سبق هناك أهداف اقتصادية يمكن للنظام الضريبي تحقيقها مثل أثره في توطين الصناعه للحصول على نمو اقليمي متوازن ، وكذلك يمكن توجيه الاستثمار بواسطة الاعفاءات الضريبية نحو قطاعات أو صناعات هامه تعمل على تحقيق أهداف التنمية ،كما أن له دورا هاما من حيث حماية الصناعات الناشئه ، أو كعامل من عوامل الاستقرار الاقتصادي ، واعادة توزيع الدخل .

مما سبق نجد أن الهدف التمويلي للضرائب في الدول الناميه قد يتعارض مع الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول ، مما يضع حدودا لامكانية التوسع في استخدامها ، فأنخفاض مستوى الاستهلاك عند الطبقات الفقيره يقف عائقا في وجة التوسع او زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة ، والأثر السلبي للضرائب المباشرة على الادخار يحول دون زيادة معدلاتها ، ومن الصعوبه بمكان الحكم بملائمة نوع معين من الضرائب لظروف الدول النامية بشكل عام ، حيث أن ذلك يتوقف على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل دوله على حده .

على انه يمكن للدول الناميه أن تزيد من ايراداتها الضريبية مع تجنب الاثار الاقتصادية والاجتماعية السيئه ، من خلال زيادة الضرائب على السلع الكماليه المستورده ، وعلى صادراتها من المواد الاوليه الذي يتميز الطلب عليها بانخفاض المرونه ، وضعف المنافسه الخارجية ،كما يمكنها زيادة معدلات الضرائب على الدخل في الحدود التي لا تؤثر على الادخار بشكل عام .

والأهم من ذلك كله أنه لا يمكن فصل العبء الضريبي للضرائب المباشرة على الدخل عن سياسة الانفاق العام أو ما يسمى بانتاجية النفقات العامة [١] ، فاذا كانت الزيادة في حصيلة الضرائب المباشرة في الحدود التي تمنع الاستهلاك غير الضروري ، وتوجه للانفاق على مشاريع تعود بالفائده على الاقتصاد الوطني ، مثل

---

(١) John H. Adler: " Fiscal Policy in Developing Country" In. A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), OP. Cit., P. 415 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشاريع البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي ، فان الأثر الايجابي لهذا الانفاق قد يفوق الأثر السلبي لزيادة العبء الضريبي على الاستثمار ان وجد مثل هذا الاثر اصلا ٠

القروض الداخلية :

هناك عدة فروق بين الضريبه والقرض الداخلي على أساس أن الضريبه تحمل عنصر الاكراه بحكم القانون ، ولا يترتب على تحصيلها التزام من قبل الدوله بردها ، أو بدفع فائده عنها ، وذلك عكس القروض ، حيث لا تحمل عنصر الاكراه ، كما أن الدوله تتعهد بردها ودفع فائده عنها ، اضافة الى أن ايرادات الضريبة غير قابلة للتخصيص ، في حين أن القرض العام قد يخصص للقيام بمشروع معين ٠

وعلى الرغم من هذه الفروق الشكلية فان هناك من يرى أن القروض ليست سوى تعجيل بالنسبة لايرادات الضرائب ، على اساس أن الدولة ستقوم بتسديدها من خلال عائداتها من الضرائب ، فالقرض من وجهة نظرهم ليس الا ضريبة مؤجله (١) .

وقد وقف الاقتصاديون الكلاسيكيون موقفا حذرا من القروض ، وذلك لايمانهم بضرورة حياد الدولة ، وعدم تدخلها بالشؤون الاقتصادية ، على اساس أنها تميل للاسراف والتبذير ، كما لا يمكن للاستثمار العام أن يرقى لمستوى الاستثمار الخاص من حيث الكفاءة ، بالاضافة لاعتقادهم بأن الاقتصاد يتجه دائما للتوازن عند مستوى التشغيل التام ، وأن قوى السوق كفيله بالوصول الى التوازن عند هذا المستوى ٠

---

(١) دكتوره حمديه زهران ، **مشكلات تمويل التنمية في البلدان المتخلفه** ، دار النهضه العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٥٧ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجاء كينز ليقرر أن هناك امكانية لان يتوازن الاقتصاد عند مستوى ادنى من مستوى التشغيل التام ، ولذلك اعطى الدوله الحق في التدخل لرفع مستوى الطلب الفعّال Effective Demand لمستوى يضمن توازن الاقتصاد مع الوصول لمرحلة التشغيل التام .

وينظر للقرض الداخلي من الناحية الاقتصادية ، على أنه نقل للقوة الشرائية من أيدي الافراد الى الدوله عند طرح سندات الدين العام والعكس عند سداده حيث يتم نقل القوه الشرائيه من الدوله للافراد، ولذلك فان له دور فعّال في مقاومة حالات التضخم والانكماش التي قد يتعرض لها الاقتصاد ، ويمكن أن يكون اداة ناجحة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، ولا بد للدولة أن تراعي مثل هذه الآثار عند طرح سندات الدين أو سدادها .

ويمكن استخدام الدين العام كأداة لتوزيع أعباء التنمية على الاجيال المتعاقبه، حيث أن انفاق حصيلة القرض قد تتم في فترة معينة ، بينما يتم تسديده بعد فترة طويلة نسبيا ، مما يحمل الاجيال المستقبلية عبء سداد دين تم انفاقه في وقت سابق ، ويمكن تبرير ذلك اذا تم استخدام القرض لزيادة الانتاجية العامه في الاقتصاد الوطني ككل ، أو اذا تم انفاقه بصوره تعطي عائدات مستقبلية للمجتمع، كأن يستثمر في التعليم أو أقامة الموانيء والمطارات ، على اساس أن الاجيال القادمه ستستفيد من هذا الانفاق ويجب تحميلها بالمقابل جزءا من عبء الدين (١) .

ويتوقف عبء الدين العام على طبيعة مصادر تمويله وأوجة انفاقة ، فاذا تم تمويله من أموال معده للاستهلاك أو الاكتناز ، واستخدم لاغراض انتاجية ، فان أثره سيكون ايجابيا على الاقتصاد الوطني والعكس اذا تم تمويله من أموال كانت معده للاستثمار في أغراض انتاجية ، واستخدم لزيادة النفقات الحكومية الجارية ، حيث تكون له آثار سلبيه على الاقتصاد بشكل عام .

---

(١) Richard A. Musgrave: The Theory of Public Finance, McGraw-Hill Book Company INC., New York, 1959, P. 558 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجاء كينز ليقرر أن هناك امكانية لان يتوازن الاقتصاد عند مستوى ادنى من مستوى التشغيل التام ، ولذلك اعطى الدوله الحق في التدخل لرفع مستوى الطلب الفعّال Effective Demand لمستوى يضمن توازن الاقتصاد مع الوصول لمرحلة التشغيل التام .

وينظر للقرض الداخلي من الناحية الاقتصادية ، على أنه نقل للقوة الشرائية من أيدي الافراد الى الدوله عند طرح سندات الدين العام والعكس عند سداده حيث يتم نقل القوه الشرائيه من الدوله للافراد، ولذلك فان له دور فعّال في مقاومة حالات التضخم والانكماش التي قد يتعرض لها الاقتصاد ، ويمكن أن يكون اداة ناجحة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ، ولا بد للدولة أن تراعي مثل هذه الآثار عند طرح سندات الدين أو سدادها .

ويمكن استخدام الدين العام كأداة لتوزيع أعباء التنمية على الاجيال المتعاقبه، حيث أن انفاق حصيلة القرض قد تتم في فترة معينة ، بينما يتم تسديده بعد فترة طويلة نسبيا ، مما يحمل الاجيال المستقبلية عب ء سداد دين تم انفاقه في وقت سابق ، ويمكن تبرير ذلك اذا تم استخدام القرض لزيادة الانتاجية العامه في الاقتصاد الوطني ككل ، أو اذا تم انفاقه بصوره تعطي عائدات مستقبلية للمجتمع، كأن يستثمر في التعليم أو أقامة الموانيء والمطارات ، على اساس أن الاجيال القادمه ستستفيد من هذا الانفاق ويجب تحميلها بالمقابل جزءا من عب ء الدين (١) .

ويتوقف عب ء الدين العام على طبيعة مصادر تمويله وأوجة انفاقة ، فاذا تم تمويله من أموال معده للاستهلاك أو الاكتناز ، واستخدم لاغراض انتاجية ، فان أثره سيكون ايجابيا على الاقتصاد الوطني والعكس اذا تم تمويله من أموال كانت معده للاستثمار في أغراض انتاجية ، واستخدم لزيادة النفقات الحكومية الجارية ، حيث تكون له آثار سلبيه على الاقتصاد بشكل عام .

---

(١) Richard A. Musgrave: The Theory of Public Finance, McGraw-Hill Book Company INC., New York, 1959, P. 558 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعاني الدول النامية من كون نسبة اشتراك الافراد في شراء سندات الدين العام منخفضه وهي أقل بكثير منها في الدول المتقدمه [١] ، مما يعني أن على هذه الدول منع الشركات والمؤسسات الصناعية من الاشتراك في شراء سندات الدين العام ، لأن الاموال التي تملكها هذه المؤسسات عاده ما تخصص لاغراض انتاجية، كما أن عليها حفز الافراد على الاشتراك في شراء سندات هذا الدين لتحرير الأموال المكتنزه لديهم أو المعده للاستهلاك ، وذلك عن طريق اعفاء فوائد وأرباح هذه السندات من الضرائب أو أية وسيله أخرى .

وباختصار يمكن تبرير سياسة الاقتراض العام في ضوء المصادر التمويليه لهذه الاقتراض ، والاغراض التي ستوجه اليها حصيلته ،بحيث يمكن قبوله كأداة لتحرير المكتنزات ، أو لتخفيض القوة الشرائية للافراد في حالات التضخم ، على أن تستخدم حصيلته في تمويل المشاريع التي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية للإقتصاد بشكل عام ، ولا يمكن تبريره في حالات الانكماش ، أو لغايات تمويل الانفاق الحكومي الجاري .

التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) :

نظرا للدور المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية ، وما يقع على عاتقها من مهام في هذا المجال ، وخصوصا ضرورة التخفيض من حدة البطالة ، وتهيئة الظروف الملائمة ، وتوفير الشروط المسبقه لحفز الاستثمار الخاص ودفع عجلة التنمية ، فقد أصبحت الاستثمارات العامه ذات أهمية خاصه في الدول النامية ، لدورها في تخفيض معدلات البطالة .وتوفير خدمات البنية التحتية أو ما يسمى رأس المال الاجتماعي نظرا لعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في مثل هذه المشروعات، أما لضخامة حجم التمويل اللازم لها ، أو لطول فترة التفريخ Gestation Period الخاصه بها، أو لانخفاض العائد على الاستثمار فيها .

---

(١) دكتور عبد الجليل هويدي ، **سياسة الاقتراض العام الداخلي في الجمهورية العربية المتحدة** ، المطبعه العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظـرا لانخفاض العائدات الضريبية الناتـج عن انخفـاض مستوى الدخـل ، ولما لزيادة العب ء الضريبي من آثار عكسيه على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فان هذه الدول غالبا ما تجد نفسها مضطرة للجوء الى وسيلة ادخار مصطنع عن طريق التمويل التضخمي ، وذلك لسهولة الحصول على التمويل اللازم من خلال هذه الوسيله ، وعدم حاجتها لجهاز اداري لتحصيلها ، وعدم إثارتها للمعارضه السياسية أو الاجتماعية التي تواجه زيادة العب ء الضريبي ، لذلك اخذت الدول في العصر الحديث في التخلي عن مبدأ توازن الميزانية ، واستبداله بمبدأ التوازن الاقتصادي ، الذي قد يتطلب وجود عجز أو فائض في موازنة الدولة .

ويمكن تعريف التمويل بالعجز بأنه الزيادة في انفاق الحكومة عن ايراداتها الجارية وتمويل هذه الزيادة عن طريق زيادة عرض النقد ، سواء كان ذلك بزيادة الاصدار النقدي ، أو التوسع الائتماني ، وما يؤدي اليه ذلك من ارتفاع في الاسعار ، ومع بقاء مستويات الدخول ثابتة ، فان الافراد يجبرون على تخفيض استهلاكهم وبذلك يقدمون تضحية لا ارادية للتنمية يمكن اعتبارها نوعا من الادخار الاجباري .

ونتيجة ايمان الاقتصاديين الكلاسيكيين بالانفصال التام بين القطاعين النقدي والسلعي الذي يتكون منهما الاقتصاد ، بمعنى أن التغير في أي منهما لن يكون له أي تأثير على الآخر ، ولاعتقادهم باتجاه الاقتصاد للتوازن عند مستوى التشغيل التام ، فان أثر زيادة الاصدار النقدي اللازمه لتمويل العجز ، لا بد أن يكون تضخميا من وجهة نظرهم ، بحيث ترتفع الاسعار وبنفس النسبه التي يزيد بها عرض النقد ، ولن يكون لذلك أي تأثيرعلى زيادة الانتاج في القطاع السلعي .

ولم يشارك كينز الكلاسيكيين في وجهة نظرهم الخاصه بالانفصال التام بين القطاعين السلعي والنقدي وكان يرى أن الاقتصاد يتجه لأن يتوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل التام، ولذلك فان التمويل بالعجز لن يكون تضخميا بالضرورة ، حيث أن زيادة الانفاق الحكومي ستؤدي الى رفع مستوى الطلب الفعّال وسينتج عن ذلك زيادة في الاستخدام والانتاج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الواضح أن وجهة نظر كينز تفترض وجود طاقة انتاجية معطلة بسبب العجز في الطلب ، كما تفترض مرونة كافية في الجهاز الانتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب الفعّال الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي .

وقد تكون وجهة النظر هذه ملائمة لظروف البلدان المتقدمة في حالات الانكماش ، حيث تتمثل مشكلة هذه البلدان بوجود طاقة انتاجية ضخمه لا يكفي الطلب الفعلي لتشغليها بالكامل ، الا أن مشكلة الدول النامية هي ضعف الجهاز الانتاجي بحيث لا يستطيع تشغيل كافة الموارد الانتاجية المتاحة فورا ، حتى لو توفرت زيادة في الطلب الفعلي ، فهذه الدول بحاجة لرأس المال لايجاد أو توسيع الطاقة الانتاجية غير الموجودة ، أو على الأقل القاصره عن استيعاب كافة الموارد الانتاجية .

وقد اثار التمويل بالعجز جدلا واسعا بين الاقتصاديين ، ما بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة التمويلية ، وكل منهم يبدي مبررات لا تخلو من المنطق لدعم وجهة نظره ، ومنهم من لم يتخذ موقفا محددا ، على اساس عدم وضوح العلاقة ما بين التنمية والتضخم (١) .

وتتلخص الحجج التي يسوقها انصار التمويل بالعجز ، بأنه يسمح باستخدام الايدي العاملة والموارد الانتاجية الاخرى العاطله عن العمل ، ويمنع الموارد المتاحة من الاتجاه نحو الاستهلاك حيث ينتج عنه نوع من الادخار الاجباري يمكن توجيهه لاغراض انتاجية ، كما يؤدي الى خلق جو مناسب للاستثمار من خلال الوهم النقدي Money Illusion الذي قد يقع فيه المستثمرون في المراحل الأولى للتضخم حيث تتزايد توقعات الارباح ويتزايد الاستثمار ، ويعمل على اعادة

---

(١) Howard S. Ellis : " Price Stability, The Conflict Between Growth and Control of Inflation" In., Kenath Berrill, (Edit), OP. Cit., P. 271 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

توزيع الدخل لصالح طبقة رجال الأعمال وهي الطبقة الأقدر على الادخار والاستثمار ، وقد لجأت الهند الى تبرير اعتمادها على التمويل التضخمي في تمويل خططها الاقتصادية ، لانتشار عادة الاكتناز في المجتمعات النامية بحيث يصل الى ١٠٪ من الدخل القومي في بعض الاحيان (١) ، ولا ضرر والحالة هذه من زيادة العرض النقدي لتعويض النقود المكتنزة ، كما تم التفريق من وجهة نظرهم بين التضخم المتوقع والتضخم غير المتوقع على أساس أن التضخم المتوقع والمعتدل يمكن مواجهته من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ، كما فرّق آرثر لويس Arthur Lewis بين التمويل التضخمي الذي يهدف الى خلق سلع رأسمالية جديدة ، وبين التضخم الذي يهدف الى تمويل الانفاق الجاري للحكومة ، وأشار الى أن النوع الأول يقضي على نفسه بنفسه حيث أن زيادة عرض السلع الذي ينتج عن تشغيل السلع الرأسمالية الجديدة سيؤدي الى عدم رفع الاسعار ، كما بيّن أن سرعة الزيادة في الانتاج وحجمها يعتمد على طبيعة المشاريع التي يتم تمويلها بهذه الطريقة ، ولكن في النهاية لا بد أن يزول أثر التضخم أن عاجلا أو آجلا (٢).

ويرى خصوم التمويل التضخمي أن لهذه الوسيله التمويلية آثار سيئة على الاقتصاد ، وخصوصا في البلدان النامية ، مما يجعلها وسيلة غير مناسبة لتمويل المشاريع التنموية ، بالاضافة لتشكيكهم في الحجج التي يستند اليها انصاره، فمن حيث مساهمته في حل مشكله البطاله ، يلاحظ أن الدول النامية تعاني من أنتشارها في صفوف الايدي العاملة غير الماهره ، في حين تواجه عجزا في الكوادر الفنية المدربه ، ولذلك فان التمويل التضخمي لن يؤدي الى الاستخدام الفوري للايدي العاملة العاطلة عن العمل ، ولا بد من مرور وقت كاف لتأهيلها ، ويؤكد ذلك شيوع ظاهرة الركود التضخمي في الدول النامية حيث تعاني من ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة معا .

---

(١) الدكتور نبيل الروبي ، **التضخم في الاقتصاديات المتخلفه** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٦١ .

(٢) W. Arthur Lewis: OP. Cit., P. 217 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن للتضخم آثار اجتماعية سيئة من حيث اعادة توزيع الدخل لصالح طبقة المنظمين ، وله آثار سيئة على نمط الاستثمار ، حيث أن الارباح الناتجه عن المضاربة تشد المستثمرين من القطاعات الانتاجية الى قطاع التجارة والمضاربات ، كما يمارس التضخم تأثيرا عكسيا على التخصيص الأمثل للموارد المتاحه للمجتمع ، ويولد ضغطا على ميزان المدفوعات من جراء اثره السلبي على الصادرات ، حيث تنتقل الاسعار التضخمية للقطاع التصديري كأثر لارتفاع الأجور وأسعار المواد الدوليه ، مما يضعف القدره التنافسية للسلع الوطنية في الاسواق العالمية ، كما قد ينخفض الانتاج في القطاع التصديري لتوجه عناصر الانتاج نحو انتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلي نتيجة ارتفاع الاسعار في الداخل .

وفي محاولة لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، تلجأ الدول النامية لفرض الرقابه على سعر الصرف وعلى تحويل الارباح الناتجه عن الاستثمار الاجنبي للخارج مما يعيق تدفق الاستثمارات الاجنبية نحو الدول النامية ، ولعل أهم ما يوجه للتمويل التضخمي من انتقاد يتركز على تحطيمة للقيم الادخارية لدى الافراد ، وتشجيع تهريب رؤوس الأموال للخارج .

وتزداد حدة التضخم اذا استخدم التمويل التضخمي لاغراض غير انتاجية أو صادف المشروعات الانتاجية الممولة بواسطتة بعض العقبات ، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجة الدول الناميه الى مشاريع البنية التحتيه ، وهي مشروعات تتميز بطول فترة التفريخ Gestation Period مما يعني انها بحاجة لمدة طويلة قبل أن تؤدي الى زيادة الناتج ، والمساهمة بالتالي في التخفيف من حدة الآثار التضخمية .

ومما يزيد من صعوبة الأمر ، وجود اتحادات عمالية قوية ، تعمل على رفع الأجور بسرعة كلما ارتفعت الاسعار ، عندها يقودنا التمويل بالعجز الى ضغوط تضخمية يصعب السيطرة عليها (١).

---

(١) C.N. Vakil: " Capital Supply and Growth", In., Kennth Berrill (Edit), OP. Cit., P. 48.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الناحية العملية نجد أن التضخم المعتدل الذي يمكن السيطرة عليه من خلال ادوات السياسة المالية والنقدية ، لا يمكن المحافظة عليه ، وسيتم الاتجاه نحو التضخم الجامح بشكل حتمي لأن التضخم المعتدل الذي يمكن توقعه بالضبط مستحيل من الناحية العملية (١).

وبناء عليه فان اعتماد الدول النامية على مثل هذه الوسيلة التمويلية ، ينطوي على مخاطرة كبيرة وقد يعرض اقتصاداتها لآثار سيئة تصبح معها تكلفة علاجه أكبر بكثير من فوائده ، ولا ينصح باستخدامها الا في حدود ضيقة ، وبشكل حذر ومدروس .

فالهدف من التمويل بالعجز في الدول المتقدمة هو مجرد زيادة الدخول من أجل خلق طلب جديد ، مما يعود على الاقتصاد بالفائدة ، حتى لو لم يستخدم الانفاق الحكومي لاغراض انتاجية ، فالمطلوب هو الارتفاع بمنحنيات الطلب لمواجهة الطاقة الانتاجية المتعطلة ، ومجرد الانفاق وبأي شكل يحقق الهدف ، أما في حالة الدول النامية فلا يمكن تبرير هذا النوع من التمويل ألامن خلال تأثيره على الانتاجية ، ومدى ما يؤدي اليه من تخفيض في التكاليف ، حيث أن المطلوب في هذه الحالة هو انخفاض في منحنيات التكاليف والارتفاع بمرونة العرض في الجانب الانتاجي (٢)، ولا يتحقق ذلك الا بانفاق الزيادة الجديدة في الاصدار النقدي على الاغراض الانتاجية .

---

(١) Gottfried Haberler: Economic Growth and Stability, Nash Publishing, Los Angeles, 1974, P. 97 .

(٢) H.W. Singer: " Deficit Financing of Public Capital Formation" In., A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), OP. Cit., P. 343 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

المصادر الخارجية للتكوين الرأسمالي

ان تحقيق معدل نمو اقتصادي معين في أي مجتمع ، يتوقف على توافر مجموعة من العوامل أهمها ، تحقيق معدل استثمار كافي للوصول الى معدل النمو المطلوب ، فكلما ازدادت مستويات الاستثمار كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي الممكن تحقيقه ، وتشير التجارب الى أن الدول النامية قد اظهرت قابلية كبيرة لزيادة مستوى الاستثمار ، ولكن بمعدل اسرع من امكانية زيادة مدخراتها (١) .

فهناك عجز في مصادر التمويل المتاحة ، لتمويل فرص الاستثمار الممكنة ، وهو ما يعرف بفجوة الادخار Saving Gap ، مما جعل الاستعانه بالمصادر الخارجية للتمويل امرا لا مفر منه ، لتعزيز المدخرات الوطنية في تمويل برامج وخطط التنمية .

ومن ناحية أخرى قد تزيد قيمة الواردات ـ التي تتزايد خلال المراحل الأولى للتنمية ـ عن حصيلة النقد الاجنبي الممكن توفرها من خلال الصادرات ، بمعنى وجود عجز في النقد الأجنبي المتوفر للدولة أو ما يسمى فجوة العملات الأجنبية Foreign Exchange Gap ، مما يشكل سببا ثانيا يدفع الدول النامية للالتجاء للمصادر الخارجية لسد هذه الفجوة .

ويمكن القول أن جميع الدول النامية ـ باستثناء البتروليه منها ـ بحاجه للتمويل الأجنبي ، إما لتكملة وتعزيز مداخراتها الوطنية ، أو لحاجتها المتزايدة للعملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية للتنمية الاقتصادية (٢) .

---

(١) Hollis Chenery: **Structural Changes and Development Policy**, Oxford University Press, New York, 1979, P. 385 .

(٢) A.K. Das-Gupta: **Planning and Economic Growth**, George Allen and Unwin LTD, London, 1965, P. 126 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتتكون المصادر الخارجية للتكوين الرأسمالي من الاستثمار الأجنبي المباشر ، والقروض ، والمنح ، والمساعدات وهذا ما سنتعرض له باختصار في هذا المبحث .

الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد بالغ الكثيرون في أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في تنمية اقتصادات الدول النامية ، مطالبين بضرورة فتح المجال أمام هذه الاستثمارات ، بل ومنحها المزيد من الحوافز لضمان تدفقها لهذه الدول .

كما تنافست الدول النامية في منح الحوافز لمثل هذا النوع من الاستثمار ، فمنحتها اعفاءات ضريبية على الارباح ، كما اعفت السلع الرأسمالية المستورده لمشاريعها من الرسوم والضرائب ، واعطتها ضمانات ضد التأميم ، وساوتها بالاستثمارات الوطنية من حيث التسهيلات والحماية الجمركية لمنتجاتها بل وميزتها احيانا عن الاستثمارات الوطنية من أجل جذبها ، وقد أدى التنافس بين الدول النامية على جذب الاستثمارات الاجنبية أن منحتها تسهيلات تفوق ما يلزم لجذبها ، وتعرضت هذه الدول لخسائر فادحه من جراء التنافس في الحصول على هذه الاستثمارات بأي ثمن (١) .

وعلى الرغم من ذلك فان تدفق رؤوس الأموال الاجنبية للدول النامية بقي دون المعدل المطلوب واقتصر على صناعات معينه ، تتوافر فيها فرص ربح مرتفعة للغاية ، وتتميز بقصر فترة الاسترداد ، وعدم ارتباطها بالاقتصادات الوطنية .

---

(١) Isaiah Frank: **Foreign Enterprise In Developing Countries,** The John Hopkins University Press, LTD, London, 1980, P. 96 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مزايا الاستثمارات الأجنبية :

تتوقع الدول النامية الحصول على عدة مكاسب من خلال الاستثمارات الأجنبية ، سواء كان ذلك بالنسبة للأيدي العاملة ، أو المستهلك ، أو الحكومة ، بالاضافة لمكاسب أخرى يمكن أن تعود على الاقتصاد الوطني بشكل عام (١) ، ويمكن تلخيص هذه المكاسب المتوقعه على النحو التالي :

١. بالنسبة للعماله : المساهمة في حل مشكلة البطالة ، وحصول العاملين في المشاريع التي تقيمها هذه الاستثمارات على أجور مرتفعة والأهم من ذلك كله رفع كفاءة العاملين وتطوير قدراتهم الفنية والادارية .

٢. بالنسبة للمستهلك : تزويده بالسلع التي يحتاجها بأسعار أقل وجودة أكبر ، وأدخال بعض السلع الجديدة للاسواق .

٣. القطاع الصناعي سوف يستفيد ايضا من الوفورات الخارجية التي قد تتحقق نتيجة قيام هذه الاستثمارات ببناء بعض مشاريع البنية التحتية، كمحطات توليد الطاقة والطرق والمستشفيات ومعاهد التدريب .

٤. يتوقع أن تزيد ايرادات الحكومة عن طريق فرض الضرائب على نشاط مشروعات الاستثمار الأجنبي .

٥. يمكن أن تحفز الاستثمارات المحلية عن طريق تقديم مدخلات أرخص للصناعات الوطنية ، أو استخدامها لمنتجات الصناعات الوطنية المحليه كمدخلات في مشاريعها .

٦. نشر التقدم الاقتصادي في باقي قطاعات الاقتصاد الوطني ، وذلك بادخال التكنولوجيا الحديثة للبلدان النامية .

---

(١) Gerald M. Meier: The International Economics of Development, The Theory and Policy, Harper and Row Publishers, New York, 1968, PP. 138-142 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن الى أي مدى استفادت الدول النامية من الاستثمارات الاجنبية من الناحية الفعلية ، وهل تحقق كل أو بعض هذه المكاسب للدول النامية التي تدفقت عليها الاستثمارات الاجنبية ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل لا بد ان تمر من خلال الاشارة الى بعض عيوب الاستثمارات الاجنبية ، والدوافع الكامنه خلف هذه الاستثمارات ، والآثار العكسيه المصاحبه لها .

عيوب الاستثمارات الأجنبية :

١. تميزت الاستثمارات الاجنبية بضآلة الحجم ، حيث لم تتجاوز ما نسبته ٢٣ر٠٪ من الناتج القومي الاجمالي للدول المتقدمة [١] ، كما أنها لم تكن على صورة تدفق لرؤوس من الدول المتقدمه للدول النامية بالكامل ، حيث شكلت اعادة استثمار الارباح نسبة كبيرة منها ، وكانت نسبة الارباح المعاد استثمارها ثابته تقريبا ، وبلغت ٥ر٣٩٪ فيما يتعلق باستثمارات الولايات المتحدة الامريكية بينما كانت هذه النسبة ٦٧٪ بالنسبة لاستثمارات المانيا الغربية وهبطت الى ٣٥٪ خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ [٢] .

٢. على الرغم من ضآلة حجم هذه الاستثمارات وقيامها في جزء كبير منها على اعادة استثمار الارباح التي تحصل عليها من الدول المضيفه فان الجزء الأكبر منها يتدفق فيما بين الدول المتقدمة نفسها ، وقد قدرت منظمة اليونيدو UNIDO أن ٧٥٪ من الاستثمارات الخاصة المباشرة للدول المتقدمة تنساب فيما بين هذه الدول نفسها ، ولا يوجه للدول النامية سوى ٢٥٪ منها .

---

(١) World Industry Since 1960, Special Issue of the Industrial Development Survey For the Third General Conference of UNIDO, U.N., New York, 1979, P. 299 .

(٢) دكتور مصطفى حسن علي ، **شركاء في تشوية التنمية** ، دار الطليعه ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. ان الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات يوجه للصناعات الاستخراجية ، البترولية والمناجم ، وهذه الصناعات تعمل بصورة أساسية من أجل التصدير لاسواق الدول المتقدمة ، وقد قدر نيركسه أن ٩٠٪ من الاستثمارات الاميريكة في البلدان النامية كانت في مجال الانتاج النفطي (١) وهذا النمط من الاستثمار عزز الاتجاه الموجود اصلا لتخصص البلدان النامية في انتاج المواد الأولية المعده للتصدير ، بما يخدم اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة .

دوافع الاستثمار الخارجي :

١. استغلال الموارد الطبيعية في الدول النامية ، وتصديرها للبلدان المتقدمة باثمان رخيصه ، والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الارباح الناتجه عن هذا الاستغلال ، فلا تزيد عائدات الدول النفطيه عن ٧ر٦٪ من قيمة النفط الذي يباع في العالم للمستهلكين النهائيين والباقي تستولي عليه الشركات الأجبية وحكوماتها على شكل نفقات أنتاج وأرباح ونفقات نقل وتوزيع وضرائب مباشرة وغير مباشرة في الدول المستهلكة (٢) ، وتشير احصاءات الأمم المتحدة الى أن الدول النامية المنتجة للمواد الأولية تحصل فقط على ما لا يزيد عن ١٠٪ من سعر بيع تلك المنتجات للمستهلك النهائي وتستولي الشركات المنتجه على ٩٠٪ من خلال عمليات الانتاج والنقل والتوزيع (٣) .

---

(١) Ragnar Nurkse: Op. Cit., PP. 82-83 .

(٢) أبو الحسن بني صدر، **النفط والسيطرة** ترجمة فاضل رسول ، دار الكلمة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٧٧ .

(٣) دكتور رمزي علي ابراهيم سلامة ، **اقتصاديات التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ٢٥٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. اقامة بعض الصناعات البسيطة تكنولوجيا والتي تحتاج الى أيدي عامله وفيره مثل بعض الصناعات الاستهلاكية ،وصناعات التجميع عموما ، وذلك للاستفادة من رخص الايدي العاملة في الدول النامية ، حيث أن مستوى الاجور في الولايات المتحده الامريكية مثلا يعادل اثني عشر ضعف الأجور في الدول النامية (١) .

٣. تقوم الدول المتقدمة من خلال هذه الاستثمارات بتصدير بعض مشاكل صناعاتها للدول النامية ويظهر ذلك بوضوح في الصناعات الملوثه للبيئه ، مثل صناعة البتروكيماويات ، فقد قدرت احدى الدراسات أن تكاليف مكافحة تلوث البيئه في الولايات المتحدة يصل الى عشرة مليارات دولار سنويا (٢) كما أن هناك مشكلة أخرى واجهت الدول الصناعية في هذا المجال وهي أن القضاء على نوع من التلوث عادة ما يخلق انواعا أخرى اسوأ من السابق ، ولذلك وجدت ان تكلفة القضاء على التلوث اعلى من تكلفة استيراد منتجات تلك الصناعات الملوثه للبيئة (٣) .

٤. استغلال بعض الامتيازات الدولية التي منحت مؤخرا للدول الناميه ، حيث تسمح بعض الاتفاقات الدوليه لمنتجات الدول النامية بالدخول لأسواق الدول الصناعيه معفاه من الرسوم الجمركية ، مما دفع بعض رجال الأعمال في الدول المتقدمة للاستثمار في الدول النامية ، مثل - هونج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان - والقيام باعادة تصدير منتجاتها للدول الصناعية مستغلين بذلك التسهيلات الممنوحه لهذه الدول ، والايدي العاملة الرخيصه ، ومتهربين من الاعباء الضريبية والاجتماعية

---

(١) دكتور محمد عبد الشفيع عيسى ،**العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، دار الطليعه ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٥ .

(٢) E.J. Mishan: **The Economic Growth Debate**, George Allen and Unwin, London, 1980, P. 118.

(٣) دكتور فؤاد مرسي ،**هذا الانفتاح الاقتصادي** ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٤٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي تفرض عليهم في دولهم ، ولا تقدم مثل هذه الاستثمارات أية فائدة للدول المضيفة حيث يبقى ارتباطها كاملا باقتصادات الدولة الأم ، حيث لا تزيد عن مشاريع للدول الصناعية تقوم على اراضي الدول النامية ولعل أصدق وصف لهذه الصناعات هو ما اطلقه عليها كلود شيسون مندوب فرنسا في المجموعة الاوروبية حيث وصفها بالتصنيع المزيف وتساءل " لا ادري لماذا علينا أن نشجع باسم حرية التجاره الاستغلال الاجتماعي للشعوب الأقل حظاً " (١).

الآثار السلبية للاستثمار الاجنبي :

١. استنزاف احتياطيات البلدان النامية من الموارد الطبيعية غير المتجدده .

٢. الأثار السلبية على ميزان المدفوعات الناتجه عن تحويل الارباح وجزء من رواتب وأجور العاملين الاجانب للخارج .

٣. زيادة تبعيه اقتصادات البلدان النامية للدول الصناعية .

مما سبق يتضح أن الاستثمارات الأجنبية لم ولن تقدم شيئا يذكر للدول النامية، حيث تعتمد في الغالب على العمالة الأجنبية ، وتقتصر في معظمها على الصناعات الاستخراجية وبعض الصناعات التجمعية التي لا تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة لهذه الدول ، بالاضافة للأثار السلبية لهذه الاستثمارات على موازين المدفوعات ، وتلويث البيئه ، واستغلال الثروات الموجودة في الدول النامية بشكل لا يعود بالفائدة الا على المستثمر الاجنبي ، كما أنها تنتج في الغالب لتلبية طلب الصناعات الاجنبية في الخارج ولا ترتبط بالاقتصادات الوطنية الا بروابط ضعيفه للغاية .

---

(١) موريس غورنيه ، **العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم** ، ترجمه سليم مكسور ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٨١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتراض الخارجـــي :

نظـرا لأحجـام رؤوس الأمـوال الأجنبيـة عن الاستثمار في الدول الناميـــــة واقتصارها على استثمارات معينة تخـدم اقتصادات الدول المتقدمـة ، وللمسـاوىء الكثيرة المصاحبـة لهـذه الاستثمارات ،تحاول الـدول الناميـة اللجوء للاقتراض الخارجـي ، لتلافـــي العجز في مصادر التمويـل المحليـة ،أو في العملات الأجنبيـة اللازمـة لتمويل استثماراتها ٠

ويرى ارثر لويـس أن جميع الدول الناميـة ، لا بـد من أن تستعين بالاقتـــــراض الخارجـــي فـــي بداية مرحلة التنميـة ، ويستشهد على ذلك بافتراض بريطانيا من هولنـدا في القرن السـابع والثامـن عشـر ، ومن ثم عادت لتقرض معظم دول العالـم في القـــرن العشرين ، وكذلك التجاء الولايات المتحدة الامريكيـة للاقتراض بشكل واسع خـــــلال القرن الماضي ، على الرغم من أنهـا تعتبـر من أغنى دول العالـم في الوقت الحاضر (١)

الا أن الاقتراض الخارجي يفرض عبئا على الاقتصاد الوطني ، يتمثل بسداد الاقساط والفوائد المستحقه على هـذه القروض ،كما أن هناك حدودا معينـة لمدى الاعتمـاد عليهـا كوسـيلة من وسائل تمويل التنمية، وسوف نتعرض للاقتراض الخارجي من حيث مجـــدداته وآثاره الاقتصادية ، مع بيان التطورات التي حدثت لمديونيـة الدول الناميـة عمومـا ٠

العوامل المحـددة للاقتراض الخارجـي :

اولا : الطاقـة الاســتيعابية للاقتصـاد ٠

تتوقف الطاقـة الاستيعابية لأي اقتصاد على طريقـة استخدام هـذه القـروض ، فلو كان المقصود هو استخدامها لأغراض الاستهلاك الجاري ، فيمكن القـول بـأن القدرة على استيعاب القروض الخارجية ستكون غير محـدودة (٢)، ولكـــــن المقصود بالطاقـه الاستيعابية هنا هـو القدرة على استخدام هـذه القـروض بشـكل

---

(١) W.A. Lewis: The Theory of Economic Growth, Op. Cit., P. 244.

(٢) Geraled Meier: Leading Issues in Development Economics, OP. Cit., P. 99 .
ايضـا
Nurkse: OP. Cit., P. 94 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منتج أوكما عرفها جيرالد ماير Geraled Meier بأنها امكانية الحصول على معدل مقبول من العائد على رأس المال الاضافي (١).

واستخدام هذه القروض بشكل منتج لا يعني أن تغطي الزيادة في الناتج القومي الناتجه عنها تكاليف هذه الديون فقط، بل ايضا الحصول على عائد معقول من استخدامها، وهذا بلا شك محدود بعدد من العوامل، أهمها :

١. ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية، الناتج عن انخفاض القوة الشرائية، بسبب تدني مستويات الدخول في هذه الدول.

٢. عدم توافر عناصر الانتاج الأخرى المكملة لرأس المال، مثل الموارد الطبيعية، والايدي العاملة الماهرة، والكفاءات الادارية.

٣. النقص في خدمات رأس المال الاجتماعي.

٤. الصعوبات التي تحد من قابلية عناصر الانتاج للانتقال من قطاع لأخر أو من مكان لأخر.

ثانيا : الطاقة على خدمة الديون الخارجية Debt Servicing Capacity

ويقصد بها مقدرة الاقتصاد الوطني على تدبير الموارد اللازمة لمواجهة التزامات الدفع الخارجي المختلفة الناشئة عن اعتماده على التمويل الخارجي، ومدى تأثير ذلك على حركة التنمية الاقتصادية (٢)، أو مدى مقدرة الاقتصاد على تحمل عبء الدين الخارجي المتمثل في سداد الاقساط والفوائد المستحقه للدول المقرضه، وتشكل عملية السداد هذه اقتطاع جزء من الدخل القومي للدوله وتحويله للخارج، كما أن هذا التحويل - باستثناء بعض القروض السهله التي تسدد بالعمله الوطنية - غالبا ما يكون بالعملات

---

(١) Geraled Meier : OP. Cit., P. 98 .

(٢) الدكتور رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصعبه ، ولذلك تتوقف القدرة على خدمة الدين الخارجي على ما تستطيع الدولة اقتطاعة من الناتج القومي وتخصيصه لهذه الغاية ، وعلى حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي ٠

ويمكن تلخيص العوامل المحدده لمقدرة الدوله على تحمل عبء الدين الخارجي بما يلي :-

١٠ حجم الناتج القومي ونصيب الفرد منه ، ومدى مساهمة القروض الخارجية في زيادته ٠

٢٠ حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي ٠

٣٠ حجم الدين الخارجي ٠

٤٠ التركيب الهيكلي للديون الخارجية ونسبة القروض السهلة والمساعدات الى القروض الصعبة ٠

٥٠ مرونة الطلب على الواردات وامكانية الدولة في ضغطها لتوفير العملات الاجنبية ٠

وتواجه الدول النامية صعوبات بالغة في مجال خدمة ديونها الخارجية ، ينتج ذلك من توقف بعضها عن السداد ، والاعداد المتزايده لاتفاقات اعادة جدوله الديون ، والمبالغ التي تم إعادة جدولتها ، حيث كان عدد هذه الاتفاقات ثمانية فقط خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ ، وتزايد الى تسع وعشرين اتفاقية خلال الفترة من ١٩٧٩ ــ ١٩٨٣ ، وفي حين بلغ حجم الديون التي اعيد جدولتها (٤٤٩) مليون دولار سنة ١٩٧٨ ، فقد وصل الى (٥٩٢٨٨) مليون دولار سنة ١٩٨٣ (١) .

---

(١) الدكتور غفار عباس كاظم ، **المديونية الخارجية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٨ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : مصادر الاقتراض الخارجي .

يمكن القول بأن هناك ثلاثة مصادر للاقتراض الخارجي هي :

١. القروض الحكومية الثنائية ، باتفاق ثنائي بين الدولة المقرضة والدولة المقترضه .

٢. القروض من المنظمات الدولية المتعددة الاطراف ، مثل ، البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ووكالة الانماء الدولية ، والبنك الافريقي للتنمية ، والبنك الاسيوى للتنمية ، وغيرها .

٣. القروض من البنوك التجارية الأجنبية الخاصة .

وفي حين تمتاز القروض من البنوك التجارية ، بأنها تعطي الدول المقترضة حرية أكبر في مجال استخدام هذه القروض ، الا أنها عادة ما تكون من القروض الصعبة من حيث فترات السداد وسعر الفائده ، وعلى العكس منها قروض المنظمات الدولية حيث تكون بشروط أسهل من حيث فترة السداد وسعر الفائدة، ولكنها لا تعطي الدول المقترضه حرية تامه في مجال استخدام هذه القروض ، كما أنها قد تفرض على الدول المقترضه اتباع سياسات اقتصادية ومالية معينة ، تشكل في نظر الكثيرين تدخلا في الشؤون الداخلية لهذه الدول .

الآثار الاقتصادية للاقتراض الخارجي :

تتوقع الدول المقترضة أن يكون العائد على استخدام القروض مساويا لتكلفتها على أقل تقدير ، وأما اذا كان العائد المباشر من الاستثمار في مشروع معين لا يغطي تكلفه الاقتراض اللازم لتمويلة ، فيتوقع على الأقل أن يكون له آثار ايجابية على الاقتصاد القومي بشكل عام تعطي مبررا كافيا لتحمل عب ، الدين الخارجي (١) .

---

(١) M.G. Alter: "The Servicing of Foreign Capital Inflow By Under developed Countries" In., A. N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), OP. Cit., P. 508 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولعل أكثر هذه الأثار وضوحا هي أثرة على ميزان المدفوعات ، ومعدلات التضخم ، ويتوقف أثره في هذين المجالين على نمط استخدام القرض الخارجي ، وفيما اذا استخدم لأغراض انتاجية أو استهلاكية ، فاذا استخدم القرض لأغراض انتاجية فانه قد يؤدي الى زيادة الصادرات أو التقليل من الواردات مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات أن وجد ، والعكس اذا استخدم لأغراض الاستهلاك فانه سيؤدي الى زيادة الواردات أو خفض الصادرات ثم الى تفاقم مشكلة العجز في ميزان المدفوعات وغالبا ما يؤدي استخدام القروض لأغراض الاستهلاك الى زيادة معدلات التضخم نتيجة زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية عموما ، كما يؤدي الى انخفاض في مستوى الادخار المحلي ، وذلك لاعتماد الدولة على الاقتراض من الخارج وعدم الاهتمام بتعبئة المدخرات المحلية [1] ، وأضافة لذلك قد يؤدي الإعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي الى اذعان الدول المقترضة لشروط الهيئات أو المنظمات الدولية أو الدول المقرضة واتباع سياسة اقتصادية من شأنها وضع اقتصادها في حالة تبعية للاقتصادات الأجنبية .

تطور مديونية الدول النامية :

لقد حدث تطور كبير في مديونية الدول النامية من حيث حجم هذه المديونية وهيكل الديون الخارجية ، وشروط الاقتراض ويمكن الاشارة لهذه التطورات باختصار على النحو التالي :-

أ. حجم المديونية :

تزايد حجم المديونية المستحقة على الدول النامية من ٦٦ مليار دولار في مطلع السبعينات الى ٨٩٥ مليار دولار سنة ١٩٨٤ ، وقدّرت بحوالي الف مليار دولار سنة ١٩٨٥ [2] .

---

(١) K.L. Gupta: "Foreign Capital and Domestic Savings" Review of Economics and Statistics, Vol. 52, May 1970, PP. 214-216 .

(٢) دكتور غفار عباس كاظم ، مرجع سابق ، ص ٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب • هيكل المديونية :

يلاحظ أن فرص الاقتراض الميسر تميل للتناقص باستمرار ، حيث تزايد دور الاقتراض من البنوك التجارية من ٢٪ سنة ١٩٦٠ الى ٣٦٪ سنة ١٩٨٣ ، كما تراجع دور المساعدات الانمائية من ٦٨٪ الى ٣٧٪ خلال نفس الفترة وزاد نصيب الاقراض الرسمي غير الميسر من ٤٪ الى ١٢٪ (١) .

جـ • شروط الاقتراض :

أرتفع سعر الفائدة من ٣ر٥٪ في بداية السبعينات الى ٦ر١١٪ سنة ١٩٨١ • كما انخفضت مدة القرض من ٢٠ سنة في المتوسط الى ١٤ سنه وانخفضت فترة السماح من ٤ر٥ سنه في المتوسط الى ٣ر٤ سنة خلال نفس الفترة (٢) .

من هذا يتضح أن هناك تزايدا مستمرا في مديونية الدول النامية ، واتجاه متزايد لدى الدول الصناعية المتقدمة في التخلي عن المساعدات والقروض الميسره والاعتماد المتزايد على القروض الصعبه ذات فترات السداد الأقل ومعدلات الفائدة الاكبر ، فاذا اضفنا لذلك الشروط التي قد تفرضها الدول المقرضه على استخدام هذه القروض اتضح لنا العبء الكبير الذي تعاني منه الدول النامية من أجل خدمة ديونها ، مما يفرض عليها ضرورة عدم الافراط في اللجوء للاقتراض الخارجي ، واجراء دراسات مستفيضه للقروض قبل الاقدام عليها ، واستخدامها استخداما منتجا ، بحيث تساهم في زيادة كل من الناتج القومي وحصيلة الصادرات ، مما يساعد على تحمل عبء هذه القروض ، كما يحتم على هذه الدول عدم اللجوء للاقتراض الخارجي لاغراض تمويل الاستهلاك قدر الامكان ، وأخذ الآثار المترتبة عليه بالنسبه للاقتصاد القومي ككل في الاعتبار وعدم الاقتصار عند تحديد كلفة الاقتراض الخارجي على حساب الاقساط والفوائد المترتبة عليه ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة وصول الاقتصاد الوطني لمرحلة النمو الذاتي المعتمد على الذات بعد مده معقوله •

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢ •

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المساعدات الخارجيـــة :

لقـد حـددت الدول النامية في اجتماعهـا بمدينـة مانيلا سـنة ١٩٧٦ للتحضير للدورة الرابعـة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تدفقات رأس المال التي يجوز أن يطلق عليها تعبير المساعدة التنموية الرسمية ، بأنهـا تشمل المنـح والقروض التي لا يقل عنصر المنحه فيها عن ٥٠٪ (١) ، وان كانت الدول المتقدمة ترى أن القروض الميسره القابلة للسداد بالعمله الوطنية للدول المقترضه ، والقروض التي لا تقل نسبة المنحه فيها عن ٢٥٪ هي ايضا من قبيل المساعدات التنموية ، والمقصود بعنصر المنحه هو الفرق بين القيمة الاسمية للقرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض (الفوائد + الاقساط) منذ عقد القرض وحتى انتهاء أجل السداد ، مخصومه على أساس سعر خصم معين ، ويمكن حساب عنصر المنحه لأي قرض بموجب المعادلة التالية (٢) .

$$G = \frac{1 - \left(\sum_{t=1}^{T} \frac{Pt}{(1+r)^t} \right)}{1} \quad 100$$

ويتضح من المعادلة السابقة أن العوامل المؤثرة على مقدار عنصر المنحه في أي قرض هي ، سعر الفائدة على القرض ، وسعر الخصم الذى تخصم على أساسه الاقساط والفوائد ، ومدة القرض بما فيها فترة السماح ، والقيمة الاسمية للقرض .

وقد تبنت الأمم المتحده سنة ١٩٧٠ هدف تحويل ١٪ من الناتج القومي الاجمالي في الدول المتقدمة ، كتحويلات صافية للدول النامية ، على أن تكون ٧ر٠ منها على شكل مساعدات انمائية ، ٣ر٠ على شكل قروض مختلفة وعلى الرغم من أن صافي تحويلات الدول المتقدمه للدول النامية كان في حدود ما هدفت اليه الأمم المتحده ، الا أن نسبة المساعدات الانمائية لم تتجاوز ٣٥ر٠ والباقي على شكل قروض تجارية (٣) .

---

(١) دكتور محمد عبد الشفيع ، **قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد** ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٨٦ .

(٢) A.P. Thirlwall: **Growth and Development With Special Referrence To Developing Economies**, The Macmillan Press, LDI, London, Third Edition, 1983, P. 322 .

حيث أن G عنصر المنحه ، F القيمة الاسمية للقرض ، Pt ما تدفعه الدول المقترضه ، r سعر الخصم ، T مدة القرض بما فيها فترة السماح .

(٣) **تقرير اللجنة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية ، الشمال والجنوب** ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالاضافة لانخفاض نسبة المساعدات الانمائية ، فأنها عادة ما توجه لتحقيق أهداف معينة للدول المانحه كما قد تكون مصحوبه بكثير من الشروط التي تفقدها جميع المزايا التي قد تتوافر فيها ظاهريا ، ويمكن تلخيص أهداف الدول المانحه لهذه المساعدات بما يلي :-

١. التأثير في السياسة الخارجية للدول المتخلفهوخير مثال على ذلك وجود بند خاص في برنامج المساعدات الامريكي الغذاء من أجل السلام يمنع تموين البلاد التي لها أي علاقة تجارية مع فيتنام الشمالية أوكوبا بموجب هذا البرنامج ، وقد اجبرت الهند على قبول هذا القيد للحصول على الحبوب الامريكية التي كانت بحاجه ماسه اليها سنة ١٩٦٧ (١).

٢. التأثير في الشؤون الداخلية للدول النامية ، وذلك من خلال دعم بعض الانظمة الواليه في هذه الدول ، وايجاد بيئة سياسية واجتماعية مؤيده للاهداف السياسية والامنية للدول المانحه (٢).

٣. النفوذ الثقافي والتبشير الديني ونشر الايديولوجيات الغربية أو الشرقية في الدول النامية .

٤. الاهداف الاقتصادية ،كتشجيع الصادرات من الدول المانحه للدول المتلقيه للمعونه ، وتصريف بعض الفوائض في منتجات الدول الغنية ، فعلى الرغم من الأهداف الظاهرة في مشروع الولايادت المتحدة الأمريكية المعروف بقانون ٤٨٠ لتنمية التجارة الزراعية والعون أو ما يعرف بقانون المدفوعات الحره ، فان الولايات المتحدة ، عند سن هذا التشريع

---

(١) روبرت . س . ولترز ، **المعونات الامريكية والسوفيتيه ، تحليل مقارن** ، ترجمة الدكتور نبيل صبحي ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٦ .

(٢) Raymod F. Mikesell : **The Economics of Foreign Aid,** Aldine Publishing Company, Chicago, 1968, P. 5 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانت مربكة بمواجهة فائض زراعي ضخم يكلف تخزينة مزيدا من الاموال ، والواقع أن هذا التشريع وجد اصلا لتحسين التجارة وتصريف الفائض الزراعي الامريكي ، وأما المساعدة الاقتصادية للدول المتخلفه عن طريقه فقد جاءت ثانوية (١).

بالاضافة لما سبق هناك الكثير من المآخذ على هذه المساعدات يمكن اجمالها فيما يلي :-

١. ان جزءا كبيرا من هذه المساعدات يذهب لعدد محدد من الدول ، وهي ليست بالضرورة أكثر الدول النامية حاجه اليها ، وغالبا ما ترتبط هذه الدول بالدولة المانحه بمصلحة عسكرية كمساعدات الولايات المتحده لكوريا وفيتنام الجنوبية واسرائيل (٢)، وكذلك مساعدات الاتحاد السوفيتي للدول الشيوعية عموما ، فتوزيع هذه المساعدات لا يتفق ودرجة الحاجه اليها ، بل مع درجة المصلحه التي تحققها الدول المانحه ،كما أن درجة منح المعونه وحجبها يتفق بشكل مدهش مع درجة المرونة أو العناد التي تبديها الدول الفقيرة (٣).

٢. عادة ما تكون موجهة لتمويل مشروع معين بالذات وليس تمويل برامج التنمية بشكل عام ، وان كان لهذا الاتجاه ما يبرره من وجهة نظر الدول المانحه ، حيث يكون من الاسهل عليها ربط العون المالي بالعون الفني ، ومراقبة مدى التقدم بالمشروع ، وله جاذبية خاصه للرأي العام في الدول النامية، الا أن ذلك يهمل حركة المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني الناتجه عن انفاق هذه المساعده ،كما قد لا يكون للمشروع الممول عن طريقها أولوية

---

(١) روبرت . س . ولترز ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

(٢) Gerald Meier, Leading Issues In Development Economics, Op. Cit: P. 131 .

(٣) الدكتور جلال أمين ، **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية** ، دار ماجد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٧٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قصوى في البرنامج التنموي للدول المتلقية للمعونه ، وخصوصا اذا أخذ في الاعتبار أن الدول المانحه تركز على مشروعات تهدف الى ابهار الناس أكثر من افادتهم .

٣. نظرا للطبيعية السياسية لهذه المساعدات فانها تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب لدرجة لا تستطيع معها الدول النامية الاعتماد عليها كمصدر مؤكد للتمويل ، كما قد يؤدي انقطاعها لأسباب غير اقتصادية الى أفشال المشروعات غير المكتمله الذي بدء بتنفيذها عن طريق هذه المساعدات ، مما يؤدي الى خلل كبير في البرامج التنموية في الدول النامية ، أي أن ثبات هذه المعونه أهم كثيرا من حجمها (١).

٤. أثرها السلبي على المدخرات المحلية والتنمية عموما في المدى الطويل . حيث تؤدي هذه المساعدات خلال فترة تلقيها الى تكوين عادات استهلاكية ، ونمط استهلاكي معين عند الافراد ، وتزيد من الانفاق الحكومي على البرامج الاستهلاكية ، وعند توقف هذه المعونه يصعب تخفيض الانفاق الحكومي أو التخلص من العادات الاستهلاكية بسهولة مما يؤدي الى انخفاض في الادخار والتأثير سلبيا على التنمية بشكل عام ، فحتى اذا قبلنا أن هناك علاقه ايجابية بين التنمية والمساعدات الخارجية في الأجل القصير ، فان لها حتما علاقه عكسيه مع الادخار المحلي والتنمية في الأجل الطويل (٢).

٥. الشروط المفروضة من قبل الدول المانحه على استخدام هذه المساعدات . فقد تشترط الدوله المانحه انفاق هذه المساعدات على شراء سلع وخدمات من اسواقها ، ولا يخفى ما لهذا الشرط من آثار اقتصادية تتمثل

---

(١) P.N. Rosentein-Rodan: " International Aid For Underdeveloped Countries" In., A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), Op. Cit., P. 533 .

(٢) Douglas C. Dacy: " Foreign Aid, Government Consumption, Saving and Growth In Less-Developed Countries" Economic Journal, Vol. 85, September, 1975, PP. 550-560

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في أجبار الدول النامية على استيراد واستخدام تكنولوجيا معينة قد لا تكون ملائمة لظروفها الخاصة ، اضافة لحرمان هذه الدول من الاستفادة من أقل الاسعار المعروضة عالميا ، ففي دراسة لعشرين مشروع في الباكستان تبين أن أقل سعر في الذوله المانحه للقرض يزيد بنسبة ٥٠٪ عن أقل الاسعار العالمية المعروضه (١) ، وهذا يكفي لالغاء عنصر المنحه للقرض الذي اعتبر من قبيل المساعدات التنموية على أساس توفر عنصر المنحه فيه ٠

فاذا أخذنا في الاعتبار أن ٩٣٪ من القروض الامريكية يتم انفاقها داخل اسواقها وكذلك ٨٠٪ من القروض الالمانية واليابانية (٢) ، نستطيع القول بأن حجم المساعدات الممنوحه من هذه الدول ، للدول الناميه لا يكاد يذكر ، ويعود بالفائده على اقتصادات الدوله المانحه بالدرجة الاولى ٠

ومما يزيد الأمور تعقيدا الاستغلال اللاحق لهذه المشتريات بواسطة اثمان قطع الغيار ، ورواتب وأجور الخبراء والعاملين الاجانب المبالغ فيها ، مما يزيد من حجم خسائر الدول النامية ويرفع من مكاسب الدول المانحه لهذه المساعدات ٠

من ذلك يتضح أن للمساعدات التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية ، خصائص وأهداف كثيره تجعلها أكثر تكلفة من الاقتراض التجاري في كثير من الاحيان ، علما بأن الاقتراض التجاري يمتاز عليها بأنه يعطي الدول المقترضه حرية أكبر في مجال استخدامة ومن حيث اختيار الاسواق التي يتم انفاقه فيها ٠

فأذا اضفنا الاهداف السياسية والثقافية التي قد ترافق هذه المساعدات ، وصفتها غير المستقره ، وأثرها السلبي على الادخار المحلي والتنميه في الأجل الطويل ، نجد أنها وسيله غير مضمونه ، ولا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في ظل الشروط الحالية المرافقة لها ٠

---

(١) A.P. Thirlwall: OP. Cit., P. 325.

(٢) دكتور محمد عبد الشفيع ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

الطلب على رأس المال في الدول النامية

— الحافز على الاستثمار —

لقد بدأ واضحا عند دراستنا جانب العرض ، للتكوين الرأسمالي في الدول النامية أنها تعاني من قصور شديد في عرض رأس المال ، وعليه فلا يخلو الأمر من الغرابة أن نتحدث عن قصور أيضا في جانب الطلب ، ولكن واقع الدول النامية يحتوي على هذين الجانبين المتناقضين .

فاذا نظرنا للموضوع من زاوية الاقتصاد القومي ككل نجد أن هناك قصورا شديدا في جانب العرض بالمقارنة مع ما يتطلبه هذا الاقتصاد من رؤوس أموال طائلة لتحريك عملية التنمية ، واذا نظرنا للموضوع من زاوية المشروعات الفردية نجد أن هناك قصورا مماثلا في الطلب على رأس المال ، وذلك لأنخفاض الميل للاستثمار عند الأفراد والمؤسسات الخاصة ، وقد أشار نيركسة الى هذه الظاهرة وكان يرى أن العجز في الطلب على الاستثمار من قبل المشروعات الفردية يعود بشكل أساسي لضيق نطاق السوق المحلي الناتج عن انخفاض القوة الشرائية في الدول النامية (١) .

كما يمكن عرض المشكلة بوضوح أكثر عن طريق التفرقه بين الميل للاستثمار ، وفرص الاستثمار في الدول النامية ، ففرص الاستثمار هي الاستثمارات التي تحتاجها البلدان النامية والتي تتوافر الامكانيات المادية للازمة لاقامتها ، وأما الميل للاستثمار فهو الباعث الاقتصادي الذي يدفع للاستثمار ويتوقف على الربح المترتب عليه (٢) .

ويمكن القول أن هناك حاجه ملحة للاستثمار في الدول النامية ، ولكن حتى مع توافر الامكانيات المادية اللازمة ، تعاني هذه الدول من انخفاض في الميل للاستثمار ، وذلك عائد لمجموعة من العوامل الاقتصادية وأخرى غير اقتصادية تحد من الطلب على رأس المال لغايات الاستثمار على نطاق المشروعات الفردية .

---

(١) R. Nurkse: OP. Cit., P. 30.

(٢) الدكتور رفعت المحجوب ، **الاقتصاد السياسي** ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطلب على رأس المال :

لقد وضع كينز دالة للاستثمار بين من خلالها أن الطلب على رأس المال دالة سالبه في سعر الفائدة وموجبه بالنسبة للكفاية الحدية لرأس المال (١)، Marginal Efficiency of Capital ولئن كانت حجته مقنعة الى حد كبير في ذلك الوقت ، الا أنها محل لنقاش كبير هذه الأيام .

وقد أثبتت الدارسات التجريبية أن سعر الفائدة عنصر يمكن اهماله ، ولا يلتفت اليه عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار ، وأن الطلب على الاستثمار عديم المرونه بالنسبة لسعر الفائدة (٢).

وعلى الرغم من تعدد واختلاف نظريات الاستثمار ، فانه يمكن القول أنها تفترض أما صراحة أو ضمنا أن الطلب على رأس المال يرتبط ايجابيا بحجم السوق ، وأن العامل المشترك لجميع من أتوا بعد كينز هو اهتمامهم بجانب الطلب على العنصر الانتاجي ، الذي يمثله جانب الانتاج والمبيعات ، وأهمالهم لسعر الفائدة والاعتراف بأهمية التوقعات في تحديد حجم الطلب على رأس المال (٣).

ولا شك بأن الدول النامية تعاني من ضيق نطاق السوق ومن بعض العوامل التي تجعل من التوقع عملية صعبة يحيط بها شيئا من عدم التأكد والمخاطرة مما

---

(١) J.M. Keynes: OP. Cit., PP. 135-145.

(٢) William H. White: "Interest Inelasticity of Investment, The Case From Business Surveys" In M.G. Mueller (Edit) Readings In Macroeconomics, The Dryden Press, Illinois, 1978, P. 95 .

(٣) A. Lamfalussy: Investment and Growth In Mature Economies, Macmillan and Co. LTD, London, 1961, P. 4 .
ايضا P.N. Junankar: Investment, Theories and Evidence, The Macmillan Press LTD, London, 1972, P. 28 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يؤدي الى ضعف الميل للاستثمار في هذه الدول ، وبالتالي الى عجز في الطلب على رأس المال من زاوية المشروعات الفردية .

ضيق نطاق السوق :

لقد كان ضيق نطاق السوق هو الحجة التي استند اليها انصار استراتيجية النمو المتوازن على أساس أن الاستثمار في عدد كبير من المشاريع يؤدي الى أن يخلق كل منها سوقا للمشاريع الأخرى ، واعتبر نيركسة أن الاتساع في نطاق السوق هو نوع من الوفورات الخارجية External Economies لها أهمية أكبر من تلك الوفورات الخارجية التقليدية ، حسب المفهوم الذي أشار اليه مارشال واتباعه [١] ، ـ مثل تدريب العمال ومحطات الطاقه والطرق الخ ـ فان كانت هذه الوفورات تؤدي الى تخفيض في التكاليف فان الوفورات الناتجة عن اتساع حجم السوق تؤدي للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scale في ظل العائد المتزايد للحجم Increasing returns to Scale .

ويرجع سبب ضيق نطاق السوق في الدول النامية لأنخفاض القوة الشرائية الناتج عن انخفاض مستوى الدخل في هذه الدول ، وضعف الطلب الاستهلاكي الناتج عن التفاوت الكبير في توزيع الدخل ، والتكلفة المرتفعه للنقل يضاف الى ذلك السياسات الخاطئه في بعض الدول النامية التي تسمح باستيراد سلع أجنبية منافسة للسلع المحلية [٢] .

واذا نظرنا للسوق الخارجي نجد أن الدول النامية لا تستطيع دخول هذه الأسواق بسهولة بسبب الضرائب المفروضه على دخول السلع لهذه الأسواق وبالاخص أسواق الدول المتقدمة حيث تفرض ضرائب منخفضة على استيراد المواد الأولية

---

(١) Nurkes: OP. Cit., PP. 14-15.

(٢) Willy J. Stevens: Capital Absorptive Capacity In Developing Countries, A.W. Sijthoff Leiden, Brussels,1971, P. 58 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وترتفع معدلات هذه الضرائب بارتفاع درجة التصنيع لهذه السواد ، كما يساهم ارتفاع نفقات النقل بين الدول في الحد من صادرات الدول النامية بالاضافة لتقييم العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية في بعض الدول ، مما يؤدي الى انخفاض في صادراتها ، وخصوصا مع وجود المنافسه القوية لها من منتجات الدول المتقدمة .

ومن آثار ضيق نطاق السوق ، زيادة التكاليف المتوسطة للمنتجات ، وتخفيض الأرباح التي تعتبر من أهم الحوافز على الاستثمار ، كما أنه يقف عائقا في طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتاج ، خصوصا وأن التقدم التكنولوجي يتجه لزيادة الحد الادنى للحجم الاقتصادي (الفعّال) لأي استثمار معين [١] وأسواق الدول النامية لا تستوعب انتاج هذا الحد الادنى من الحجم ، وعلى المشاريع الاستثمارية فيها أن تختار بين استخدام التكنولوجيا الحديثه مع وجود طاقة انتاجية كبيرة عاطلة عن العمل أو استخدام تكنولوجيا ذات مستوى أقل مما يضعف من قدرتها على المنافسه في السوق العالمية ، كما يعتبر ضيق نطاق السوق من أسباب احجام رؤوس الأموال الاجنبية عن الاستثمار في اقتصاديات الدول الناميه واتجاهه للصناعات الاستخراجية القائمة على تلبية حاجات السوق الخارجي .

التوقعات :

يرى كينز ان التوقعات ترتكز في جانب منها على الحقائق الموجودة حاليا ، وعلى احداث المستقبل الذي يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة أو ضعيفة من الثقه ، كما يرى أن درجة الثقة التي يمكن أن تعطى لهذه التنبؤات لها أهمية قصوى في التأثير على قرارات الاستثمار [٢] .

---

(١) Joan Robinson: Essays In The Theory of Economic Growth, S.I. Martin's Press, New York, 1968, P. 76.

(٢) J.M. Keynes: Op. Cit., P. 147.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهناك اتفاق عام بخصوص افتقار الدول النامية لمصادر المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الوطني سواء كانت احصاءات خاصة بالسكان وتوزيعهم الجغرافي أو المهني أو الثقافي وغيرها من التوزيعات التي يمكن الاستفادة منها أو معلومات متعلقة بالاقتصاد بشكل عام مثل احصاءات التجارة الخارجية والدخل القومي وتوزيعه والادخار المحلي والصناعات المحلية وكميات انتاجها ، مما يجعل المستثمر غير قادر على تحديد الطلب المتوقع على انتاجه ، أو مدى توفر الأيدي العاملة المدربة اللازمة لمشروعه وتكاليف استخدام العمال والمواد الأولية ولهذا لا يمكنه توقع حجم أرباحه بدرجة كافية من الثقه مما يجعله مترددا في الأقدام على الاستثمار ٠

وحتى في حالة توافر مثل هذه المعلومات فأنها كثيرا ما تكون مشوشه وقد تكون متضاربه في بعض الاحيان وتفتقر للموضوعية احيانا أخرى مما يزيد من الشك في أي نتائج يتم التوصل اليها بناء على هذه المعلومات ٠

واذا تجاوزنا عقبة عدم توافر المعلومات فان التنبؤ باحداث المستقبل في الدول النامية بدرجة كبيرة من الثقة عملية غير ممكنة لما تتسم به هذه الدول من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في كثير من الأحيان مما يزيد من عدم التأكد والمخاطرة في الاعتماد على مثل هذه التنبؤات ، ويضعف الميل للاستثمار في الدول النامية لارتفاع درجة المخاطرة وعدم اليقين سواء فيما يتعلق بالمعلومات الحالية أو بالأحداث المستقبلية ٠

وبالاضافة لضيق نطاق السوق وعدم الثقة في التوقعات هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تساهم في أضعاف الحافز على الاستثمار في الدول النامية يمكن الاشارة اليها باختصار على النحو التالي :

١٠ الافتقار لوجود فئه من المنظمين (Entrepreneurs) الذين يقومون باستغلال فرص الاستثمار المتاحة أو ما يسمى بضعف عنصر الريادة (Entrepreneurship) في الدول النامية ، وذلك لعدم توفر الشروط الملائمة لوجود طبقة المنظمين ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن تلخيص وظيفة المنظم بأنها تشمل بشكل رئيسي الابتكار Innovation ، وبناء التنظيم أو المؤسسة المناسبة والقادرة على ترجمة هذا الابتكار الى وحدة اقتصادية قادرة على العمل (١)، فهو يعمل كحلقة وصل بين الاختراعات العلمية والتطبيق العملي لها ، وقد اكتسب هذا العامل أهمية كبيرة منذ أن اشار اليه شومبيتر واعطاه دورا مركزيا في نظريته ، يفوق كثيرا دور العوامل الأخرى المحدده للاستثمار والتنمية في الدول النامية ، حيث يرى أن المشكلة التي تواجه الدول النامية في مجال التوسع في استثماراتها لا تكمن في عدم وجود فرص الاستثمار أو نقص مصادر التمويل ، أو عدم توفر الحوافز المادية وانما في افتقارها لوجود طبقه من المنظمين المؤهلين الذين يتصفون بالطموح والقادرين على استغلال فرص الاستثمار المتاحه .

ويعود النقص في المنظمين أو ضعف الريادة الاقتصادية في الدول النامية لعدة أسباب منها ضعف المقدرة على الابتكار في هذه الدول الناتجه عن ضعف النظم التعليمية والافتقار للمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي ، والأهم من ذلك هو النظرة الاجتماعية للمنظم في الدول النامية ، فبينما يرى الاقتصاديون أنه شخص طموح ويتحمل المخاطرة في مشروعات غير مؤكدة النجاح ، لا يرى المجتمع فيه سوى الرغبة في الحصول على الربح والاستغلال ، وقد عزز هذه النظرة كون معظم المستثمرين في المراحل الاولى للتنمية في الدول النامية من الاجانب (٢).

٢. النقص في الخبرات الادارية والفنية :

فعلى الرغم من أن الدول النامية تعاني من وجود فائض في الايدي العاملة غير الماهرة الا أنها تعاني من نقص شديد في الأيدي العاملة الفنية المدربة والخبرات الادارية القادرة على ادارة المشروعات الاستثمارية فيها ، ولا يقتصر الأمر على النقص

---

(١) دكتور يوسف عبدالله الصايغ ، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١١٣.

(٢) Luc-Fauvel: " The Supply of Entrepreneurs and Technologists", In. Kenuth Berrill (Edit), OP. Cit., PP. 135-136 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الكفاءات الادارية والفنية بل يمتد أيضا للاستخدام الخاطيء للمتوفر منها في هذه الدول حيث غالبا ما يعمل الفنيون في مجال الادارة ، مع عدم توفير الاجواء والظروف التي تمكنهم من تطبيق معارفهم في مجال العمل ، ومما يزيد من حدة المشكلة ما تعانية هذه الدول من هجرة الادمغه للدول المتقدمة ، حيث قدر أن حوالي ٥٠٪ من مجموع العلماء العرب في مستوى الدكتوراه في العلوم الهندسية قد هاجروا للولايات المتحدة وأوروبا (١) .

مما يعني خسارة جزء كبير من استثمارات هذه الدول في رأس المال البشري، ويزداد الأمر تعقيدا اذا اخذنا في الاعتبار أن تطوير وايجاد الكفاءات الادارية والفنية يحتاج عادة الى وقت أطول بكثير من ذلك الذي يحتاجه تطوير وايجاد أي عنصر من العناصر الانتاجية الأخرى (٢)، مما يفرض على المستثمر انفاق جزء لا بأس به من رأس مالة للتغلب على هذه المشكلة والانتظار لفترة غير قصيرة حتى يجني ثمار هذا الاستثمار ، أو الاستعانة بالخبرات الأجنبية مرتفعة التكاليف ، مما يعني تحملة تكلفة اضافية تؤدي الى ارتفاع التكاليف المتوسطة للانتاج ، وانخفاض في الارباح وهذا يشكل عائقا للاستثمار ويؤدي الى ضعف في الطلب على رأس المال لهذه الغاية .

٣. النقص في خدمات البنية التحتية أو ما يسمى رأس المال الاجتماعي :

والمقصود بالبنية التحتية هي الخدمات الاساسية الواجب توافرها كشرط ضروري مسبق للاستثمار في الأنشطة الانتاجية مثل خدمات الماء والكهرباء والنقل والاتصالات والقانون والنظام والتعليم والصحة ، ويمكن تعريفها بأنها الخدمات الاساسية التي لا يمكن بدونها أن تقوم الأعمال الانتاجية الاساسية أو الثانوية بوظيفتها (٣) .

---

(١) الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (اكوا) ، ندوة هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٧٤ .

(٢) Willy J. Stevens: OP. Cit., P. 71 .

(٣) A.O. Hirschman: OP. Cit., P. 83 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتميز الاستثمار في هذهِ المشاريع بضخامة رأس المال اللازم ، وانخفاض في العائد المتوقع ، واحتياجها لفترات انشاء طويلة ، مما يدفع القطاع الخاص لعدم الاستثمار فيها ، واذا اضفنا لذلك عدم امكانية استيراد هذهِ الخدمات ، أتضح لنا التكاليف المرتفعة التي يتحملها أي مشروع منفرد يحاول توفير كل أو بعض هذة الخدمات اللازمة لنشاطة الانتاجي ، مما يزيد من التكلفة المتوسطة للانتاج ، وتخفيض الارباح أو اختفائها تماما ، وهذا سبب كاف لضعف الميل للاستثمار والعجز في الطلب على رأس المال في الدول النامية بالنسبة للمشاريع الجديدة .

أما من ناحية المشاريع القائمة فعلا في هذهِ الدول فأنها تعاني بالاضافة لما سبق من الآثار غير المباشرة لهذا العجز في خدمات البنية التحتية ، فمثلا انخفاض مستوى الرعاية الصحية يؤدي الى تزايد فترات الانقطاع عن العمل وانخفاض في انتاجية العامل مما يؤدي الى انخفاض في انتاج هذهِ المشاريع وارتفاع في التكاليف ، كما يؤدي الى توجيه ضغوط على هذهِ المشاريع لتأمين هذهِ الخدمات مثل الرعاية الصحية والاسكان والنوادي مما يحملها نفقات اضافية تحول بينها وبين التوسع في الاستثمار أو الأقدام على استثمارات جديدة .

٤. عدم ملائمة التكنولوجيا الحديثة لظروف الدول النامية .

وهذا عائد لعدم الاهتمام بالبحث العلمي وضعف الروابط بين المؤسسات العلمية والمؤسسات الانتاجية ، وتتوفر كمية هائلة من التجارب والمعارف التكنولوجية المتراكمة في الدول المتقدمة الا أن مدى استفادة الدول النامية منها محدود للغاية ، فالتكنولوجيا الحديثة تم بناؤها وتطويرها لتلائم ظروف واحتياجات الدول المتقدمة ، المختلفة عن ظروف واحتياجات الدول النامية ، وحتى يمكن لهذهِ الدول من استخدام جميع أنواع المعرفة المتاحة ، وتطوير تكنولوجيا ملائمة لظروفها واحتياجاتها لا بد من الاهتمام بالابحاث العلمية وعلى جميع المستويات (١).

---

(١) Gunnar Myrdal: Economic Theory and Underdeveloped Regions, Methuen Co. LTD, London, 1965, P. 98.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الرابـــع

الفجوة بين عرض رأس المال والطلب عليه ووسائل التغلب عليها

لاحظنـا من العرض السابق مدى ما يعترض الدول النامية من صعوبات فـي مجال تمويل استثماراتها اللازمة للتنمية ، بالاضافة لعدد من المتناقضات التي تجعل مهمة ايجاد حل معين أو سياسة محدده يمكن الأخذ بها في جميع الدول النامية وفي كل الاوقات عملا في غاية الصعوبة ، فما يصلح لأحدى الدول قد لا يصلح لغيرها ، وما يناسب دوله معينة في مرحلة ما من مراحل نموها قد لا يناسبها في مراحل أخرى ٠

فهناك تناقض بين مستوى الادخار والاستهلاك حيث أن زيادة المدخرات لا بد أن تكون في جزء منها على الأقل على حساب الاستهلاك مما يؤدي الى تفاقم مشكلة ضيق نطاق السوق الناتج اصلا عن انخفاض القوة الشرائية ، وتناقض بين المدخرات الاجبارية والاختيارية حيث أن زيادة الاولى تؤدي لانخفاض في الثانية ، وآخر بين مصالح المستثمرين الاجانب ومتطلبات الاقتصاد الوطني ، وبين الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية وتكوين المدخرات المحلية وأخيرا التناقض بين استخدام التكنولوجيا الحديثة وحل مشكلة البطالة ٠

وهذا ما يبرر القول بأن على الدول النامية اتباع أكثر من وسيلة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي للحصول على التمويل اللازم ، مع العمل قدر الامكان على زيادة الميل للاستثمار بالنسبة للمشروعات الفردية ٠

وقبل الاشارة لمثل هذه الوسائل لا بد من التأكيد على ضرورة الاعتماد على المصادر الداخلية كمصدر اساسي ودائم مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون للاستعانه بالمصادر الخارجية مبررات اقتصادية كافية ، والتخفيض التدريجي لها بحيث يصل الاقتصاد بعد فترة معينة الى مرحلة النمو الذاتي المعتمد على النفس ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولا : التدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيد الداخلي :

وتشمل هذه التدابير زيادة عرض رأس المال المتاح لتمويل الاستثمارات، وتوفير الحافز على الاستثمار لدى القطاع الخاص .

١. زيادة عرض رأس المال :

أشار ارثر لويس Lewin الى أن هناك مصدرا للتكوين الرأسمالي يكمن في البطالة المقنعة في القطاع الزراعي (١)، حيث يرى أنه في معظم الدول النامية يكمن سحب عدد من الأيدي العاملة في هذا القطاع دون ان يؤدي ذلك الى نقص في الانتاج ، مع ثبات مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة وعدم تغير طرق الانتاج ، ويتضح من ذلك أنه كان يفترض ان الانتاجية الحدية لهؤلاء العمال في القطاع الزراعي مساوية للصفر . ولذلك فان سحبهم من العمل فيه واستخدامهم في مشاريع انتاجية أخرى سيؤدي الى زيادة الناتج القومي ، مما يزيد من المقدرة على الادخار في المجتمع .

وتبرز لدينا في هذه الحالة مشكلة الانفاق على هؤلاء العمال الذي يمكن سحبهم من القطاع الزراعي ، ويمكن حلها من وجهة نظر نيركسة Nurkse عن طريق الادخار الاختياري الذي يمكن ان يتحقق في القطاع الزراعي ، والاقتصاد القومي بشكل عام ، من خلال توفير ذلك الجزء الذي كانت تستهلكة الطبقة غير المنتجة من المزارعين ، وكل ما نحتاجه بهذا الخصوص هو ان نمنع الجزء الباقي من العاملين في القطاع الزراعي من زيادة استهلاكهم أكثر من السابق ولسنا بحاجة الى ان نخفض استهلاكهم .

وبذلك يكون نيركسه قد أوجد حسب رأية علاقة بين الاستهلاك والاستثمار تقف وسطا بين وجهتي نظر كينز والاقتصاد يين الكلاسيكيين حيث أن اي زيادة في معدل التكوين الرأسمالي تتطلب انخفاضا وبنفس

---

(١) R. Nurkse: OP. Cit., PP. 30-56

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النسبة في الاستهلاك حسب النموذج الكلاسيكي ، بينما يمكن زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار معا وبنفس الوقت من وجهة نظر كينز .

وأما نيركسه فيرى من خلال تحليله أن هناك امكانية لزيادة معدل التراكم الرأسمالي مع بقاء الاستهلاك ثابتا .

وقد فقدت وجهة نظر نيركسه هذه كثيرا من بريقها في الوقت الحاضر حيث تم انتقادها سواء لافتراضها ان الانتاجية الحدية للعمل Marginal Productivity of Labour مساوية للصفر في القطاع الزراعي ، أو لأن العمال الذين يتم سحبهم من القطاع الزراعي غير مؤهلين للاستخدام الفوري في القطاعات الانتاجية الأخرى .

كما ان الدلائل التجريبية لم تؤيد الادعاء القائل بوجود هذا الفائض الكبير من الايدي العاملة في القطاع الزراعي الذي يمكن استخدامه في قطاعات انتاجية أخرى (١).

وقد يكون استخدام الفائض الاقتصادي الممكن لاغراض انتاجية من خلال أدوات السياسة المالية أكثر فعالية في زيادة معدل التكوين الرأسمالي Captial Formation في الدول النامية ، حيث فرق باران Baran بين الفائض الاقتصادي الفعلي والممكن ، على أساس ان المقصود بالفائض الاقتصادى الفعلي Actual Economic Surplus هو الفرق بين الناتج الجاري الفعلي والاستهلاك الجاري الفعلي ، وهو بهذا المعنى يتطابق مع الاستثمار أما الفائض الاقتصادي الممكن Potential Economis Surplus فهو الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية السائدة وبمساعدة عناصر الانتاج الممكن توظيفها وبين ما يسمى بالاستهلاك الاساسي وهوما يكفي لسد حاجات المجتمع الضرورية (٢).

---

(١) Willy J. Stevens: OP. Cit., 00. 67-68.

(٢) G. Meier: Leading Issues In Development economics, Op. Cit., P. 120 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن للدول النامية أن تعمل باتجاهين لزيادة معدل التكوين الرأسمالي على هذا الاساس ، فمن ناحية اولى يجب أن تقوم بالاستغلال الامثل لعناصر الانتاج المتوفرة لديها للحصول على أكبر كمية ممكنة من الناتج ، ومن ناحية أخرى عليها توجيه الفائض من هذا الناتج عن الاحتياجات الضرورية للسكان نحو الانشطة الانتاجية ، من خلال فرض ضرائب مرتفعة جدا على الإستهلاك التفاخري ، وأوجه الاستثمار غير الانتاجي ، ومنح اعفاءات جمركية وضريبية مختلفة لأوجه استخدام هذا الفائض في استثمارات منتجة .

كما يمكن للدول النامية تشجيع الميل للادخار ، من خلال الاعفاء الضريبي للمدخرات وتقديم حوافز مادية للمدخرين ، واقامة المؤسسات الادخارية القادرة على اجتذاب وتعبئة هذه المدخرات وتوجيهها لأغراض انتاجية .

وتستطيع هذه الدول تشجيع الادخار الاختياري بطريقة غير مباشرة ، وذلك بالحد من أثر المحاكاة أو تقليد الانماط الاستهلاكية للدول المتقدمة عن طريق منع استيراد بعض السلع وخصوصا الكمالية منها ، وقد طبق الاتحاد السوفيتي هذه السياسة بنجاح ولا يزال يأخذ بها حتى الآن ، حيث تمكن من عزل هذا الأثر نهائيا على انماط الاستهلاك الداخلي بغرض توفير الموارد اللازمة لتمويل استثماراته ، وكذلك فعلت اليابان في المراحل الاولى لنموها (١) .

٢. توفير الحافز على الاستثمار (زيادة الطلب على رأس المال) :

ان الطلب على رأس المال محكوم بالربح المتوقع ، وعنصر المخاطرة ، الذي يتوقف بدوره على مدى الثقه بالتوقعات التي يقدر على اساسها الربح المتوقع ، وهذا يتطلب من الدول النامية العمل على تقليل عنصر المخاطرة وزيادة عنصر التأكد أو ثقة المستثمرين بتوقعاتهم ، بالاضافة لزيادة الربح بالنسبة لهم ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الوسائل التالية :

---

(١) R. Nurkse: OP. Cit., PP. 75,76

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ. انشاء بنك للمعلومات المتعلقة بالسكان والاقتصاد القومي ، بحيث تضع تحت تصرف المستثمرين كافة البيانات الكمية والكيفية التي قد يحتاجونها لتقدير حجم الطلب على منتجاتهم وتكاليف الانتاج ، وبالتالي تحديد الربح المتوقع بدرجة عالية من الثقة .

ب . توفير حد ادنى من الاستقرار السياسي والاقتصادي بحيث تنخفض درجة المخاطرة في الاستثمار الى ادنى حد ممكن .

جـ. الاهتمام بالبحث العلمي وتشجيعه لتطوير تكنولوجيا ملائمة لظروف الدول النامية .

د. تعديل النظام التعليمي والاهتمام بالمسائل العملية ، والعمل على ايجاد كفاءات ادارية وفنية قادرة على ادارة المشروعات الانتاجية ، مما يوفر على المستثمر نفقات تدريب اضافية ، وكذلك الحد من هجرة هؤلاء الفنيين والاداريين للخارج ، وذلك بتوفير الظروف الملائمة لهم في اوطانهم .

هـ. القيام بمشاريع البنية التحتية مما يساعد في تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة فرص الربح للاستثمارات الجديدة .

و. بخصوص عدم توفر فئة المنظمين أو ضعف الريادة الاقتصادية Entrepreneurship هناك شرط أساسي يجب توفرة في الدول النامية لايجاد طبقة من المنظمين أو الرواد ، وهو اتخاذ موقف ايجابي ومشجع من اولئك الذين يقدمون على تحمل المخاطرة ، وقد يكون ذلك بمنح اعفاءات ضريبية وجمركية لبعض المشاريع الصناعية ، أو يمنحهم قروض بفوائد مخفضة ، أو بتوفير الحماية الجمركية للمشاريع التي تتضمن مخاطرة كبيرة ، أو تعهد الدولة بشراء منتجات هذه المشاريع (١).

---

(١) Murray D. Bryce: Policies And Methods For Industrial Development, McGraw-Hill INC., London, 1965, P. 8 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا يقتصر دور الحكومة على تهيئة الجو الملائم لتشجيع الريادة الاقتصادية ، بل يمكن ان تقوم بهذه الوظيفة مباشرة من خلال اقامة بعض المشاريع وادارتها ومن ثم التنازل عنها للقطاع الخاص ، ويكتسب هذا الدور الحيوي أهمية خاصة فى حالة ارتفاع المخاطرة ، أو اذا كانت هناك مشاريع ذات أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية (١) .

ثانيا : التدابير الممكن اتخاذها على الصعيد الخارجي :

تتمتع الدول المختلفة بسلطات واسعة ولديها وسائل متعدده تستطيع بواسطتها التأثير على المتغيرات الاقتصادية الداخلية الخاصة بها ، ويقابل ذلك عجز واضح في امكانيات الدول النامية لأحداث التغيرات المطلوبة على مستوى الاقتصاد العالمي ، وذلك عائد لطبيعة العلاقة غير المتكافئة التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة في اطار النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ويبرز عدم التكافوء هذابالتضخم المتزايد لحجم مديونية الدول النامية ، وبحاجتها المستمرة لاستيراد المواد الغذائية والمعدات الرأسمالية من الدول المتقدمة ، وما يفرضه تقسيم العمل الدولي الحالي على الدول النامية من تخصص في انتاج المواد الاولية التي تشكل الدول الصناعية سوقا رئيسا لها ، بالاضافة لحاجة الدول النامية للقروض والمساعدات المقدمة من الدول الصناعية ، واحتكار الدول المتقدمة لثلاثة ارباع التجارة العالمية (٢) ، اضافة الى ان نصيب الدول النامية التي تشكل حوالي ٧٥٪ من سكان العالم لا يتعدى ٤٪ من اجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية من ذهب وعملات اجنبية وحقوق سحب خاصه (٣) ، مما يشير الى مدى تبعية اقتصادات الدول النامية للدول المتقدمة ، ويبين الدور المتواضع جدا الذي يمكن ان تلعبه الدول النامية فى التأثير على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ، كما

---

(١) Palamadai S. Lokanathan: "The Supply of Entrepreneurs and Technologists" In., Kennth Berrill (Edit), Op. Cit., P. 156.

(٢) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٨١ ، ص ٤٠ .

(٣) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي سنة ١٩٨٤ ، ص ٤٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتضح مدى عجز هذه الدول عن التأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث لا يبقى لها سوى الاذعان لما تمليه عليها الدول المتقدمة من سياسات اقتصادية ونقدية ومالية .

وقد دفعت هذه الحقيقة بعض المفكرين الاقتصاديين للاعتقاد بعدم امكانية التنمية من خلال الاعتماد على السوق العالمية ، والمناداة بضرورة القطيعة مع هذا السوقكشرط اساسي للنمو ، واعتبار كل سياسة انماء تقع ضمن اطار الانخراط في هذا السوق لا بد ان تكون فاشله ، لأنها عاجزة عن ان تكون أكثر من امنيات طيبه حول المساعدات الخارجية الضرورية (١) .

ولكن هناك تطرف واضح في هذا الاتجاة الذي لا يعكس اراء ووجهات نظر الغالبية العظمى من المفكرين في هذا المجال ، فالاستثمار في الدول النامية بحاجه لرأس المال ، والمعدات والتكنولوجيا المتطورة التي لا يمكن الحصول عليها الا من خلال التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية المتبادلة مع الدول المتقدمة ، ولا يمكن والحالة هذه القطيعة التامة مع السوق العالمية ، ولكن هناك ضرورة للعمل على تغيير الاوضاع الحالية لرفع الاستغلال الذي تتعرض له الدول النامية ، والمطالبة بعلاقات دولية اكثر تكافوءا بينها وبين الدول المتقدمة .

وقد ادى نجاح دول الاوبيك سنة ١٩٧٣ في رفع أسعار البترول الى تعزيز الاعتقاد السائد لدى كثير من الدول النامية ، بأنها تستطيع أحداث تغيرات لصالحها في معدل التبادل الدولي ، وزيادة القوة الشرائية لصادراتها من المواد الاولية ، للحصول على التمويل اللازم لاستثماراتها في القطاعات الانتاجية (٢)

---

(١) دكتور سمير أمين ، **التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف** ، دار ابن خلدون ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٨ ، ص ٦١ .

(٢) Jeffery A. Hart: The New International Economic Order Conflict And Cooperation In North-South Economic Relations, ST. Martin's Press, New York, 1983, P. 38 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما نجحت الدول النامية في عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة سنة ١٩٧٤ ، تم على أثرها اعلان بيان بشأن اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، وبيان آخر شرحت فيه الخطوات العملية لتحقيق ذلك ، كما تم أيضا اعلان ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ويمكن تلخيص الاهداف " الخمس والعشرون" الذي تضمنها الميثاق بأنها ترمي الى زيادة المعونة المقدمة للدول النامية ، واعادة جدولة ديونها ، وتحسين شروط التبادل الدولي ، وزيادة مساعدات البلدان الصناعية للدول النامية ، واشراكها في صنع القرارات التي تتخذ في اطار صندوق النقد الدولي وباقي المنظمات الاقتصادية الدولية ، والحد من سيطرة الشركات الرأسمالية ، وضمان حقوق كل دولة في السيطرة على مواردها البشرية والطبيعية (١) .

كما تم اقرار نظام التفضيل المعمم سنة ١٩٧٠ Generalized System of Preferences من قبل الدول الصناعية ، الذي تسهل بموجبة الدول المتقدمة دخول بعض المنتجات الصناعية من الدول النامية الى اسواقها ، مع منحها تنازلات خاصة في الرسوم الجمركية والمعاملة ، وعدم مطالبة الدول النامية بالمعاملة بالمثل (٢) ، وذلك من أجل دفع عملية تصنيع الدول النامية والمساهمة في حل مشكلة ضيق نطاق السوق التي تعاني منها هذه الدول .

وقد تقدمت لجنة ويلي برانت Willy Brandt المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية بعدة توصيات لحل مشكلة التمويل في الدول النامية ومن هذه التوصيات تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المحولة للدول النامية ، واصلاح نظام الاقراض الخاص بالمؤسسات التمويلية الدولية ، والعمل على أن تكون هذه الموارد أكثر ثباتا واستقرارا بحيث يمكن التنبوء بها ، وتثبيت اسعار المنتجات الأولية ، وزيادة المعونات الخارجية واصلاح نظامها (٣) .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع ، الدكتور رمزي علي ابراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٣) تقرير اللجنة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية ـ حوار الشمال والجنوب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٣ ـ ٢٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الناحية العملية لم تستفيد الدول النامية من جميع الاجراءات السابقة ، فقد شهدت المعونات التنموية تراجعا من حيث الأهمية واتجهت شروط الاقراض الى التشدد بدل التيسير ، ورفضت الدول المتقدمة طلب الدول النامية بعقد مؤتمر للدول الدائنة والمدينة الرئيسة لايجاد الطرق والوسائل التي من شأنها تخفيض عبء الدين على الدول النامية بشكل عام على اساس ان ذلك يعود بالفائدة على الدول التي لم تقم باستخدام ديونها بتعقل ، وسوف يؤدي الى تشجيع السياسات المالية الحمقاء في المستقبل (١) .

كما رفضت الدول المتقدمة ايضا طلب الدول النامية ، تعديل نظام التصويت في صندوق النقد الدولي وعدم ربطه بحجم مساهمة الدول ، واعطاء الدولة الواحدة صوتا واحدا بغض النظر عن حجم مساهمتها وكانت حجة الدول الصناعية لتبرير هذا الرفض هي ان نظام التصويت المتبع حاليا في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي يسمح لهذه المؤسسات أن تكون مصدرا اساسيا لتغطية العجز في موازين مدفوعات الدول النامية وتمويل مشاريعها التنموية (٢) .

كما كانت النتائج الفعلية لاقرار مبدأ التفضيل المعمم متواضعة للغاية ، وذلك لعدة أسباب أهمها ، السماح للدول المتقدمة بفرض القيود الكمية والرسوم الجمركية على الواردات التي يعتقد أنها مدعومة من الدول المصدرة ، كما يسمح لها هذا النظام ايضا باتخاذ الاجراءات التي تراها مناسبة لحماية المنتجين المحليين ، فضلا عن ان اغلب الدول النامية عاجزة عن انتاج السلع التي شملها التفضيل انتاجا تنافسيا وخير دليل على عدم استفادة الدول النامية من هذه التسهيلات هو أن حصة السلع الصناعية التي صدرتها الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة كانت ٧ر١٪ من هذه الاسواق سنة ١٩٧٠ ولم تزد عن ٢٪ سنة ١٩٨٠ (٣) ، أي أنه بعد عشر سنوات من اقرار هذا المبدأ لم تزد حصة الدول النامية من أسواق الدول الصناعية الا بمقدار ٣ر٠٪ .

---

(١) Jeffery A. Hart: OP. Cit., P. 48 .

(٢) Ibid: P. 49 .

(٣) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٨١ ، ص ٣٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن اختصار جميع محاولات الدول النامية بما في ذلك اعلان قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأنها ليس الا مجموعة من الامانيّ والرغبات الملحة تصدر من جانب ضعيف الى جانب قوي (١) .

ومما تقدم يتضح مدى حاجة الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة ، سواء للحصول على التمويل اللازم أو لتوسيع الاسواق امام منتجاتها الصناعية ، أو للحصول على المعرفة والمعدات التكنولوجية الحديثة اللازمة لاستثماراتها ، كما يتضح مدى عجز هذه الدول عن التأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة للحصول على شروط أفضل في هذا المجال .

ولمواجهة هذا المأزق فان على الدول النامية التعاون فيما بينها بشكل أكثر فعالية ،مع تقليص درجة اعتمادها على الدول المتقدمة بشكل تدريجي ، لأن علاقات التكامل مع اقتصادات الدول المتقدمة تقوم على اساس من التبعية وعدم التكافوء ، بعكس علاقات التكامل بين اقتصادات الدول النامية التي يحكمها مبدأ التكافوء والمصلحة المتبادلة لتشابة الظروف الاقتصادية لهذه الدول ، كما يجب عدم اللجوء لأسواق الدول المتقدمة سواء للاقتراض أو الاستيراد الا اذا كان هناك مبررات اقتصادية كافية لذلك .

---

(١) دكتور رمزي علي ابراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثانـــي

ـ الاســتثمار العــام والخـاص فـــي الاردن ـ

- المدخـرات المحليـــة والقوميـــة فـــي الاردن
- محـددات الاســتثمار فـي الاقتصـاد الاردنـــــي
- تطور حجم الاستثمارات في الاردن ومـدى مســاهمة القطــاع العـــام والخاص في ذلك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يواجه الاردن كغيرة من الدول النامية صعوبات متعددة لا بد من مواجهتها وخيارات صعبه لا بد من اتخاذ مواقف معينة بشأنها من أجل القيام بالاستثمارات المطلوبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ٠

وأولى هذه الصعوبات هي ضعف المدخرات الوطنية وقصورها عن الوفاء باحتياجات التنمية ، بالاضافة لضيق نطاق السوق وضعف الريادة الاقتصادية Entrepreneurship وغيرها ، كما لا بد للدولة من الاختيار بين الاعتماد على المصادر الداخلية للتنمية رغم قصورها ، أو الالتجاء الى المصادر الخارجية ، مع ما ترتبة هذه المصادر من اعباء على الاقتصاد الوطني ، وما قد يرافقها من متاعب سياسية وثقافية واجتماعية ٠

وهناك اختيار لا يقل عن سابقة صعوبة ، يتعلق بقيام الحكومة مباشرة بالاستثمار من خلال القطاع العام ، وما يخيفه هذا العمل من واجبات اضافية عليها وما قدّ يؤدي اليه من تدخل في الشؤون الاقتصادية هي في غنى عنه ، أو ترك هذه المهمة للقطاع الخاص وللمبادرة الفردية ، أو الجمع بين الاختيارين السابقين من خلال قيام الحكومة ببعض مشاريع الاستثمار وفي قطاعات معينة وترك قطاعات أخرى للاستثمار الخاص ٠

وسوف نحاول في هذا الفصل الاجابة عن التساؤلات السابقة ، حيث تم تقسيمة الى ثلاثة مباحث يتناول الأول منها المدخرات المحلية والقومية في الاردن وأسباب قصورها عن تمويل مشاريع التنمية ، ووسائل معالجة هذا القصور ، بينما يتعرض المبحث الثاني لمحددات الاستثمار في الاردن ، لبيان أهم مصادر التمويل الذي يعتمد عليها الاستثمار ، ومدى ملائمة هذه المصادر التمويلية للاهداف الاقتصادية التي يسعى الى تحقيقها ، ومدى العبء الذي يتحمله المجتمع لتمويل مشاريعه التنموية ، كما خصص المبحث الثالث لدراسة دور كل من القطاع العام والخاص ومدى مساهمة كل منها في القيام بالمشاريع الانتاجية ، وأوجه القصور في اداء كل من هذين القطاعين ووسائل التغلب عليها ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

المدخرات المحلية والقومية في الاردن

من المتفق عليه أن أي جهد حقيقي من أجل التنمية الاقتصادية يجب أن يكون مرتكزا على المصادر المحلية بشكل أساسي ، مع الاستعانة بالمصادر الخارجية اذا لزم الأمر لتعزيز المصادر الداخلية وتكملتها ، في حالة وجود فجوه في الادخار المحلي أو النقد الأجنبي ، على أن يكون الالتجاء الى هذه المصادر ، بالقدر الضروري وفي حدود الطاقه الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، والمقدرة على خدمة الالتزامات الخارجية ، وأن يكون هناك اتجاه لتخفيض الاعتماد على المصادر الخارجية بشكل تدريجي ، حتى يمكن الاستغناء عنها تماما والوصول الى مرحلة النمو الذاتي المعتمد على النفس في المدى البعيد .

وأول ما يلفت الانتباه عند دراسة تطور الاقتصاد الاردني ، أن المدخرات المحلية بقيت سالبه خلال جميع مراحل نموه ، أي أن الاستهلاك الكلي (العام + الخاص) يفوق الناتج المحلي الاجمالي [١] ، وباستعراض الارقام الواردة في الجدول رقم (١ ـ ١) التالي ، نجد أن هذه المدخرات السالبه تتجه للتزايد مع الزمن من حيث الحجم المطلق لها ، حيث بلغ متوسط المدخرات المحلية السالبه خلال الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (ـ ٥ر٣٢) مليون دينار سنويا ، وتزايدت من حيث الحجم خلال الفترة الثانية ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ الى (ـ ٦ر٧٤) مليون دينار سنويا ، واستمرت في التزايد خلال الفترة الثالثة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ حيث بلغت (ـ ١ر٩٧) مليون دينار سنويا في المتوسط .

كما أن المدخرات القومية بقيت سالبة حتى سنة ١٩٧٤ ، وبعدها أخذت في التحول الى قيم موجبه ، ولم يكن هذا ناتجا عن انخفاض في معدلات الاستهلاك الكلي ، أو زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الاستهلاك ، بل كان ذلك عائدا للزيادة الكبيرة في تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج حيث

---

١. وزارة التخطيط ، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠** ، ص ٦ ، ٩ ، ١٦ ، ٣٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناتج المحلي والقومي الاجمالي وعلاقته بالادخار والاستهلاك

(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP (١)	الناتج القومي الاجمالي GNP (٢)	الاستهلاك العام (٣)	الاستهلاك الخاص (٤)	الاستهلاك الكلي (٣) + (٤)	الادخار المحلي (١) ـ (٥)	الادخار القومي (٢) ـ (٥)	نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الاجمالي (٥) : (١) ٪	نسبة الاستهلاك الكلي للناتج القومي الاجمالي (٥) : (٢) ٪
١٩٦٧	١٣١٫٢	١٤٢ر٠	٤٤	١٠٣ر٨	١٤٧ر٨	- ١٦ر٦	- ٥ر٣	١١٢ر٧	١٠٣ر٧
١٩٦٨	١٥٦٫٢	١٦٦ر٤	٥٥ر٩	١٢٧ر٤	١٨٣ر٣	- ٢٧ر١	- ١٦ر٩	١١٧ر٣	١١٠ر٢
١٩٦٩	١٨٣ر٤	١٩٧ر٤	٦٤	١٥٦ر٨	٢٢٠ر٨	- ٣٧ر٤	- ٢٣ر٤	١٢٠ر٤	١١١ر٩
١٩٧٠	١٧٤ر٤	١٨٧	٥٨ر٧	١٥٢ر٨	٢١١ر٥	- ٣٧ر١	- ٢٤ر٥	١٢٠ر٣	١١٣ر١
١٩٧١	١٨٦ر٢	١٩٩ر٤	٦٠ر٤	١٦١ر٧	٢٢٢ر١	- ٣٥ر٩	- ٢٢ر٧	١١٩ر٣	١١١ر٤
١٩٧٢	٢٠٧ر٢	٢٢١	٦٨ر٣	١٧٧ر٤	٢٤٥ر٧	- ٢٨ر٥	- ١٤ر٧	١١٨ر٦	١١١ر٢
١٩٧٣	٢١٨ر٣	٢٤١ر٥	٨٠	١٨٣ر١	٢٦٣ر١	- ٤٤ر٨	- ٢١ر٦	١٢٠ر٥	١٠٨ر٩
١٩٧٤	٢٤٧ر٣	٢٧٩ر٣	٩٧ر٧	١٩٩ر٨	٢٩٧ر٥	- ٥٠ر٢	- ١٨ر٢	١٢٠ر٣	١٠٦ر٥
١٩٧٥	٣٢١ر٣	٣٨٥ر٢	١١٠ر١	٢٦١ر٩	٣٧٢	- ٥٠ر٧	١٣ر٢	١١٥ر٨	٩٦ر٦
١٩٧٦	٤٣٠ر٣	٥٧١ر١	١٥٥ر٩	٢٢٨ر٥	٤٨٤ر٤	- ٥٤ر١	٨٦ر٧	١١٢ر٦	٨٤ر٨
١٩٧٧	٥٢٥ر٢	٦٧١ر١	١٥٦ر٦	٤٢٠ر٢	٥٧٦ر٨	- ٥١ر٦	٩٤ر٣	١٠٩ر٨	٨٥ر٩
١٩٧٨	٦٤٤ر١	٧٩٣ر٤	١٩٠	٥١٧ر٤	٧٠٧ر٤	- ٦٢ر٨	٨٦	١٠٩ر٧	٨٩ر٢
١٩٧٩	٧٦٧ر٢	٩٣٥ر٥	٢٣٥ر٣	٦٨١ر٧	٩١٧ر٠	- ١٤٩ر٨	١٨ر٥	١١٩ر٥	٩٨ر٠٠٠
١٩٨٠	٩٨٤ر٣	١١٩٠ر١	٢٤٣ر٨	٨٤٣ر٤	١٠٨٧ر٢	- ١٠٢ر٩	١٠٢ر٩	١١٠ر٥	٩١ر٤
١٩٨١	١١٦٤ر٢	١٤٨٢ر٧	٢٨٥ر٩	١٠٩٥ر٢	١٣٨١ر٠	- ٢١٦ر٨	١٠١ر٦	١١٨ر٦	٩٣ر١
١٩٨٢	١٣٢١ر٢	١٦٧٤ر٢	٢٢٦ر١	١٢١٩ر٥	١٥٤٥ر٦	- ٤٤١ر٢	١٢٨ر٦	١١٧ر٠٠٠	٩٢ر٣
١٩٨٣	١٤٢٢ر٧	١٧٧٠ر٣	٢٤٨ر٣	١٣٤٧ر١	١٦٩٥ر٤	- ٢٧٢ر٧	٧٤ر٩	١١٩ر٢	٩٥ر٨
١٩٨٤	١٤٩٩ر٤	١٨٤٣ر٣	٢٧٦ر٩	١٣٧٤ر٩	١٧٥١ر٨	- ٢٥٢ر٤	٩١ر٥	١١٦ر٨	٩٥ر٠٠٠
١٩٨٥	١٥٧٣ر٣	١٨٤٩ر٢	٤٠٥ر٩	١٤١٤ر٧	١٨٢٠ر٦	- ٢٤٧ر٣	٢٨ر٦	١١٥ر٧	٩٨ر٥
١٩٨٦	١٦١٣ر٦	١٩١٧ر٤	٤٢٨ر٤	١٣٢٧ر٤	١٧٦٥ر٨	- ١٥٢ر٣	١٥١ر٦	١٠٩ر٤	٩٢ر٥

* المصـــدر:

- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، العدد (٣٦) ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٥ .
- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦
- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث والعشرون ، ١٩٨٦ ، ص ٥ .

ارتفعت من (٧ر١٧) مليون دينار سنويا في المتوسط ، خلال الفترة الأولى ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ الى (١١٩ر٢٨) مليون دينار سنويا خلال الفترة الثانية ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ [١] ، أي أن متوسط هذه التحويلات السنوي قد تضاعف أكثر من ستة عشرة مرة خلال الفترة الثانية .

جدول رقم (١ ـ ٢)

بعض مؤشرات نمو الناتج المحلي والقومي الاجمالي والاستهلاك والادخار

المؤشرات	الفترة الأولى ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣	الفترة الثانية ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠	الفترة الثالثة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٪	٩ر١٨	٢٤ر١٧	٨ر٧٣
معدل نمو الدخل القومي الاجمالي ٪	٩ر٤٦	٢٦ر١	٨ر٥٥
معدل نمو الاستهلاك العام ٪	١١ر٥	١٧ر٩٢	١٠ر٣٥
معدل نمو الاستهلاك الخاص ٪	١٠ر٣١	٢٤ر٥٨	٨ر٤٣
معدل نمو الاستهلاك الكلي ٪	١٠ر٥	٢٢ر٦	٨ر٨
نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الاجمالي ٪	١١٨ر٥٨	١١٤ر٠٢	١١٦ر١٧
نسبة الاستهلاك الكلي للناتج القومي الاجمالي ٪	١١٠ر٠٥	٩٣ر٢	٩٤ر٥

المصدر : تم اشتقاق هذه النسب من الجدول السابق رقم (١ ـ ١) .

وتشير الارقام الواردة في الجدولين السابقين رقم (١ ـ ١) ، (١ ـ ٢) الى أن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الاولى بلغ ٩ر١٨٪ سنويا في المتوسط ، بينما بلغ معدل نمو الدخل القومي ٩ر٤٦٪ ، ولم يكن لتحويلات العاملين

١ . دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ، ص ١٣١ .
البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد (٨) ، آب ١٩٨٧ ، ص ٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الخارج أثرا كبيرا خلال هذه الفترة نظرا لانخفاض أهميتها النسبية كاحدى مكونات الدخل القومي في ذلك الوقت ، وكان نمو الاستهلاك العام والخاص بمعدلات أكبر من معدلات النمو في كل من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي حيث بلغت خلال هذه الفترة ٥ر١٠٪ مما يشير الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع الاردني حيث تم توجيه كامل الزيادة في الدخل القومي للاستهلاك ، وقد يكون السبب في ذلك الاعتماد على المساعدات الخارجية واستخدامها لأغراض الانفاق الحكومي الجاري ، وعدم توجيهها نحو الاستثمار ٠

وقد كانت معدلات نمو الاستهلاك العام ايضا أكبر من معدلات النمو في الاستهلاك الخاص مما ادى الى نمو الاستهلاك الكلي بمعدلات مرتفعة تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي والقومي الاجمالي ، وبلغت نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الاجمالي ٥ر١١٨٪ وللناتج القومي الاجمالي ١١٠٪ ، وهذا يعني أن دخل البلاد من انتاجها المحلي والمصادر الخارجية لا يكفي لسد حاجاتها الاستهلاكية ٠

وأما خلال الفترة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، فقد كانت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة للغاية ووصلت الى ٢ر٢٤٪ سنويا في المتوسط بالاسعار الجارية ، وكان نمو الناتج القومي بمعدلات أكبر وصلت الى ١ر٢٦٪ سنويا ، وذلك عائد للارتفاع الكبير في تحويلات العاملين بالخارج ، نظرا للزيادة في حجم العمالة الاردنية المهاجرة ، وارتفاع مستوى أجورهم الناتج عن زيادة الطلب على الايدي العاملة الوافدة في الدول العربية النفطية ، بسبب ارتفاع أسعار البترول وزيادة عائدات هذه الدول من موارده النفطية ٠

وقد كانت معدلات نمو الاستهلاك الخاص أكبر من معدلات نمو الاستهلاك العام خلال هذه الفترة ، نظرا لتأثر الاستهلاك الخاص بالانماط الاستهلاكية للدول العربية النفطية من خلال الايدي العاملة المهاجرة ، حيث بلغ معدل نمو الاستهلاك الخاص ٥٨ر٢٤٪ بينما بلغ معدل نمو الاستهلاك العام ٩ر١٧٪ ، وهذا أدى الى نمو الاستهلاك الكلي بمعدل ٦ر٢٢٪ ، وحيث أن معدلات نمو الاستهلاك الكلي أصبحت أقل من معدلات نمو الدخل القومي الاجمالي ، فقد حقق الاقتصاد الاردني مدخرات قومية موجبة لأول مرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال هذهِ الفترة مع بقاء المدخرات المحلية سالبه ، وبلغت نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الاجمالي ٢ر١١٤٪ ، بينما كانت ٢ر٩٣٪ من الناتج القومي الاجمالي أي أنه تحقق ادخار قومي بمقدار ٨ر٦٪ من الناتج القومي الاجمالي .

وقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة الثالثة ١٩٨١ — ١٩٨٦ تراجعا كبيرا ، حيث انخفضت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى ٧ر٨٪ سنويا وكذلك انخفضت معدلات النمو في تحويلات العاملين بالخارج نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي في الدول النفطية العربية ، كأثر لانخفاض أسعار البترول خلال هذهِ الفترة ، مما أدى الى انخفاض في الطلب على الايدي العاملة الوافدة في تلك الدول ، ونتج عن ذلك تراجع في اعداد المهاجرين الاردنيين الى هذهِ الدول ، بل وعودة بعضهم للبلاد من الخارج .

ونتيجة لذلك فقد تراجعت معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي بشكل كبير من ١ر٢٦٪ خلال الفترة السابقة الى ٥٥ر٨ خلال هذهِ الفترة .

وحيث أن مستوى الاستهلاك الكلي يتأثر بالاضافة للعوامل الاقتصادية — بحجم الدخل — بمجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية الأخرى ، كما تلعب العوامل السياسية دورا اساسيا في تحديد حجم الانفاق العام ، فان التراجع في معدلات نمو الاستهلاك العام والخاص كانت أقل من التراجع في معدلات النمو سواء كان ذلك بالنسبة للناتج المحلي او القومي الاجمالي .

وقد أدى ذلك الى زيادة معدلات النمو في الاستهلاك الكلي عن معدلات النمو في الناتج القومي أو المحلي الاجمالي خلال هذهِ الفترة ، وتزايدت تبعا لذلك نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت من ٢ر١١٤٪ الى ١ر١١٦٪ ، كما ارتفعت نسبة الاستهلاك الكلي للناتج القومي الاجمالي من ٢ر٩٣٪ الى ٥ ر٩٤٪ ، مما ادى الى انخفاض نسبة المدخرات القومية من ٨ر٦٪ من الناتج القومي الاجمالي الى ٥ر٥٪ أي أن المدخرات القومية انخفضت خلال هذهِ الفترة بما يعادل ٣ر١٪ من الناتج القومي الاجمالي عما كانت عليه خلال الفترة السابقة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أسباب ضعف المدخرات المحلية والقومية في الاردن

١. ان تدفق قوة العمل الاردنية للدول العربية المجاورة وتصاعد قيم تحويلاتهم، بالاضافة الى زيادة الحوالات والمساعدات المقدمه للحكومة المركزية أدى الى زيادة قيمة الدخل المتاح *، ونجم عن ذلك زيادة كبيره في الاستهلاك، بحيث أصبح يفوق الناتج المحلي الاجمالي، وبشكل نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي (١).

٢. تأثر الاستهلاك الخاص بالانماط الاستهلاكية السائدة في الدول النفطية، وما أدى اليه من تشويه في النمط الاستهلاكي الاردني، بحيث أصبح يحاكي النمط الاستهلاكي في هذه الدول، الذي يتسم بالاسراف والتبذير على السلع الكمالية غير الضرورية.

٣. زيادة نفقات الحكومة الجارية عن ايراداتها المحلية مما يؤدي الى وجود ادخار حكومي سالب يفوق ادخار القطاع الخاص، فالادخار الحكومي السالب هو السبب في وجود المدخرات المحلية السالبة، حتى وان كانت هناك ادخارات محليه موجبه في القطاع الخاص، فنسبة تغطية الايرادات الحكومية المحلية للنفقات الجارية لم تتعدى ٥٤ر٦٪ في المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، ووصلت الى ٦٥ر٢٪ خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠، وبلغت ٨٣ر٨٪ خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ (٢).

٤. سياسة الاستيراد الحر وما تؤدي اليه من تشجيع للاستهلاك الخاص وخصوصا من السلع الكمالية، بالاضافة لضعف السياسة الضريبية وعدم مقدرتها على تخفيض الاستهلاك من مثل هذه السلع (٣).

---

* يشمل الدخل المتاح بالاضافة للدخل القومي كافة القروض والمنح والمساعدات التي تحصل عليها الدوله من الخارج.

١. **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ـ ١٩٩٠**، مرجع سابق، ص ٧٤.

٢. البنك المركزي الاردني، **بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤ـ١٩٨٣**، عدد خاص، جدول (٣٧، ٣٩).
البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي الثاني والعشرون**، ١٩٨٥، ص ٤٢.
البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي الثالث والعشرون**، ١٩٨٦، ص ٤٤.

٣. Michael P. Mazur : Economic Growth and Development In Jordan, Croom Helm LTD, London, 1979, P. 54 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. اعتماد الدولة على المساعدات الاجنبية حيث يصل معدل نصيب الفرد من هذه المساعدات الى اعلى المعدلات في العالم (١)، مما يؤدي الى أن تتوسع الدولة في نفقاتها الجارية ، وربما الى الحدود التي تفوق احتياجاتها الفعلية ، كما يؤدي ذلك الى تراخي الدولة في تحصيل الايرادات المحلية اللازمه لتغطية نفقاتها الجارية ، لاعتمادها في ذلك على المساعدات الخارجية .

مما سبق يتضح أن هناك ضعفا شديدا في المدخرات المحلية والقومية ، حيث لا زالت المدخرات المحلية سالبه ، مما يعني أن ما ينتجه الاقتصاد الاردني لا يكفي لسد احتياجات المواطنين الاستهلاكية في ضوء النمط الاستهلاكي السائد حاليا ، كما أن المدخرات القومية ورغم ما طرأ عليها من تحول بعد سنة ١٩٧٤ الا أنها لا زالت متواضعه للغاية ، وخصوصا اذا اخذنا بالرأي القائل بأنه ما من دوله من الدول النامية تعجز عن ادخار ١٢٪ من دخلها القومي ومهما بلغت درجة فقرها (٢) .

فاذا أخذنا في الاعتبار ظاهرة الاكتناز ، وهي من الظواهر المنتشرة في الدول النامية والاردن ليس استثناء في هذا المجال ، بالاضافة لظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج لاتضح لنا أن مجرد عدم استهلاك ٥ر٥٪ من الناتج القومي الاجمالي لا يعني بالضرورة استثمار هذا المبلغ بالفعل ، وقد يكون المبلغ المستثمر من هذه المدخرات متواضعا للغاية ولا يكاد يذكر من حيث دوره في تمويل الاستثمار .

ولا يقتصر أثر الزيادة في الاستهلاك على تخفيض حجم الادخار وبالتالي الاستثمار ، وانما له اثار اخرى قد لا تقل عن تخفيض حجم المدخرات من حيث الاهمية ، فاذا لم يقابل الزيادة في الاستهلاك زيادة مماثلة في انتاج السلع الاستهلاكية ، فانه اما أن يؤدي الى زيادة في الواردات وما ينتج عن ذلك من تفاقم العجز في الميزان التجاري ، أو الى زيادة حدة التضخم الناتج عن ارتفاع في الطلب المحلي على السلع الاستهلاكيه المتوفره في

---

١. الدكتور يوسف ابراهيم عبد الحق ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن** ، جامعة عين شمس ، القاهره ، ١٩٧٩ ، ص ٣٧٣ .

٢. W. Arthur Lewis: OP. Cit., P. 236

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السوق . وهذا يؤكد لنا ضرورة أخذ جانب الاستهلاك بالاعتبار عن وضع الخطط الاقتصادية في الاردن وضرورة اتخاذ الاجراءات الضرورية للحد من التوسع في الاستهلاك وخصوصا الاستهلاك التفاخري القائم على محاكاة الانماط الاستهلاكية في الدول النفطيه ، وذلك بمنع استيراد بعض السلع الكمالية وغير الضرورية نهائيا ، وفرض رسوم جمركية مرتفعة على استيراد سلع أخرى بحيث يحد من استيرادها بشكل كبير ، كما يتوجب على الدولة القيام بضغط انفاقها الجاري ، وتطوير الجهاز الضريبي مع تعديل ضريبة الدخل بما يسمح باقتطاع جزء أكبر من دخول الطبقات الغنية ، على أن يتم توجيه الزيادة في الايرادات الحكومية الى الانفاق الاستثماري ، وليس الى زيادة النفقات الحكومية الجاريه ، والحرص قدر الامكان على استخدام المساعدات الخارجية للاغراض الانتاجية وعدم توجيهها لتمويل الانفاق الحكومي الجاري .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

محـددات الاسـتثمار فـي الاردن

لقـد رأينـا في المبحث السـابق أن المدخـرات المحليـه فـي الاردن سـالبه خـلال جميـع مراحـل نمـو الاقتصـاد الاردنـي وأن المدخـرات القوميـة كانت ايضا سـالبه حتى سـنة ١٩٧٤ ، وعلـى الرغـم من تحقيق بعض الادخـارات القوميـة بعـد ذلـك الا أنهـا لا زالـت ضعيفـة اذا ما قورنـت باحتياجات التنميـة ، كما لا يتوقـع أن يكـون لهـا أثر كبيـر علـى الاسـتثمار ٠

ولدراسـة محـددات الاسـتثمار في الاردن فأننـا سـوف نسـتخدم التحليـل الاحصائـي لدراسـة علاقـة الارتبـاط بين الاسـتثمار كمتغير تابـع Dependent Variable وعـدد من المتغيرات المسـتقله Independent Variables التي يعتقـد أن لهـا تأثيـرا كبيـرا على الاسـتثمار وهي الضرائب المباشـرة وغير المباشـرة والقـروض الداخليـة والخارجيـة والمسـاعدات وتحويلات العـاملين فـي الخارج ، وتشـمل الدراسـة الفتـرة الواقعـة ما بيـن سـنة ١٩٦٧ ولغايـة ١٩٨٦ ٠

ولا بـد من الاشـارة الى أن النماذج الاقتصادية التي تبنى علـى أسـاس المعلومـات المعطاه على شـكل سلاسـل زمنية تواجـه مشـكلة الارتبـاط المتسلسل Autocorrelation حيث يوجـد مثل هـذا الارتبـاط عندما تكـون المشـاهدات المتعاقبـه خـلال الفترة موضـوع الدراسـة معتمـده على بعضها البعض أي أن المشـاهدة اللاحقـه تعتمـد على المشـاهدة السـابقة، بحيـث يوجـد ارتبـاط بيـن الخطـأ اللاحـق Error Term والخطـأ السـابـق [1] . كما أن مثـل هـذه النماذج التي تقـوم على أسـاس وجود عـدد من المتغيرات المسـتقله Multi Regression تواجـه ايضا مشـكلة وجـود اعتمـاد متبـادل (ارتبـاط) بين المتغيرات المسـتقلة نفسـها Multicollinearity بحيث يكـون لكل من المتغيرات المستقله أثر مباشـر علـى المتغير التابـع وأثر غير مباشـر ناتج عن تأثر هـذا المتغير المسـتقل بالمتغيرات المستقله الأخـرى ٠

---

(١) John Dikson and others Statistical Decision Models For Management, U.S.A. Allyn, and Bacon, 1984, P. 351 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (١ ـ ٣)

محـددات الاسـتثمار في الاردن*

(بالمليون دينار)

السـنة	الاستثمار	الضرائب غير المباشرة	الضرائـب المباشرة	الاقتـراض الداخلـي	المساعدات الخارجيـة	الاقتراض الخارجي	تحويـلات العاملين في الخـارج
	I	N	M	D	A	F	G
١٩٦٧	٢٤	١٥ر٦	٢ر٢	—	٤٠ر٤	٤ر٣	٦ر٦
١٩٦٨	٢٧٠	١٧ر٩	١ر٨	—	٤٠ر١	٥ر٤	٤ر١
١٩٦٩	٣٥ر٨	٢٠ر٩	٢ر٣	٨ر٤	٣٨ر٤	٤ر٧	٦ر٩
١٩٧٠	٢٥ر٢	١٩ر٧	٢ر٥	٤ر٢	٣٥ر٤	٢ر١	٥ر٥
١٩٧١	٣٠ر٧	٢٠ر٢	٢ر٩	١٢ر١	٣٥ر٤	٣ر٦	٥ر٠٠٠
١٩٧٢	٣٦ر٣	٢٤ر٤	٣ر٣	٥ر٠٠٠	٤٤ر٤	٧ر٤	٧ر٤
١٩٧٣	٤٧ر٢	٢٩ر٤	٣ر٩	٦ر٧	٤٣ر٦	١١ر٤	١٤ر٧
١٩٧٤	٦٣ر٢	٤ر٩	٥ر٨	١٣ر٠٠٠	٥٧ر٧	١٥ر٢	٢٤ر١
١٩٧٥	٨٧ر٩	٩ر٢	٩ر٤	٧ر٠٠٠	١٠٠ر٦	١٦ر٢	٥٣ر٣
١٩٧٦	١٣٨	٤٣ر٢	١١ر٤	١٧ر٠٠٠	٦٦ر٢	١٩ر٩	١٣١ر٣
١٩٧٧	١٩٧	٧٤ر٣	١٦ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	١٢٢ر٢	٥٨ر٥	١٣٩ر٨
١٩٧٨	٢٢٩ر١	٨١ر٠٠٠	٢٢ر١	٣٠ر٠٠٠	٨٩ر٧	٩٠ر٧	١٣٩ر٤
١٩٧٩	٢٩٤ر٥	٨٤ر٤	٢٧ر٨	٢٠ر٠٠٠	٢١٠ر٣	٣٧ر٦	١٥٦ر٤
١٩٨٠	٣٩٧ر٨	٩١ر١	٣٤ر٩	٢١ر٠٠٠	٢٠٢ر٨	٧١ر٦	١٩٠ر٧
١٩٨١	٥٦٤ر٨	١٢٣ر١	٤٨ر٨	١٩ر٠٠٠	٢٠٦ر٣	٧٥ر٧	٢٨٨ر٩
١٩٨٢	٥٩٧ر٣	١٥١ر٦	٥٣ر٨	٢٨ر٢	١٩٩ر٦	٦٥ر٣	٣١٩ر٥
١٩٨٣	٥٠٢ر٨	١٩٧ر٥	٥٦ر٦	٢٨ر١	١٩٧ر٠٠٠	٧٦ر٨	٣٣٠ر١
١٩٨٤	٤٨٥ر٦	١٨٣ر٤	٦٠ر٤	٢٥ر٥	١٠٦ر١	١٢٢ر٢	٣٧٧ر٥
١٩٨٥	٤٢٦ر٨	٢٠٥ر٤	٦٧ر٤	٢٦ر٠٠٠	١٨٧ر٨	١٨٩ر٦	٣١٠ر٠٠
١٩٨٦	٤١٩ر٠٠٠	٢١٣ر٤	٥٩ر٣	٨٦ر٥	١٤٣ر٧	١٦٠ر٤	٣٦٦ر٠٠٠

* لقد تم تقريب الارقام الواردة في الجدول لاقرب خانة عشـرية .

كما أن هناك تعارضا في أرقام الدخل المتاح والضرائب المباشرة وغير المباشرة والادخار بخصوص السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ في النشرات المختلفة للحسابات القوميـة الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ، وقد أخذت أرقام النشرة الاحدث على أسـاس أن الارقام الخاصة بالسنة الاخيرة من كل نشرة تكون تقديرية في الغالب ، وبذلـك فان أرقام النشرة التي تليها تكون أقرب للواقع بخصوص أرقام السنة الاخيرة من النشـرة السـابقة .

=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي كلتا الحالتين سواء كان هناك ارتباط متسلسل Autocorrelation أو اعتماد متبادل Multicollinearity فان استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares Method (OLS) في تحديد معادلة الانحدار للنموذج سوف تؤدي الى نتائج متحيزه وغير دقيقة ، ولا يمكن الاعتماد على القيم المقدرة التي يتم التوصل اليها من خلال هذه الطريقة في تحديد العلاقه بين المتغير التابع والمتغيرات المستقله (١) .

ولذلك لا بد من التأكد من خلو النموذج من هاتين المشكلتين قبل البدء في تحليل النتائج التي تم التوصل اليها .

وقد تم استبعاد الدخل القومي كمتغير مستقل لهُ تأثير على الاستثمار ، لوجود علاقة ارتباط بينة وبين تحويلات العاملين في الخارج ، حيث تشكل التحويلات الخارجية جزءا من الدخل القومي ، بالاضافة لضعف المدخرات القومية ودورها المتواضع في تمويل الاستثمار .

= المصدر :

- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن ، نشرات مختلفة (١٩٥٢-١٩٧٦)، (١٩٧٥-١٩٨٠) ، (١٩٧٨-١٩٨٢) ، (١٩٨٢ - ١٩٨٦) .
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٣) عدد خاص ، الجداول (٣٦ ، ٣٧) .

١. لمزيد من المعلومات حول عيوب طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في حالة وجود ارتباط متسلسل Autocorrelation أو اعتماد متبادل Multicollinearity راجع :

John Neter and Others: Applied Linear Statistical Models Richard D. IRwin INC., Illinois, Second Edition, 1985, PP. 382-385. and John Dixson and Others: OP. Cit., PP. 333-334 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تم استخدام البيانات الواردة في الجدول رقم (١ — ٣) السابق لتقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى وكانت النتائج على النحو التالي :-

$$I = 7.6 + 0.92S + 0.8A - 0.91F + 3.2M - 0.64D \quad (1)$$

Std					(40.0)
tc	(2.6)	(3.2)	(1.9)	(1.2)	(0.75)
R	(.954)	(.978)	(.982)	(.985)	(.985)
R^2	(.911)	(.957)	(.965)	(.970)	(.972)
$\overline{R}^2$	(.911)	(.955)	(.961)	(.964)	(.965)
Fc	97.3				
D.W.	1.977				

وحيث أننا نقبل الفرض القائل بعدم وجود ارتباط متسلسل Autocorrelation اذا كانت قيمة معامل ديبرن واتسون (DW) المحسوبه أكبر من الحد الاعلى لقيمة اختبار ديبرن واتسون الجدوليه وأقل من (٢) أي عند تحقق الشرط التالي :-

$$du < DW < 2 \quad (٢)$$

فان قيمة معامل ديبرن واتسون (DW) المحسوبه لهذا النموذج(1.977) تشير الى خلوه من هذه المشكله (٣).

---

١. I الاستثمار ، S تحويلات العاملين في الخارج ، A المساعدات الخارجية ، F القروض الاجنبية ، M الضرائب المباشره ، D القروض الداخلية .

٢. Robert S. Pindyck and Daniel L. Rubinfeld: Econometric Models and Economic Forecasts, U.S.A. McGraw-Hill Book Company, 1976, P. 114.
أنظر : الملحق رقم (٣) ، ص (٢٦١) .

٣. الحد الاعلى والادنى عند مستوى معنوية ٥٪ وعدد المشاهدات (٢٠) وعدد المعالم Parameters (٥) هو $du = 1.87$ ، $dl = 0.7$ وبذلك فان $1.87 < 1.977 < 2$ بخصوص الحد الاعلى والادنى لقيمة اختبار ديربن واتسون الجدوليه ، أنظر الملحق رقم (٤) ، ص (٢٦٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن أسهل الطرق لاختبار مدى وجود اعتماد متبادل (ارتباط) بين المتغيرات المستقله Multicollinearity ومدى تسبب ذلك في أحداث عيوب في النموذج ، هي فحص الخطأ المعياري Standard Error (Std)، فاذا كان هذا الخطأ كبيرا وأدى اسقاط احد المتغيرات أو أكثر من المعادلة الى تخفيضة فان ذلك يعني وجود ارتباط بين المتغير أو المتغيرات التي اسقطت والمتغيرات المستقلة الأخرى ، وأن درجة الارتباط من القوة بحيث تؤثر على نتائج النموذج (١)، وبتطبيق هذا المعيار على النموذج الحالي نجد أن الخطأ المعياري يتناقص كلما ادخلنا متغيرات جديدة ، حيث كان هذا الخطأ ٦٣ر٦ عندما اقتصر النموذج على (S) تحويلات العاملين في الخارج وانخفض الى ٤٥ر٤ عندما ادخل الى النموذج المتغير (A) المساعدات الخارجية واستمر في الانخفاض الى ٤٠ مع اضافة المتغيرات الأخرى (٢).

وبذلك فان اضافة المتغيرات الى النموذج أدى الى تخفيض الخطأ المعياري كما أن حذف أي منها لن يؤدي الى تخفيضه بل على العكس سيؤدي الى زيادته ، كما أن اضافة متغيرات جديدة للنموذج لم تؤدي الى حدوث تغير في الخطأ المعياري للمتغيرات السابقة التي يتضمنها النموذج ، ولذلك يمكن القول أن النموذج يخلو من مشكلة الاعتماد المتبادل Multicollinearity .

وبناء على ما سبق فان استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في ايجاد معادلة الانحدار هي طريقة ملائمة ، وأن المعالم Parameters المحسوبة على أساسها تتسم بالكفاءة وعدم التحيز ، ولا ضرورة لاستخدام طرق أخرى لايجاد معادلة الانحدار .

فاذا عدنا الى تحليل النتائج التي تم التوصل اليها نجد أن قيمة (F) المحسوبة وهي ٩٧ر٣ أكبر بكثير من قيمة (F) الجدولية (٣)، وهذا يشير الى ملائمة النموذج والى وجود علاقة قويه بين المتغيرات المستقله والمتغير التابع ، وعلى الرغم

---

(١) Robert S. Pindyck and Daniel L. Rubinfeld: OP. Cit., P. 68.

(٢) باستثناء المتغير (N) الضرائب غير المباشرة حيث تم اسقاطها من النموذج .

(٣) (F) الجدولية عند درجات حريه ١٤ ، ٥ ومستوى معنوية ٥٪ = ٣ر٥٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من أن قيمة معامل الارتباط (R) في هذا النموذج مرتفعة حيث تصل الى (٠ر٩٨٥) ، الا أنها لا تعني أكثر من وجود علاقة ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقله ، ولا تتضمن وجود علاقه بين التغير في المتغيرات المستقلة والتغير في المتغير التابع ، بينما يتضمن معامل التحديد (R^2) Coeffecient of Determination وجود علاقة سببية تربط بين التغير في المتغيرات المستقلة والتغير في المتغير التابع وقيمة (R^2) مرتفعة ايضا في النموذج حيث تصل الى (٠ر٩٧٢) ، ولكن يؤخذ على معامل التحديد (R^2) هذا أنه يتأثر بأضافة متغيرات اضافية للنموذج حتى وان كانت هذه المتغيرات ضعيفة التأثير أو لا تأثير لها اطلاقا على المتغير التابع ، كون معامل التحديد (R^2) لا يأخذ درجات الحريه في الاعتبار ، ولذلك يفضل استخدام ($\overline{R}^2$) معامل التحديد المعدل (١) Adjusted ، حيث يأخذ درجات الحريه في الاعتبار (٢)، ويؤدي اضافة متغيرات مستقله ليس لها ارتباط أو ارتباطها بالمتغير التابع ضعيف للغاية ، الى انخفاض في قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) ، وبالنظر الى قيمة معامل التحديد المعدل في هذا النموذج نجد أنها مرتفعه وتصل الى (٠ر٩٦٥) ، بمعنى أن التغير في المتغيرات المستقله الداخله في النموذج يفسر ٥ر٩٦٪ من التغير في كمية الاستثمار في الاردن فأذا اضفنا لذلك قيمة (F) المرتفعة فان ذلك يعطينا دليلا على ملائمة النموذج ٠

ويتبين من تحليل نتائج هذا النموذج أن هناك استثمارا سالبا مقدارة (٦ر٧) مليون دينار مستقل عن التغير في قيم المتغيرات الأخرى وهذا يعني مع بقاء [illegible] الأخرى ثابتة أي مع بقاء جميع المتغيرات المستقله ثابتة أن هناك استثمار سالبا يشير الى اهتلاك رأس المال نتيجة استخدامه في العملية الانتاجية بمقدار (٦ر٧) مليون دينار. [illegible] بين تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار في الاردن ، على الرغم من أن هناك من

---

(١) J.Johnston: Econometric Methods, McGraw Hill, Book Company, New York 2nd eDition, 1972, P. 130.

(٢) العلاقه بين R^2 ، $\overline{R}^2$ هي : $\overline{R}^2 = 1 - \frac{n-1}{n-k}(1-R^2)$

حيث أن n = عدد المشاهدات ، K عدد المعالم ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يرى أن حجم التحويلات الفعلي للعاملين بالخارج يتجاوز الأرقام الرسمية المنشوره، حيث أن الأرقام الواردة ضمن ميزان المدفوعات لا تشمل سوى المبالغ التي يقوم العاملون في الخارج بتحويلها عن طريق الجهاز المصرفي وشركات الصرافه ، ويقدر أن هذه الأرقام لا تشكل سوى حوالي ٧ر٧١٪ من حجم التحويلات الفعلي (١) .

كما أن لهذه التحويلات أثر ايجابي غير مباشر على الاستثمار حيث أنها تزيد من حجم الودائع لدى البنوك التجارية في الاردن ، مما يزيد من مقدرة هذه البنوك على منح التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

وعلى الرغم من هذه الآثار الايجابيه المباشرة وغير المباشرة لهذه التحويلات على الاستثمار في الاردن ، بالاضافة لأثرها الايجابي على ميزان المدفوعات وارصدة البلاد من العملات الاجنبية ، الا أن هناك عدة ملاحظات يجب أخذها في الحسبان عند تقدير الأثر الحقيقي لها على الاقتصاد الاردني .

فهناك آثار سلبيه لهجرة الايدي العاملة تتمثل في النقص في الايدي العاملة المدربه المتوفره في البلد وخسارة جزء كبير من الاستثمارات السابقه في اعداد هذه الكوادر الفنيه ، كما أن الهجرة للخارج تزايدت لدرجة أصبحت معها الاردن من الدول المستوردة للعمالة الاجنبية وما صاحب ذلك من خروج معاكس للعملات الأجنبية من الداخل ، بالاضافة لأثرها السيء على القطاع الزراعي وما صاحبها من نقص في المواد الغذائية في الاسواق المحلية (٢) .

ومن أكثر الآثار السلبيه وضوحا لهجرة الايدي العاملة الاردنية للخارج تشوية النمط الاستهلاكي الاردني من خلال نقل الانماط الاستهلاكية السائدة في الدول النفطية وما أدى اليه ذلك من أثر سلبي على المدخرات المحليه ويؤخذ

---

(١) اسماعيل سعيد زغلول ، **تحويلات الاردنيين وأثرهما على الاقتصاد الاردني** ، البنك المركزي ، عمان ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥ ، ٣١ .

(٢) Dr. A Hmad Katananil," Development Problems and Prospects of Non-Oil Arab Countries, the Case of Jordan" In **jordan's Place with the Arab Oil Economies**.Proceddings of the seminar held at Yarmouk University Liasion office, Edited by Monther Share' Yarmouk University, Irbid, 1986, P. 24.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ايضا على تحويلات العاملين في الخارج اتجاهها نحو الاستثمار في شراء الاراضي والعقارات ، وتشترك مع الاردن في هذه الظاهرة معظم الدول المصدرة للعمالة مثل السودان وتركيا ومصر وباكستان حيث اثبتت الدراسات التي أجريت في هذه البلدان أن الجزء الاكبر من استثمارات العاملين في الخارج توجه نحو الاستثمارات العقارية وبناء المساكن (١) ، وقد يكون ذلك عائدا لمجموعة من الأسباب أهمها أن الاستثمار في شراء الاراضي والعقارات لا يحتاج الى مهاره فنية أو ادارية معينة من قبل المستثمر كما تنخفض نسبة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار والأهم من ذلك عدم حاجتها لبقاء المستثمر داخل الوطن .

وبذلك فان على الدوله ان تحاول قدر الامكان الاستفادة من الجوانب الايجابية لهذه التحويلات مع العمل على تخفيض الآثار السلبية لها عن طريق منع بعض الكفاءات من الهجرة والحد من الاستهلاك غير الضروري واستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لتوجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية الأخرى ذات الأثر الايجابي الفعّال على التنمية الاقتصادية .

كما تشير النتائج الاحصائية لوجود علاقة ايجابية قوية بين المساعدات الخارجية والاستثمار في الاردن ، وتشكل المساعدات المقدمه من الدول العربية ما نسبته ١ر٨٢٪ من اجمالي المساعدات الكلية المقدمة للاردن (٢) ، ويمكن القول أن هذه المساعدات غير مشروطه أو على الأقل لا تهدف الى تحقيق غايات سياسيه واقتصادية وثقافية تخدم مصالح الدول المقدمة لهذه المعونه ، ولكن يؤخذ على هذه المساعدات انها متقلبه ويصعب التنبوء بها كما تتعرض للقطع المفاجيء لأسباب غير اقتصادية ، ويعتبر هذا المأخذ من أشد الانتقادات التى وجهت للمساعدات المقدمة من الدول الصناعية المتقدمه للدوله النامية عموما .

---

(١) اسماعيل سعيد زغلول ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٢) Dr. Khalil Hammadi "Foreign Aid and Economic Development, The Case of Jordan" In, Monther Share' (Edite) OP. Cit., P. 96.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبخصوص المساعدات التي يتلقاها الاردن يمكن القول أن بريطانيا كانت المصدر الوحيد لهذه المساعدات حتى سنة ١٩٤٩ ، بعدها أخذت المساعدات البريطانيه في التناقص الى أن توقفت نهائيا سنة ١٩٥٦ ، في اعقاب الغاء المعاهدة البريطانية الاردنية ، وبعدها أصبحت الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للمساعدات حتى سنة ١٩٦٧ (١).

وبعد أن أقر مؤتمر الخرطوم في اعقاب حرب حزيران التزام عدد من الدول العربية النفطية تقديم المساعدات المالية لدول المواجهة ، تراجعت المساعدات الامريكية الى أدنى مستوى لها خلال الفترة ١٩٦٨ — ١٩٧٠ وبعد أحداث ١٩٧٠ توقفت كل من ليبيا والكويت عن دفع مساعداتها للاردن وأنخفضت قيمة المساعدات العربية ولكن وبنفس الوقت زادت المساعدات الامريكية بما عوض النقص في المساعدات العربية (٢).

ونظرا للارتفاع الكبير في أسعار البترول سنة ١٩٧٣ ، وزيادة عائدات الدول النفطية العربية ، فقد زادت هذه الدول مساعداتها للدول العربية الأخرى ، ومن ضمنها الاردن ،كما استأنفت الكويت دفع مساعداتها للاردن ، وبقي هذا الاتجاه حتى بداية الثمانينات حيث بدأت الدول النفطية تعاني من صعوبات ماليه نتيجة انخفاض اسعار البترول ، مما أدى الى عدم استقرار هذه المساعدات ، فبدأت بالتراجع التدريجي اعتبارا من عام ١٩٨١ ، فبينما كانت (٢٠٦) مليون دولار في تلك السنة أخذت في التراجع الى أن وصلت الى (١٠٦) مليون سنة ١٩٨٤ ثم عادت للارتفاع حتى بلغت (٨ر١٨٧) مليون سنة ١٩٨٥ وانخفضت ثانية الى (٥ر١٤٣) مليون سنة ١٩٨٦ (٣).

---

(١) Dr. Bassam K. Saket: "The Foreign Obligation of The Jordanion Economy, Their Growth and The Capacity of Jordan to Meet Their Burden" Royal Scientific Society, Amman, 1977, P. 34.

(٢) Michael P. Mazur: OP. Cit., P. 83 .

(٣) البنك المركزي الاردني ،النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد (٨) ،اب سنة ١٩٨٧ ،ص ٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من هذا العرض الموجز يتضح مدى تقلب هذه المساعدات وصعوبة التنبوء بها وتعرضها للوقف المفاجيء مما يجعل الاعتماد عليها امرا في غاية الصعوبة ، كما يؤدي توقفها المفاجيء الى توقف المشاريع التي كانت تمول بواسطتها أو الغاء بعض المشاريع من خطط التنمية وهذا يفرض على الاردن الاستفادة من الآثار الايجابية لهذه المساعدات واستخدامها لتمويل المشاريع الانتاجية التي تزيد من الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني مما يقربه من الوصول الى مرحلة التمويل الذاتي أو على الأقل يمكنه من مواجهة الآثار السلبية للتوقف المفاجيء لهذه المساعدات أو التخفيف من حدتها على الأقل ، ويمكن القول استنادا لنتائج التحليل الاحصائي أن تحويلات العاملين في الخارج (S) والمساعدات الخارجية (A) هي المحددات الرئيسة للاستثمار في الاردن حيث يفسر التغير في هذين المتغيرين ٩٥ر٩٥٪ من التغير في حجم الاستثمار .

كما أن قيمة (t) المحسوبة لكل منها أكبر من قيمتها الجدولية مما يؤكد وجود علاقة قوية ومقبولة احصائيا بينهما وبين الاستثمار .

وأما المتغيرات الثلاثة الأخرى I ، M ، D القروض الخارجية والضرائب المباشرة والقروض الداخلية فان قيمة (t) المحسوبة لكل منها أقل من الجدولية وهذا يشير الى وجود علاقه ضعيفة وغير مقبولة احصائيا أي يمكن اهمالها بين هذه المتغيرات والاستثمار ، كما أن التغير في قيمة ($\bar{R}^2$) معامل التحديد المعدل عند أضافة كل منها منخفض جدا لدرجة يمكن اهماله ، فادخال المتغير ان الثلاثة مجتمعة لا يزيد من قيمة ($\bar{R}^2$) سوى بمقدار ٠١ر٠٪ أي أن التغير في هذه المتغيرات الثلاثة لا يفسر سوى ٠١ر٠٪ من التغير في الاستثمار .

وهذه النتائج تتفق مع بعض الدراسات الأخرى التي أجريت حول أثر رأس المال الاجنبي (المساعدات + القروض) على المتغيرات الاقتصادية في الاردن ، حيث بينت هذه الدراسات وجود تأثير سلبي للقروض الخارجية على النمو والمدخرات المحلية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والقومية ، في حين كان للمساعدات الاجنبية تأثير ايجابي على هذه المتغيرات[١] ، مما يشير الى أن القروض الخارجية الاردنية لا تستخدم لاغراض انتاجية تؤدي الى زيادة طاقة الاقتصاد الاردني الانتاجية ، ولم تؤدي الى زيادة مقدرة هذا الاقتصاد على تحمل اعبائها ، بل أنها في الغالب تستخدم لأغراض الانفاق الحكومي الجاري ، وهذا يحتم على الدول اعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي لا سيما وأن حجم المديونية (رصيد الدين الخارجي غير المسدد منسوبا للناتج المحلي الاجمالي) يتزايد بشكل سريع ، حيث ارتفع من ٣٪ سنة ١٩٦٧ الى ٥ر٢٢٪ سنة ١٩٧٥ ، كما ارتفع معدل خدمة الدين (أقساط القروض الخارجية + الفوائد منسوبه لحصيلة الصادرات) من ٢ر٣٪ الى ٦ر١٥٪ خلال نفس الفترة [٢] ، وقد وصل حجم المديونية الى ٨ر٧٤٪ ومعدل خدمة الدين الى ٥ر١٧٪ سنة ١٩٨٦ [٣] .

أما بخصوص الاقتراض الداخلي فان أثره السلبي الضعيف على الاستثمار ، يدل على أن حصيلة هذا الاقتراض يتم انفاقها على الاستهلاك العام ، ولا توجه للاغراض الانتاجية وبذلك فانها تشكل عبئا على الاجيال القادمة لصالح الجيل الحالي .

كما أن سياسة الاقتراض العام لم تؤدي الى تخفيض الاستهلاك بل على العكس من ذلك ، فقد تزايد الاستهلاك خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦ وهي الفترة التي تم خلالها اجراء الدراسة للاقتراض العام .

وبناء على ما سبق لا بد من تعديل شروط الاقتراض العام ، ومنع المؤسسات العامة والخاصه والبنوك من الاسهام في تمويل هذا الاقتراض ، لأن الفائض من أموال المؤسسات الانتاجية هي أموال معدة للاستثمار اصلا ، كما أن مساهمة البنوك في تمويل الاقتراض الداخلي تؤدي الى تخفيض احتياطياتها مما يؤدي الى تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية التي تستطيع تقديمها للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

---

(١) الدكتور رياض المومني ، " أثر رأس المال الاجنبي ، القروض والمساعدات على التنمية الاقتصادية ، التجربة الاردنية للفترة من ١٩٦٧ـ ١٩٨٥ " ، مجلة أبحاث اليرموك ، جامعة اليرموك ، اربد ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ١٩٨٧ ، ص ٧ .

(٢) Dr. Bassam K. Saket: OP. Cit., P. 9 .

(٣) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون ، ١٩٨٧ ، ص ٥ ، ٥٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويجب أن توجه سياسة الاقتراض الداخلي لامتصاص جزء من الاموال المخصصه للاستهلاك عن طريق تشجيع الافراد على شراء سندات الدين العام ، واستخدام حصيلتها لأغراض انتاجية تدر عائدا اقتصاديا مناسبا لتعويض الاجيال القادمة عن تحملها عبء تسديد هذه القروض .

أما الضريبة المباشرة فان لها علاقة ايجابية ضعيفة بالاستثمار ، على الرغم من ارتفاع معامل (M) وهذا عائد لانخفاض حجم العائد الضريبي ، وانخفاض مساهمته في تمويل الاستثمارات العامه مما يدعو الدوله الى تعديل النظام الضريبي وفرض ضرائب تصاعدية بنسب أكبر من النسب الحاليه على الدخول المرتفعه لاحتجاز جزء أكبر من هذه الدخول شريطة أن توجه الزيادة في حصيلة الضرائب المباشرة هذه ، للاستثمار العام مما يزيد في حجم هذه الاستثمارات ويزيد من الأثر الايجابي للضرائب على التنمية الاقتصادية .

وبخصوص سعر الفائدة وما أشار اليه كينز Keynes من وجود علاقه سالبه (عكسية) بينه وبين الطلب على الاستثمار ، فقد سبق الاشارة الى اتجاه الفكر الاقتصادي الحديث الى التقليل من أهمية سعر الفائدة ، بل وحتى أهماله كأحد العوامل المؤثرة على الاستثمار (١)، وعند التعرض لأثر سعر الفائدة على الاستثمار في الاردن، يلاحظ أن هناك اختلاف واسع بين أسعار الفائدة على القروض باختلاف مصادر هذه القروض ، حيث يختلف سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية عن سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المؤسسات المتخصصه *،كما تختلف أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها المؤسسات من مؤسسة لاخرى .

---

* مثل مؤسسة الاسكان ومؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية وبنك الانماء الصناعي .

(١) راجع الفصل الأول ، المبحث الثالث ، ص (٥٠) ، من هذه الدراسة . :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وللتغلب على مشكلة وجود أكثر من سعر فائدة على الاقراض يمكن الاعتماد على سعر اعادة الخصم[١]، كمؤشر على مستوى اسعار الفائدة ، وهذا هو الاجراء المتبع من قبل صندوق النقد الدولي حيث يشير الى أسعار اعادة الخصم في الدول المختلفة على اساس أن أسعار الفائدة التي تسود في أي دولة ليست الا انعكاس لسعر اعادة الخصم .

ولكن سعر اعادة الخصم في الاردن لا يصلح كأداة يمكن الاعتماد عليها للدلالة على مستوى اسعار الفائدة ، حيث أن سعر الفائدة السائد في الاردن ليس انعكاسا لسعر اعادة الخصم ، والدلالة على ذلك وجود بعض المؤسسات — مثل مؤسسة الاسكان — تقرض بسعر فائدة أقل من سعر اعادة الخصم[٢]، كما يلاحظ أن سعر الفائدة على القروض التجارية انخفض قليلا خلال الفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٦ ، عما كان عليه خلال الفترات السابقة ، بينما بقي سعر الفائدة على قروض مؤسسة الاسكان ومؤسسة الاقراض الزراعي ثابتا ، وأرتفع سعر الفائدة على قروض بنك الانماء الصناعي خلال نفس الفترة على الرغم من بقاء سعر اعادة الخصم خلالها ثابتا [٣] ، أي أن التغير في سعر الفائدة لا يرتبط بالتغير في سعر اعادة الخصم .

---

(١) International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book, 1988, PP. 448-449 .

(٢) وهذا يعني أن مؤسسة الاسكان تدفع سعر فائدة على اعادة خصم أوراقها المالية لدى البنك المركزي ، أعلى من سعر الفائدة الذي تتقاضاة من المقترضين ، وأنها تتحمل خسارة في سبيل اقراض المستثمرين ، ولا يعقل أن تتقاضى أي مؤسسة سعر للفائدة يحقق لها خسارة لو ترك لها الحرية في تحديد ذلك، حيث تحدد المؤسسات المالية في العادة سعر فائدة أعلى من سعر اعادة الخصم بحيث يبقى لها هامش ربح مناسب اذا قامت باعادة خصم أوراقها المالية لدى البنك المركزي وهذا يعني أن سعر الفائدة على قروض المؤسسات لا يتم تحديدة في ضوء سعر اعادة الخصم.

(٣) أنظر : الملحق رقم (٢) ، ص (٢٦٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وللتغلب على مشكلة تعدد أسعار الفائدة ، فقد تم أخذ متوسط مرجح (١) لأسعار الفائدة على القروض المقدمة من البنوك التجارية والقروض المقدمة من المؤسسات المتخصصة خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٦ للوصول الى سعر فائدة موحد ، وتم ادخاله الى النموذج السابق كأحد المتغيرات المستقلة بالأضافة للمتغيرات السابقة التي شملها النموذج ، وذلك لتحديد مدى علاقة الارتباط بين التغير في سعر الفائدة والتغير في حجم الاستثمار في الاردن وكانت النتائج على النحو التالي :

I = -852.727+5.52M-32D+.65A-1.3I +.7S+98.45X (٢)

R^2 = .978

$\overline{R}^2$ = .968

Fc = 97.05

D.W.= 1.977

Std = 37.22

مما سبق نرى أنه بعد ادخال سعر الفائدة للنموذج بقيت قيمة (F) المحسوبة كما هي وانخفض الخطأ المعياري بمقدار ٢٫٧٨ وازدادت قيمة معامل التحديد (R^2) بمقدار ٠٠٦٫٪ كما ازدادت قيمة معامل التحديد المعدل بمقدار ٠٠٣٫٪ وبقيت قيمة اختبار ديربن واتسون D.W. كما هو .

---

(١) تم الترجيح باستخدام حجم القروض المقدمة من المؤسسات والبنوك التجارية ، كما تم استخدام سعر الفائدة الاسمي وليس الحقيقي ، حيث أن سعر الفائدة الحقيقي هو السعر الاسمي مطروحا منه معدلات التضخم ، ولكن معدلات التضخم في الاردن كانت أكبر من سعر الفائدة في بعض السنوات ، مما يعني أن هناك سعر فائدة حقيقي سالب على القروض ، أي أن الجهات المقرضة تقوم بدفع فوائد للمقترضين ، وهذا غير منطقي نظريا على الأقل ، ولذلك تم استخدام سعر الفائدة الاسمي وليس الحقيقي .
وللمقارنة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم ، راجع : الملحق رقم (٢،١٠) ص (٢٦٠، ٢٦٨) .

(٢) I الاستثمار ، M الضرائب المباشرة ، D القروض الداخلية ، A المساعدات الخارجية ، F القروض الاجنبية ، S تحويلات العاملين بالخارج ، X سعر الفائدة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وحيث أن مقدار الزيادة في قيمة R^2 ، $\bar{R}^2$ ضئيلة للغاية ،كما أن (t) المحسوبة للمتغير (x) سعر الفائدة هي (١ر٨) وهي أقل من قيمة (t) الجدولية [١] ؛ فانه يمكن القول أن هنالك علاقة ايجابية ضعيفة ويمكن اهمالها بين سعر الفائدة والاستثمار في الاردن ٠

كما تم ايجاد معادلة الانحدار للاستثمار كمتغير تابع وسعر الفائدة كمتغير مستقل وبصورة مستقلة عن النموذج السابق وكانت النتائج كما يلي :

I = 679.514 + 105.42X

R^2= .009

Std= 213.144

D.W= .0795

Fc = .159

tc = .399

ومن التحليل الاحصائي للنتائج السابقة نجد أن هناك علاقة ايجابية ضعيفة للغاية بين سعر الفائدة والاستثمار في الاردن ، ويتضح ذلك من تدني قيمة معامل الارتباط وارتفاع الخطأ المعياري وانخفاض قيمة F ، t المحسوبه [٢] .

ومن الجدير بالذكر أن وجود علاقة ايجابية بين سعر الفائدة والاستثمار في الاردن حتى مع كونها ضعيفة ويمكن اهمالها ،الا أن ذلك يتناقض مع النظرية الاقتصادية التي تفترض أن هذه العلاقة سالبه مع اقرار النظريات الحديثة بأنها ضعيفة ، ولعل السبب في ذلك يعود الى ثبات هيكل اسعار الفائدة في الاردن [٣] وتحديدة من قبل البنك المركزي مباشرة ، بالاضافة الى أن الجانب الاكبر والاهم من الاستثمار في الاردن يتم تمويلة من المساعدات الخارجية ، وتحويلات العاملين في الخارج ، وهما مصدرين لا يؤثر سعر الفائدة على حجم الاموال المتاحه من خلالهما على الاطلاق ، وهذا يؤدي الى ضعف العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة ٠

---

(١) (t) الجدولية عند درجة حرية (١٣) ومستوى معنوية ٥٪ = ١٦ر٢٪

(٢) (t) الجدولية عند درجة حرية (١٨) ومستوى معنوية ٥٪ = ١ر٢٪

(٣) أنظر الملحق رقم (٢) ، ص (٢٦٠) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

تطور حجم الاستثمار في الاردن ومدى مساهمة القطاع العام والخاص في ذلك

أهمية الاستثمارات العامة ٠

يتطلب تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية تشجيع وزيادة التراكم الرأسمالي لتحقيق زيادة مستمرة في الانتاج ورفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستخدام ٠

وتواجه هذه الدول مشكلة الاختيار بين الاعتماد على قوى السوق الحرة أو التدخل الحكومي المباشر لتحقيق هذه الاهداف ، ويتراوح التدخل الحكومي بين استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وبين تملك عناصر الانتاج والقيام بالعملية الانتاجية من قبل القطاع العام ٠

ولا تمدنا تجارب الدول المتقدمة بمعيار فاصل بهذا الخصوص ، فاذا نظرنا لتجربة الولايات المتحدة نجد أنها اعتمدت بشكل رئيسي على القطاع الخاص وعكسها التجربة السوفيتيه التي تمت بشكل كامل بواسطة القطاع العام ، وبينما لم يكن للقطاع العام دور يذكر في بداية مراحل النمو في بريطانيا حيث كانت مشاريع البنية التحتية مثل المواصلات وشق الاقنيه والتعليم وحتى الخدمات البلدية مثل الغاز والمياة مشاريع فردية نجد عكس ذلك تماما في اليابان فلم يكن هناك صناعة يابانية مهمة في آواخر القرن التاسع عشر لا تدين بوجودها للمبادرة الحكومية (١) .

والواقع أنه لا يوجد معيار ثابت للانشطة التي يجب تركها للقطاع الخاص وتلك التي يجب أن يقوم بها القطاع العام ، كما أنّه لا يوجد حد فاصل بين القطاعات التي يمكن تخصيصها للاستثمارات العامه وتلك التي تخصص للقطاع الخاص ، فذلك يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة في أي بلد معين وفي وقت معين ٠

---

(١) ادوارد ماسون ، التخطيط الاقتصادي ، ترجمة عبد الغني الدالي ، مكتبة المعارف ، بيروت سنة ١٩٨١ ، ص ص ٦٩ ـ ٧٠ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن أقوى الحجج المعارضه للمشروعات العامه هي أنها أقل كفاءه من المشروعات الخاصه من الناحية الادارية والفنية ، وأنها تعاني من الهيمنة السياسية والبيروقراطية الحكومية بالاضافة الى عدم الكفاءه في استخدام الموارد الانتاجية وشيوع ظاهرة الفساد والانحلال والرشوه ، ويرى هذا الفريق أن دافع الربح الذي يحفز مالكي المشروعات الخاصه يزيد من كفاءة هذه المشروعات وقدرتها على خلق الفائض الاقتصادي، وبالتالي زيادة مساهمتها في التكوين الرأسمالي ، وعلى العكس منها المشروعات العامه التي لا يحتل فيها الربح المكانه الاولى ، فهي في الغالب تهدف الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، مثل الحفاظ على مستوى الاسعار أو حجم العماله ، مما يفرض عليها الاستمرار في انتاج سلعه أو خدمة غير مربحه اذا كانت تحقق أهدافا اقتصادية أو اجتماعية أخرى وعليه فان قدرتها على خلق الفائض الاقتصادي والمساهمة في التكوين الرأسمالي أقل منها في المشروعات الخاصه .

ولكن الاستناد لدافع الربح كأساس للافتراض بأن المشروعات الخاصه أكثر كفاءه من المشروعات العامه قد تعرض للانتقاد ، على أساس أن الربح ليس الدافع الوحيد للادارة الناجحه وأن لدوافع الرغبه في النجاح وتحقيق الذات دور اساسي ايضا ، كما أن انفصال الملكيه عن الادارة في المشروعات الكبيرة التي يديرهما المختصون ويمارسون أعمالهم بغض النظر عن مشاركتهم في الارباح قد أضعف من هذه الحجه كثيرا ، ومدى مساهمة الارباح في التراكم الرأسمالي تتوقف ليس على حجم هذه الارباح بل على مقدار الارباح المحتجزة ، ومن المتوقع أن الارباح الموزعه في المشروع الخاص هي أكبر منها في المشروعات العامة وبذلك فان مساهمة المشروعات العامة هي أكبر من مساهمة المشروعات الخاصة في تكوين رأس المال الوطني (١) .

---

(١) Emilio Saeristain Roy: "Some Consideration on the Role of Public Enterprise" In, Willian J. Baumol (Edite), Public and Private Enterprise in a Mixed Economy, The Macmillan Press LTD, London, 1980, PP. 45-46

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورغم أننا لا نستطيع تجاهل جميع الحجج المعارضه للاستثمار العام ، حيث أن البعض منها ينطبق وبدرجة كبيرة على ظروف الدول النامية وخصوصا الهيمنة السياسية على هذهِ المشروعات وخضوعها للقيود الحكومية ، وشيوع بعض مظاهر الفساد في هذهِ الدول الا أن هنالك اسبابا قوية تدعو حكومات الدول النامية الى القيام بدور رئيسي في التنمية من خلال الاستثمارات العامة ، ويمكن تلخيص هذهِ الاسباب على النحو التالي :-

١. المشروع الخاص يتم حفزه واقامته بدافع الربح ، ومعيار الربح كمحدد للاستثمار يؤدي عادة الى استثمارات أقل من معيار الاستثمار الاجتماعي الامثل الذي يمكن أن يحكم الاستثمارات العامه (١) .

٢. ان وجهة النظر التي ترى أن معيار الربح يؤدي الى التخصيص الامثل للمواد المتاحه يمكن أن تكون صحيحة فقط في ظل شروط غير واقعية مثل توافر الايدي العاملة المدربه ، ومصادر التمويل وتوافر شروط المنافسه التامه ، وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن قوى السوق قد تكون أقل تأثيرا في المراحل الاولى من التنمية منها في المراحل المتاخره وخصوصا بالنسبة للاحوال السائدة في الدول الناميه (٢) .

٣. يمكن استخدام المشروعات العامه لغايات تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفه واعادة توزيع الدخل ، وذلك لايجاد هيكل اقتصادي يتلائم مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وينسجم مع الموارد المتاحه والتكنولوجيا المطلوبه (٣) .

---

(١) Nicholas Kaldor: " Public or Private Enterprise The Issues to be Consdiered" In William J. Banmol (Edite), OP. Cit., P. 6 .

(٢) ادوارد ماسون ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

(٣) Tomas Gala'n "Thoughts on the Role of Public Holdings In Developing Economies" In, William J. Banmol (Edite), Op. Cit., PP. 119-121

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. أن ضيق نطاق السوق واتجاه التكنولوجيا الحديثه للانتاج الكبير يؤدي الى خلق وضع احتكاري لبعض المشروعات في الدول النامية ، ووجود المشروعات العامه قد يمنع او يخفض على الأقل من الآثار السيئه للاحتكار على الاقتصاد القومي .

٥. تأمين خدمات البنية التحتيه التي عادة ما تواجه عزوفا من قبل المشروعات الخاصه أما لانخفاض ربحيتها أو لطول فترة التفريخ Gestation Period أو لضخامة رؤوس الاموال المطلوبه للقيام بها .

٦. يمكن توجيه الاستثمارات العامه نحو المناطق الأقل نموا في الدوله وبذلك يتحقق نوع من النمو المتوازن من الناحية الاقليمية .

٧. تعاني الدول النامية عموما من أحجام رؤوس الاموال الخاصه عن تحمل المخاطرة وبذلك فان هناك حاجه ملحه لأن تقوم الحكومات بدور الريادة الاقتصادية أو المنظم Entrepreneurial من خلال الاستثمارات العامة للتعجيل في عملية التراكم الرأسمالي وقد يتم ذلك بتحمل المخاطره بالكامل من خلال قيام الحكومة ببعض المشاريع والتنازل عنها فيما بعد للقطاع الخاص أو بتحمل جزء من المخاطره من خلال اقامة المشروعات المشتركه مع القطاع الخاص .

٨. نظرا لاعتماد الاستثمارات في الدول الناميه وفي جزء كبير منها على الاقل على المساعدات والقروض الخارجيه فلا شك بأن الدوله أقدر في الحصول عليها من الخارج وبشروط أسهل من القطاع الخاص .

٩. يمكن من خلال الاستثمارات العامة التحكم بنوعية التكنولوجيا المستوردة لتلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

١٠. يمكن استخدام الاستثمارات العامة لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية التي لا تهم القطاع الخاص مثل زيادة حجم العماله ، العمل على تقليص الاعتماد على الخارج تنويع الصادرات وغيرها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١. تعتبر المشروعات العامه ضرورة من ضرورات التخطيط ولا يمكن لأي خطة تنمية أن تحقق اهدافها دون المشروعات العامه ، فالمشروعات العامه يمكن أن تحقق شيئا للاقتصاد في حين أن التخطيط بدون مشروعات عامة سيبقى مجرد حبر على ورق (١).

ويجب أن لا يغيب عن اذهاننا أن للاستثمار العام أثرين متناقضين على الاستثمارات الخاصه فهو يحفز هذه الاستثمارات من خلال توفير خدمات البنية التحتية لها مثل تدريب العمال والتعليم والمواصلات والاتصالات وغيرها ، مما يؤدي الى تخفيض نفقات الانتاج في القطاع الخاص وزيادة انتاجيته ، كما يؤدي الى توسيع السوق بالنسبه لمنتجات هذا القطاع عن طريق زيادة الطلب الفعّال الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي .

وقد يعمل كمثبط للاستثمارات الخاصه اذا تم تمويل الاستثمار العام من خلال وسائل الادخار الاجباري كالقروض الداخلية والضرائب المباشرة وغير المباشرة والتمويل التضخمي لان جميع هذه الوسائل تعني سحب المدخرات من أيدي الافراد وتحويلها للحكومة ، وحتى اذا تم تمويل الاستثمارات العامه عن طريق القروض الخارجية قد تعمل كمثبط للاستثمار الخاص لأن مثل هذه القروض سترتب على الاقتصاد الوطني اعباء مستقبليه تنعكس على مقدرة الافراد على الادخار .

وعليه يجب على الدولة عند تخطيط الاستثمارات العامه العمل قدر الامكان على أن تكون هذه الاستثمارت حافزا ومكملا للاستثمارات الخاصه وليس منافسا لها ، وأن تبذل كل ما في وسعها لحفز القطاع الخاص على القيام بدوره في التنميه ، ولكن اذا فشلت جميع الحوافز التي تقدم لهذا القطاع في زيادة حجم استثماراته ، سواء كان ذلك لشيوع عادة الاكتناز أو الاستهلاك التفاخري ، أو لتهريب رؤوس الاموال للخارج وعدم استعداد هذا القطاع لتحمل المخاطرة نتيجة لضعف الريادة الاقتصادية لدى الافراد ، عندها يكون القيام بسحب جزء من الفائض الاقتصادي في القطاع

---

(١) A.H. Hanson: Public Enterprise and Economic Development, RoutJedge and Kegan Paul LTD, London, 1965, P. 183.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاص من خلال وسائل الادخار الاجباري وتوجيهه نحو الاستثمار من خلال القطاع العام اجراء لا مفر منه كضرورة من ضرورات التنمية بشرط أن يتم توجيه حصيلة الادخار الاجباري نحو الاستثمار وعدم استخدامها لزيادة الانفاق الحكومي الجاري لأن ذلك لا يعني أكثر من الحد من الاستهلاك التبذيري للافراد وزيادة الاسراف والتبذير الحكومي الذي قد يكون أشد خطرا على الاقتصاد الوطني ٠

الأهمية النسبية للاستثمارات العامه والخاصه في الاردن

لقد اتسمت عملية التكوين الرأسمالي في الاردن بالضعف الشديد منذ البداية سواء من حيث الحجم أو نسبتها للناتج المحلي الاجمالي ، فلم يزد حجم الاستثمارات الكلية عن (٥ر٥) مليون دينار سنة ١٩٥٤ أي ما يعادل ١١٪ من الناتج المحلي الاجمالي (١)، وذلك عائد للأنخفاض الشديد في مستوى الدخل في ذلك الوقت ، وعدم توافر خدمات البنية التحتيه ، وعدم وجود المؤسسات المالية والنقدية القادرة على تجميع المدخرات ، والافتقار للمهارات الفنية والادارية اللازمة لقيام المشاريع الاستثمارية ٠

وقد تزايدت هذه الاستثمارات فيما بعد بصورة متزايده الى أن وصلت الى (١٨) مليون دينار ، أى حوالي ١٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنويا ، وكان الانفاق على التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص ضعف مثيله في القطاع العام (٢) ٠

ولقد شهد الاردن أولى محاولات التخطيط الاقتصادي سنة ١٩٦٢ ، وذلك بوضع برنامج السنوات الخمس ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ ولم يكن هذا البرنامج خطة اقتصادية بالمعنى الدقيق للتخطيط ، فلم يزد عن كونه مجرد تجميع لعدد من المشاريع المتوقع القيام بها من قبل القطاع العام ، كما أنه لم يأخذ استثمارات القطاع الخاص في الاعتبار ، وكان يعتمد في تمويله على المساعدات الخارجيه ، مما أدى الى تعديله سنة ١٩٦٣ بسبب الانخفاض الطارئ في مستوى المساعدات الخارجية (٣) ٠

---

(١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ص ٢٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٢ ٠

(٣) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، ص ٥ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد استعيض عنه ببرنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ — ١٩٧٠ ، ويؤخذ على هذا البرنامج عدم واقعيته في تحديد أهدافه ، حيث قدّر بعض الخبراء أن الاردن بحاجه لعشرين سنة لانجاز هذه الاهداف وليس سبع سنوات ، كما يرون أن الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو الحصول على المساعدات الخارجية (١) ويؤخذ عليه ايضا طول الفترة التي استغرقها اعداده ، فقد تم انجازه سنة ١٩٦٤ ، ولم يتم اقرارة ألا في شهر كانون أول سنة ١٩٦٥، واستغرقت عملية صياغته بصورته النهائية ونشرة حتى شباط سنة ١٩٦٦ ، وبذلك كانت موازنة سنة ١٩٦٦ هي الموازنة الأولى والاخيرة التي أعدت على أساس هذا البرنامج (٢)، حيث لم يكن بالامكان السير على ضوئه بعد ذلك لوقوع الاعتداء الاسرائيلي على الاردن سنة ١٩٦٧ ، وما نتج عنه من احتلال للضفة الغربية ، وتدفق عدد كبير من اللاجئين منها للضفة الشرقية ، وتعطل العمل في كثير من المشاريع مثل مشروع سد خالد بن الوليد ومشروع البوتاس وكهرباء الاردن .

وقد استمر التكوين الرأسمالي بنفس المعدل ١٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي حتى سنة ١٩٦٦ وان كان تطور الاستثمارات العامه بمعدل اسرع من الاستثمارات الخاصه ، وبلغت نسبة الاستثمارات العامه من الاستثمارات الكلية ٣٨٪ خلال هذة الفترة (٣)، وقد ارتفع معدل التكوين الرأسمالي الى ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ١٩٦٧ — ١٩٧٢ مع انخفاض في نسبة مساهمة القطاع العام عما كانت عليه خلال الفترة السابقة الى ٣٤٪ من الاستثمارات الكلية (٤).

---

(١) Howard C. Nielson: The Hashemite Kingdom of Jordan, Seven Year Program For Economic Development, An Evaluation, U.S.A. Ford Foundation, 1970, P. 3

(٢) Ibid, P. 7 .

(٣) خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٦ - ١٩٨٠، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كانت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ هي اولى الخطط الاقتصادية بالمعنى الاقتصادي للتخطيط، وقدّرحجم الاستثمار خلال فترة الخطة بمليغ (١٧٩) مليون دينار على أن يساهم القطاع العام بما نسبته ٦ر٥٥٪ منها والباقي استثمارات خاصه، والجدول التالي يوضح الاستثمارات الفعلية والمخطط، خلال سنوات الخطة.

جدول رقم (١ ـ ٤)

الاستثمارات الفعلية والمخططة للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥* بالاسعار الجارية

(بالمليون دينار)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	المجموع	النسبه من المجموع الكلي للاستثمار٪
استثمارات القطاع العام المخططه	١ر٣٥	٧ر٣٤	٨ر٢٩	٦ر٩٩	٦ر٥٥٪
استثمارات القطاع الخاص المخططه	٩ر٢٢	٦ر٢٥	٩ر٣٠	٤ر٧٩	٤ر٤٤٪
المجموع	٥٨	٦٠ر٣	٦٠ر٧	١٧٩	١٠٠٪
استثمارات القطاع العام الفعليه	٥ر١٥	٧ر٢١	٧ر٤٠	٩ر٧٧	٤٠٪
استثمارات القطاع الخاص الفعليه	٢٧	٤١	٤٨	١١٦	٦٠٪
المجموع	٥ر٤٢	٧ر٦٢	٧ر٨٨	٩ر١٩٣	١٠٠٪
نسبة الانجاز في استثمارات القطاع العام	٤٤٪	٦٢٪	١٣٦٪	٧٨٪	
نسبة الانجاز في استثمارات القطاع الخاص	١١٧٪	١٦٠٪	١٥٥٪	١٤٦٪	
نسبة الانجاز للاستثمارات الفعلية	٧٢٪	١٠٢٪	١٤١٪	١٠٨٪	

المصدر : ـ خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٣ـ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ٣٨.

ـ صادق توفيق مهيار، نبية مسعود النهاني، أوجه التمويل والانفاق لمشاريع خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٧٧، ص١٤.

* نسبة الانجاز تعني الاستثمارات الفعلية: الاستثمارات المخططه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ من الجدول رقم (١ ـ ٤) عدم تحقق الاستثمارات المخططه للقطاع العام في السنة الأولى والثانية للخطه ، حيث لم تزد نسبة الانجاز في استثمارات هذا القطاع عن ٤٤٪ ، ٦٢٪ لهذين العامين ، بينما تجاوزت الاستثمارات الفعلية لهذا القطاع ما خطط لها في العام الاخير للخطة حيث بلغت نسبة الانجاز ١٣١٪ ويرجع السبب في ذلك الى زيادة المساعدات والقروض الخارجية التي حصلت عليها الدولة في ذلك العام ، وبالنسبة لفترة الخطة كاملة لم تصل استثمارات القطاع العام الفعليه لمستوى الاستثمارات المخططة حيث بلغت نسبة الانجاز ٧٨٪ من استثمارات هذا القطاع المخططه .

أما بخصوص استثمارات القطاع الخاص فقد تجاوزت توقعات الخطة في جميع السنوات وبلغ نسبة ما تحقق منها ١٤٦٪ من الاستثمارات المخططه بالنسبة للفترة التي شملتها الخطة ، ويرجع السبب في ذلك للزيادة في تحويلات العاملين في الخارج حيث ارتفعت بشكل متزايد من (٤ر٧) مليون دينار سنة ١٩٧٢ الى (٣ر٥٣) مليون دينار سنة ١٩٧٥ أى بحوالي سبعة أضعاف ما كانت عليه في السنه السابقه للخطة .

وكانت نسبة الاستثمارات الكلية الفعلية للمخططه خلال سنوات الخطة ١٠٨٪ ونتيجه لعدم تحقق الاستثمارات المخططه للقطاع العام وزيادة الاستثمارات الفعلية عن المخططه بالنسبة للقطاع الخاص فقد بقيت نسبة الاستثمارات العامه ٤٠٪ من الاستثمارات الكلية ، ونسبة الاستثمارات الخاصة ٦٠٪ منها .

كما بلغت نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة ٣ر٣١٪ [١] ، أي بزيادة مقدارها ٣ر٧٪ عن الفترة السابقة ، ويلاحظ أن الاستثمارات في المساكن والابنية كانت ٣٧٪ من اجمالي الاستثمارات الخاصه في حين كانت ٣١٪ في الفترة السابقة [٢] .

---

١. خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

٢. المرجع السابق ، ص ٩ ، ١٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واذا أخذنا أرقام الاستثمار الفعلي المتحقق بالاسعار الثابته وعلى اساس اسعار سنة ١٩٧٢ ، وبما أن الخطة الخمسيه الأولى قدرت نسبة التضخم خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٥ بمعدل ٢ر١٢٪ سنويا (١) فان الاستثمارات المحققه خلال هذه الفترة لن تزيد عن ٢ر١٥٣ بالاسعار الثابته ولن تتعدى نسبة الانجاز ٥ر٨٥٪ من حجم الاستثمارات المقدره في الخطة ٠

أما خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فقد بلغت الاستثمارت المقدرة خلال سنوات الخطة (٧٦٥) مليون دينار ، على أن تساهم كل من الاستثمارات العامة والخاصه بنصف هذا المبلغ وكانت الاستثمارات الفعلية لكل من القطاعين موزعه على الانشطة الاقتصادية على النحو المبين في الجدول رقم (١ ـ ٥) ٠

ومن الجدول رقم (١ ـ ٥) يتضح أن الاستثمارات الفعلية تجاوزت الاستثمارات المخططة بالنسبة لجميع سنوات الخطة حيث بلغت نسبة الانجاز خلال تلك الفترة ١٦٠٪ بالاسعار الجارية ، و ٣ر١١٠٪ بالاسعار الثابته حسب أسعار سنة ١٩٧٥ ، وكانت مساهمة الاستثمارات العامة ٤٠٪ من مجموع الاستثمارات الكلية ، بينما شكلت الاستثمارات الخاصه ٦٠٪منها ٠

وارتفعت نسبة التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الاجمالي من ٣ر٣١٪ في الفترة السابقة الى ٣ر٤٨٪ في الفترة الحالية، وبلغت نسبة الانجاز في القطاع العام ١٣٠٪ من الاستثمارات المخططة وبالاسعار الجارية بينما كانت نسبة الانجاز في القطاع الخاص ١٨٨٪ ويعود السبب في ذلك الى زيادة كل من تحويلات العاملين في الخارج وزيادة القروض والمساعدات المقدمه من الدول العربية على أثر الارتفاع الكبير في اسعار البترول بعد ١٩٧٣ ٠

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (١ - ٥)

الاستثمارات العامة والخاصه موزعة حسب النشاط الاقتصادى للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠

(بالمليون دينار)

القطـــاع	الاستثمارات الكلية المتوقعه حســـب الخطـــه	الاستثمار الفعلـــي بالاسعار الجاريـــه		مجموع استثمارات القطاع العـــام والخـــاص	الاستثمار بالاسعار الثابتة حســـب اسعار سنة ١٩٧٥	نسبة الانجـــاز بالاسعار الثابتـه (٪)	نسبة الانجـــاز بالاسعار الجارية (٪)
		قطاع خـــاص	قطاع عـــام				
الزراعة والري	١ر١١٢	٤٧	٤ر٣١	٤ر٧٨	٧ر٥٥	٧ر٤٩	٩ر٦٩
الصناعة والكهرباء	٩ر٢٧١	٥ر٣٠١	٦ر١١٤	١ر٤١٦	٢٨٤	٥ر١٠٤	١٥٣
الســـياحة	٤ر٥٤	٦ر٢٨	٩ر٤	٥ر٣٣	٨ر٢٢	٤ر٩٣	١٢٧
النقـــل	٩ر١١٩	٨ر٧٧	٦ر١٧٥	٤ر٢٥٣	١٧٣	٣ر١٤٤	٢١١
المواصلات	١ر٢٠	—	٨ر٢٢	٨ر٢٢	٧ر١٦	١ر٨٣	١١٣
الاسكان	٨٣	٢ر٢٥٠	٥ر٧	٧ر٢٥٧	١ر١٨١	٢ر٢١٨	٣١٠
الانشاءات والخدمات الاخـــرى	٦ر١٣٣	٤ر١٦	٦ر١٤٢	١٦٠	٤ر١١٠	٦ر٨٢	١١٩
المجموع	٧٦٥	٥ر٧٢١	٤ر٥٠٠	٩ر١٢٢١	٧ر٨٤٣	٣ر١١٠	١٦٠

المصـــدر : المجلس القومي لتخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ص ٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ :

حددت الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ حجم الاستثمار خلال سنوات الخطة بمبلغ (٣٣٠٠) مليون دينار وقدرت حصة القطاع العام بمبلغ (٢٠٢٥) مليون دينار ، أي ٦١٪ من الاستثمارات الكلية وتركت للقطاع الخاص (١٢٧٥) مليون دينار حوالي ٣٩٪ من الاستثمارات الكلية (١).

وجاء تفصيل استثمارات القطاع العام على النحو التالي : (١٧٠٠) مليون دينار استثمارات الحكومة المركزية والمؤسسات المستقله ، (٣٢٥) المساهمه في القطاع الخاص والمختلط بالاضافة الى (٢٠٨) مليون دينار اعادة دفع القروض الخارجية والداخلية ونفقات رأسمالية أخرى حيث قدرت النفقات الرأسمالية للحكومة خلال سنوات الخطة بمبلغ (٢٢٣٣) مليون دينار (٢).

وبناء على ما ورد في الخطة الخمسية الثالثه ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، فان حجم النفقات الرأسمالية الفعلية للحكومة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية بلغ (٥ر١٢٧٩) مليون دينار (٣)، فاذا استبعدنا منه مبلغ (٢٠٨) مليون دينار سداد القروض ، نجد أن الاستثمارات الفعلية للقطاع العام كانت (٥ر١٠٧١) مليون دينار فقط ، واذا أخذنا في الاعتبار أن حجم الاستثمار الفعلي الكلي خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية هو (١ر٢٦٣٦) مليون دينار (٤)، نجد أن حجم الاستثمارات الخاصه بلغ (٦ر١٥٦٤) مليون دينار .

من هنا نرى أن نسبة الاستثمارات الكلية الفعلية للمخططه لم تتجاوز ٨٠٪ بالاسعار الجارية وكانت نسبة الانجاز في القطاع العام ٥٣٪ فقط وفي القطاع الخاص ١٢٢٪ وبقيت مساهمة الاستثمارات العامه ٤٠٪ والاستثمارات الخاصه ٦٠٪ من

---

(١) خطة التنمية الاقتصادية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٣) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصاديسة والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، ص (٥٠) .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستثمارات الفعليه الكليه أي نفس النسبة في الفترة السابقة ، الا أن معدل التكوين الرأسمالي للناتج المحلي الاجمالي انخفض من ٣ر٤٨٪ في الفترة السابقه الى ٦ر٣٩٪ خلال الفترة الحالية (١).

من هذا يلاحظ عدم تحقيق الخطة للاستثمارات المخططه نتيجة عجز القطاع العام عن تحقيق الاستثمارات المخططه لهُ ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى لأنخفاض حجم القروض والمساعدات الفنية الخارجية الفعلي عن المخطط حيث لم يتحقق منها سوى ٤٨٪ من المقدر في الخطة ،كما أن نسبة المساعدات الخارجية المالية الفعلية كانت ٤ر٧٣٪ من المخططة (٢)، وذلك عائد لأنخفاض اسعار البترول في الدول النفطية وتراجع في مستوى عائداتها النفطية مما كان لهُ انعكاس على مستوى مساعداتها للدول العربية الاخرى ومنها الاردن ٠

ويرجع السبب في تجاوز استثمارات القطاع الخاص الفعلية لاستثماراته المخططه الى تجاوز الاستثمار في قطاع الاسكان المبلغ المقدر له حيث بلغ الاستثمار الخاص الفعلي في هذا القطاع (٧٩٢) مليون دينار متجاوزا ما خطط لهُ بمقدار (٥٠١) مليون دينار (٣) وشكلت الاستثمارات في هذا القطاع ٥١٪ من مجموع استثمارات القطاع الخاص ٠

مما سبق يتضح أن معدل التكوين الرأسمالي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي قد تزايد من ١١٪ في سنة ١٩٥٤ الى ١٨٪ خلال الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٦٦ ، ثم أخذ في التزايد بمعدل اسرع حيث وصل الى ٢٣٪ خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ وأرتفع الى ٣ر٣١٪ اثناء فترة الخطة الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ثم الى ٣ر٤٨٪ خلال الخطة الخمسية الاولى ولكنه تراجع الى ٦ر٣٩ خلال فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وأن نسبة ما تحقق من استثمارات القطاع العام المخططه كانت ٧٨٪ من استثمارات الخطة الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، و١٣٠٪ من الاستثمارات المخططة في الخطة الخمسية الاولى

---

١٠ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ٠

٢٠ المرجع السابق ، ص ٤٧، ٤٨ ٠

٣٠ المرجع السابق ،ص ١٠١ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، و ٥٣٪ فقط من الاستثمارات المخططه في الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وكانت مساهمة الاستثمارات العامة ٣٣٪ من المجموع الكلي لحجم الاستثمار حتى سنة ١٩٦٢ ، وارتفعت الى ٣٨٪ خلال الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ ، ثم تراجعت الى ٣٤٪ في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ ووصلت الى ٤٠٪ خلال فترة الخطة الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، وبقيت ثابته عند هذه النسبه حتى سنة ١٩٨٥ ، رغم محاولات الحكومه المستمره إعطاء القطاع العام دورا اكبر في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث قدّرت استثمارات هذا القطاع بنسبة ٦ر٥٥٪ من الاستثمارات الكلية الواردة في الخطة الثلاثية و ٥٠٪ خلال الخطة الخمسيه الاولى ، و ٦١٪ خلال الخطة الخمسية الثانية ٠

ويرجع السبب في عدم تحقيق القطاع العام للاستثمارات المخططه له الى اعتماد الاستثمارات في هذا القطاع على مصادر تمويل خارجية متقلبه ويصعب التنبؤ بها ، كما أنها عرضه للتوقف بصورة مفاجئه ، ولا تملك الدوله أية سلطه للتأثير عليها ٠

وأما مساهمة القطاع الخاص ، وعلى الرغم من تحقيق هذا القطاع للاستثمارات المخططه له ، فانه يؤخذ عليها اتجاهها وبنسبه كبيرة للاستثمار في قطاع الاسكان ، حيث وصلت هذه النسبة الى ٥١٪ من استثمارات القطاع الخاص خلال فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ولعل ذلك عائد لانخفاض عنصر المخاطره في هذا القطاع ، والى الميل للاسراف والبذخ لدى الطبقه الموسره في المجتمع الاردني ، من خلال اقامة المباني الفخمه الكبيرة ، وأنخفاض روح الريادة الاقتصادية لدى هذه الطبقه وعزوفها عن الاستثمار في القطاعات الانتاجية الأخرى ٠

ومن الأسباب الرئيسة التي تحد من استثمارات القطاع الخاص في المشاريع الانتاجية ، ضيق نطاق السوق ، الذي يشكل عقبه في وجه استخدام التكنولوجيا الحديثه ويحول دون الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، ويؤدي بالتالي الى زيادة التكاليف المتوسطة للانتاج مما يرفع اسعار المنتجات ويحد من قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية المماثله ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن عدم توافر البيانات المتعلقه بكثير من المتغيرات الاقتصادية مثل القوى العاملة وتوزيعها حسب النشاط الاقتصادي والأجور والسكان والهجرة الداخلية والخارجية وحجم الاسرة ورأس المال وتوزيعه ، وكذلك تعدد المصادر الرسمية للبيانات الخاصه بالمتغير الاقتصادي الواحد وتناقضها في بعض الاحيان (١) ، يجعل التنبوء بالطلب المستقبلي والتكاليف المتوقعه ، والربح المتوقع عملية في غاية الصعوبه ، ويؤدي الى ضعف الثقه في التوقعات ، وارتفاع نسبة المخاطره مما يؤدي الى ضعف الميل للاستثمار في القطاعات الانتاجية .

وفي دراسة للجمعية العلمية الملكية حول أثر قانون تشجيع الاستثمار ، تركزت مقترحات المستثمرين الذين تناولتهم الدارسه ، على توفير عدد من المطالب أهمها تسهيل الاجراءات عند السير في معاملات ترخيص المشاريع الاقتصادية ، والحاجة الى مزيد من الاعفاءات الضريبية والجمركية ، وتوفير الحمايه الجمركية للصناعات المحليه ، وتحقيق المزيد من التعاون الاقليمي بين الدول العربية لتوسيع نطاق السوق ، والعمل على توفير الايدي العاملة المدربه (٢) على أساس أن تحقيق هذه المطالب أو بعضها سيؤدي الى زيادة الميل للاستثمار في القطاعات الانتاجية من قبل القطاع الخاص .

---

(١) الدكتور عيسى ابراهيم ، " نحو انشاء بنك معلومات اردني " ، مجلة البنوك في الاردن ، المجلد الثالث ، العدد الخامس ، حزيران ، ١٩٨٤ ، ص ص ٥٠-٥٤ .

(٢) الدكتور احمد قاسم الاحمد ، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٠ ، ص ص ١١٤ - ١١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الثالـــث

توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية

- معايير توزيع الاستثمار
- معامل رأس المال / الناتج
- معامل رأس المال / العمل
- توزيع الاستثمارات المخططة والفعلية على القطاعات الاقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشكلة التي تواجه الدول النامية — والاردن واحدة منها — بعد تحديد حجم الاستثمارات ومصادر تمويلها، هي توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات والمشاريع الاقتصادية المختلفة ، بما يضمن تحقيق أهدافها التنموية .

وبموجب مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي ،يتم التخصيص الامثل للموارد المتاحة ،من خلال تفاعل قوى السوق ، التي تعمل في ظل المنافسة التامة ويحكمها معيار الربح الفردي .

الا أن معيار الربح الفردي هذا لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية لعدة أسباب أهمها : عدم توفر شروط المنافسة التامة ، والاختلاف الواسع بين التكاليف والمنافع الاجتماعية والخاصة الناتج عن وجود الوفورات الخارجية Externalities لبعض الاستثمارات ، حيث أن الاعتماد على معيار الربح الفردي في مثل هذه الحالات ، يؤدي الى الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد ، بل الى سوء في توزيعها أيضا (١).

ولكن اذا استثنينا معيار الربح الفردي على أساس عدم ملاءمته لظروف الدول النامية ، ولم نترك بالتالي لقوى السوق أن تعمل على توزيع هذه الاستثمارات بصورة عفوية ، فما هو المعيار الملائم الذي يمكن الاعتماد عليه للقيام بهذه المهمة ؟ وما هي القطاعات التي يجب أن يكون لها الاولوية من حيث توجية الاستثمارات ؟ وما هي التكنولوجيا المناسبة التي يجب استخدامها في الانتاج ؟

هذا ما سنحاول الاجابة عليه من خلال هذا الفصل ، حيث تم تقسيمة الى ثلاثة مباحث ، يتناول الأول منها معايير توزيع الاستثمار بشكل عام ، بينما يتناول المبحث الثاني ، معامل رأس المال / الناتج ، ومعامل رأس المال / العمل ، في الاقتصاد الاردني وخصص المبحث الثالث لدراسة التوزيع الفعلي والمخطط للاستثمارات في الاردن ، على كل من القطاع السلعي ، والقطاع الخدماتي ، مع الاشارة للمعايير المتبعة في توزيع هذه الاستثمارات في الخطط الاقتصادية المتعاقبة .

---

(١) A.O Hirschman: OP. Cit., P. 76.

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، راجع :

A. Koutsoyianis: **Modern Microeconomics**, St. Martin's Press, New York, 1979, Second Edition, PP. 538-549.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

معايير توزيع الاستثمار

لقد حفل الادب الاقتصادي بعدد كبير من المعايير التي وضعها الاقتصاديون للوصول الى التخصيص الأمثل للموارد المتاحه للدول النامية ، وكبديل لمعيار الربح الفردي الذي لا يتلاءم مع ظروف هذه الدول من وجهة نظرهم .

وتشترك هذه المعايير جميعا في أنها تهدف الى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد المتاحة Optimum allocation of resources ، وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار Maximize Social return ، ولكنها تختلف من حيث الوسيله المؤدية الى تحقيق هذا الهدف .

ويرجع السبب في هذا الاختلاف الى تباين وجهات النظر بين علماء الاقتصاد حول الهدف من التنمية ، والمشاكل التي تعترض الدول النامية في سبيل تحقيقه ، فمنهم من يرى أن الهدف من التنمية هو تعظيم الناتج القومي ، ولذلك وضعوا معيار سرعة دوران رأس المال ، واتفق معهم آخرون حول الهدف ولكنهم اختلفوا معهم في وسيلة تحقيقية فوضعوا بدلا من المعيار السابق ، معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية ، على أساس أنها تعكس مصلحة المجتمع وليس مصلحة المستثمر الفرد .

وجاء آخرون بمعيار نسبة اعادة الاستثمار الحدي للفرد على أساس أن مشكلة الدول النامية الرئيسه هي ضعف الميل للادخار في هذه الدول وما ينتج عنها من قصور في الموارد المحلية ، ومنهم من يرى أن مشكلة الدول الناميه الاساسية هي العجز في موازين الدفوعات والافتقار للعملات الاجنبية ، ولذلك اقترحوا معيارا آخر هو أثر هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات ، واخيرا هناك من يرى أن المشكله لا تنحصر في ضعف الميل للادخار أو ندرة رأس المال أو عدم توافر العملات الاجنبية ولكن في الواقع هي ضعف الميل للاستثمار أو الحافز على الاستثمار ولذلك فالمعيار الصحيح من وجهة نظرهم هو مقدرة الاستثمارات المقترحه في قطاع معين أو مشروع معين على حفز الاستثمارات في القطاعات والمشاريع الأخرى ، وسوف نستعرض هذه المعايير باختصار على النحو التالي :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولا : معيار الكثافة الرأسمالية The Capital-Intensity Criterion ويدعى أيضا معدل دوران رأس المال (١) Capital Turnover Criterion حيث وضع كل من بولاك وبوكنان Norman S. Buchnan, J.J. Polak مبدأ عاما يتعين على الدول النامية أو تلك التي تقوم باعادة بناء اقتصادها الأخذ به ، وهو الاقتصاد في استخدام رؤوس الأموال النادرة في هذه الدول عن طريق التركيز على الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة ، والتي تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال (٢) .

وبموجب هذا المعيار تفضل الاستثمارات التي تعطي أكبر انتاج سنوي بالمقارنة مع الأموال اللازمة للقيام بهذه الاستثمارات ، ويستند هذا المعيار في الواقع على الاستخدام المكثف للايدي العاملة المتوفرة في الدول النامية ، وانخفاض الأجور فيها مقارنة مع الدول المتقدمة ، والى ندرة رؤوس الأموال في هذه الدول والصعوبات والاعباء التي تتحملها الدول النامية في سبيل الحصول عليها من الدول الغنية .

وعلى الرغم من المزايا التي تبدو ظاهريا عند تطبيق هذا المعيار على أساس أنه يؤدي الى تخفيض الاعتماد على رأس المال النادر الى ادنى حد ممكن ، واستخدامه المكثف للايدي العاملة مما يساهم في حل مشكلة البطالة ، وهو مطلب اجتماعي وسياسي في الدول النامية الا ان هناك محاذير لا بد من الاشارة اليها عند الأخذ بهذا المعيار وهي :

١. ان معدل دوران رأس المال المرتفع قد يكون مصحوبا بمعدل اهتلاك مرتفع وبناء عليه لن يكون معدل الناتج الحافي لهذه الاستثمارات مرتفعا (٣) .

---

١. Hollis B. Chenery "The Application of Investment Criteria" In, A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), OP. Cit., P. 170 .

٢. Alfred E. Kahn: "Investment Criteria In Development Programes" In, A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), Op. Cit., P. 131 .

٣. Amartya KumarSen: "Some Notes on the Choice of Capital Intensity" OP. Cit., P. 214.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢. العيب الرئيسي لهذا المعيار أنه يهمل تماما تكلفة استخدام الايدي العاملة التي تعمل مع رأس المال في العملية الانتاجية ، ففي بعض البلدان وفي اوقات معينة فقط ، قد تكون التكلفة الاجتماعية للعمل مساوية للصفر في حالة انتشار البطالة على نطاق واسع ، وهذه هي الحالة الوحيدة التي يكون فيها تطبيق هذا المعيار مفيدا ، ولكن هذه الحالة لا تنطبق على جميع الدول النامية وفي جميع الاوقات ، كما أن احلال العمل محل رأس المال لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية ، ونادرا ما يكون دون تكلفة حيث يحتاج العمال الى تدريب واسكان وخدمات مما يحتم القيام باستثمارات اضافية ، وهذه الاستثمارات الاضافية تزيد من قيمة الاستثمارات المطلوبه في الصناعات ذات الكثافة العماليه المرتفعه ويجعل هذا المبدأ غير ممكن من حيث التطبيق عمليا (١).

٣. الاستناد الى انخفاض أجور العمال في الدول النامية لتبرير الاعتماد على هذا المعيار ، يمكن الرد عليه بأن انتاجية العامل في الدول النامية منخفض جدا بالمقارنة مع انتاجيته في الدول المتقدمة ، ولذلك فان تكلفة العمل الحقيقية مرتفعة في هذه الدول وتكاد أن تقترب من مستوها في الدول المتقدمه (٢).

٤. تؤدي الوسائل المكثفه للعمل الى ظهور وحدات انتاجيه غير ذات كفاءة تستخدم أقدم الاساليب والتجهيزات وتعمل على وأد الخبره الفنيه مما يعني استمرار الركود الاقتصادي (٣).

---

١. Alfred E. Eahu: OP. Cit., P. 134 .

٢. Amartya Kumar Sen: " Choice of Techniques of Production, With Special Reference to East Asia" In Kenneth Berrill (Edit), OP. Cit., P. 391 .

٣. الدكتور محمد مبارك حجير ، **التخطيط الاقتصادي** ، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٦٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. الحجه الرئيسة التي يُستند اليها في تبرير استخدام هذا المعيار، هي مساهمته في خلق فرص العمل وامتصاص جزء من البطالة المنتشرة في الدول الناميسة ، ولكن رغم الاعتراف بصحة هذا المنطق في الأجل القصير الا أن لهُ نتائج عكسيه على خلق مزيد من فرص العمل في الأجل الطويل وذلك لسببين :

أ. يرى اوسكار لانج أن الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة تؤدي الى امتصاص البطالة وتحقق زيادة سريعة ولكن قليله في الناتج القومي ، واما الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة ومع أنها تؤدي الى امتصاص البطالة بطريقة بطيئة ، لأنها تستخدم أيد عامله أقل الا أنها تؤدي الى زيادة أكبر في الناتج القومي، وبذلك تخلق فائضا اقتصاديا أكبر يمكن توجيهه ثانية للاستثمار مما ينتج عنه استخدام عدد أكبر من العمال في المدى الطويل (١).

ب. ان اختيار الاستثمارات كثيفة العمل تؤدي الى زيادة نسبة الأجور من مجمل الدخل القومي، وعلى أساس ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند طبقة العمال ، فان ذلك سيؤدي الى زيادة الاستهلاك وانخفاض معدل التراكم الرأسمالي وبذلك تتضاءل احتمالات توفر فرص العمل في المستقبل ولن يتحقق هدف امتصاص البطالة في المدى الطويل (٢).

وبالاضافة للعيوب السابقة المرافقة للاستثمارات ذات الكثافه الرأسسمالية المنخفضه فأنها تؤدي ايضا الى أضعاف المقدرة التنافسيه لمنتجات الدول النامية في مواجهة منتجات الدول المتقدمة ، لأن استخدام التكنولوجيا الحديثة غالبا ما يؤدي الى ارتفاع مستوى الجودة وانخفاض في التكاليف وذلك لاستفادتها من مزايا الحجم الكبير في الانتاج .

---

١. اوسكار لانج ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، ترجمة هشام متولي ، مركز الدراسات الاقتصادية ، دمشق بلا تاريخ ، ص ص ٣٨ - ٤١ .

٢. الدكتور عبد الفتاح قنديل ، **اقتصاديات التخطيط** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٢، ص ١١٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن هذا لا يعني بالضرورة تفضيل الاستثمارات المعتمدة على الكثافة الرأسمالية المرتفعه لأن لها أيضا عدد من العيوب أهمها أن هناك حجما اقتصاديا ادنى لا بد من توفره حتى يمكن تبرير هذا الاستخدام من الناحية الاقتصادية ، وضيق نطاق السوق في الدول النامية لا يسمح بتوفر هذا الحد الأدنى من الحجم ،كما أنها تتطلب رؤوس اموال ضخمه تعجز معظم الدول النامية عن توفيرها بالاضافة لحاجتها للمهارات والخبرات الفنية التي تفتقر اليها الدول النامية .

وخلاصة القول أنه لا يمكن اختيار أي من هاتين السياستين وتفضيلها على الأخرى بشكل كلي لما لكل منها من مزايا وعيوب ، ويمكن تطبيقهما معا للاستفادة من مزايا كل منها قدر الامكان ، كما حدث في التجربه اليابانية حيث كانت الوسائل المستخدمة لزيادة الانتاج الزراعي هي تحسين شبكة الري واستخدام المبيدات الحشرية والسماد الكيماوي وهذه الوسائل جميعا لا تعني زيادة في استخدام السلع الرأسمالية وانما تهدف الى زيادة انتاجية وحدة الارض بدون التأثير على كمية العمل المستخدم، أي انها استثمارات موفره للارض وليس للعمل (١)، وبنفس الوقت تستخدم احدث الوسائل التكنولوجية في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات .

مما سبق يتضح مدى قصور هذا المعيار والعيوب المرافقة للاعتماد عليه في توزيع الاستثمارات ، الا أن Kahn ورغم انتقاده اياه ، ورفضه له كمعيار صالح لتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفه ، فانه يرى أن لهُ فائدة كبيرة ، وخصوصا في مجال الاختيار بين المشروعات داخل القطاع الواحد حيث لن يكون هناك اختلاف كبير بين المشروعات داخل القطاع الواحد من حيث تأثيرها على الاقتصاد الوطني وتنحصر المشكلة حسب رأيه في هذه الحاله بالاختيار بين البدائل التكنولوجيه الممكنه لانجاز أهداف اقتصادية متشابهه (٢).

---

١. Sabura Okita: "Choice of Techniques, Japan's Experience and its Implication", Kenneth Berrill (Edit), Op. Cit., P. 378

٢. Hollis B. Chenery: Op. Cit., P. 170 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : معيار الانتاجية الحديه الاجتماعيةSocial Marginal Productivity،رغم اتفاق Kahn مع اصحاب المعيار السابق على أن الهدف من تخصيص الاستثمار هو تعظيم الناتج القومي الا أنه اختلف معهم بالنسبه لوسيلة تحقيقه ، حيث يرى أن المعيار السابق قاصرا عن تحقيق ذلك ٠

والمعيار الصحيح من وجهة نظرة والذي يمكن تحقيق ذلك الهدف من خلاله هو الانتاجية الحديه الاجتماعية ، وهي غير مرتبطة بمعدل دوران رأس المال أو الكثافة الرأسمالية (١)، ويمتاز هذا المعيار بأنه لا ينظر الى انتاجية الاستثمار من وجهة نظر المستثمر الفرد ، بل يأخذ في الحسبان اثاره المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد القومي ، أي يقيم آثار الاستثمار من وجهة نظر المجتمع ٠

ويتحقق تعظيم الناتج بموجب هذا المعيار عندما تتعادل الانتاجية الحدية الاجتماعية لرأس المال في جميع أوجه استخداماته (٢)، ويمتاز عن سابقه بنظرته الشمولية للاقتصاد ككل ، وتركيزه على المصلحة العامة للمجتمع التي قد تختلف بل وتتعارض احيانا مع مصلحة الفرد ولكن يؤخذ عليه ما يلي :-

١٠ يعتمد هذا المعيار في تقديره للانتاجية الحدية الاجتماعية على افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابته وهو افتراض غير واقعي من الناحية العملية (٣).

٢٠ الاهتمام الزائد بانتاجية رأس المال وأهماله الواضح لانتاجية عنصر العمل (٤).

٣٠ أن مجرد تعظيم الناتج القومي لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية ٠

٤٠ صعوبة تطبيق هذا المعيار من الناحية العملية نظرا لحاجته لقدر كبير من المعلومات الدقيقه عن كافة قطاعات الاقتصاد القومي وهي غير متوفره في الدول النامية عموما ٠

---

١٠ A. E. Kahn: OP. Cit., P. 152 .

٢٠ Hollis. B. Chenery, OP. Cit., P. 158 .

٣٠ Walter Galenson and Harvey Leibenstein: "Investment Criteria, Productivity and Economic Development", In, A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), Op. Cit., P. 183 .

٤٠ الدكتور عبد الفتاح قنديل ، مرجع سابق ، ص ١١٨ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : معيار نسبة اعادة الاستثمار الحدي للفرد The Marginal Per Capita reinvestment quotient. **أو ما يدعى معيار اعظم فائض للاستثمار بمعدد** اقتطاع مخصص الأجور (١) ، أو معيار اعادة الاستثمار ٠

فقد عارض كل من لبنشتين وجالنسون H. Leibenstein و W. Galenson المعيارين السابقين على أساس عدم ملاحية مبدأ تعظيم الدخل القومي كهدف لسياسة توزيع الاستثمار ، والهدف الاصلح من وجهة نظرهم هوزيادة معدلات الادخار وبالتالي اعادة الاستثمار ٠

وللوصول لذلك فقد وضعا هذا المعيار ، حيث يتحقق التوزيع الأمثل بموجبه عندما تتساوى نسبة اعادة الاستثمار الحدي للفرد * في جميع أوجه استخدام رأس المال (٢) ويتناقض هذا المعيار مع معيار ادنى كثافة رأسمالية ممكنه ، حيث يدعو الى استخدام احدث الوسائل التكنولوجيه الحديثه ، وأساليب الانتاج التي تتميز بالكثافه الرأسمالية المرتفعه وكثافة العمل المنخفضه على أساس أن الجزء الاكبر من الأجور يستخدم لاغراض الاستهلاك ، بينما يخصص الجزء الاكبر من الارباح لاعادة الاستثمار نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند طبقة العمال وانخفاضه عند طبقة المنظمين ، بالاضافة لذلك يرى أصحاب هذا المعيار أن معدلات النمو السكاني المرتفعة في الدول النامية لها تأثير عكسي على نسبة اعادة الاستثمار ، ولذلك فأنهم ينصحون بتوجيه الاستثمارات الى تلك القطاعات التي تحفز على التمدن لأن ذلك يخلق بيئه ملائمة لتخفيض معدلات الانجاب ، وعلى العكس من ذلك الاستثمارات المؤدية الى تحسين البيئة الريفية (٣) .

---

* نسبة ما يعاد استثماره من الوحدة الاضافية الاخيرة من الدخل الفردي المتاح ٠

١٠ الدكتور محمد سلطان أبو علي ، **التخطيط الاقتصادي واساليبه** ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٤٥ ٠

٢٠ W.Galenson and H.Leibenstein: OP. Cit., P. 191 .

٣٠ Ibid: P. 192 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي :-

١. ان ظروف الدول النامية من حيث ندرة رأس المال ، وضيق نطاق السوق ، والافتقار للخبرات الفنيه تحول دون الأخذ بوسائل التكنولوجيا الحديثه في المراحل الأولى للتنمية وبالتالي يصعب تطبيق هذا المعيار لديها .

٢. يتعارض تطبيق هذا المعيار مع ظروف كثير من الدول النامية وخصوصا تلك التي تعاني من تفشي ظاهرة البطالة بشكل واسع .

٣. يؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنيه حيث يزيد من نسبة الارباح من مجمل الدخل القومي على حساب انخفاض نسبة الأجور وهذا يؤدي الى تفاقم مشكلة سوء توزيع الدخل التي تعاني منها معظم الدول النامية .

رابعا : معيار الأثر على توازن ميزان المدفوعات Balance of Payments effect أو ما يسمى معيار طبيعة الناتج (١) The Nature of Product ، ويرى تشنري Chenery أن هذا المعيار هو أكثر معايير توزيع الاستثمار انتشارا واستخداما في الدول النامية (٢)، نظرا لما تعانية معظمها من مصاعب في المحافظة على توازن ميزان مدفوعاتها .

وبموجب هذا المعيار يتعيين على الدول النامية أن توجه استثماراتها نحو المشاريع التي تنتج مزيدا من الصادرات أو الاحلال محل الواردات من السلع والخدمات والتركيز على المشاريع والقطاعات التي تستخدم المواد الاوليه المحلية وعناصر الانتاج المتوفرة محليا، ويحاول أصحاب هذا المعيار ايجاد مخرج لمشاكل الدول النامية المتعلقه بالعجز في ميزان المدفوعات والتغلب على فجوة النقد الاجنبي التي تعاني منها معظم هذه الدول .

---

١. A. E. Kahn: OP. Cit., P. 135 .

٢. H. B. Chenery: OP. Cit., P. 171 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا يقتصر الأمر على أخذ الآثار المباشرة للاستثمار على ميزان المدفوعات ، مثل حاجة هذه الاستثمارات للنقد الاجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية ، بل لا بد من أخذ الآثار غير المباشرة للاستثمار على ميزان المدفوعات في الاعتبار مثل أثرها على الاستهلاك ، فالتشغيل الناجح للمشروعات الجديدة سيؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي للافراد وبذلك يؤدي الى زيادة الواردات اذا كان الميل الحدي للاستيراد أكبر من الصفر ، وهذا افتراض معقول بالنسبة لظروف الدول النامية .

ويقترح كان Kahn أن تمتلك الدوله جزءا من هذه الاستثمارات حتى لو كانت الادخارات المحلية الخاصه كافيه لتمويل هذه المشروعات كحل لهذه المشكلة (١) ، حيث ينتظر أن لا تقوم الدوله بتوجيه العائد من الاستثمار نحو زيادة الاستهلاك العام .

ويؤخذ على هذا المعيار اهتمامه بجانب واحد فقط من مشاكل الدول النامية ، وهو فجوة النقد الأجنبي واهماله للجوانب الأخرى التي لا تقل عنها أهمية مثل مشكلة ندرة رأس المال وحاجة الدول النامية الى احداث تغيرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي ، وضعف الميل للاستثمار ، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار في قطاع أو مشروع معين على القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ولذلك فانه من الخطأ الاعتماد عليه بمفرده كمعيار لتوزيع الاستثمارات وأن كان له فائدة مكمله للمعايير الاخرى .

خامسا : معيار التكلفة الاجتماعية Social Cost .

يهدف هذا المعيار الى تقييم تكالبف المشروع من وجهة نظر المجتمع ، والتي قد تختلف كثيرا عن تقييمها من قبل المستثمر الفرد ، فتكلفة العمل مثلا بالنسبة للمستثمر الفرد هي مجموع ما يدفع للعاملين من أجور وعلاوات ومكافآت ، بينما تقدر التكلفه الاجتماعية للعمل على أساس تكلفة الفرصه البديله ، أي مقدار ما يمكن للعامل

---

(١) A. L. Kahn: OP. Cit., P. 155 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انتاجه في عمل آخر لو لم يتم استخدامه في هذا المشروع ، وقد تتساوى التكلفة الاجتماعية للعمل مع التكلفة الخاصه وقد تنخفض الى أن تصل الى الصفر في حالة شيوع البطاله في المجتمع ، وهكذا بالنسبة لبقية اسعار عناصر الانتاج ، فاسعار الطاقة والمياه قد تكون مدعومه من الدوله وبذلك فان تكلفتها الاجتماعية أكبر من التكلفة التي يتحملها المستثمر الخاص ، وقد يتحمل المجتمع تكاليف اضافية معينة نتيجة اقامة بعض المشروعات ، مع أنها لا تدخل في حساب المستثمر الخاص ، مثل تكاليف مكافحة تلوث البيئه الناتج عن اقامة بعض الصناعات .

وعليه لا بد من حساب تكاليف عناصر الانتاج من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر الفرد للوصول للتكلفة الحقيقية للاستثمار (١) .

ولا يصلح هذا المعيار كأساس لتوزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لانه لا يتناول الآثار الاقتصادية للاستثمار على الاقتصاد القومي ككل كما أنه لا يصلح بمفرده للمفاضله بين المشروعات المختلفه ضمن القطاع الواحد ، حيث لا بد من مقارنة العائد الاجتماعي لهذه المشروعات منسوبه للتكاليف للحكم على افضلية مشروع ما على الآخر ، الا انه يزودنا بوسيلة جيده لتصحيح النتائج التي نتوصل اليها من تطبيق المعايير السابقه ويساعدنا على تجنب الاستخدام غير الاقتصادي للموارد المتاحه (٢) .

سادسا : معيار الروابط الخلفيه والاماميه Backward and Forward Link ages لقد فرّق هيرشمان في مجال الاختيار بين الاستثمارات بين نوعين من الاختيارات وهي الاختيارات الاحلاليه والاختيارات التأجيلية (٣)

Substitution Choices and Postponement Choices.

وللتفريق بينهما ضرب المثال التالي : لنفرض أننا نواجه اختيارا بين المشروع أ والمشروع ب فأذا كان اختيار المشروع الأول يؤدي للاستغناء نهائيا عن المشروع الثاني

---

١. لمزيد من التفاصيل ، راجع
الدكتور محمد صالح الحناوي ، **دراسات جدوى المشروع وسياسات الاستثمار** ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٠٣ - ٢٤٣ .

٢. H.B. Chenery: OP. Cit., P. 178 .

٣. A.O. Hirschman: OP. Cit., P. 77

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كان هـذا اختيـارا احلاليـا ، وأمـا اذا كان اختيـار المشـروع الأول سـيؤدي فقط الى تأجيـل المشـروع الثانـي سـمي ذلك اختيـارا تأجيليـا .

ويرى هيرشـمان أن معايير الاستثمار السـابقة مفيـدة في حالـة الاختيارات الاحلاليه فقط ، علما بأن الدول النامية تواجـة على الاغلـب الحالـة الثانيـة ، حيث أنهـا بحاجة الـى استثمارات هائلـة في مشاريع متعدده ، وأن اختيـار احداهـا يؤدي فقط الى تأجيـل الباقـي وليس للاسـتغناء عنه نهائيـا (١) .

وعملية تفضيل أي مشروع على الآخـر تعتمـد من وجهـة نظرة بشكل كلـي علـى الضغط الـذي يمارسـه وجود هـذا المشـروع باتجاه انجاز المشـروع الآخر ، وعليـهِ فـان المقارنـه بين انتاجيـة الاسـتثمارات المختلفـة تصبح عاملا ثانويا في اتخـاذ القـرارات التي تحـدد اولويات الاسـتثمار ، ويطبـق نفـس المنطق على توزيـع الاسـتثمارات بين القطاعـات الاقتصاديـة ، حيـث تعطى الاولويـة للقطاع الـذي تتوفر فيـه قوة ضغط أكبر لحفـز النمـو في القطاعات الاقتصادية الأخـرى (٢) .

ولقيـاس قوة الحفـز في المشـروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفـه وضع هيرشـمان معيـار الترابـط الخلفـي والامامـي للمشروع أو القطاع (٣)، ويقصـد بالترابـط الخلفـي قوة أي نشـاط اقتصادي على حفـز الانشـطة الاقتصادية الاخـرى لانتـاج المدخـلات اللازمـه لـهُ ، وأما الترابط الأمامي فهـو قـوة أي نشـاط اقتصادي على حفـز الانشـطة الاقتصادية الأخـرى لاسـتخدام انتاجـه كمدخـلات فى انتاجهـا ، وكان يـرى أن قـوة الوابـط الخلفيـة لهـا أهميـة اكبر من قـوة الروابـط الاماميـه .

ويمكـن قياس قـوة أثر هـذهِ الروابـط عن طريـق تحليـل جداول المدخـلات والمخرجات، وقـد قام هيرشـمان باجـراء دراسـة عن قـوة الروابـط الخلفيـه والاماميه لمجموعـة مـن الانشـطة الاقتصادية فـي الـدول المتقدمـة وكانت نتائجهـا على النحو التالـي،

---

(١) A.O. Hirschman: OP. Cit., P. 77 .

(٢) Ibid: P. 79 .

(٣) لمزيد من التفاصيل ، راجـع : Ibid: PP. 98-119 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القطاع الاقتصادي	قوة الروابط الخلفية	قوة الروابط الامامية
الصناعات الوسيطة Intermediate Manufacture	مرتفعة	مرتفعة
الصناعات النهائية Final Manufacture	مرتفعة	منخفضة
المنتجات الأولية الوسيطة Intermediate Primary Production	منخفضة	مرتفعة
المنتجات الأولية النهائية Final Primary production	منخفضة	منخفضة

ويتضح من ذلك أن هيرشمان كان يعطي الاولوية للاستثمارات في القطاع الصناعي عموما مع تفضيل للصناعات الوسيطة على الصناعات النهائية لما لها من قوة ترابط خلفيه وأمامية مرتفعة، ويأتي بعدها المنتجات الأوليه الوسيطة مثل التعدين والمنتجات الزراعية المستخدمة كمدخلات صناعية ، وأخيرا المنتجات الاولية النهائية مثل المنتجات الزراعية المستخدمة لأغراض الاستهلاك النهائي.

من هذا نرى أن تطبيق هذا المعيار قد يؤدي الى أهمال الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية وهي مشاريع لا يمكن للصناعة أن تقوم بدونها ،كما أنه يفترض في الدول النامية البدء بالصناعات المتقدمة الضخمه مع ما تعانية من ندرة في رأس المال والخبرات الفنية اللازمة ،كما يهمل القطاع الزراعي على الرغم من أهميته في الدول النامية سواء من حيث نسبة مساهمته في الناتج القومي أو عدد الايدي العاملة في هذا القطاع ، وهناك من يرى أن الحديث عن التنمية الصناعية بدون الزراعة عديم الجدوى [1]،لأن بعض الصناعات تعتمد على الزراعة في تزويدها بالمواد الاوليه اللازمة لاستخدامها كمدخلات في الانتاج الصناعي ، وتوفر المواد الغذائية اللازمة للنمو السكاني ، كما

---

١. Y.S. Brenner: Theories of Economic Developement and Growth, George Allen and Unwin LDI, London, 1966, P. 275 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن رفع انتاجية العمل في القطاع الزراعي — في حالة عدم وجود بطالة — شرط ضروري مسبق حتى يمكن سحب جزء من الايدي العاملة في هذا القطاع وتوجيهه للقطاع الصناعي مع المحافظة بنفس الوقت على مستوى الانتاج الزراعي .

وبناء عليه فقد حدد ميلر J.W. Mellor أولويات الاستثمار في الدول النامية على أساس تنمية القطاع الزراعي اولا ثم التوسع في الصناعات الصغيرة وبعد ذلك التوسع في الصناعات التصديرية لتأمين النقد الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية (١)، وهي خطوات قد تكون عكس الخطوات التي يحددها معيار هيرشمان .

كما يؤخذ على معيار الروابط الخلفية والامامية عدم ملائمته للمفاضله بين المشروعات المختلفة داخل القطاع الواحد حيث تكون الروابط الامامية والخلفية لهذه المشروعات متقاربة .

يتبين من العرض السابق أن لكل من المعايير السابقة جوانب ايجابية تدعوا للأخذ به ، وجوانب سلبيه لا بد من تلافيها قبل الاعتماد عليه ، فمن هذه المشاريع ما يصلح للمفاضله بين القطاعات الاقتصادية ولا يصلح كأساس للمفاضله بين المشروعات المختلفة داخل القطاع الواحد ، ومنها ما يصلح للمفاضله بين المشروعات داخل القطاع الواحد ولا يصلح للمفاضله بين القطاعات الاقتصادية، ومنها ما يهتم بنتائج الاستثمار في الفترة القصيرة ويهمل الأثار الاقتصادية على المدى البعيد ، ومنها ما يأخذ الأثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد ككل ، ومنها ما يهمل هذه الأثار ومنها ما يهتم بنمو الناتج القومي ، ويهمل المشاكل التي تواجهها الدول النامية ، ومنها ما يهتم بهذه المشاكل مثل ضعف الميل للادخار وانخفاض رؤوس الأموال أو العجز في ميزان المدفوعات ومنها ما يقدر تكلفة الاستثمار من وجهة نظر المجتمع ومنها ما يقدرها من وجهة نظر الفرد .

---

١. John. W. Mellor: The new Economics of Growth, A Strategy For India and Developing World, Cornell University Press, London, 1976, PP. 284-285.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهـذا يدعونا للقـول بأنه لا يوجـد معيار معين يصلـح لكافة الدول أو يصلـح لدولـة معينـة في كل الاوقات ، ويبقـى لكل دولـة من الـدول النامية ظروفهـا الخاصـه التي تحتم عليهـا الأخـذ بمعيـار معين في فترة معينـة ، يتناسـب مع اهدافهـا التنموية والمشاكل التي تواجههـا في سـبيل تحقيق هـذه الاهـداف ، ويستحسـن الأخـذ باكثـر من معيار واحد حيـث أن أغلب هـذه المعايير مكملـه لبعضها البعض ويمكـن الأخـذ بعدد منها بنفـس الوقت للوصول الى توزيـع أمثـل للموارد المتاخـه بين الأنشـطة الاقتصاديـة المختلفـة ٠

وعمومـا فـإن جميـع الـدول الناميـه تعانـي من عجـز غذائـي ومعـدلات نمو متسـارعه فـي هـذا العجـز ، ويظهـر ذلـك بوضـوح في الاردن مـن زيادة مسـتوردات المـواد الغذائيـة ، وبنـاء عليـه لا بـد مـن اعطـاء الاولويـة القصـوى للقطـاع الزراعـي فـي الـدول الناميـة عمومـا وفـي الاردن بشـكل خـاص ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

معامل رأس المال / الناتج و معامل رأس المال / العمل

استخدم الباحثون الاقتصاديون هذين المعاملين في تقدير الاحتياجات الرأسمالية اللازمة للدول النامية، من أجل تحقيق أهدافها التنموية المخططة ، والتي تتمثل في زيادة الناتج القومي ورفع مستوى الاستخدام وحل مشكلة البطالة في هذه الدول .

فقد استخدم بعض خبراء الأمم المتحدة معامل رأس المال / العمل Capital/Labour Ratio في تقدير رؤوس الأموال اللازمة للدول النامية لرفع مستوى العماله فيها بنسبة معينة وخلال فترة معينة ،كما استخدم معامل رأس المال / الناتج Capital/Output Ratio لتقدير الاحتياجات الرأسمالية لهذه الدول ، للوصول الى معدل نمو معين في الناتج أو الدخل القومي (١) .

وسوف نناقش هذين المفهومين وتطبيقاتهما على الاقتصاد الاردني باختصار على النحو التالي :-

معامل رأس المال / الناتج

يستخدم هذا المعامل للتعبير عن العلاقة بين رأس المال والناتج أو (الدخل) في اقتصاد ما ، وقد يأخذ صورة المعامل المتوسط لرأس المال / الناتجAverage Capital /output Ratio وهو عبارة عن نسبة رأس المال القومي الى الدخل القومي ، ويعبر عن كمية رأس المال المستخدم في انتاج الوحدة الواحدة من الناتج ، أو صيغة المعامل الحدي لرأس المال/الناتج Incremental Capital/output Ratio ويعبر عن العلاقة بين الزيادة في رأس المال القومي (الاستثمار) والزيادة في الناتج القومي المتولده عن هذا الاستثمار ، وهو عبارة عن كمية رأس المال اللازم لزيادة الناتج القومي بمقدار وحدة واحدة .

---

١. الدكتور عبد الحميد محمد القاضي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ٣٧٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وما يهمنا لاغراض تخطيط الاستثمار هو المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ICOR وليس المعامل المتوسط ACOR ، وذلك لأن المعامل الحدي هو الذي يحدد لنا مقدار رأس المال اللازم لاحداث زيادة معينة في الدخل القومي ، وأما المعامل المتوسط فأنه يحدد لنا مقدار ما يستخدم حاليا من رأس المال في انتاج الوحدة الواحدة من الناتج ويتميز بدرجة من الثبات النسبي ، ويصلح لأن يعطينا صورة عن الوضع القائم للاقتصاد الوطني وليس عن الوضع المطلوب (١) .

ويرجع استخدام هذا المعامل ICOR في خطط التنمية الاقتصادية الى التأثر بكتابات هارود دو سار Harrod, Domar ، حيث يرجع كلاهما معدل النمو الذي يمكن أن يحققه اقتصاد ما ، الى العلاقة بين معدل الادخار والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج ، الذي يفترض وجود علاقه ثابته ومستقره بين رأس المال والناتج في الأجل القصير (٢) .

ولعل أكثر استعمالات هذا المعامل شيوعا في التخطيط الاقتصادي ، هو تحديد معدل النمو الممكن تحقيقه باستخدام حجم معين من الاستثمار ، أو تحديد حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو معين ، وذلك باستخدام المعادلة التالية :

$$\Delta \text{ل} = \frac{\text{ر}}{\text{م}} - \Delta \text{س} \quad (٣)$$

كما تستخدم هذا المعامل كمعيار لقياس مدى كفاءة البلد في استخدام موارده المتاحة، وان لم يكن له سوى دلاله ضعيفة ، كما أنه غير مقنع بهذا الخصوص ، فمع بقاء العوامل الأخرى ثابته يدل انخفاض قيمة هذا المعامل على الكفاءة في استخدام رأس المال المتاح والعكس في حالة ارتفاعه (٤) .

---

١. الدكتورة حمدية زهران ، مرجع سابق ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

٢. جمال داود سليمان ، " أهمية معامل رأس المال في تخطيط الاستثمار " ، **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** ، جامعة بغداد ، العدد الأول ، المجلد التاسع ، كانون ثاني ، ١٩٨١ ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

٣. الدكتورة حمدية زهران ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .
حيث تشير Δل الى معدل النمو الاقتصادي، ر الى معدل الادخار الصافي (الاستثمار)، م المعامل الحدي لرأس المال /الناتج ، Δس معدل النمو السكاني .

٤. Michael P. Mazur: OP. Cit., P. 40 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن قيمة هذا المعامل محكومة بعاملين هما كمية الاستثمار ومعدل النمو أو الزيادة في الناتج القومي ، فكلما زاد مستوى النمو وانخفض مستوى الاستثمار اللازم لتحقيقية ، كلما انخفضت قيمة هذا المعامل وكلما انخفض مستوى النمو وارتفع مستوى الاستثمار اللازم لتحقيقه كلما زادت قيمة هذا المعامل ، ولذلك فان قيمته تختلف من بلد لآخر باختلاف درجة التقدم الاقتصادي ، ومدى الاعتماد على الطرق الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة أو الكثافة العمالية ، كما يختلف من فترة الى أخرى بالنسبة للبلد الواحد لنفس الأسباب السابقة .

ويختلف من قطاع اقتصادي الى اخر ، لاختلاف انتاجية الاستثمار في القطاعات المختلفة ودرجة الكثافة الرأسمالية المستخدمة في هذه القطاعات ، فمثلا نرى أن قيمة هذا المعامل في قطاعات الانتاج السلعي منخفضة بالنسبة لقيمته في قطاعات البنية التحتية ، لأن انتاجية الاستثمار في قطاعات الانتاج السلعي أكبر بكثير منها في قطاعات البنية التحتية ، وتختلف قيمة هذا المعامل حتى ضمن القطاع الواحد من مشروع لاخر ، فمثلا ترتفع قيمته في الصناعات الالكترونية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة بالمقارنة مع قيمته في الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب استثمارات كبيره .

ولا بد من الأشارة الى ارتباط قيمة هذا المعامل بالتقلبات الاقتصادية بشكل مباشر ، فاثناء فترات الكساد يكون المعامل المتوسط لرأس المال / الناتج ACOR أكبر من معدله العادي ، وذلك لانخفاض الانتاج بالنسبة لرصيد رأس المال في المجتمع ، وكذلك ايضا تكون قيمة المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ICOR مرتفعة وذلك لعدم تشغيل الاستثمارات الجديدة بكامل طاقتها الانتاجية مما يعني وجود طاقة انتاجية عاطلة ، وبذلك ترتفع قيمة الاستثمار اللازمة لأحداث الزيادة المطلوبه في الناتج .

وعلى حين يبقى المعامل المتوسط مرتفعا في بداية فترة الانتعاش فان المعامل الحدي سيبدو منخفضا ، لانه لن يكون هناك حاجة لزيادة الاستثمار بكميات كبيرة من أجل الحصول على زيادة معينة في الناتج بل سيتم استغلال الطاقات الانتاجية التي كانت متعطله اثناء فترات الكساد مما يؤدي الى زيادة في الناتج بدون زيادة مماثلة في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستثمار، وعليه فان فترات النمو الرئيسه تقترن في العادة بمعامل حدي منخفض لرأس المال / الناتج (١).

وهناك العديد من التحفظات حول استخدام هذا المعامل في تخطيط الاستثمارات يمكن اختصارها بما يلي :-

١. ان امكانية حساب هذا المعامل بشكل دقيق تتوقف على مدى توافر البيانات والمعلومات الدقيقه عن مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ولفترات سابقة ليست قصيرة ، وهذا على الغالب موضع شك في الدول النامية عموما .

٢. من المتعذر حساب قيمة هذا المعامل بشكل دقيق الا عند وصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل التام ، فافتراض أن الزيادة في الناتج تعود بشكل كامل للزيادة في الاستثمار هو افتراض غير واقعي في حالة وجود طاقة انتاجية عاطله سوف يؤدي تشغيلها الى زيادة الناتج بغض النظر عن الزيادة في الاستثمار .

٣. قد تكون الزيادة في الناتج عائده لعوامل أخرى غير الاستثمار مثل القضاء على الروتين أو زيادة الوعي بين المزارعين لاستخدام المبيدات الحشرية أو الدورات الزراعية الملائمه أو لتحسن الظروف الصحيه للعمال وما الى ذلك من أسباب ، فأفتراض أن كامل الزيادة في الناتج يمكن أن تعزى الى توسع الطاقة الانتاجية الناتجة عن الاستثمار هو أفتراض مشكوك فيه ايضا في مثل هذه الحالات سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية لأن مساهمة رأس المال في زيادة الناتج لن تصل الى ١٠٠٪ بأي حال من الاحوال (٢).

---

١. A.P. Thirlwall: OP. Cit., P. 122 .

٢. A.K. Cairncorss: Factors In Economic Development , George Allen and Unwin LTD, London, 1962, P. 99 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. أن حصر الانتباه في معامل رأس المال / الناتج قد يؤدي الى المبالغة في تقدير الاحتياجات الرأسمالية ، بينما يمكن زيادة الانتاج بطرق أخرى بسيطة ، وفي ضوء التجربة الهندية يرى البرفسور رداوي Reddaway أنه من الحكمة بالنسبة للدول النامية التفكير أولا بامكانية زيادة الناتج من خلال زيادة كفاءة استخدام العناصر الانتاجية الموجودة فعلا ، وذلك عن طريق تطبيق طرق أفضل في استغلال رأس المال الموجود ، قبل حساب كمية رأس المال الاضافي اللازمة لتحقيق الزيادة المخططة في الانتاج (١).

ورغم ما يحيط باستخدام هذا المعامل من تحفظات ، يرى كثير من المفكرين الاقتصاديين بأنه مفهوم محايد ومفيد لاغراض التخطيط الاقتصادي (٢)، ومع ايمان بعضهم بأن له دلالة ضعيفة نسبيا في المدى القصير ، الا أنهم يرون أن لمتوسط النسب الحدية لهذا المعامل في الفترات الطويلة دلائل ونتائج قوية (٣).

ولذلك فانه يمكن استخدام هذا المعامل كمؤشر مبدئي لتقدير الاحتياجات الرأسمالية المطلوبة عند تخطيط الاستثمار ، وكلما أخذت التحفظات السابقة في الاعتبار وكانت المده التي يحسب على أساسها هذا المعامل طويلة ، كلما كانت دلالة هذا المعامل أكثر دقة وقوة ، وأمكن بالتالي الاعتماد عليه بشكل أساسي في عملية التخطيط .

وهناك ثلاثة صيغ لحساب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ، هي : المعامل الحدي الاجمالي لرأس المال / الناتج Cross ICOR ويحسب على أساس قسمة الزيادة في رأس المال (الاستثمار) على الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي (القيمة المضافة) بسعر السوق ، والمعامل الحدي الصافي لرأس المال الناتج Net ICOR وهو

---

١. A.P. Thirlwall: OP. Cit., P. 122

٢. A.K. Cairncross: OP. Cit., P. 99 .

٣. الدكتور عبد الحميد محمد القاضي، مرجع سابق ، ص ٣٦٨

أيضا

A.P. Thirlwall: OP. Cit., P. 115 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عبارة قسمة الاستثمار الصافي * على الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج **، وهذه الصيغة أدق من الأولى لانها تستبعد الاستثمار الاحلالي الذي تقوم به الوحدات الانتاجية لتعويض الاهتلاك في رأس المال ، كما تستبعد قيمة الضرائب غير المباشرة من اجمالي الناتج ، فالناتج الاجمالي بسعر السوق يؤدي الى تضخيم قيمة انتاجية رأس المال باضافة الضرائب غير المباشرة اليها ، وحيث أن معامل رأس المال / الناتج ليس الا مقلوب انتاجية رأس المال (١) ***، فان اضافة هذه الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج يؤدي الى زيادة مصطنعة في انتاجية رأس المال ، وبالتالي الى تخفيض مبالغ فيه في قيمة معامل رأس المال / الناتج ، ومن الحكمة استبعادها على أساس أنها تحدد غالبا بقرارات من خارج القطاع الاقتصادي ولا تشكل أحد مكونات انتاج رأس المال .

وقد يأخذ هذا المعامل صيغة المعامل الحدي المعدل لرأس المال الناتج Adjusted ICOR (٢) حيث يؤخذ في الحسبان التغيرات الاخرى (عدا الاستثمار) التي تؤدي الى زيادة الناتج مثل الزيادة في عدد العمال ، أو ارتفاع مستوى استخدام الطاقة الانتاجية الموجودة حاليا وتشغيل الطاقة الانتاجية العاطلة نتيجة ارتفاع في الطلب أو التغيرات الجوية الملائمة التي تؤدي الى زيادة انتاج القطاع الزراعي ولا شك أن المعامل الحدي المعدل هو أدق الصيغ الثلاثة ، ولكنه يحتاج الى توافر معلومات دقيقة عن التغيرات التي تطرأ على العماله من حيث العدد والانتاجية وعن مستوى استخدام الطاقة الانتاجية ونسبة الطاقة العاطلة عن العمل خلال فترات

---

١. A.P. Thirlwal: OP. Cit., P. 114 .

٢. لمزيد من التفاصيل ، أنظر المرجع السابق ، ص ١٢١ .
أيضا
W.B. Reddaway: "Some Observations on The Capital/Output Ratio", In. A.N. Agarwala and S.P. Singh (Edit), OP. Cit., PP. 279-287.

* الاستثمار الصافي = الاستثمار الاجمالي — الاهتلاك .

** الناتج المحلي الاجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج = الناتج المحلي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة .

*** انتاجية رأس المال = الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي / الاستثمار = التغير في القيمة المضافة / الاستثمار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سابقة وعن التغيرات الجوية وأثرها على القطاع الزراعي ، وكذلك أية تغيرات تؤدي الى زيادة الناتج سواء كان تحسنا في ظروف المعيشة للعمال أو تطبيق قوانين جديدة أو استخدام طرق انتاجية مختلفة،باختصار يحاول هذا المعيار عزل الزيادة في الناتج التي يمكن أن تعزى لأية عوامل أخرى غير راس المال لتحديد انتاجية رأس المال بشكل دقيق ، ولكن عدم توافر كثير من المعلومات اللازمة يجعل حسابه متعذرا في كثير من الاحيان وعادة ما يستخدم المعامل الحدي الاجمالي أو الصافي في أحسن الاحوال عند تخطيط الاستثمار .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٣ـ١)

الاســتثمار والناتج المحلـي (القيمة المضافة) خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٨٥

(بالمليون دينـــار)

السـنة	اجمالـي الاستثمار Gross Investment	الاهتلاك Depreciation	صافـي الاستثمار Net Investment	الناتج المحلـي الاجمالي بسـعر الكلفـه G.D.P. at Factor Cost	التغير في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة Δ G.D.P. at Factor Cost	الضرائب غير المباشـرة Indirect Taxes	الناتج المحلـي الاجمالي بسـعر السـوق G.D.P. at Market Prices	التغير في الناتج المحلي الاجمالـي بسـعر السـوق Δ G.D.P. at Market Prices
١٩٦٦	٢٧٫٧	٧٫٢	ص٢٠	١٤٩٫٧	—	٢٠٫٩	١٧٠٫١	—
١٩٦٧	٢٤	٦٫٢	١٧٫٧	١٫١٥٫١	ـ ٣٤٫١	١٥٫١	١٣١٫٢	ـ ٣٩٫٤
١٩٦٨	٢٧	٧٫١	١٩٫٤	١٣٨٫٢	٢٢٫١	١٧٫٩	١٥٦٫١	٢٤٫٩
١٩٦٩	٣٥٫٨	٧٫٧	٢٨٫١	ص١٦٢	٢٤٫٣	٢٠٫٩	١٨٣٫٤	٢٧٫٣
١٩٧٠	٢٥٫٢	٧٫٧	ص١٧	١٥٤٫٧	ـ ٧٫٨	١٩٫٧	١٧٤٫٤	ـ ٩
١٩٧١	٣٠٫٧	٧٫٩	٢٢٫٨	١٦٦	١١٫٣	٢٠٫٣	١٨٦٫٣	١١٫٨
١٩٧٢	٣٦٫٣	٨٫١	٢٨٫٢	١٨٢٫٨	١٦٫٨	٢٤٫٤	٢٠٧٫٢	٢١
١٩٧٣	٤٧٫٢	٨٫٣	٣٨٫٩	١٨٨٫٩	٦٫١	٢٩٫٤	٢١٨٫٣	١١٫١
١٩٧٤	٦٣٫٢	ص٨	٥٤٫٧	٢٤٢٫٤	ص٥٣	٤٫٩	٢٤٧٫٣	٢٩
١٩٧٥	٨٧٫٩	٩	٧٨٫٩	٣٠٢٫٩	ص٦٠	٩٫٣	٣١٢٫١	٦٤٫٨
١٩٧٦	١٣٨	١٠٠	١٢٨	٣٨١٫٣	٧٨٫٣	٤٠٫٤	٤٢١٫١	ص١٠٩
١٩٧٧	١٩٧	١١	١٨٦	٤٣٩٫٩	٥٨٫٧	٧٤٫٣	٥١٤٫٢	٩٢٫١
١٩٧٨	٢٢٩٫١	٢١٫٨	٢٠٧٫٣	٥٥١٫٣	١١١٫٣	٨١	٦٣٢٫٣	١١٨
١٩٧٩	ص٢٩٤	ص٣٠	٢٦٤	٦٦٨٫١	١١٧٫٤	٨٤٫٤	٧٥٣	١٢٠٫٨
١٩٨٠	٣٩٧٫٨	٤٧٫٧	٣٥٠٫١	٨٩٣٫٣	٢٢٤٫١	٩١٫١	٩٨٤٫٣	٢٢١٫٣
١٩٨١	٥١٤٫٨	٦٥٫٧	٤٩٩٫١	١٠٤١٫١	١٤٧٫٩	١٢٢٫١	١١١٤٫٢	١٧٩٫٩
١٩٨٢	٥٩٢٫٣	٩٠٫٨	ص٥٠٦	١١٦٩٫١	ص١٢٨	١٥١٫١	١٣٢١٫٢	١٥٧
١٩٨٣	٥٠٢٫٨	١٠٤٫١	٣٩٨٫٢	١٢٤٢٫٣	٧٣٫٣	١٨٠٫٤	١٤٢٢٫٧	ص١٠١
١٩٨٤	٤٨٥٫١	١٢٠٫١	ص٣٦٥	١٣١٦	٧٣٫٧	١٨٢٫٤	١٤٩٩٫٤	٧٦٫٧
١٩٨٥	٤٢٦٫٨	١٢٥٫١	٣٠١٫٧	١٣١٧٫٩	٥١٫٩	٢٠٥٫٤	١٥٧٣٫٣	٧٣٫٣
١٩٨٦	٤١٩٫٠	١٣٠٫٩	٢٨٨٫١	١٤٠٠٫٣	٣٢٫٣	٢١٣٫٤	١٦١٣٫١	٤٠٫٣

المصـــدر :

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السـنوية ، العدد (٣٧) ، ١٩٨٦ ، ص ٢١٥ ، ٢١٧ .

ـ [illegible] ، جدول (٥٠)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـم (٣ ـ ٢)

المعامل الحدي الاجمالي والصافي لرأس المال /الناتج في الاقتصاد الاردني
خـلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥*

السـنة	المعامل الحدي الاجمالي لرأس المال / الناتج	المعامل الحدي الصافي لرأس المال / الناتج
١٩٦٧	— ٠ر٦	— ٠ر٥١
١٩٦٨	١ر٠٨	٠ر٥٨
١٩٦٩	١ر٣١	١ر١٦
١٩٧٠	— ٢ر٨	— ٢ر٢٤
١٩٧١	٢ر٦	٢ر٠١
١٩٧٢	١ر٧٢	١ر٦٨
١٩٧٣	٤ر٢٥	٦ر٣٧
١٩٧٤	٢ر١٨	١ر٠٢
١٩٧٥	١ر٣٥	١ر٣
١٩٨٦	١ر٢٦	١ر٦٣
١٩٧٧	٢ر١٢	٣ر١٦
١٩٧٨	١ر٩٤	١ر٨٦
١٩٧٩	٢ر٤٣	٢ر٢٥
١٩٨٠	١ر٧١	١ر٠٧
١٩٨١	٣ر١٣	٣ر٣٧
١٩٨٢	٣ر٨	٣ر٩٤
١٩٨٣	٤ر٩٥	٥ر٤٣
١٩٨٤	٦ر٣٣	٤ر٩٦
١٩٨٥	٥ر٧٧	٥ر٨١

المصدر : تم حساب هـذه المعاملات استنادا للأرقام الواردة في الجدول رقـم (٣ ـ ١) .

* جرى تقريب الارقام الواردة في هذا الجدول لاقرب منزلتين عشريتين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يلاحظ من الجدول رقم (٣ - ٢)، أن المعامل الحدي الاجمالي والصافي لرأس المال / الناتج كان سالبا خلال سنتي ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ، وهي نتيجة شاذة تعني أن الناتج المحلي الاجمالي يتناقص كلما تزايد الاستثمار ، بمعنى أن حصيلة استثماراتنا هي تخفيض في حجم الناتج المحلي ، ويرجع السبب في ظهور هذا الوضع الشاذ الى عوامل غير اقتصادية تتمثل بالعدوان الاسرائيلي على الاردن في حزيران ١٩٦٧ وما نتج عنه من احتلال للضفة الغربية ، وفقدان جميع الاستثمارات التي تمت فيها خلال النصف الأول من ذلك العام ، بالاضافة الى تعطل عدد من المشاريع الانتاجية ، وضياع الاستثمارات التي سبق وانفقت على هذه المشاريع ، مثل مشروع سد خالد بن الوليد لري الاغوار في الضفتين ومشروع البوتاس على البحر الميت وكهرباء الاردن ومطار القدس [١]، ولذلك حدث تراجع في الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنة وكانت الزيادة فيه سالبه مما أدى الى ظهور معامل حدي سالب لرأس المال /الناتج .

وبنفس المنطق يمكن تبرير المعامل الحدي السالب لسنة ١٩٧٠ ، حيث أدى القصف الاسرائيلي المتواصل لمنطقة الأغوار ونزوح المواطنين منها الى تراجع في انتاج القطاع الزراعي ، بالاضافة الى احداث ذلك العام وما نتج عنها من توقف العمل في كثير من المؤسسات والمشاريع الانتاجية القائمة مما أدى الى نمو سالب في الناتج المحلي الاجمالي .

ومقارنة هذا المعامل لسنة معينة بأخرى ليس له دلالة قوية نظرا لتأثرة بمدى جودة أو رداءة الموسم الزراعي ، ولوجود العديد من الاستثمارات التي تمتد فترة انشائها لأكثر من سنة واحدة ، ولذلك من الأفضل اجراء المقارنة بين متوسط المعامل الحدي لرأس المال / الناتج خلال فترات متعدده ، ويمكن تقسيم الجدول رقم (٣ - ٢) لفترات معينة مع مراعاة تطابق هذه الفترات مع الخطط الاقتصادية المتلاحقة لدراسة أثر هذه الخطط على قيمة هذا المعامل .

---

١. خطة التنمية الثلاثية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣ ـ ٣)

متوسـط* المعامـل الحـدي لرأس المـال / الناتـج

	١٩٦٧ـ١٩٧٢**	١٩٧٣ـ١٩٧٥	١٩٧٦ـ١٩٨٠	١٩٨١ـ١٩٨٥
المعامل الحدي الاجمالي لرأس المال / الناتـج Gross ICOR	١ر٥٩	٢ر٣٢	١ر٨٥	٤ر٦٤٠
المعامل الحدي الصافي لرأس المال / الناتـج Net ICOR	١ر٣٥	٢ر٠٤	١ر٨٧	٤ر٦٠

ان انخفاض قيمة هـذا المعامـل خلال الفترة الاولـى ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ ، يعـود بصفة رئيسـة الى أنخفـاض قيمـة الاستثمارات الاجماليـة خلال تلك الفترة حيث تراوحـت قيمة هـذهِ الاستثمارات ما بين (٢٤) مليـون دينـار سـنة ١٩٦٧ ، و (٣ر٣٦) مليون دينـار سنة ١٩٧٢ ، وتعـزى الزيادة في الناتـج التي تسببت بأنخفاض قيمة هـذا المعامـل خلال هـذهِ الفترة لعوامـل أخرى غير رأس المـال ، منهـا استغلال الارض والمـوارد الطبيعيـة بشكل أفضـل وزيادة انتاجيـة الايدي العاملـة وزيادة عددها كذلـك ، ويتضـح ذلـك مـن استعراض واقـع القطاع الزراعـي ، حيث دلت نتائـج التعداد الزراعـي لسـنة ١٩٦٥ على أن مجموع الحيازات الزراعيـة في الاردن قـد بلـغ (٩٣) الف حيازة معظمهـا ذات حجـم صغير وغير اقتصادي (١) ، وعليـهِ فقد كان استغلالها يقوم على أساس اسـتخدام العنصر البشري بصفة رئيسـة ولم يتم استخدام رأس المـال في استغلالها الا على نطـاق ضيق ، كما تميـز القطاع الصناعـي بوجود عـدد كبير من المؤسسات الصناعيـة الصغيرة (٢) التي تعتمد على العمـل بالاضافـة الى معـدات رأسمالية بسـيطة .

---

* أخذ الوسط الهندسي لسنوات كل فترة وليس الوسط الحسابي لان الأول أقـل تأثـرا بالقيم الشـاذة .

** تم استبعاد قيمة هـذا المعامل السالبة لسنة ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ على اعتبار أنها غيـر واقعيـة ولا تمثـل حقيقـة الوضع الاقتصادي .

١،٢. خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، مرجع سابق ، ص ٦٤ ، ١١٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعـزي مايكـل مازور M.P. Mazur انخفاض المعامـل الحـدي لرأس المـال / الناتـج خلال هـذهِ الفترة الى التوسع في استخدام قوة العمـل ، حيث يقـدر معـدل نمو قـوة العمـل المستخدمة بـ ٥٪ سـنويا خـلال هـذهِ الفترة ، بينما لم يتجـاوز هـذا المعـدل ٥ر٢٪ فـي الدول النامية الأخرى المماثلـة للاردن (١) . ويـرى آخـرون أن السـبب في انخفاض قيمة هـذا المعامـل هو ارتفـاع قيمة انتاجية العمل بفضـل الاستفادة الكبيـرة من برامـج المساعدات الفنيـة التيقدمتهـا المؤسسات التابعـة للأمم المتحدة والبعثات الاجنبيـة الأخرى (٢) .

أمـا خـلال الفترة الثانيـة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ فقد ارتفعت قيمة هـذا المعامـل الـى ٣٢ر٢ بالنسـبة للمعامل الحـدي الاجمالي ، ٠٤ر٢ بالنسـبة للمعامل الحـدي الحافـي ويعود السبب في ذلـك الى ارتفاع حجـم الاستثمارات خلال هـذهِ الفترة عنـه فـي الفترة السـابقة ، فعلـى حين لم يتجاوز معـدل الاستثمار السـنوي خلال الفتـرة الاولـى (٨ر٢٩) مليون دينـار فـي السـنة فقد ارتفـع الى (١ر١٦١) مليـون دينـار خلال سـنوات الفترة الثانية، كما يظهـر من الجـدول رقم (٣ ـ ١) ، ولم ترافـق زيـادة معـدل الاستثمار هـذهِ زيادة في الناتـج وبنفس النسبه خلال تلك الفترة ، وذلـك كون جـزء كبير من الاستثمارات كان موجهـا نحو قطـاع البنية التحتيـة وهو قطـاع يتميز بانخفاض الانتاجية وارتفاع معامـل رأس المـال / الناتـج ٠

وقـد انخفضت قيمة هـذا المعامـل الى ٨٦ر١ في الفترة التاليـة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ولعـل السـبب الرئيسي لهـذا الانخفاض هو الزيادة في الطلـب على منتجات القطـاع السـلعي نتيجة زيادة الدخـل المتاح للأفـراد خلال هـذهِ الفترة بسـبب زيادة تحويـلات العاملين فـي الخارج ، وشـيوع حالـة انتعاش اقتصادي ، مما أدى الى زيادة الطاقـة الانتاجية المسـتخدمة ، وتشـغيل الطاقـة الانتاجية العاطلـة خلال الفترات السـابقـة ،

---

١٠ Michael P. Mazur: OP. Cit., PP. 225-226

٢٠ الدكتور يوسف عبدالله الحايغ ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالاضافة الى اكتمال مشاريع البنية التحتية التي أقيمت خلال فترة الخطة السابقة واستفادة القطاعات الانتاجية من خدماتها ، وهذا يؤكد ما سبق الاشارة اليه من أن فترات الانتعاش الاقتصادي عادة ما تكون محبوسة بمعامل حدي منخفض لرأس المال / الناتج ٠

وعادت قيمة هذا المعامل للارتفاع وبشكل كبير خلال الفترة التالية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ويعود ذلك الى ما شهدته هذه الفترة من تراجع في معدلات النمو ، وخصوصا في السنوات الثلاثة الاخيره حيث انخفضت الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي من (٩ر٣٢٤) مليون دينار سنة ١٩٨٠ الى (٩ر٥١) مليون دينار سنة ١٩٨٥ ، ولم يرافق هذا التراجع في معدلات النمو انخفاض مماثل في حجم الاستثمارات بل على العكس فقد شهدت قيمة الاستثمارات خلال تلك الفترة زيادة عن قيمتها خلال الفترة السابقة ، كما يتضح من الجدول رقم (٣ ـ ١) ، مما أدى الى ارتفاع المعامل الحدي لرأس المال الناتج خلال هذه الفترة ولعل السبب في ذلك هو وجود طاقة انتاجية عاطلة خلال هذه الفترة بسبب انخفاض في الطلب على منتجات قطاع الانتاج السلعي نتيجة التباطوء الاقتصادي الذي عانى منه الاردن منذ بداية الثمانينات ٠

كما ارتفعت قيمة هذا المعامل في قطاع الخدمات من ١ر١ في الفترة السابقة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الى ٥٥ر٣ في الفترة التالية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ [١] ، وبما أن مساهمة هذا القطاع في زيادة الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة ، حيث وصلت الى ٥٦٪ خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، كما يتضح من الجدول رقم (٣ ـ ٤) فقد أدى ذلك أيضا الى ارتفاع المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ، وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما سبق الاشارة اليه من اتجاه قيمة هذا المعامل للارتفاع اثناء فترات الكساد أو التباطوء الاقتصادي ٠

---

٠١ الجدول رقم (٣ ـ ٥) ، ص (١٣٨) ، من هذا البحث ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتبقى هناك ملاحظة أخيرة بهذا الخصوص وهي اقتراب قيمة المعامل الحدي الاجمالي لرأس المال / الناتج من قيمة المعامل الحدي الصافي خلال الفترات الثلاثة ، مما يعني أن أثر الضرائب غير المباشرة في تضخيم انتاجية رأس المال في الاقتصاد الاردني كان مساويا لأثر الاهتلاك في تخفيض قيمة الاستثمارات ، حيث أن خصم قيمة الاهتلاك من اجمالي الاستثمار للحصول على صافي الاستثمار يقابلة تخفيض في انتاجية رأس المال نتيجة خصم الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق للوصول الى الناتج المحلي بسعر كلفة عناصر الانتاج ، وكان أثرهما متعادلا خلال جميع الفترات السابقة تقريبا .

واذا كان المعامل الحدي لرأس المال / الناتج مفيدا في تقدير الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتحقيق أهداف التخطيط الاقتصادية ، فان توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة يتطلب التعرف على قيمة هذا المعامل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية كل على انفراد ، لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض انتاجية رأس المال في هذه القطاعات وتوجيه الاستثمارات الى القطاعات التي يمكن أن تحقق الاهداف المخططة .

ومن الجدول رقم (٣ - ٤) يمكن التوصل الى حساب المعامل الحدي القطاعي لرأس المال الناتج بالنسبة للاقتصاد الاردني كما هو موضح في الجدول رقم (٣ - ٥) .

ولاحظ من الجدول رقم (٣ - ٥) انخفاض قيمة هذا المعامل في قطاع الخدمات بشكل كبير ، وذلك عائد لاعتماد هذا القطاع على العنصر البشري أكثر من اعتمادة على المعدات الرأسمالية ، كما يلاحظ انخفاضه النسبي في قطاعات الانتاج السلعي عنه في قطاعات البنية التحتية ، ويعود السبب في ارتفاعه بالنسبة للقطاع الاخير الى ضخامة رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في هذا القطاع والى ضعف مساهمته المباشرة في زيادة الناتج بالمقارنة مع القطاعات الاخرى ، بل أن الاستثمار في قطاعات البنية التحتية يؤدي الى زيادة الناتج في القطاعات الاخرى مما يؤدي الى انخفاض معامل رأس المال / الناتج في قطاعات الانتاج السلعي والخدمات وارتفاعه في قطاعات البنيه التحتية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣ ـ ٤)

توزيع الاستثمارات الفعلية على القطاعات الاقتصادية والتغير في القيمة المضافة

(بسعر تكلفة عناصر الانتاج) لهذهِ القطاعات خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥

(بالآف الدنانير)

القطـــاع	١٩٧٣ـ١٩٧٥		١٩٧٦ـ ١٩٨٠		١٩٨١ ـ ١٩٨٥	
	الاستثمار	Δ في القيمة المضافـه	الاستثمار	Δفي القيمة المضافـه	الاستثمار	Δفي القيمة المضافـه
الزراعـــة *	١٦٩٨٤	٢٦٠٠	٥١٧٠٠	٢٤٥٠٠	١٨٢٠٠٠	٤٧١٠٠
الصناعـــة	٢٢٩٣٦	٣٧٥٠٠	٣١٦٨٠٠	١١١١٠٠	٤٠٣٠٠٠	٧٨٨٠٠
مجموع قطاعات الانتاج السلعي	**٣٩٩٢٠**	**٤٠١٠٠**	**٣٦٨٥٠٠**	**١٣٥٦٠٠**	**٥٨٥٠٠٠**	**١٢٥٩٠٠**
النقـــل	٥٧٠٠٠	٧٦٠٠	٢٥٣٤٠٠	٥٤٨٠٠	٦١١٥٠٠	٧٢٥٠٠
المواصـلات	٧٠٠٠		٢٢٨٠٠		٥٤٥٠٠	
الطاقـــة	٢٢٠٦٤	٦٠٠	٩٩٣٠٠	١٤٠٠٠	١٩٦٠٠٠	١٤٤٠٠
السياة والري	٦٠١٦		٧٣٨٠٠		٢٤٥٣٠٠	
مجموع قطاعات البنية التحتية	**٩٢٠٨٠**	**٨٢٠٠**	**٤٤٩٣٠٠**	**٦٨٨٠٠**	**١١٠٧٣٠٠**	**٨٦٩٠٠**
الاســكان	٥٠٠٠٠	٧٥٢٠٠	٢٥٧٧٠٠	٣٦٦٤٠٠	٧٨٢٠٠٠	٢٦٥٧٠٠
القطاعات الخدمية الاخرى	٤٧٠٠٠		١٤٦٥٠٠		١٦١٨٠٠	
مجموع قطاعات الخدمات	**٩٧٠٠٠**	**٧٥٢٠٠**	**٤٠٤٢٠٠**	**٣٦٦٤٠٠**	**٩٤٣٨٠٠**	**٢٦٥٧٠٠**
المجموع الكلـي	**٢٢٩٠٠٠**	**١٢٣٥٠٠**	**١٢٢٢٠٠٠**	**٥٧٠٨٠٠**	**٢٦٣٦١٠٠**	**٤٧٨٥٠٠**

* تم حساب التغير في القيمة المضافة لجميع القطاعات على أساس الفرق بين القيمة المضافة للسنة الاخيرة من الفترة والقيمة المضافة للسنة السابقة على هذهِ الفترة، ما عدا القطاع الزراعي حيث تم حساب التغير في القيمة المضافة لهذا القطاع على أساس الفرق بين متوسط القيمة المضافة لهذا القطاع في كل فترة ومتوسط القيمة المضافة للفترة السابقة لها حتى يمكن تلافي التقلبات في انتاج هذا القطاع نتيجة التقلبات في كمية الامطار السنوية .

المصدر: خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ـ١٩٨٠، ص ١٥، ٥٣ ، علما بأنه تم توزيع استثمارات قطاع الشؤون البلدية والقروية على القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب نوع هذهِ الاستثمارات وكما هو وارد بنفس الخطة ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣ ـ ٥)

المعامـل الحـدي لرأس المال / الناتج للقطاعات الاقتصادية المختلفـة

القطـاع / الفتـرات	١٩٧٣ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥
الزراعـة	٦ر٥٣	٢ر١١	٣ر٨٦
الصناعـة	٠ر٦١	٢ر٨٥	٥ر١١
قطاع الانتاج السلعي	**١ر ـ**	**٢ر٧٢**	**٤ر٦٥**
النقـل والمواصـلات	٨ر٤٢	٥ر٠٤	٩ر١٩
الطاقـة والمياه	٤٦ر٨	١٢ر٣٦	٣٠ر٦٣
قطاع البنية التحتية	**١١ر٢٣**	**٦ر٥٣**	**١٢ر٧٤**
قطاع الخدمـات	**١ر٢٩**	**١ر١**	**٣ر٥٥**

المصـدر : تم احتسـاب قيمة هـذه المعاملات استنادا للأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ٤) .

ـ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، ص (٣٧١ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٥٣ ، ٤٦٣ ، ٤٨٥ ، ٥١٣ ، ٣٥١) .

ـ صادق توفيق مهيار ، مرجع سابق ، ص (٣٣) .

ـ الدكتور هاشم الدباس ، **سياسة الاردن الصناعية** ، وزارة السياحة والآثار ، عمان ، ص (٣٣) .

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ١٩٦٤ـ١٩٨٣ ، جدول (٤٤) .

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، عدد (٣٧) ، ١٩٨٦ ، ص (٣٢٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واذا أخذنا هذه القطاعات على انفراد نلاحظ ارتفاع قيمتة في القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، وانخفاضة في الفترة الثانية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ثم ارتفاعة ثانية في الفترة الاخيرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ومن الصعب الحكم على قيمة هذا المعامل في القطاع الزراعي لأن نسبة كبيرة من انتاج هذا القطاع محكومة بكمية الامطار السنوية وهي متقلبة من سنة لأخرى .

أما القطاع الصناعي فقد ارتفعت قيمة هذا المعامل فيه ، خلال الفترات الثلاثة على التوالي مما يشير الى زيادة اعتماد هذا القطاع على التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة بشكل تدريجي .

ويلاحظ ارتفاع قيمة هذا المعامل في قطاع البنية التحتية بشكل عام وقطاع الطاقة والمياة بشكل خاص حيث وصلت قيمتة الى ٤٦ر٨ في الفترة الأولى و ٣٠ر٦٣ في الفترة الاخيرة ويرجع ذلك الى أن الاستثمار في مجالات التنقيب لا يساهم في زيادة الناتج الا بعد الوصول الى اكتشاف ثروات بترولية أو مياة ، كما أنها تتطلب تكنولوجيا متقدمة جدا .

وأما قطاع الخدمات حيث كانت قيمة هذا المعامل منخفضة خلال الفترة الاولى والثانية فقد ارتفعت خلال الفترة الاخيرة مما يشير الى اتجاه الاستثمارات في هذا القطاع نحو الاعتماد على السلع الرأسمالية بشكل متزايد وانخفاض أهمية العنصر البشري فيه باستمرار .

واذا اخذنا المعامل القطاعي للفترة الاخيرة في الاعتبار فاننا نستطيع القول أننا بحاجة الى استثمار (٣٨٦ر٣) دينار في القطاع الزراعي من أجل الحصول على زيادة مقدارها دينار واحد في الناتج المحلي ، الا أننا بحاجه الى استثمار (١١ر٥) دينار في القطاع الصناعي أو (٩ر٢٩ في قطاع النقل والمواصلات أو (٣٠ر٦٣) دينار في قطاع الطاقة والمياة أو (٥٥ر٣) في قطاع الخدمات للحصول على نفس المقدار من الزيادة في الناتج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣ـ٦)

القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

السنوات / القطاع	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الزراعة	٦٥٠٠٠*	٤٩٠٠٨	٥٢٨٦٢	٥٧٥٢٦	٣٩٣٢٣	٣٤٩٧١	٥٧٠٥١	٥٠٧٩٥
الصناعة	٣٢٠٠٠	٣١٤٤٧	٤٠٠٣٢	٤٤٤٨١	٤٨٧٣١	٥٢٣٠٣	٧٢٥٢٦	٦١٢٧٨
قطاعات الانتاج السلعي	٩٧٠٠٠	٨٥٤٥٥	٩٢٨٩٤	١٠٢٠٠٧	٨٧٠٥٤	٨٧٢٧٤	١٢٩٥٧٧	١١٢٠٧٣
الكهرباء والماء	٢٠٠٠	٢٥٥٤	٣٠٢٥	٣١٢٤	٣٤٨٢	٣٩٤٩	٤٤٧٩	٥٠٨٤
النقل والمواصلات	١٨٠٠٠	٢٨٥٧٩	٣١٦٢٥	٣٥٤٢٧	٣٨٩٨٢	٤١١٨٤	٤٤٩٠٩	٤٦٥٢٠
قطاعات البنية التحتية	٢٠٠٠٠	٣١١٣٣	٣٤٦٥٠	٣٩٠٥١	٤٢٤٦٤	٤٥١٣٣	٤٩٣٨٨	٥١٦٠٤
الاسكان	٣٣٠٠٠	٦٧٨٣٨	٧٣٣١٣	٨١١٤٣	٧٨٥٦٦	٧٦٥١٨	١١٥١٧٢	١٠٠٥٩٤
القطاعات الأخرى	١٨٦٠٠٠	٢٤٧٧٠٥	٢٨٤٠٥٤	٢٨٤١٣٩	٢٧٢٧٤٠	٢٨٣٥١٩	٣٠٦٩٠٧	٢٩٩٤١٤
قطاعات الخدمات	٢١٩٠٠٠	٣١٥٥٤٣	٣٥٧٣٦٧	٣٦٥٢٨٢	٣٥١٣٠٦	٣٦٠٠٣٧	٤٢٢٠٧٩	٤٠٠٠٠٨
المجموع الكلي	٣٣٦٠٠٠	٤٢٢١٣١	٤٨٤٩١١	٥٠٦٣٤٠	٤٨١٨٢٤	٤٩٢٤٤٤	٦٠١٠٤٤	٥٦٣٦٨٥

المصـــدر :

- الدكتور عيسى ابراهيم، " جداول القوى العاملة " وزارة التخطيط ، عمان ، ١٩٨٦ ، بحث غير منشور .

الجداول رقم (٢ ، ٣ ، ١٣) ، علما أنه تم تعديل الارقام الخاصة بالعمالة الوافدة للسنوات ١٩٨٢ وما بعدها ، حيث أن هناك تعارضا بين تقديرات هذه الدراسة وتقديرات وزارة العمل بالنسبة للعماله الوافدة خلال هذه الفترة ، على الرغم من أنها متطابقة تماما خلال الفترات السابقة ، ويرجع سبب التعارض الى اعفاء وزارة الداخلية في الاردن سنة ١٩٨٢ ، الوافدين من مصر من أذن الاقامه الذي كان يُشترط للحصول عليه الحصول على تصريح عمل أولا ، ولذلك فان عدد الوافدين المصريين بعد ١٩٨٢ تجاوز كثيرا عدد الحاصلين على تصاريح للعمل ، واعتبرت الدراسة المشار اليها جميع القادمين من مصر عاملين فعلا ، وهذا افتراض غير دقيق ، لذلك تم اعتماد الارقام الواردة في تقارير وزارة العمل المبنية على عدد تصاريح العمل الصادرة عن هذه الوزارة للعمال الوافدين خلال السنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ .

- تقرير وزارة العمل سنة ١٩٨٢ ، ص ٧ .
- تقرير وزارة العمل سنة ١٩٨٣ ، ص ٥٩ ، ٦٠ .
- تقرير وزارة العمل سنة ١٩٨٤ ، ص ٩ .
- تقرير وزارة العمل سنة ١٩٨٥ ، ص ٤١ .
- M.P. Mazlur: Op. Cit., P. 109 .

■ قدّر مازور M.P. Mazur عدد العاملين في القطاع الزراعي بـ (٧٥) الف عامل ، منهم (١٥) الف يعملون بصفة غير دائمة ، (٥) آلاف يعانون من بطالة موسمية ، لذلك تم تقدير عدد العمال في هذا القطاع لسنة ١٩٧٥ بـ (٦٥) الف عامل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣ـ ٧)

توزيع الاستثمارات الفعلية بين القطاعات الاقتصادية والتغير في حجم العمالة* المستخدمة في القطاعـات

(الف دينار لكل عامل)

القطـــاع	١٩٧٦ـ ١٩٨٠		١٩٨١ـ١٩٨٥	
	الاستثمار	التغير في حجم العمالة	الاستثمار	التغير في حجم العمالة
الزراعـــة	٥١٧٠٠	ـ ١٢١٣٨	١٨٢٠٠٠	ـ ٢٠٦٧
الصناعـــة	٣١٦٨٠٠	٨٠٣٢	٤٠٣٠٠٠	٢١٢٤٦
قطاعات الانتاج السلعي	٣٦٨٥٠٠	ـ ٤١٠٦	٥٨٥٠٠٠	١٩١٧٩
النقل والمواصلات	٢٧٦٢٠٠	١٣٦٢٥	٦٦٦٠٠٠	١٤٨٩٥
الطاقة والميـــاه	١٧٣١٠٠	١٠٢٥	٤٤١٣٠٠	٢٠٥٩
قطاعات البنية التحتية	٤٤٩٣٠٠	١٤٦٥٠	١١٠٧٣٠٠	١٦٩٥٤
الاســكان	٢٥٧٧٠٠	٤٠٣١٣	٧٨٢٠٠٠	٢٧٢٨١
القطاعات الاخـرى	١٤٦٥٠٠	٩٨٠٥٤	١٦١٨٠٠	١٥٣٦٠
قطاعات الخدمـات	٤٠٤٢٠٠	١٣٨٣٦٧	٩٤٣٨٠٠	٤٢٦٤١
المجموع الكلي	**١٢٢٢٠٠٠**	**١٤٨٩١١**	**٢٦٣٦١٠٠**	**٧٨٧٧٤**

المصـــدر : الجدول رقـم (٣ـ ٤) ،والجدول رقم (٣ـ ٦) السـابقين ٠

* تم حسـاب التـغير في حجم العمالة على أسـاس الفرق بين حجم العمالة للسنة الاخيرة من الفترة وحجم العمالة للسنة السابقة لهذه الفترة ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٣ ـ ٨)

المعامل الحـدي لرأس المال / العمل خـلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥

القطـــاع / الفتـــرات	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥
الزراعـــة	ـ ٤٢٥٩	ـ ٨٨٠٥٠
الصناعـــة	٣٩٤٥٢	١٨٩٦٨
قطاعات الانتاج الســلـعي	٨٩٨٧٨	٣٠٥٠٢
النقـل والمواصـلات	٢٠٢٧٩	٤٤٧١٢
الطاقـــة والميـــاة	١٦٨٠٥٨	٢١٤٣٢٧
قطاعات البنية التحتية	٣٠٦٦٨	٦٥٣١٢
الاســـكان	٦٣٩٢	٢٨٦٦٤
القطاعات الخدمية الاخـرى	١٤٩٤	١٠٥٣٣
قطاعات الخدمـات	٢٩٢١	٢٢١٣٣
الاقتصـاد الوطنـي	٨٢٠٧	٣٣٤٦٤

المصـــدر : تم حســاب المعاملات من الارقـام الوارده فـي الجـدول رقـم (٣ ـ ٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن للقائمين على تخطيط الاستثمار توجيهة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يكفل الوصول للاهداف المخططة الخاصة بزيادة الناتج المحلي مع الأخذ في الاعتبار امكانية التوسع في كل من القطاعات السابقة، حيث أن لكل من هذه القطاعات طاقة معينة على استيعاب الاستثمارات بعدها يبدأ هذا المعامل في الارتفاع اذا استمر تدفق رؤوس الاموال نحوه بسبب انخفاض انتاجية رأس المال ، كما يجب أن يؤخذ في الحسبان مدى حاجة القطاعات الاخرى لخدمات قطاعات البنية التحتية على الرغم من ارتفاع قيمة معامل رأس المال لهذه القطاعات ، لأن توفر خدمات قطاعات البنية التحتية شرط ضروري مسبق لقيام القطاعات الأخرى في زيادة انتاجها .

معامل رأس المال / العمل .

يشترك العمل مع رأس المال في العملية الانتاجية ، ويعبر عن العلاقة بينهما بمعامل رأس المال / العمل Captial Labour Ratio ، وكما هو الحال عند حساب معامل رأس المال / الناتج ، قد يأخذ هذا المعامل صيغة المعامل المتوسط لرأس المال / العمل ، ويقصد به نصيب العامل الواحد من رأس المال الوطني ويتم حسابه عن طريق قسمة رأس المال الوطني على مجموع العاملين ، أو المعامل الحدي لرأس المال / العمل وهو عبارة عن مقدار الزيادة في رأس المال الوطني اللازمة لتشغيل عامل اضافي واحد (١) .

وما يهمنا لأغراض تخطيط الاستثمار هو المعامل الحدي ، كونه يشير الى كمية الاستثمارات اللازمة لرفع مستوى العمالة في الاقتصاد بنسبة معينة أو بمقدار معين ، ويشترك هذا المعامل مع المعامل الحدي لرأس المال / الناتج أنه يختلف وبحدود واسعة من قطاع لاخر ومن صناعة لاخرى ومن مشروع لاخر ضمن الصناعة الواحدة ، فرأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد في القطاع الزراعي يختلف كثيرا عنه في القطاع الصناعي الحديث أو قطاع الخدمات ، كما أن رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد في مشروع صناعي يقوم على اساس استخدام الوسائل والادوات البسيطة

---

١. الدكتور عبد الحميد محمد القاضي ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سيكون أقل بكثير من رأس المال اللازم في مشروع آخر يستخدم تكنولوجيا حديثة متقدمة ٠

ويختلف هذا المعامل ايضا من بلد لآخر ، ومن وقت لآخر بالنسبة للبلد الواحد كونه مرتبط بمستوى التقدم الاقتصادي ، وبالتكنولوجيا المستخدمه في الانتاج ، ففي حين بلغ رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد من ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دولار اثناء الثورة الصناعية الأولى التي قامت على استخدام الطاقة البخارية ، ارتفع هذا المقدار ليصبح من ٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ خلال الثورة الصناعية الثانية التي قامت على استخدام البترول والكهرباء ، ووصل الى عشرات الآلاف في الوقت الحاضر حيث يتم الانتاج باستخدام الطاقة الذرية وتدار المصانع الكترونيا (١) .

كما تتغير قيمة هذا المعامل بتغير نمط توزيع الايدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، حيث ترتفع كلما زادت الاهمية النسبية للقطاع الصناعي وانخفضت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وقطاع الخدمات نظرا لارتفاع قيمة هذا المعامل في القطاع الصناعي وانخفاضها في القطاعين الآخرين ٠

ويختلف هذا المعامل عن المعامل الحدي لرأس المال / الناتج في انه يمكن أن يأخذ قيما سالبه ، اذا أدى الاستثمار المتزايد فى احدى القطاعات أو المشروعات الى احلال الآله محل العمل ، حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار الى انخفاض في حجم العماله في مثل هذه المشروعات أو القطاعات ، مما يؤدي الى تغير سالب في حجم العمالة ، وبالتالي معامل حدي سالب لرأس المال /العمل ٠

---

١٠ الدكتور محمد زكي الشافعي ، **التنمية الاقتصادية** ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٢ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولقد أخذ هذا العامل قيما سالبة في القطاع الزراعي خلال الفترتين موضع الدراسة من ١٩٧٦ - ١٩٨٥ ، مما يعني أن التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع خلال تلك الفترة ، كانت موفرة للعماله [١] ، وذات كثافة رأسمالية مرتفعة ، كما يشير ذلك الى وجود بطاله مقنعة في هذا القطاع ، حيث اتجهت الاعداد الفائضة عن الحاجة من الايدي العاملة في الزراعة الى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، عند توفر فرص العمل ، نتيجة الاستثمارات المتزايدة في هذه القطاعات ، كما اتجه جانب من الايدي العاملة في الزراعة الى الهجرة للخارج .

وترتفع قيمة هذا المعامل في قطاعات البنية التحتية ، حيث تحتاج الى استثمار مبلغ (٤٤٧١٢) دينار لتشغيل عامل اضافي واحد في قطاع النقل والمواصلات ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لهذا القطاع الذي يضم النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وهي أنشطة تقوم على استخدام تكنولوجيا متطورة وحديثة للغاية .

كما أنه مرتفع للغاية في قطاع الطاقة والمياة حيث وصل في الفترة الأخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٥ الى (٢١٤٣٢٧) دينار ، وهذا عائد لتزايد المبالغ المستثمرة في مجال التنقيب عن البترول والمياه والمعادن ، حيث يتم ذلك بأجهزة متطورة للغاية ولا تستخدم الايدي العاملة بكثافة كبيرة .

ويعتبر هذا المعامل منخفضا نسبيا في قطاع الخدمات حيث يتراوح ما بين (٢٩٢١) دينار خلال الفترة الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى (٢٢١٣٣) دينار خلال الفترة الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

---

١. تتفق هذه النتيجة مع دراسات أخرى حول الموضوع ، حيث تشير هذه الدراسات الى تناقص عدد العاملين في القطاع الزراعي بنسبة ٦ر٤٪ بين عامي ١٩٧٩- ١٩٨٦، لمزيد من التفاصيل راجع :
الدكتور محمد عبد الهادي العكل " سوق العمل الاردني ، الواقع وآفاق المستقبل " محاضرة القيت في ندوة القيادات النقابية في الفترة ما بين ٧-١٢/١٠/١٩٨٧، الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص ٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنسبة للاقتصاد القومي ككل نجد ارتفاعا في قيمة هذا المعامل من (٨٢٠٧) دينار خلال الفترة الاولى الى (٣٣٤٦٤) دينار خلال الفترة الثانية ، ويعود السبب في ذلك الى اتجاه الاقتصاد الاردني للأخذ بمستوى تكنولوجي متطور من ناحية، والى ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية بشكل مطرد من ناحية أخرى .

باختصار يمكن القول أن كل (٣٣٤٦٤) دينار يتم استثمارها في الاقتصاد الاردني ، تخلق فرصة عمل جديدة واحدة ، ويختلف هذا الرقم باختلاف التوزيع النسبي للاستثمارات الكلية بين القطاعات الاقتصادية ، حيث يتراوح ما بين (١٠٥٣٣) دينار في قطاع الخدمات الى (٢١٤٣٢٧) دينار في قطاع الطاقة والمياة ، كما أن الاستثمار في القطاع الزراعي له تأثير سلبي على خلق فرص العمل في هذا القطاع ، وبمعدل فقدان فرصة عمل واحدة لكل (٨٨٠٥٠) دينار يتم استثمارها في الزراعة ، ولا يعني ذلك عدم الاستثمار في القطاع الزراعي وأنما تعديل نمط الاستثمار في هذا القطاع . على أي حال لا يوجد هناك أية اشارة في أي خطة من الخطط الاقتصادية في الاردن ، لقيمة هذا المعامل أو لاستخدامة كمؤشر مبدئي لتحديد حجم الاستثمار اللازم لاستيعاب نسبة معينة من البطالة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

توزيع الاستثمارات المخططه والفعلية على القطاعات الاقتصادية

لم يستقر التخطيط الاقتصادي في الاردن على تقسيم معين للقطاعات المختلفة المكونة للنشاط الاقتصادي ، ففي حين لم يأخذ برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ــ ١٩٧٠ بأي تقسيم لهذه القطاعات ، حيث أدرج استثمارات القطاع العام والخاص وتوزيعها على القطاعات المختلفة دون تحديد أي تقسيم لهذه القطاعات (١)، نجد أن الخطة الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ قد قسمت القطاعات المختلفة الى مجموعتين ، مجموعة القطاعات الاقتصادية وتشمل الزراعة والري والصناعة والتعدين والسياحة والآثار والنقل والمواصلات والتجارة ، ومجموعة القطاعات الاجتماعية وتشمل الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والاسكان وباقي الانشطة الاقتصادية الأخرى (٢).

ويؤخذ على هذا التقسيم أنه يجمع ما بين عدد من قطاعات الانتاج السلعي مثل الزراعة والصناعة وعدد من قطاعات البنية التحتية والخدمات مثل النقل والمواصلات والتجاره في مجموعة واحدة أطلق عليها مجموعة القطاعات الاقتصادية ، وهو اصطلاح غير دقيق أو محدد بحيث يمكن ادراج اي قطاع من قطاعات الاقتصاد ضمن هذه المجموعة .

وقد اتبع أسلوب آخر في الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ حيث تم تقسيم القطاعات الواردة في تلك الخطة الى مجموعتين ، مجموعة القطاعات السلعية وتشمل الزراعة والمياه والصناعة والتعدين والسياحة والكهرباء ، ومجموعة قطاعات الخدمات وتشمل التجارة والنقل والمواصلات والتربية والصحة والاسكان وباقي الانشطة الاقتصادية الأخرى (٣)، وتم اتباع نفس التقسيم في الخطة الخمسية الثانية (٤) .

وقد فرق هذا التقسيم بين قطاعات الانتاج السلعي وقطاعات الخدمات الا انه ضم جزءا من قطاعات البنية التحتية مثل الماء والكهرباء الى قطاعات الانتاج السلعي ، وضم جزءا آخر منها مثل قطاع النقل والمواصلات الى قطاع الخدمات .

---

١. مجلس الأعمار الاردني ، برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ ، ص٤٤، ٤٥ .
٢. خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .
٣. خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .
٤. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما الخطة الخمسية الثالثه ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ فقد قسمت الانشطة الاقتصادية الى أربعة قطاعات [١]، القطاعات الشمولية : وتضم الادارة ، التشريع ، العلوم ، والبيئة ، وقطاعات الانتاج السلعي وتشمل الزراعة والصناعة ، وقطاعات البنية التحتية وتشمل الانشاءات والنقل والمواصلات والطاقة والري ، والقطاعات الاجتماعية والخدمات وتشمل ما تبقى من قطاعات مثل الصحة والتربية والتجارة والثقافة وغيرها ٠

وهذا التقسيم هو أدق التقسيمات السابقة وأكثرها انسجاما مع ضرورات التخطيط والادب الاقتصادي المعاصر ، وسوف يتم اتباعة اثناء دراسة توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية مع تعديل طفيف وهو دمج القطاعات الشمولية الواردة في الخطة مع قطاع الخدمات لأنها في الواقع من مكونات هذا القطاع ، حيث يصبح لدينا ثلاث مجموعات هي قطاعات الانتاج السلعي ،وقطاعات البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية والخدمات ٠

معايير توزيع الاستثمار في الخطط الاقتصادية الاردنية

لم يتضمن برنامج السنوات السبع أية اشارة الى كيفية تحديد أولويات الاستثمار أو الى الاسس والمعايير التي تم بموجبها اختيار المشروعات الواردة ضمن هذا البرنامج ، أو تم على اساسها تفضيل قطاع على آخر أو مشروع على آخر ، في حين حددت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ مجموعة من المعايير التي تم الاستناد اليها في توزيع استثمارات هذه الخطة ، وهذه المعايير هي :

١٠ مدى اسهام المشروع في زيادة الطاقة الانتاجية المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الاردني ٠
٢٠ مدى اسهام المشروع في استغلال الموارد الطبيعية المحلية ٠
٣٠ زيادة دخل المملكة من العملات الاجنبية والتوفير في مدفوعاتها منها ٠
٤٠ مدى اسهام المشروع في استخدام القوى العاملة ٠

---

١٠ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ على البند الأول أنه لا يستند الى معيار معين ويحيطه شيء من الغموض وان كان يمكن القول أنه يعطي أولوية لقطاع الانتاج السلعي على القطاعات الاخرى حيث أن الاستثمار في مثل هذه القطاعات يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية ، ويتبين بوضوح من البندين الثاني والثالث أن هذه الخطة أخذت ولو نظريا بمعيار أثر الاستثمار على توازن ميزان المدفوعات بالاضافة الى معيار ادنى كثافة رأسمالية ممكنه كما يظهر من البند الرابع حيث اعطت الاولوية لمدى اسهام المشروعات في استخدام القوى العاملة ٠

ورغم ما يرد على هذين المعيارين من تحفظات فان الأخذ بهما عمليا أمر مشكوك فيه، فلم يرافق وضع أو تنفيذ هذه الخطة اصدار قانون يعطي امتيازات معينة للمشاريع التي تستخدم الموارد المحلية أو التي تستخدم عددا معينا من العمال كما لم يوضع أي قيد على استيراد التكنولوجيا ولم يتم التفريق بين التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة أو الكثافة العمالية المرتفعة كشرط لمنح رخصة أقامة مشروع ما ٠

وفي الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ لم يكن هناك معيار واضح لتحديد أولويات الاستثمار حيث اعطيت الاولوية لمشاريع الانتاج في قطاع الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة ومشاريع البنية التحتية الاساسية في حدود ارتباطها مع مشاريع زيادة الانتاج بالاضافة للمشاريع التي تؤدي الى توثيق التكامل الاقتصادي العربي (١) ٠

وزاد الأمر غموضا في الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ حيث اعطيت الاولويه للمشاريع التالية (٢) :

١٠ اولوية رئيسية لمشاريع الانتاج السلعي والمرافق المرتبطه بها ٠

٢٠ أولوية لمشاريع الخدمات الاجتماعية والبنى الاساسية مع الأخذ في الاعتبار التطور الاقليمي المتكامل ٠

٣٠ تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ٠

---

١٠ خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ٠

٢٠ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ص ٣٨ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهـذه الخطة أعطـت الاولويـة لمشاريع الانتـاج السـلعي ومشـاريع الخدمـات الاجتماعيـة والبنيـة التحتيـة ، فماذا بقـي من الانشطة الاقتصادية خارج نطاق هـذه القطاعات ؟ فأي مشـروع يمكـن أن يدرج أما ضمن قطاع الانتاج السلعي أو قطاع البنية التحتية أو قطاع الخدمات وهـذا يعني أن أي مشـروع له اولوية على كل المشروعات ٠

ولم يتم تحديـد أية أولويات أو معايير لتوزيـع الاستثمارات في الخطة الخمسـية الثالثـة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، باستثناء الاشارة الى الاهتمام بالصناعات ذات القيمة المضافـة المحليـة العاليـه ، وتلك التي تعزز التكامل السـلعي الصناعـي والتشابكات الصناعيـة الاماميـة والخلفيـة على المستوى الوطني والاقليمـي ، وذلـك أثنـاء تناول أهـداف الصناعة التحويلية [١] ، مما يمكـن أن نسـتنتج منه أن المخـطط الاردني اعتمـد معيار الـروابط الخلفيـة والاماميـة للمفاضلـه بين المشـروعات داخـل قطاع الصناعـة التحويلية فقط ، أمـا باقـي المشـروعات الواردة في الخطـة فلم يعتمـد أي معيار لتحديد الأولويات أو توزيـع الاسـتثمارات بينهـا ٠

يتضـح مما سـبق أن تخطيط الاستثمار في الاردن لا يعتمـد على أي معيار فـي تحديد حجم الاستثمارات أو في توزيعهـا بين القطاعات الاقتصادية المختلفـة ، وأن كـان هناك اشـارة واضحـة لبعض المعايير في توزيـع الاستثمار بين المشاريع المختلفة داخـل القطاع الواحـد وخصوصا في خطة التنمية الثلاثيـة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ فقط ، مع خلـو هـذه الخطـة والخطط اللاحقـة من أي معيـار علمي لتوزيـع الاستثمارات بين القطاعـات الاقتصاديـة ٠

ومعيار التكامـل الاقتصادي العربي الـذي تم تكـراره في الخطط الثلاثة الاخيـرة ، ورغـم أنه يحقق أمنيـة قوميـة ، فانه غير ممكـن من حيث التطبيـق العملي حتى وان كـان صالحا من الناحيـة النظريـة ، لأن تطبيقه يتطلـب التنسـيق ، والتعاون بين القائميـن علـى

---

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، مرجع سـابق ، ص ٩٢ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التخطيط في الدول العربية المختلفة ، بل ومعرفة مسبقة بالخطط الاقتصادية العربية المستقبلية للتأكد من عدم اقامة مشاريع مماثلة في المستقبل ، وهذا غير ممكن عمليا في ظل الوضع الراهن للعالم العربي وتؤكدة أي نظرة سريعه لمجمل الخطط الاقتصادية العربية فهي عامرة بالاتجاهات المضادة للتكامل الاقتصادي وتنزع معظمها بشكل مغالى به نحو تحقيق اكتفاء ذاتي قطري ، مما يؤدي الى تكرار اقامة عدد من المشاريع المتشابهة في الاقطار العربية لتصبح عنصرا منافيا للتكامل الاقتصادي العربي (١) .

ولذلك فان الاعتماد على هذا المعيار من قبل احدى الدول العربية منفردة سيؤدي الى سوء في توزيع الموارد المتاحة لديها في ظل الظروف الحالية للوطن العربي .

على أي حال أن عملية تخطيط الاستثمار أكبر من مجرد استحضار قائمة باسماء المشاريع المقترحه وأدراجها في جداول مع المبالغ اللازمة لتحقيقها ، بل يجب تحديد اسس علمية تستند عليها العملية التخطيطية ، من حيث تحديد حجم هذه الاستثمارات وتوجيهها الى القطاعات الاقتصادية بناء على معدل النمو المستهدف لكل قطاع وعامل رأس المال / الناتج له ، كما يجب تحديد المستوى التكنولوجي (الفن الانتاجي) المرغوب في كل قطاع على حِدًا في ضوء المعيار الذي يتبناه المخطط لتوزيع الاستثمارات .

فاتباع معيار ادنى كثافة رأسمالية يقتضي استخدام تكنولوجيا بسيطة وغير باهظة الثمن ، واستخدام الفن الانتاجي المرتكز على الكثافة العمالية ، وعكس ذلك اذا تم اتباع معيار نسبة اعادة الاستثمار حيث يتطلب استخدام تكنولوجيا متطورة ذات كثافة رأسمالية مرتفعة وكثافة عمالية منخفضة .

---

١. الدكتور محمود الحمصي : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكامليه والتناقريه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويجب أن لا يغيب عن الذهن عند توزيع الاستثمارات أهمية تحقيق نوع من التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى لا تظهر الاختناقات عند التنفيذ سواء كان ذلك التوازن بين قطاعات الانتاج السلعي وقطاعات البنية التحتية والخدمات أو التوازن المالي والنقدي ·

وقد حاولت بعض الدراسات تحديد توزيع نسبي للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية ، ومن نتائج هذه الدراسات ما اقترحه ارثر لويس على أنه التوزيع الامثل للاستثمارات في المدى الطويل حيث يرى أن يوجه ٢٥٪ من مجموع الاستثمارات الثابتة للاسكان ، ٣٥٪ للأشغال والمرافق العامة ، ٣٠٪ للزراعة والصناعة ، ١٠٪ للقطاعات الأخرى ويؤخذ على هذا التوزيع أنه استرشد بانماط توزيع الاستثمارات في الدول المتقدمة (١) ، مما يجعله غير صالح لتحقيق الاهداف التنموية للدول النامية ·

وجاء واجل Shantaram Shivarao Wagle بتوزيع مختلف تماما عن السابق ، يرى أنه الأمثل من أجل الاسرع في تكوين رأس المال والتنمية في الدول النامية (٢) ، ويمكن الاشارة الى هذا التوزيع باختصار على النحو التالي :

٤٠ — ٥٠٪ للصناعة بما فيها التعدين ·

١٠ — ١٥٪ للزراعة بما فيها الري ·

١٥ — ٢٠٪ للنقل والمواصلات بما فيها صناعة السيارات والقطاعات والسفن والطائرات ·

١٠ — ١٥٪ للاسكان والانشاءات ·

١٠ — ١٥٪ للتنمية الريفية والابحاث

وهذه التوزيعات النظرية قد لا تتلاءم وظروف كثير من الدول النامية ، والتي يجب أن يكون لها الاعتبار الاول عند اعتماد خطة توزيع الاستثمار ، وفيما يلي التوزيع المخطط والفعلي للاستثمارات في الاردن خلال الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٩٠ ·

١· الدكتور عبد الحميد محمد القاضي ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ ·

٢· لمزيد من التفاصيل ، راجع :
س ·س· واجل ، **فن التخطيط للتعجيل بالنمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة** ، ترجمة الدكتور راشد البراوي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ ·

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤-٩)

التوزيع المخطط والفعلي للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٩٠ وبالاسعار الجارية

(الف دينار)

القطاع	١٩٦٣-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٧٥			١٩٧٦ - ١٩٨٠			١٩٨١ - ١٩٨٥			١٩٨٦-١٩٩٠
	مخطط	مخطط	فعلي	نسبة الانجاز	مخطط	فعلي	نسبة الانجاز	مخطط	فعلي	نسبة الانجاز	مخطط
	١										
الزراعة والصناعة	١٩٧١٤ ٢٣٨٠٤	١٣٠٢٠ ٢٣١٢٠	١١٢٨٤ ٢٢٩٢٦	٪١٣٠ ٪٨٧ر٩٥	٤٠٠١١ ٢٢٩١٢٠	٥١٧٠٠ ٣١٦٨٠٠	٪١٢٩ ٪١٣٨	٢٣٤٥٠٠ ٧٥٨٨٠٠	١٨٢٠٠٠ ٤٠٣٠٠٠	٪٧٨ ٪٥٣	٢٩٣٨٠٠ ٢٩٣٣٠٠
قطاعات الانتاج السلعي	٥٢٥٦٨	٣٤٠٤٥	٣٤٩٢٠	٪١٠٢	٢١٩١٣١	٣٦٨٥٠٠	٪١٣٧	٩٩٣٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	٪٥٩	٦٨٧٠٠٠
الانشاءات*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٩٤٣٠٠
النقل	٤١٦٩٢	٢٨١١٢	٥٧٠٠٠	٪١٥٠	١١٨٨٩٩	٢٥٢٤٠٠	٪٢١١	٥٤٥٥٠٠	٦١١٥٠٠	٪١١٢	٤٤٩٦٠٠
المواصلات	١٠٢٥٠	٦٧١٢	٧٠٠٠	٪١٠٤	٢٠٠٨٩	٢٢٨٠٠	٪١١٣	١٠٦٨٠٠	٥٤٥٠٠	٪٥١	٩٢٣٠٠
الطاقة	١٣١١٢	١٠٢٤١	٢٢٠٦٤	٪٢٠٧	٤٦٨٢٥	٩٢٣٠٠	٪٢٢١	١٦٨٠٠٠	١٩١٠٠٠	٪١٢٠	٢٦٢٩٠٠
المياه والصرف	٥٢٠٤٣	٢٠٢٠٦	٦٠١٦	٪٢٠	٩٧٢٦٦	٧٢٨٠٠	٪٧١	٥٢١٧٠٠	٢٤٥٣٠٠	٪٤٧	٢٨٠٤٠٠
قطاعات البنية التحتية	١١٨١٩٨	٢٥٦٧١	٩٢٠٨٠	٪١٢٢	٢٨٠١٨٩	٤٤٩٣٠٠	٪١١٠	١٢٢٧٤٠٠	١١٠٧٣٠٠	٪٨٣	١١٩٠٥٠٠
الاسكان	٢٢١٤٨	٢٥٨٤٠	٥٠٠٠٠	٪١٤٣	٨٢٠٢٨	٢٥٧٢٠٠	٪٢٠٠	٣٠٨١٠٠	٧٨٢٠٠٠	٪٢٥٤	٥٥٨٠٠٠
القطاعات الاخرى	٥٥١٢٧	٢٢٢٤٢	٤٧٠٠٠	٪١٦٠	١٢٩٦٤٢	١٤٦٥٠٠	٪١١٢	٦١١٢٠٠	١٦١٨٠٠	٪٢٤	٦٨٠٠٠٠
قطاعات الخدمات	٨٨٢٨٥	٦٤١٨٩	٩٧٠٠٠	٪١٥١	٢١٥٦٨٠	٤٠٤٢٠٠	٪١٨٧	٩٩٣٠٠	٩٤٢٨٠٠	٪٩٧	١٤٢٨٠٠
المجموع الكلي	٢٦٠٠٥١	١٧٩٠٠٠	٢٢٩٠٠٠	٪١٢٧ر٩	٢٦٥٠٠٠٠	١٢٢٢٠٠٠	٪١٠٩ر٩	٣٣٠٠٠٠٠	٢١٢٦١٠٠	٪٧٩ر٨	٢١١٥٥٠٠

* تمـــثل استخدامات قطاع الانشاءات كقطاع مستقل في الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وكانت استثمارات هذا القطاع موزعة بين القطاعات الاخرى في الخطط السابقة ، راجع الخطة الخمسية الثالثة ، ص ١٠١ .

المصدر :

- برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ، ٤٥ .
- خطة التنمية الثلاثية ، ص ٤٠
- الجدول رقم (٤-٢) ، ص (١٣٧)

جدول رقم (٣-١٠)

التوزيع النسبي للاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٩٠

القطـــــاع	١٩٦٣-١٩٧٠	١٩٧١ — ١٩٧٥		١٩٧٦ — ١٩٨٠		١٩٨١ — ١٩٨٥		١٩٨٦-١٩٩٠
	مخطط %	مخطط %	فعلي %	مخطط %	فعلي %	مخطط %	فعلي %	مخطط %
الزراعة والصناعه	٧ر٦ ١٣	٧ر٣ ١٤ر٦	٧ر٤ ١٠	٥ر٣ ٣٠	٤ر٣ ٢٥ر٩	٧ر١ ٢٣ر٠	٦ر١ ١٥ر٣	٩ر٠ ١٢ر٦
قطاعات الانتاج الفعلي	٢٠ر٦	٢١ر٩	١٧ر٤	٢٥ر٣	٢٠ر١	٣٠ر١	٢٢ر٢	٢٢ر١
الانشاءات	-	-	-	-	-	-	-	٣ر٢
النقل والمواصلات	١٦ ٤	٢١ر٣ ٣ر٧	٢٤ر٩ ٣ر١	١٥ر٧ ٣ر٦	٢٠ر٧ ٣ر١	١٦ر٥ ٣ر٣	٢٣ر٢ ٣ر١	١٤ر٤ ٣ر١
الطاقة	٥	٩ر٦	١ر٩	٥ر٦	٨ر١	٥ر٠	٧ر٤	٨ر٥
المياه والري	٤ر٣٠	١١ر٣	٢ر٦	١٢ر٧	٦ر١	١٥ر٨	٩ر٣	٩
قطاعات البنية التحتية	٤٥ر٤	٤٢ر٣	٤٠ر٣	٣٦ر٦	٤٠ر٦	٤٣ر٠٠	٣٨ر٦	
الاسكان	١٢ر٨	١٩ر٥	٢١ر٩	١١ر٣	٢١ر١	٩ر٣	١٧ر٩	
القطاعات الاخرى	٢١ر٢	١٦ر٤	٢٠ر٥	١٧ر٠٠٠	١٢ر٠٠	٢٠ر٠٠٠	٢١ر٨	
قطاعات الخدمات	٣٤ر٠٠٠	٣٥ر٩	٤٢ر٤	٢٨ر٣	٣٢ر١	٢٩ر٣	٣٩ر٧	
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصـــدر: الجدول السابق رقم (٣-٩) ، (١٥٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الجدولين السابقين رقم (٣ـ٩) ، (٣ـ١٠) يمكن الاشارة لعدد من الملاحظات أولها الأهمية النسبية القليلة للاستثمارات في القطاع الزراعي سواء كانت المخططة أو الفعلية ، حيث لم يزد متوسط هذه النسبه عن ٣ر٧٪ من اجمالي الاستثمارات المخططة خلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٩٠ ، ولم تشكل الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع سوى (١ر٦٪) من اجمالي الاستثمارات خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ .

ومقابل انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات في هذا القطاع من المجموع الكلي للاستثمارات ، نجد أن قيمة المستوردات السنوية من المواد الغذائية واللحوم ارتفعت من (٤١) مليون دينار سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ الى (٤ر٩٤) مليون دينار سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ثم الى (٩ر١٧٩) مليون دينار خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وبشكل هذا المبلغ ٥ر١٦٪ من اجمالي المستوردات خلال الفترة الاخيرة [١] ، وهذا يشير الى ضرورة توجية مزيد من الاستثمارات نحو هذا القطاع .

وكانت الاستثمارات الفعلية أكبر من المخططة لهذا القطاع باستثناء فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٥ حيث لم تتعدّ نسبة الانجاز خلالها ٧٨٪ .

أما القطاع الصناعي فقد بلغ متوسط نسبة ما خصص لهذا القطاع خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٩٠ من الاستثمارات المخططة ٦ر١٨٪ ، وأما متوسط نسبة الاستثمارات الفعلية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ فلم تتعدّ ١٧٪ من الاستثمارات الكلية .

ولم يصل مستوى الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع الى مستوى الاستثمارات المخططة سوى خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وكانت نسبة الانجاز الفعلي خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ متدنية للغاية حيث وصلت الى ٥٣٪ فقط ، وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة فانها لا تعكس نسبة الانجاز الفعلي الحقيقي في تنفيذ المشاريع الواردة في

---

١. الخطة الخمسية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٥١١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخطة بقدر ما تعكس ارتفاعا في التكاليف الحقيقية للمشروعات المشمولة عن التكاليف المتوقعة لها ، فمثلا توقعت الخطة انفاق (٩٣) مليون دينار على مشاريع البوتاس لانتاج كلوريد البوتاس ، والبروسن ، وأكسيد المغنيسيوم ، وملح الطعام، الا أن الانفاق الفعلي تجاوز المخطط بمقدار (٢٠) مليون دينار ، على الرغم أنه لم يتم تنفيذ اي من المشاريع سوى مشروع انتاج كلوريد البوتاس فقط [١]. فاذا أخذنا في الاعتبار أن التكلفة المقدرة لانتاجه في الخطة كانت (٧٠) مليون دينار فقط [٢]، نجد أن التكلفة الحقيقية كانت حوالي ١٦٠٪ من المقدره ، وهذا يعني أن الانجاز الحقيقي للمشروعات الواردة في الخطة كان أقل بكثير من ٥٣٪ .

أما قطاعات البنية التحتية فيلاحظ ارتفاع نسبة ما خصص لها من الاستثمارات الكليه ، حيث بلغت هذه النسبه ٥ر٤٥٪ من مجموع الاستثمارات المخططه خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠ وتناقصت الى ٢ر٤٢٪ ثم الى ٦ر٣٦٪ خلال الفترتين التاليتين ثم عادت الى الارتفاع خلال الفترة الاخيرة حيث وصلت الى ٦ر٤٠٪ ، وأما الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع فقد بلغت (٢ر٤٠٪) من الاستثمارات الفعلية الكلية خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ ثم انخفضت الى ٧ر٣٦٪ خلال الفترة التالية ومن ثم ارتفعت الى ٤٢٪ خلال الفترة الاخيرة .

ويمكن تبرير ارتفاع نصيب قطاعات البنية التحتية من الاستثمارات الكلية في مراحل التنمية الاولى ، على أساس أنها توفر الاطار الملائم لنمو القطاعات الانتاجية ولكن يجب تخفيض نصيب هذه القطاعات من الاستثمارات الكلية وزيادة حصة القطاعات الانتاجية بشكل تدريجي .

وتعتبر الحصه النسبية لقطاع النقل من الاستثمارات الكلية مرتفعة للغاية وخصوصا خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، حيث وصلت الى ٢ر٤٣٪ من الاستثمارات الكلية وشكلت

---

١. المرجع السابق ، ص ٥٣١ .

٢. الخطة الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ص ١١٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما نسبته ٥٥٪ من استثمارات قطاعات البنية التحتية ، ويرجع السبب في ذلك الى زيادة الطلب على خدمات هذا القطاع نتيجة ظروف الحرب العراقية الايرانية ، وتحول جزء كبير من تجارة العراق من الموانيء والمطارات العراقية الى ميناء العقبة ، مما يشير الى أن هناك فائض في خدمات هذا القطاع عن حاجات الاقتصاد الوطني في الظروف العادية .

وهذا يحتم ضرورة زيادة استخدام الطاقة الانتاجية الحاضرة لهذا القطاع وعدم التوسع في الاستثمارات فيه ، حتى لا نواجه بطاقه انتاجية عاطله كبيرة في هذا القطاع اذا عادت الأمور الى حالتها الطبيعية .

ونفس الملاحظة يمكن ايرادها بالنسبة للاستثمارات في قطاع الاسكان حيث تشكل ما نسبته ٢٩٫٧٪ من مجموع الاستثمارات الكليه و ٨٣٪ من مجموع الاستثمارات في قطاع الخدمات .

ورغم ارتفاع هذه النسبة والزيادة الكبيرة في حجم استثمارات هذا القطاع ألا أن معظم هذه الاستثمارات اتجهت نحو تلبية حاجات السكن لذوي الدخل المتوسط والمرتفع ، مما أدى الى ظهور عدم التوازن في هذا القطاع ، ففي حين لم يتمكن عرض المساكن لذوي الدخل المحدود والمتدني من تلبية الطلب عليه ، فان عرض المساكن لذوي الدخل المتوسط والمرتفع قد فاق الطلب عليه ، ودليل ذلك وجود عدد كبير من المساكن الخاليه قدرت في مدينة عمان وحدها بحوالي (٥٠٠٠) وحده سكنيه (١) .

ولم يقتصر الاتجاه نحو البناء التفاخري لتلبية حاجات ذوي الدخل المتوسط والمرتفع على استثمارات القطاع الخاص فقط ، بل أن استثمارات القطاع العام لمْ تسلم من هذا الانحراف ودليل ذلك وجود عدد كبير من الوحدات السكنية التي قامت

---

١. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ٣٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ببنائهـا مؤسسـة الاسـكان ولم يتـم بيعهـا حتى تاريـخ ١٩٨٦/٦/٢٢ ، علمـا أن هنـاك عـدد من هـذهِ الوحـدات انتهى بناؤها وتـم اسـتلامها من قبـل المؤسسه قبل سـنتين أو ثلاثة من هـذا التاريـخ ، وبلـغ عدد هـذهِ الوحـدات (٣٤٢٥) وحـده سـكنية بلغـت تكاليـف اقامتهـا (٥٤٣٧٩٦٢٥) دينـار (١) .

مما سـبق نرى أن هنـاك حاجـة ماسـة لاتخـاذ التدابيـر المناسـبة من أجـل اعادة توزيـع الاسـتثمارات بشـكل أفضـل مما هـي عليه الآن ، والاهتمـام بالقطاعـات الانتاجيـة وتخصيص نصيب أكبر مـن الاستثمارات الكليـة لهـذهِ القطاعات .

كمـا أن هنـاك ضرورة ملحـة لتصحيح التشـوه الحاصـل في نمـط الاسـتثمار فـي قطاع الاسـكان وتوجيهـه نحو تلبيـة طلب جميع فئـات المجتمع بما فيهـا الطبقـه ذات الدخـل المحـدود والحـد قـدر الامكـان من البنـاء التفاخـري الذي يشكل اهـدارا لجـزء كبير من مـوارد المجتمـع المتاحـه ، واسـتخدام ذلـك في مشـاريع انتاجيـة تعود بفائـدة أكبر على المجتمـع .

---

١. ديوان المحاسـبة ، التقرير السـنوى الرابع والثلاثون لسنة ١٩٨٥ ، ص ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الرابـــــع

دور الاســتثمار فــي تحقيــق أهــداف التنميــة الاقتصاديـــة

- مفهــوم التنميــة الاقتصاديــة وأهدافهـــا
- مـدى مساهمة الاسـتثمارات في تحقيـق أهـداف التنميـة
- التـغيرات الـهيكليـة في الاقتصاد الاردني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان الهدف من تخطيط الاستثمار في الاردن ـ كما هو الحال في الدول النامية عموما ـ هو تعبئة ما لديها من موارد ماليه محليه وما تستطيع الحصول عليه من مصادر اجنبية وتوجيهها بما يكفل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ٠

وقد تعرضنا فيما سبق للصعوبات التي تواجه الدول النامية بشكل عام والاردن بشكل خاص في مجال تمويل استثماراتها ، وللمعايير المختلفة التي يمكن الاعتماد عليها في توزيع هذه الاستثمارات ، وتزداد المشكلة تعقيدا اذا اخذنا في الاعتبار الاهداف المتعددة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ٠

تتعدد أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بتعدد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول ، كما تختلف في أهميتها النسبية من وقت لآخر ومن بلد لآخر ، ففي حين تحتل الزيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي الاولويه القصوى في بلد معين وفي زمن معين ، نجد أنها قد لا تحتلي بنفس الأهمية في بلد آخر أو في نفس البلد ولكن في زمن آخر ، حيث قد تعطى الاولوية للقضاء على مشكلة البطالة أو لتخفيض العجز التجاري ٠

وقد رافق العملية التنموية في مراحلها الاولى وفي كثير من الدول مشاكل عديدة ، أصبح علاجها يشكل هدفا رئيسا للتنمية في الخطط الاقتصادية اللاحقه ، فمثلا ادركت بعض الدول النامية انه على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي استطاعت تحقيقها ، الا أن هناك قطاعا كبيرا من المجتمع لم تصل اليه ثمار هذا النمو ، بل ربما زادت حالته الاقتصادية تدهورا ، ولا يزال عاجزا عن تلبية احتياجاته الاساسية ، مما دفع كثير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الاقتصاديين في الدول النامية للمناداه باعادة توزيع الدخل واعطاء اشباع الحاجات الاساسية لجميع افراد المجتمع الاولوية القصوى كهدف من أهداف التنمية ٠

كما رافق النمو الاقتصادي وخصوصا في الدول المعتمده على تصدير المواد الاوليه زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي والتبعية للخارج مما يحتم عليها العمل على احداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية لهذهِ الدول من أجل تخفيض درجة انكشاف اقتصاداتها وتبعيتها للخارج ٠

وسوف نتعرض في هذا الفصل لدراسة أهداف التنمية الاقتصادية في الاردن ، ومدى مساهمة تخطيط الاستثمار في تحقيقها ، حيث تم تقسيمة الى ثلاثة مباحث ، تم عرض مفهوم التنمية وأهدافها في الدول النامية بشكل عام والاردن بشكل خاص في المبحث الأول ، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة مدى ما تم تحقيقة من هذهِ الأهداف في الاردن ، ونظرا لأهمية التغيرات الهيكلية الاقتصادية ، وتخفيض التبعية الاقتصادية للخارج كأهداف رئيسة لا بد لأي سياسة تنموية سليمة من العمل على تحقيقها للوصول الى تنمية حقيقية فقد تم تخصيص مبحث منفرد لدراستها هو المبحث الثالث ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق للتنمية الاقتصادية ، لأنها على حد تعبير نيركسة مرتبطة الى حد كبير بالقدرات الانسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعوارض التاريخية (١)، فهي عملية متشعبة يحكمها بالاضافة للعوامل الاقتصادية عوامل أخرى كثيرة ، وقد يكون اتساع هذا المفهوم وتشعبه هو السبب الكامن وراء عزوف خبراء الامم المتحدة عن وضع تعريف محدد للتنمية ، كما أنه سبب في ظهور بعض التعريفات الغامضه ، فهناك من عرف التنمية أنها " عملية مجتمعية تراكمية ، تتم في اطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد ، بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية ، هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية الانسان " (٢).

ومثل هذا التعريف لا يمدنا بشيء سوى أن التنمية عملية بالغة التعقيد هدفها الانسان ، فلم يبين لنا مثلا ما هي المتغيرات أو النتائج المتوقعة ، للتفاعل المستمر المتبادل والمعقد بين مجموعة العوامل التي ذكرها ، فهل سيؤدي ذلك الى زيادة الدخل الفردي أو القومي أم الى اعادة توزيعه ؟ وهل سينتج عنها تغيرات في الهيكل الاقتصادي ولصالح أي من القطاعات أو الفئات ؟ والى آخر هذه التساؤلات التي لا يضع لها هذا التعريف أي جواب .

---

(١) الدكتور حسين عمر ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الشروق ، جده ، ١٩٧٨، ص (٣١) .

(٢) الدكتور محمد توفيق صادق ، **التنمية في دول مجلس التعاون ، دروس السبعينات وآفاق المستقبل** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص (٥٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولكن هذا لا يعني عدم وجود تعريفات أكثر وضوحا وتحديدا من التعريف السابق ، يعكس كل منها مفهوم التنمية الاقتصادية السائد في الحقبة التاريخية التي ظهر فيها ، ووجهة نظر صاحبه حول مفهوم وطبيعة عملية التنمية .

وقد اعتبر الاقتصاديون التقليديون أن الزيادة في الدخل القومي ، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل هو الهدف النهائي لعملية التنمية ، كما أن تعريف التنمية أو تحديد مفهومها وطبيعتها لم يحظ باهتمامهم ، لايمانهم بأن النمو الاقتصادي يتم بصورة تلقائية من خلال تفاعل قوى السوق الحره التي تصل بالاقتصاد الى مرحلة التشغيل التام .

ولكن أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وظهور الاراء الكينزية لعلاج الركود ، شد الانتباه لمشاكل البطالة ، حيث اشارت الى امكانية توازن الاقتصاد قبل وصولة مرحلة التشغيل التام .

وظهرت تعريفات للتنمية تعكس هذا الاتجاه ، حيث أصبحت تجمع بين أرتفاع معدلات نمو الدخل القومي والتشغيل التام لعناصر الانتاج كهدفين رئيسين للتنمية .

ومن أمثلة التعريفات التي تعكس هذا المفهوم تعريف التنمية أنها " القيام ببرامج وأعمال ومشروعات تستهدف الزيادة في الدخل القومي عن طريق تنمية الانتاج القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد " (١) .

---

(١) الدكتور حسين عمر ، مرجع سابق ، ص (٤٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكذلك تعريف كوزنتس Kuzents للتنمية أنها " أرتفاع متواصل في الطاقة الانتاجية ينتج عنه زيادة في كمية وأنواع السلع والخدمات المتاحة للمجتمع " (١).

ويؤخذ على هذه التعريفات اشتراكها مع الاقتصاديين التقليديين في الخلط الواضح بين مفهوم النمو الاقتصادي Economic Growth ، الذي يقتصر على مجرد تحقيق أرتفاع مستمر في الدخل القومي وبالتالي زيادة متوسط الدخل الحقيقي ، وبين مفهوم التنمية الاقتصادية Economic Development الذي يشكل نمو الدخل القومي شرطا ضروريا مسبقا ولكنه غير كافي لتحقيقها .

بالاضافة الى ذلك فان أرتفاع الدخل القومي بشكل متواصل ، قد لا يكون ناتجا عن زيادة أو أرتفاع في الطاقة الانتاجية للمجتمع ، وأنما مجرد استنزاف متزايد لثرواته الطبيعية وتحويلها الى دخل ، كما هو الحال في الدول النفطية العربية .

كما أن النمو الاقتصادي حتى وأن كان ناتجا عن زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع ، وتقدمة التكنولوجي ، فأنه قد لا يؤدي الى رفع مستوى المعيشة ،أو تحسين مستوى الرفاة المادي للغالبية العظمى من افراد المجتمع ، اذا لم يصاحبة عدالة في توزيع الدخل ، وهذا ما يلاحظ من تجارب التنمية في معظم الدول النامية ، حيث زادت الدخول القومية بمعدلات سنوية مرتفعة للغاية في بعض هذه الدول ولكن وبنفس الوقت زاد عدد الفقراء تحت خط الفقر المطلق زيادة مروعه فيها (٢)، ونتيجة لذلك ولوجود انطباع عام لدى كثير من

---

(١) Simon Kuzents "Modern Economic Growth, Findings and Reflections", The American Economic Review, Vol (63), No. (3), June 1973, P. 247 .

(٢) الدكتور رمزي علي ابراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص (٤٠٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاديين والهيئات الدولية المهتمة بالتنمية أن معظم الدول النامية تستطيع أن توفر لمواطنيها ، ما يكفي لسد حاجاتهم الاساسية ، اذا أتخذت سياسة توزيعة ملائمة للدخل (١)، فقد ظهر ما سمي بمبدأ اشباع الحاجات الاساسية Basic Needs لجميع فئات المجتمع كهدف رئيسي للتنمية ، واحدى استرتيجياتها الرئيسه .

ويتطلب تحقيق هذا الهدف اعادة توزيع الدخل من خلال عملية التنمية ، لصالح الطبقات الفقيرة ، وتوجيه السياسات التنموية لتوفير الاحتياجات الاساسية لهذه الفئة من المجتمع .

وقد ظهرت عدة تعريفات للتنمية تعكس هذا المفهوم ، منها تعريف كندلبرجر C. P. Kindleberger للتنمية أنها " تحسين مستوى الرفاة المادي وخصوصا بالنسبة لذوي الدخل المتدني ، والقضاء على الفقر وما يصاحبة من انتشار الامية والوفاة في سن مبكرة ، وأحداث تغييرات في هيكل الانتاج ، بالانتقال من الاعتماد على الزراعة الى الصناعة وتنظيم الاقتصاد بطريقة تسمح بالاستخدام المنتج للجميع وزيادة مشاركة جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرارات ، سواء في النواحي الاقتصادية أو في أي اتجاه يتحركون من خلاله لتحسين مستوى الرفاة عندهم (٢).

---

(١) Douglas Rimmer, "Basic Needs" and The Origins of The Development Ethos", **The Journal of Developing Areas,** Vol (15), No. (2), January 1981, P. 232 .

(٢) Charles P. Kindleberger and Bruce Herrik, **Economic Development,** McGraw-Hill Kogakusha LDI, London, Third Edition, 1977, P. 1 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتضح من التعريف السابق التركيز على رفع مستوى الطبقات الفقيرة ، وضرورة احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني ، بالاضافة لتغيرات اجتماعية وسياسية تسمح بمشاركة جميع فئات المجتمع في عملية التنمية ، سواء من حيث الاستخدام المنتج للأيدي العاملة أو في اتخاذ القرارات العامة .

ويتفق هذا التعريف مع التعريف التالي للتنمية أنها " عملية مجتمعة واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية ، واطلاق طاقة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد في متوسط انتاجية الفرد ، وقدرات المجتمع ، ضمن اطار من العلاقات الاجتماعية ، يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ، ويحقق متطلبات المشاركة ، مستهدفا توفير الاحتياجات الاساسية لضمان الامن الفردي والقومي والاجتماعي " (١) .

ويتفق هذا التعريف مع سابقة من حيث ضرورة الاهتمام بتوفير الاحتياجات الاساسية لجميع أفراد المجتمع وضرورة احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني ، وتغيرات سياسية واجتماعية لا بد منها لزيادة درجة مشاركة جميع فئات المواطنين في العملية التنموية ، ويمتاز عليه بأنه يركز على ضرورة زيادة انتاجية الفرد والمجتمع ، أي أن تكون التنمية من خلال زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، وليس نتيجة عوامل خارجية مثل المساعدات الاجنبية أو كأثر لتحويل ثروة المجتمع الى دخل .

---

(١) الدكتور علي خليفة الكواري ، " نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية " ، المستقبل العربي ، السنة الخامسة ، العدد ٤٩ ، آذار ١٩٨٣ ، ص (٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم ينجُ مبدأ الاحتياجات الاساسية من الانتقاد ، حيث وجهت اليه انتقادات عديدة ، أهمها أنه مفهوم غير محدد ويختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر بالنسبة للمجتمع الواحد ، وذلك لاختلاف العوامل الثقافية والاجتماعية والمناخية والبيئية بين المجتمعات ، مما يجعل من الصعب استخدامه كمعيار عام لقياس درجة التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة أو للمقارنة بين معدلات التنمية في فترات مختلفة بالنسبة للبلد الواحد .

وثاني هذه الانتقادات وأهمها يركز على أن تخصيص الموارد المتاحة لاشباع الحاجات الاساسية للطبقات الفقيرة سيؤدي الى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار ، وبذلك سينتج عنه انخفاضا في معدلات النمو بسبب ضعف التكوين الرأسمالي في الدول النامية .

ويمكن ايجاز رد أصحاب مبدأ الاحتياجات الاساسية على الانتقاد الأول [١] ، بأن هناك امكانية حقيقية لتحديد الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية للفرد من السلع والخدمات على أسس علمية دقيقة ، على الأقل بالنسبة للعناية الصحية والتغذية حيث يمكن علميا تحديد الحد الادنى من السعرات الحرارية والبروتين الحيواني والنباتي والنشويات التي يجب توافرها في الغذاء اليومي للفرد ، وأما باقي احتياجاته من السلع والخدمات الأخرى مثل السكن والكساء فيمكن تحديد حد ادنى لاحتياجات الفرد منها بما يكفل تأمين ظروف العيش الملائم للانسان ، مع أخذ العوامل المناخية والاجتماعية والبيئية في الاعتبار ، وفي ضوء أسس تكون مقبولة عالميا مثل معيار عدد الاطباء لكل الف نسمة من السكان أو عدد أسرة المستشفيات ومساحة السكن لكل فرد والعمر المرتقب عند الولاده وعدد الوفيات لكل الف شخص ، وأما بخصوص الانتقاد الثاني ، فعادة ما يستند انصار مبدأ أشباع الحاجات الاساسية الى الفرق الشاسع بين الوضع في الدول المتقدمة والدول النامية [٢] ، حيث يتوفر لجميع

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع : Douglas Rimmer: OP. Cit: PP. 215 - 237

(٢) لمزيد من التفصيل راجع : الدكتور رمزي علي ابراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٤ - ٤٢٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأفراد في الدول المتقدمة مستوى مقبولا من التغذية والرعاية الصحية ولا يعانون من نقص في التعليم أو التدريب ، والعكس تماما في الدول النامية حيث تنتشر أمراض سوء التغذية ، وترتفع نسبة الأمية ، وينخفض مستوى الرعاية الصحية بين أفراد الطبقات الفقيرة ، بالاضافة لتدني مستوى التدريب ، وهذا كلة يؤدي الى أنخفاض في انتاجية هذة الطبقة ٠

وبناء على ذلك فان تأمين القدر الملائم من هذهِ الاحتياجات الاساسية سيؤدي الى زيادة انتاجية افراد هذهِ الطبقة وزيادة الناتج القومي بشكل عام ٠

وقد دلّت الدراسات القياسية على أن للانفاق الاستثماري في مجال التعليم وخصوصا في المراحل الابتدائية نتائج مشجعة من حيث مساهمتة في زيادة انتاجية الفرد ،حيث تراوحت الزيادة في انتاجية الفرد ما بين ٦ر٦٪ في سنغافورة الى ٨٢٪ في فنزويلا ،وبلغت ٢٥٪ في المتوسط بين مجموعة الدول موضع الدراسة ، كما أظهرت هذهِ الدراسة وجود علاقة طردية مؤكدة بين أشباع الحاجات الاساسية (غذاء ، صحة ، تعليم) وبين معدلات النمو في الناتج القومي (١) .

وبناء عليهِ لا ينظر الى الانفاق على اشباع الحاجات الأساسية على انة انفاق استهلاكي بل يعتبره انصار هذا المبدأ انفاقا استثماريا في عنصر رأس المال البشري ، وعلى العكس من المفاهيم السابقة التي كانت ترى أن زيادة الدخل الاجمالي هي الوسيلة المثلى لمكافحة الفقر ، فأنهم يرون أن مكافحة الفقر هو الوسيلة الأمثل لزيادة الناتج القومي ٠

---

(١) الدكتور رمزي علي ابراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٧ — ٤١٨ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما سبق يمكن تحديد مجموعة من العناصر التي لا بد من توافرها قبل أن نحكم بحدوث التنمية الاقتصادية في بلد ما وهذه العناصر هي :

١. حدوث زيادة متواصلة ومستمرة في الناتج القومي الاجمالي أو الدخل القومي .
٢. زيادة معدل العمالة وانخفاض معدل البطالة .
٣. أن يكون هذا النمو من انجاز المجتمع نفسه ، وذلك من خلال زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، وأن لا يكون ذلك عائدا لوجود مؤسسات أجنبية .
٤. تخفيض التبعية أو الاعتماد على الخارج بشكل تدريجي .
٥. مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية التنموية .
٦. أحداث تغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية بما يتلاءم وتحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء بالانسان من الناحية الثقافية والفكرية .
٧. أحداث تغييرات في هيكل توزيع الدخل بما يكفل تحقيق مزيد من العدالة ، ويمكن الطبقات الفقيرة من أشباع حاجاتها الاساسية .
٨. أحداث تغيرات هيكلية من شأنها أن تؤدي الى تقليص الاعتماد على انتاج المواد الأولية والزراعية وزيادة الاعتماد على الصناعة .

أهداف التنمية الاقتصادية في الاردن .

لقد تم تحديد أهداف برنامج السنوات الخمس ١٩٦٣ - ١٩٦٧ مرتبة حسب أهميتها على النحو التالي (١) .

١. زيادة الدخل الفردي .
٢. تخفيض معدل البطالة .
٣. تخفيض العجز في الميزان التجاري .

---

(١) برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص (١٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجاءت أهداف برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ - ١٩٧٠ مطابقة لنفس الأهداف السابقة مع اختلاف في ترتيبها من حيث الأهمية النسبية ، حيث تقررت أهداف هذا البرنامج مرتبة حسب أهميتها النسبية على النحو التالي :

١. تخفيض العجز في الميزان التجاري تخفيضا كبيرا ، وتخفيض الاعتماد على المعونه الخارجية بقدر ما يتسنى للاردن تحملة .
٢. زيادة الدخل الفردي وبالسرعة الممكنة ، وبشكل يتفق مع الهدف الأول .
٣. تخفيض مستويات البطالة .

وأما الهدف الشامل لهذا البرنامج فهو تعجيل خطى الاردن قدر المستطاع للوصول الى الاستقلال الاقتصادي (١).

وكانت أهداف خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ مطابقة لنفس الأهداف السابقة مع اعطاء الاولوية لرفع مستوى العمالة والتشغيل ويأتي بعدها في الأهمية زيادة معدل نمو الناتج القومي ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري وتخفيض الاعتماد على المعونه الاجنبية ، وتم اضافة هدف آخر في هذه الخطة هو " توزيع الخدمات العامة توزيعا نافعا بين مناطق المملكة وبين مختلف فئات المواطنين " (٢).

ويلاحظ أن الاهداف الواردة في الخطط الثلاثه السابقة متشابهة بل ومتطابقة تماما والاختلاف الوحيد في ترتيبها من حيث الأهمية ، حيث كان زيادة الدخل الفردي في مقدمة أهداف برنامج السنوات الخمس ، بينما اعطيت الاولوية في برنامج السنوات السبع لتخفيض العجز في الميزان التجاري ، في حين كان رفع مستوى العماله وتخفيض معدل البطالة في مقدمة أهداف الخطة الثلاثية .

---

(١) برنامج السنوات السبع ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص (١٠) .

(٢) خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، مرجع سابق ، ص (٢٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد جاءت الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ بالاضافة للأهداف السابقة بهدفين جديدين [١] هما :

١. تحقيق تغير جذري في البنية الهيكلية للاقتصاد الاردني عن طريق تطوير قطاعات الانتاج السلعي وزيادة مساهمته في الانتاج المحلي .

٢. تحقيق مستويات أفضل وأكثر عدالة في توزيع الدخل .

ويتضح أن أهداف هذه الخطة كانت أكثر انسجاما مع المفاهيم الحديثة للتنمية من حيث اشارتها لضرورة احداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي ، ومراعاتها لضرورة العمل على اعادة توزيع الدخل .

وقد اضافت خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ عدة أهداف جديدة بالاضافة للأهداف الواردة في الخطط السابقة [٢] ، يمكن الاشارة اليها باختصار على النحو التالي :

١. تعميم الخدمات والمرافق العامة في سائر مناطق المملكة وتوفير الحاجات الاساسية والخدمات الضرورية وخاصة فيما يتعلق بالمياه والاسكان والصحة والتعليم والمواصلات .

٢. توسيع المشاركة الشعبية وقاعدة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بعملية التنمية .

٣. تحسين البيئة المعيشية للسكان ومكافحة التلوث للأرض والماء والهواء وحماية البيئة الطبيعية .

٤. توزيع مكاسب التنمية بشكل عادل .

٥. ترسيخ التعاون الاقتصادي والاجتماعي والفني مع الاقطار العربية ، والعمل على تحقيق وحدة اقتصادية فيما بينها ، وتوسيع دور الاردن وزيادة مساهمته في التطوير الاقتصادي والاجتماعي العربي .

---

(١) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص (٢٤ ، ٢٥) .

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص (٢١) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن القول أن هذه الخطة كانت من أفضل الخطط الاقتصادية في الاردن وأكثرها انسجاما مع المفاهيم والاتجاهات الحديثة للتنمية ، حيث أنها وضعت في مقدمة أهدافها أشباع الحاجات الاساسية للأفراد ، وتوسيع المشاركة الشعبية وقاعدة اتخاذ القرارات في عملية التنمية ، كما أنها أشارت ولأول مرة الى التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية ووضعته ضمن أهدافها .

وأما بخصوص الأهداف الواردة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، فيمكن ايجاز (١) أهم أهدافها كما يلي :

١. تحقيق زيادة في الناتج القومي بمعدل ٥٪ سنويا .
٢. زيادة فرص العمل واستحداث (٩٧) الف فرصة عمل جديدة .
٣. تناسب الاستهلاك مع الدخل بحيث تنخفض نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي من ١١١٪ عام ١٩٨٥ الى ٩٩٪ عام ١٩٩٠ .
٤. زيادة الايرادات المحلية وترشيد الانفاق الحكومي حتى يمكن للايرادات المحلية تغطية كافة النفقات الجارية عام ١٩٩٠ .
٥. الحد من العجز في الميزان التجاري وتخفيض نسبة العجز الى الناتج القومي الاجمالي من ٣٦٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٢٪ عام ١٩٩٠ .
٦. تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك .
٧. توزيع مكاسب التنمية بشكل عادل .
٨. أحداث تغيرات في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي .
٩. توسيع المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطط ومراقبتها .

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، راجع : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، ص ص ٨٣ ـ ٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويلاحظ أنه تم التراجع عن مبدأ أشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع في هذهِ الخطة مع احتفاظها بنفس الأهداف الواردة في الخطة السابقة (١).

ويمكن القول من خلال هذا العرض الموجز لأهداف التنمية في الاردن ، أنها شهدت تطورا من فترة لأخرى بما يتلائم والمفاهيم الحديثة للتنمية والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد الاردني بشكل عام .

على أي حال ان الأهم من وضع الأهداف هو تحقيقها ، ولا يمكن الحكم على مدى كفاءة ونجاح التخطيط الا من خلال استعراض الأهداف المحققة وليس الاهداف المخططة .

---

(١) راجع : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣ ـ ٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

مدى مساهمة الاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية

لا شك أن لحجم الاستثمار ، ونمط توزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والمعايير التي يتم الاستناد اليها للمفاضلة بين المشروعات المختلفه ، والتكنولوجيا المستخدمة في الانتاج أثرا واضحا في تحقيق أهداف التنمية .

صحيح أن هناك بعض الأهداف لا تلعب السياسة الاستثمارية أي دور في تحقيقها مثل توسيع المشاركة الشعبية وقاعدة اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية ، وكذلك احداث التغيرات السياسية والاجتماعية اللازمة لمواكبة التطور التنموي ، حيث يتوقف تحقيق هذه الاهداف على اتخاذ قرارات سياسية تحكمها مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والتاريخية بالاضافة للمرحلة السياسية التي يمر بها أي بلد نامي .

وما يهمنا في هذا البحث هو مدى مساهمة الاستثمارات العامة والخاصة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بطريقة أو بأخرى بالسياسة الاستثمارية ، ولا يعني هذا التقليل من أهمية الأهداف الأخرى التي لا تتأثر كثيرا بالسياسة الاستثمارية ، لأنها تشكل في الغالب نقطة البداية لأي تخطيط ناجح ، فلا يمكن تحقيق التنمية دون مشاركة وتضحية جميع فئات المواطنين ، ولا بد لاقناعهم بتحمل اعباء التنمية والمشاركة فيها وتقديم التضحيات من أجلها من ايمانهم أن ثمار هذه التنمية ستعود عليهم أو على الأقل على ابنائهم بالفائدة ، وهذا ما يفسر سبب فشل الاصلاحات والاجراءات التي تفرض من الخارج كشرط اساسي لتقديم المعونة للدول النامية (١).

---

(١) Selected Proceedings of Third Jordan Development Conference, The Ministry of Planning, Amman, Jordan, 1987, P. 26

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالأهداف غير الاقتصادية لا تقل في أهميتها عن الأهداف الاقتصادية والسبب الوحيد لعدم التعرض لها في هذا البحث هو ضعف ارتباطها بالسياسة الاستثمارية والأثر الضعيف جدا للاستثمار في أحداث مثل هذه التغيرات ٠

ولذلك سوف نتعرض في هذا المبحث لدراسة أثر الاستثمار في زيادة الناتج وتخفيض معدلات البطالة ومدى مساهمته في أشباع الحاجات الاساسية لجميع فئات المجتمع وتخفيض العجز التجاري ، على أن نتعرض في المبحث التالي لاثره في أحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني وهي أهم الاهداف الواردة في الخطط الاقتصادية الاردنية المتعاقبة ٠

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ٠

يعتبر انخفاض مستوى الدخل الفردي احدى المشاكل الرئيسة التي تواجه الدول النامية بالاضافة لكونه من أهم مميزاتها ، ولذلك فان زيادة الناتج المحلي الاجمالي والارتفاع بمستوى الدخل الفردي كان ولا يزال في مقدمة الأهداف التي تسعى الى تحقيقها من خلال التخطيط الاقتصادي بشكل عام وتخطيط الاستثمار بشكل خاص ، والجدول رقم (٤ - ١) يبين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن ٠

ويمكن القول بأن الاعتماد على أرقام الناتج المحلي الاجمالي حسب كلفة عناصر الانتاج لمعرفة أثر الاستثمار على زيادة الناتج ، هي أكثر دلالة من الاعتماد على أرقام الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق كون الضرائب غير المباشرة تدخل ضمن مكونات الاصطلاح الاخير ، والمعروف أن هذه الضرائب تحدد عادة بقرار سياسي ، وتؤدي الى تضخيم قيمة الناتج المحلي من الناحية النظرية ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـم (٤ ـ ١)

معـدل نمو الناتـج المحلـي الاجمالـي حسب تكلفة عناصر الانتاج وبالاسعار الثابتـة

(مليون دينـــار)

١٠٠=١٩٦٧

السـنة	الناتج المحلي الاجمالي حسب * تكلفة عناصر الانتـــاج	الناتج المحلي الاجمالي حسـب تكلفة عناصر الانتاج بالأسـعار الثابتـــة	معدل النمـو (٪)
١٩٦٧	١١٥ر٦	١١٥ر٦	—
١٩٦٨	١٣٨ر٢	١٣٨ر٣	١٩ر٦
١٩٦٩	١٦٢ر٥	١٥٢ر١	٩ر٩
١٩٧٠	١٥٤ر٧	١٣٥ر٥	ـ١٠ر٠٢
١٩٧١	١٦٦	١٣٨ر٧	٢ر٤
١٩٧٢	١٨٢ر٨	١٤٤ر٦	٤ر٣
١٩٧٣	١٨٨ر٩	١٣٤ر٣	ـ ٧ر٢
١٩٧٤	٢٤٢ر٤	١٤٤ر٤	٧ر٥
١٩٧٥	٣٠٢ر٩	١٦٠ر٩	١١ر٤
١٩٧٦	٣٨١ر٢	١٨١ر٧	١٢ر٩
١٩٧٧	٤٣٩ر٩	١٨٣ر١	٠ر٨
١٩٧٨	٥٥١ر٢	٢١٤ر٢	١٧
١٩٧٩	٦٦٨ر٦	٢٢٧ر٧	٦ر٣
١٩٨٠	٨٩٣ر٢	٢٧٣ر٨	٢٠ر١
١٩٨١	١٠٤١ر١	٢٩٦ر٣	٨ر٢
١٩٨٢	١١٦٩ر٦	٣٠٩ر٩	٤ر٦
١٩٨٣	١٢٤٢ر٣	٣١٣ر٥	١ر٢
١٩٨٤	١٣١٦	٣١٩ر٧	٢
١٩٨٥	١٣٦٧ر٩	٣٢٢ر٦	٠ر٩

المصـــدر : ـ دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، ١٩٨٦ ، ص (٣١٥) .

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٤٦) .

ـ البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث والعشرون ، ١٩٨٦ ، ص (١٤٦) .

* الناتج المحلي الاجمالي حسب كلفة عناصر الانتاج = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ـ الضرائب غير المباشرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهناك ملاحظة أخرى على الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم (٤ — ١) وهي أنه لا يمكن الاعتماد على مقدار الزيادة او النقص في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٢ ، للحكم على مدى كفاءة الاستثمار في تحقيق زيادة الانتاج ، وذلك لتعرض الاردن خلال هذه الفترة لظروف استثنائية تمثلت في العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، والاحداث الداخلية التي تعرض لها عام ١٩٧٠ واستمد آثارها حتى عام ١٩٧١ .

وأما خلال الفترة التالية ١٩٧٣ — ١٩٧٥ وهي فترة الخطة الثلاثية الأولى ، فقد حقق الاقتصاد الاردني زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٩ر٣٪ وبالاسعار الثابتة ، على الرغم من أن هناك من يرى أنه لم يكن هناك زيادة حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة ، حيث كانت معدلات التضخم خلالها مساوية تقريبا لمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ، ولم يتجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ١٪ حتى عام ١٩٧٥ على أحسن تقدير (١) .

وقد حقق الاقتصاد الاردني زيادة حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي حسب كلفة عناصر الانتاج وبالاسعار الثابتة خلال فترة الخطة الخمسة ١٩٧٦- ١٩٨٠، وبلغت معدلات هذه الزيادة ٤ر١١٪ سنويا في المتوسط .

ولا يمكن الادعاء بأن الزيادة في رأس المال (الاستثمار) كانت العامل الوحيد الذي أدى الى تحقيق هذه الزيادة في الناتج ، بل هناك عوامل أخرى ساهمت في تحقيق هذه النتيجة منها ازدياد انتاجية الايدي العاملة نتيجة الاستفادة من برامج المساعدات الفنية المقدمة من الوكالات والمؤسسات الدولية المختلفة (٢) ، واعادة التنظيم الاداري وانتشار الوعي لدى المزارعين وغيرها من العوامل .

---

(١) Michael P. Mazur: OP. Cit., P. 120 .

(٢) يوسف عبدالله صايغ ، اقتصادات العالم العربي ، مرجع سابق ، ص (٣١٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد بيّنت احدى الدراسات حول عناصر النمو في الاقتصاد الاردني أن ٩ر٦٩٪ من النمو كانت ناتجة عن الزيادة في رأس المال (الاستثمار) ، ٥ر١٤٪ عن الزيادة في قوة العمل وأرتفاع كفاءتها الانتاجية ، ٦ر١٥٪ ناتجة عن عوامل أخرى (١) .

وقد شهدت الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ وهي فترة الخطة الخمسية الثانية تراجعا في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، حيث انخفضت هذه المعدلات الى ٣٨ر٣٪ سنويا في المتوسط ، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من النمو خلال هذه الفترة قد تحقق خلال العامين الأول والثاني فقط وبعدها تدنى مستوى النمو الى أن وصل الى ٩ر٠٪ في عام ١٩٨٥ ، على الرغم من عدم انخفاض مستوى الاستثمار بنفس هذا المستوى (٢) خلال تلك الفترة ، مما يشير الى أن هناك عوامل أخرى تحكم الزيادة في الناتج قد لا تقل أهمية عن الاستثمار .

يتضح مما تقدم أن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز معدلات الزيادة الفعلية للسكان (٣) في الاردن سوى خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، مما يمكن معه القول أن زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترة ما بين ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ ناتجة عن عوامل خارجية مثل زيادة تحويلات العاملين في الخارج ، والمساعدات الاجنبية .

---

(١) Dr. Ahmad Abu-Shaikha,: "Sources of Growth in the Jordan Economy", **Banks in Jordan,** The Association of Banks in Jordan, Vol, (20, No. (6), June 1983, PP. 83-84 .

(٢) راجع ، الجدول رقم (١ ـ ١) ، ص (٧٠) ، من هذا البحث .

(٣) بلغ معدل النمو السكاني في الاردن ٨ر٤٪ خلال الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٧٩ ، ثم أنخفض هذا المعدل الى ٩ر٣٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، راجع : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، ص (٥٩) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولم تكن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل متواصل خلال الفترة موضع الدراسة - وهو شرط للحكم على حدوث التنمية الحقيقية - بل هناك تذبذب واضح في مستوى هذه الزيادة من فترة انمائية لأخرى ، مما يدعو الى ضرورة وضع استراتيجية ملائمة للتنمية ، معتمدة قدر الامكان على المصادر الداخلية ، والى ضرورة تخفيض درجة تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية الى ادنى حد ممكن بحيث يمكن تلافي الآثار السلبية لهذه العوامل على الاقتصاد الاردني في المدى البعيد .

تخفيض معدلات البطالة

يتصف سوق العمل الاردني بأنخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل ، حيث يقدر هذا المعدل بحوالي ٤ر١٩٪ ، ويرجع السبب في ذلك لتدني معدل مساهمة المرأة الاردنية في النشاط الاقتصادي حيث لا يتجاوز ١٠٪ من مجموع الاناث في سن العمل ، بالاضافة لأرتفاع نسبة صغار السن ممن هم دون سن العمل حيث تصل هذه النسبة الى ٥٢٪ من مجموع السكان (١) .

ورغم ذلك فقد عانى الاقتصاد الاردني من مشكلة البطالة لفترات مختلفة وبنسب متفاوتة كما يظهر من الجدول التالي رقم (٤ - ٢) .

---

(١) وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، العمل ، التقرير السنوي ، ١٩٨٦ ، ص (١٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ ــ ٢)

معـدلات البطالــة فـي الاردن لســنوات مختــارة *

السـنة	معدل البطالـة ٪
١٩٦١	١ر٧
١٩٦٨	١٤
١٩٧٣	٨
١٩٧٦	٢
١٩٨١	٩ر٣
١٩٨٢	٣ر٤
١٩٨٣	٨ر٤
١٩٨٤	٤ر٥
١٩٨٥	٦
١٩٨٦	٨

المصـــدر :

ــ وزارة العمـل والشؤون الاجتماعية ،العمل ،التقرير السنوي ، ١٩٨٦ ، ص (١٨)

ــ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ ، ص (٦٣)

يتبيـن من الجـدول رقـم (٤ ــ ٢) أرتفـاع معـدل البطالـة فـي الاردن عـــام ١٩٦٨ ، وهـي السـنة التي اعقبـت العـدوان الاسـرائيلـي على الاردن ومـا نتـــج عنـــه مـن فقـدان عـدد كبير مـن سـكان الضفـة الغربيـة لأعمالهـم وتدفقهـــم نحـو الضفـة الشـرقية ٠

---

* قـد لا تـعكس الارقام الواردة في هـذا الجدول مستوى البطالة الحقيقـي في الاردن ، حيث يشـير تقرير وزارة العمل الى انه تم حساب نسبة البطالة على أساس عـــدد الباحثين عن عمل المسجلين لدى ديوان الموظفين ووزارة العمل ، ولكن مـــن المعروف أن الذين يتقدمون بطلبات عمل لديوان الموظفين هم غالبا مـــن الحاصلين على شهادات ومؤهلات علمية ،كما أنه لا يتم تسجيل جميع العاطلين عن العمل لدى مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة العمل وخصوصا لعدم وجود اعانـة في حالة البطالة كما هو الحال في الدول المتقدمة ،كما تقتصر الأرقام الواردة فـي هذا الجدول على البطالة الصريحة ولا تشير الى البطالة المقنعة ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد أنخفض معدل البطالة فيما بعد خلال فترة الخطة الاقتصادية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، الى ادنى مستوى له ، حيث وصل الى معدل هامشي بسيط هو ٢٪ عام ١٩٧٦ ، ووصل الاقتصاد الاردني خلال فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى مرحلة التشغيل التام ، بل وانتقل الى مرحلة استقبال الايدي العاملة الوافدة خلال هذهِ الفترة ، ومما ساعد في انخفاض معدلات البطالة بلا وتلاشيها تقريبا خلال هذهِ الفترة الانتعاش الاقتصادي في دول الخليج العربي ، وزيادة عدد المهاجرين من الاردن للعمل هناك حيث بلغ عدد الاردنيين العاملين في الخارج عام ١٩٨٠ (٣١٥٤٠٠) عامل منهم (٢٦١٥٠٠) في دول الخليج العربي (١) .

وخلال فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ بدأ معدل البطالة في الاردن في الارتفاع من ٩ر٣٪ عام ١٩٨١ حتى وصل الى ٨٪ عام ١٩٨٦ ، ويرجع السبب في ذلك الى حالة التراجع في معدلات النمو الاقتصادي في الاردن ، والى نسبة الانجاز المتدنية للاستثمارات المخططة خلال هذهِ الفترة ، والى تراجع حجم الطلب على القوى العاملة الاردنية في دول الخليج بسبب انخفاض أسعار البترول وما أدى اليه من تراجع اقتصادي في هذهِ الدول، بل لقد شهدت هذهِ الفترة عودة بعض الاردنيين العاملين في الدول الخليجية .

مما تقدم نرى أن الفترة الوحيدة التي تلاشت خلالها ظاهرة البطالة في الاردن هي ما بين عام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، وهي الفترة التي شهدت زيادة في الطلب على الايدي العاملة الاردنية في الخارج ، وما عدا ذلك فقد عانى الاقتصاد الاردني من هذه الظاهرة خلال جميع مراحل تطوره .

---

(١) وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، العمل ، تقرير وزارة العمل ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠ ، ٢١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ورغم تقديرات خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦ — ١٩٩٠ المتفائلة (١) بخصوص زيادة الناتج وخلق فرص العمل فأنها توقعت أن يصل معدل البطالة الى ١ر٩٪ عام ١٩٩٠ ، أي أكبر من معدلها عند بداية الخطة ، وبنفس الوقت وضعت هذه الخطة تخفيض معدل البطالة المتوقعة كأحد أهدافها الرئيسة (٢) .

وهذا يشير الى أن سياسة تخطيط الاستثمار في الاردن لم تؤدي ولا يتوقع لها أن تؤدي دورا كبيرا في استيعاب الاعداد المتزايدة من الايدي العاملة، وانما ستؤدى إلى تخفيض حدة الارتفاع في معدلات البطالة .

أشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع

رأينا عند استعراض أهداف التنمية ، أن أشباع الحاجات الاساسية لجميع أفراد المجتمع أصبح من الأهداف الرئيسة التي تحاول خطط التنمية الاقتصادية العمل على تحقيقها ليس لمجرد أنها هدف انساني فحسب ، بل لما لذلك من مردود اقتصادي أيضا ، حيث يؤدي أشباع هذه الحاجات لرفع الكفاءة الانتاجية للفرد والمجتمع .

وللحكم على مدى أشباع هذه الحاجات في المجتمع الاردني لا بد من الرجوع لعدد من المؤشرات سواء ما تعلق منها بالرعاية الصحية أو باستهلاك الفرد من المواد الغذائية أو امكانية حصولة على التعليم في مراحلة المختلفة .

---

(١) Selected Procedings of Third Jordan DEvelopment Conference: OP. Cit.,: P. 49, 52, 57 .

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ — ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٨٣ ، ١٦٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ ــ ٣)

تطور مؤشـرات الرعاية الصحية في الاردن مقارنة مع الـدول الأخـرى

الدولـــة	عـدد السـكان لكـل طبيـــب				العمر المرتقب عند الـــولادة			نسـبة الوفيات عند الاطفال لكـل (١٠٠٠) طفـــل			معدل الوفيات لكل (١٠٠٠) شخص		
	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٦٠	١٩٧٧	١٩٨٣
الدول ذات الدخل المنخفض	١٨٠٢٠	١٠٣٠٠	٥٥٥٦	٥٠	٥٠	٥٤	٣٠	١٩	١٤	٣٣	١٥	١١
الدول ذات الدخل المتوسط	٨٩٦٠	٤٤٧٠	٤٧٨٦	٦٠	٦١	٦١	١٩	١١	٨	١٥	١١	١٠
الدول ذات الدخل المتوسط المنخفـــض	—	—	٧٥٥٥	—	—	٥٧	—	—	١١	—	—	١٢
الدول ذات الدخل المتوسط المرتفـــع	—	—	٢٠١٨	—	—	٦٥	—	—	٤	—	—	٨
الدول الصناعية المتقدمة	٨٢٠	٦٣٠	٥٥٤	٧٤	٧٤	٧٦	١	١	(٠ *)	١٠	٩	٩
الدول المصدرة للبترول	٥٤٧٠	١٣٦٣	١٣٦٠	٥٧	٥٧	٥٩	٣٠	١٦	١١	١٤	١٢	١١
الدول الاشتراكية	١٠١٣	٥٦٢	٤٥٨	٦٦	٧٠	٧٠	١٠	٣	١	١٣	٩	٩
الاردن	٥٩٠٠	٢٢٥٠	٩٠٠	٥٦	٥٦	٦٤	٣٠	١٦	٥	٢٠	١٣	٨

المصدر : ــ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٣ .

ــ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

ــ البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٥ ، ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

* تقترب من الصفـــر .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الجدول رقم (٤ ـ ٣) نرى أن الاردن قطع شوطا بعيدا في مجال الرعاية الصحية ، فقد أنخفض عدد السكان بالنسبة لكل طبيب من (٥٩٠٠) عام ١٩٦٠ الى (٩٠٠) فقط عام ١٩٨٠ ، وتفوق بذلك على معظم الدول النامية في هذا المجال ، وان كان لا يزال بينه وبين الدول المتقدمة فرق كبير .

ولكن هناك من يعترض على هذا المؤشر على أساس ان ليس لهُ سوى دلالة ضعيفة في الحكم على مستوى الرعاية الصحية التي يتمتع بها غالبية السكان ، وقد تكون له دلالة مضللة في بعض الاحيان اذا أخذنا في الاعتبار ميل الاطباء والمستشفيات في الدول النامية الى التركز الشديد في العاصمة .

ولذلك فان للمؤشرات الأخرى مثل العمر المرتقب عند الولادة ونسبة وفيات الاطفال ومعدل الوفيات لكل (١٠٠٠) شخص دلالة أقوى في هذا الشأن (١) .

واذا اعتمدنا على هذه المؤشرات ، نجد أنه بالنسبة للعمر المرتقب عند الولادة ، يعتبر قريب من مثيلة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع وأكبر منه في الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض والدول المصدرة للبترول ، ولكنة أقل بشكل كبير منه في الدول الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية، كما أن نسبة وفيات الاطفال مرتفعة في الاردن اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية والدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع وأن كانت أقل منها في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض والدول المصدرة للبترول .

---

(١) الدكتور جلال احمد امين " اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية " ، المستقل العربي ، السنة الاولى ، العدد الخامس ، كانون ثاني ، ١٩٧٩ ، ص (٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومعـــدل الوفيـــات لكل (١٠٠٠) شـخص يعتبـر مساويا لما هـو عليـــــــهِ في الـــدول المتقدمـــة وأفضـــل من بقيـــة الـــدول الأخـــرى ٠

وهـــذا يشـــير الى أن الاردن حقق تطورا كبيـــرا في مجـــال الرعايـــة الصحيـــــة وأن كان يجـــب عليـــهِ أن يبـــذل جهـــودا أكبـــر وبوجـة مزيـــدا من الاهتمـــام والرعايـــة الصحيـــة للأطفـــال ٠

جـــدول رقـــم (٤ـ٤)

نسبة التحاق الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة مقارنة مع متوسط هذهِ النسبة في بقية دول العالم عام ١٩٨٤

المرحلة التعليميـــة	نسبة الالتحاق في الاردن (٪)	متوسط نسبة الالتحاق في الدول ذات الدخل المنخفض (٪)	متوسط نسبة الالتحاق في الدول ذات الدخل المتوسط (٪)	متوسط نسبة الالتحاق في الدول الصناعية المتقدمة (٪)
الابتدائية من ٦ـ١١ سنة	٣ر٨٩*	٦٢	١٠٢	١٠٢**
الثانوية من ١٥ـ١٧ سنة	٢ر٦٨	٣٠	٤٢	٨٧
التعليم العالي ١٨ـ٢٣سنة	٢٢	٤	١٢	٣٧

المصـــدر :ـ خطـة التنميـة الاقتصاديـــة والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، ص (٣٣)٠
ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، لعام ١٩٧٩ ص(٢٤٨)

* هناك شـك حول هـذهِ النسبة حيث بلغت نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي عام ١٩٨٠ لمن هم في سن ٦ ـ ١١ سنة ٢ر٩١٪ من مجموع السكان في هذهِ الفئة من العمر ، كما أن معدل الزيادة السنوية في عدد الطلاب كان بمعدل ٧٪ خـــلال الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ وهذا المعـدل يفوق معدل الزيادة في عـدد السكان مما يؤكـد زيادة الاقبال على الالتحاق بالتعليم وحسن تنفيذ قانون الزامية التعليم ، ولذلـــك من الارجح أن تكـون نسـبة الالتحاق أكبر مما يشير اليه الجدول أعلاه ، ويمكن القـول بأنها تزيـد عن ٩٧٪ ، راجـع بهـذا الخصوص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، ص (١٥ ، ٦٥) ٠

=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتبين من الجدول رقم (٤ - ٤) أن نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي منخفضة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول النامية ذات الدخل المتوسط والدول المتقدمة ولكن نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الثانوي والعالي مرتفعة بشكل ملحوظ اذا ما قورنت بما هي عليه في الدول النامية سواء ذات الدخل المنخفض أو المتوسط وان كانت لا تزال أقل منها في الدول المتقدمة مما يشير الى انخفاض نسبة التسرب في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي في الاردن . ويؤخذ على هذا المعيار ايضا انه لا يمدنا بشيء عن كفاءة التعليم ومضمونة (١)، ويستخدم عادة بالاضافة اليه مؤشر نسبة الامية في المجتمع .

بلغت نسبة الامية في الاردن ٦٧٪ عام ١٩٦١ ، وانخفضت الى ٣٤٪ عام ١٩٨٠ ثم الى ٢٨٪ عام ١٩٨٥ (٢)، وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بما هي عليه في الدول النامية ولكنها مرتفعة للغاية بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة والدول الاشتراكية حيث لم تتجاوز نسبة الامية في هذه الدول ١٪ عام ١٩٧٥ (٣).

=

** يرجع السبب في ارتفاع نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي الى اكثر من ١٠٠٪ الى أن هذه النسبة تحسب على أساس مجموع الطلاب في المرحلة الابتدائية منسوبة الى مجموع السكان ممن هم ضمن فئة عمرية معينة ٦ - ١١ سنة ، وحيث أن أنظمة التعليم في بعض البلدان تسمح بالالتحاق في التعليم الابتدائي لمن هم أقل أو أكثر من هذا العمر فقد ظهرت هذه النسبة أكثر من ١٠٠٪ ، راجع البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٧٩ ، ص (١٨٨) .

(١) الدكتور جلال أمين ، مرجع سابق ، ص (٥) .

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ص (٦٤).
خطة التنمية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص (١٦) .

(٣) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٧٩ ، ص ٥٤، ٥٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ٥)

استهلاك الفرد من السعرات الحرارية مقارنا مع متوسط استهلاكه في بقية دول العالم

	استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مما هو مطلوب (٪) *		
	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٨٢
الدول النامية ذات الدخل المنخفض	٩١	٩١	١٠٥
الدول النامية ذات الدخل المتوسط	١٠٧	١٠٨	١١٤
الدول الصناعية المتقدمة	١٣٠	١٣١	١٣٧
الدول المصدرة للتبرول	١١٠	١١٥	١٤٠
الدول الاشتراكية	١١٠	١١٤	١٣٣
الاردن	٩٠	٩٢	١١٧

المصدر : ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٧٩ ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .
ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٠ ، ص ١٧٠ ، ١٧١ .
ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٥ ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

* تشير متطلبات الفرد من السعرات الحرارية اليومية الى كمية السعرات الحرارية المطلوبة للحفاظ على شخص ما عند مستويات عادية من النشاط والصحة مع الأخذ بعين الاعتبار توزيعات العمر والجنس ودرجة الحرارة والبيئة،راجع : البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٥ ، ص (٢٦٧) .

وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤ـ٥) يتبين أن الاردن في وضع جيد بالمقارنة مع بقية الدول النامية ، كما أن الفرد في المجتمع الاردني يحصل على أكثر من حاجته من السعرات الحرارية اللازمة ، ولكن الأرقام الواردة في هذا الجدول هي متوسط ما يحصل عليه الفرد ولا تأخذ في الاعتبار هيكل توزيع الدخل في الاردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشير بعض الدراسات الى أن هناك حوالي ٢٠٪ — ٢٥٪ من السكان في الاردن يعانون من سوء التغذية ، ولا يستطيعون الحصول على المواد الغذائية اللازمة لامدادهم بالسعرات الحرارية الكافية للحفاظ على صحتهم والقيام بنشاطهم المعتاد (١)، وهذا يقودنا للاشارة الى مشكلة الفقر في الاردن .

وأول ما يعترضنا في هذا السبيل هو تحديد مفهوم لخط الفقر نفسه ، أي تحديد مستوى دخل معين يعتبر جميع فئات المواطنين تحت هذا الخط فقراء وجميع فئات المواطنين الذين تتجاوز مستويات دخولهم هذا الخط غير فقراء .

وقد تم تحديد خط الفقر حسب المفهوم الامريكي على أساس حساب تكلفة الحصول على التغذية الملائمة للفرد وضربها في ثلاثة ، على اعتبار أن الفقراء في الولايات المتحدة ينفقون ثلث دخلهم فقط على الطعام ، بينما حددت لجنة التخطيط الهندية خط الفقر على أساس أنه تكلفة الحصول على المواد الغذائية التي تعطي الحد الادنى من السعرات الحرارية اللازمة للفرد (٢) .

ويفرق بعض الباحثين بين خط الفقر المطلق Absolute Poverty Line وهو مستوى الدخل الكافي للحصول على الحد الادنى اللازم من الحاجات الانسانية الضرورية ، وخط الفقر النسبي Relative Poverty Line الذي يشير لمستوى الدخل الذي يعتبر من يحصلون على أقل منه فقراء حسب المعايير الثقافية والاجتماعية لأي مجتمع ، وهو يقترب من مدلول التفاوت في الدخول الذي ينظر الى نسبة الفقراء ومستوى معيشتهم بالمقارنة مع بقية فئات المجتمع (٣).

---

(١) Radwan Ali Shaban: "Expenditure Distribution and Poverty In Jordan, 1980" Department of Economics, University of Pennsylvania, Un Puplished Paper P. 14.

(٢) Ibid: P. 12 .

(٣) الدكتور محمد الحقور ، " ورقة موجزة عن خط الفقر في الاردن " ، بحث مقدم لندوة توزيع الدخل وآثارة الاجتماعية في الاردن ، التي عقدت في الجمعية العلمية الملكية خلال الفترة من ٢١ - ١٩٨٨/٩/٢٢، ص (٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد قدرت بعض الدراسات أن خط الفقر المطلق في الاردن هو خمسون دينارا شهريا للعائلة ، وخط الفقر النسبي أكثر من خمسين دينار وأقل من مئة دينارا ، وأشارت هذهِ الدراسات الى أن ٥ر٥٪ من السكان في الاردن تقل دخولهم عن مستوى خط الفقر المطلق ، وأن ٣٠٪ من السكان تقل دخولهم عن مستوى خط الفقر النسبي (١) .

وفي دراسة أخرى قدر خط الفقر المطلق في الاردن بمبلغ (١٠٥) دنانير شهريا للعائلة وقدرت هذهِ الدراسة أن حوالي ٥ر٢٠٪ من السكان في الاردن تقل دخولهم عن مستوى خط الفقر المطلق (٢) ، كما أشارت دراسة أخرى استخدمت نفس خط الفقر المطلق الذي تم تحديدة في الدراسة السابقة الى أن نسبة من تقل دخولهم عن (١٠٥) دنانير شهريا أكبر كثيرا من النسبة السابقة وتصل الى ٢ر٥٦٪ من مجموع السكان (٣) .

---

(١) Dr. Fyez A. Tarawneh: "Poverty and Distribution of Growth In Jordan", **Banks In Jordan,** The Association of Banks in Jordan, Vol (2), No. (3) March, 1983, PP. 66-70 .

أيضا :

Dr. Jarir S. Dajani: "Poverty and Income Distribution In Jordan", **Banks In Jordan,** The Association of Banks in Jordan, Vol (1), No. (1), September 1982, PP. 56-58 .

(٢) الدكتور حرب الحنيطي ، " خط الفقر في الاردن " ، نشر ملخص لهذهِ الدراسة في جريدة الدستور ، العدد (٦٦٢٩) تاريخ ١٩٨٦/٢/١ .

(٣) محمد بدوي القاضي ، " الزكاه وأثرها على مشكلة الفقر في الاردن " ، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٨ ، ص (٧٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقدرت دراسات أخرى خط الفقر المطلق بمبلغ (٨٠) دينارا شهريا للعائلة (١)، وخط الفقر النسبي بانة يتراوح ما بين (٩٤ - ١١٦) دينارا شهريا للعائلة وبينت هذه الدراسة أن حوالي ٢٠٪ - ٢٥٪ من المجتمع الاردني تقل دخولهم على مستوى هذا الخط (٢).

ويمكن القول أن خط الفقر المطلق الذي اعتمدت عليه الدراسة الأولى والثانية* متدني للغاية ولا يكفي لسد حاجات الافراد الاساسية ، خصوصا اذا أخذنا في الاعتبار أن جميع الدراسات السابقة كانت على أساس أن متوسط حجم الاسرة هو (٦٫٧) فردا .

وعليه فأن خط الفقر المطلق الذي اعتمد في الدراسات الاخرى أقرب للواقع من حيث كفايته لسد الاحتياجات الضرورية للأسرة في الاردن .

من هذا يتضح أن هناك اجماعا بين جميع من تناولوا مشكلة الفقر في الاردن على وجود نسبة كبيرة من المجتمع الاردني لا يكفي ما تحصل عليه من دخل لتأمين الاحتياجات الاساسية الضرورية لها وأن اختلف تقدير هذه النسبة من دراسة لأخرى ، لاختلافها حول تحديد مستوى خط الفقر المطلق .

وهذا يشير الى أن نمط التنمية والسياسة الاستثمارية في الاردن لم تؤد الى وصول ثمار التنمية الى الفئات الأقل دخلا ، مما يحتم ضرورة اعادة النظر في هذه السياسة وتعديلها بما يكفل حصول الطبقة الفقيرة من المجتمع على ما يكفيها لسد حاجاتها الضرورية .

---

(١) الدكتور محمد الصقور ،مرجع سابق ،ص (٩).

(٢) Dr. Adeeb Haddad: "Jordan's Income Distribution In Retrospect", Draft Paper Prepared for the workshop, Income Distribution and its Social Impact in Jordan, Amman, September 1988, P. 29

* وهي دراسة كل من الدكتور الطراونة والدكتور الدجاني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تخفيض العجز التجاري

يعتبر العجز في الميزان التجاري من الحقات الهامة التي لازمت الاقتصاد الاردني منذ سنة ١٩٣٦ حتى الآن (١)، وعلى الرغم من أن تخفيض هذا العجز كان هدفا رئيسا في جميع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية الاردنية ، الا أنه يتزايد وبمعدلات كبيرة باستمرار .

وبالرجوع للأرقام الواردة في الجدول رقم (٤-٦) نجد أن هناك انخفاضا في العجز التجاري بمقدار ١ر١٪ عام ١٩٦٨ ، الا أن هذا العجز أخذ في التزايد وبمعدلات متزايدة وصلت الى ٤ر٧٣٪ عام ١٩٧٥ ، واستمر هذا العجز في التزايد ولكن بمعدلات متناقصة حتى عام ١٩٨٠ ، حيث وصل معدل التزايد في العجز التجاري الى ٢ر١٧٪ خلال تلك السنة ، وفي عام ١٩٨١ ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٨ر٤٧٪ ومن ثم عاد للتزايد بمعدلات متناقصة حتى عام ١٩٨٣ حيث وصل التزايد في العجز التجاري الى ٧ر١٪ وقد تناقص العجز التجاري خلال عام ١٩٨٤ بمقدار ٦ر١٢٪ واستمر في الانخفاض في العام التالي ولكن بنسبة ٢ر٢٪ فقط .

ويعود السبب في تزايد العجز التجاري خلال الفترة السابقة الى تزايد الواردات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في حجم الصادرات ، حيث يتوقع أن تؤدي اي سياسة تنموية في مراحلها الأولى الى زيادة الواردات ، أما بطريقة مباشرة من خلال زيادة الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع الاستثمارية الواردة في خطط التنمية ، أو بطريقة غير مباشرة لأن نجاح أي خطة في رفع مستوى الدخل الفردي يؤدي الى ارتفاع حجم الواردات ، بافتراض ان الميل الحدي للاستيراد أكبر من الصفر وهو افتراض معقول بالنسبة للدول النامية .

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية عام ١٩٨٦ ، ص (٣،٢) راجع : الملحق رقم (١١) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ٦)

العجـز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥

السـنة	العجز في الميـزان التجـاري	معدل النمو في العجز التجاري (٪)	العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات
١٩٦٧	٤٣٧٢٠ر٩	—	٢٨١٦٠
١٩٦٨	٤٣٢٢٩ر٢	— ١ر١	١٥٠٠٠
١٩٦٩	٥٣٠٠٣ر٢	٢٢ر٦	— ١٠٩٤٠
١٩٧٠	٥٣٧١٢ر٢	١ر٣	— ٤٧١٠
١٩٧١	٦٥١٨٦ر٢	٢١ر٤	— ١٣٦٥٠
١٩٧٢	٧٨٣٠٤ر٢	٢٠ر١	٨٦٠٠
١٩٧٣	٨٩٢٦٣ر٤	١٤	١٠٢٠٠
١٩٧٤	١٠٦٧٥٤ر٢	١٩ر٦	٧٨٢٠
١٩٧٥	١٨٥٠٧٤ر٣	٧٣ر٤	٦٥٥٨٠
١٩٧٦	٢٧٠٠١٣ر٥	٤٥ر٩	٢٦٨٠
١٩٧٧	٣٧٢٤١٧ر٩	٣٧ر٩	٨١٧٨٠
١٩٧٨	٣٦٨٠٣١ر٥	— ١ر٢	٥١٠٠
١٩٧٩	٤٦٤٧٥٨ر٨	٢٦ز٣	٥٧٤٣٠
١٩٨٠	٥٤٤٥١٠ر١	١٧ر٢	١٤٤٨٧٠
١٩٨١	٨٠٤٨٧٢ر٧	٤٧ر٨	٥٦٥٤٠
١٩٨٢	٨٧٧٩٦٥ر٩	٩ر١	٤٨٧٠
١٩٨٣	٨٩٢٧٣٥ر٧	١ر٧	١٥٤٤٠
١٩٨٤	٧٨٠٦٨٢ر٨	— ١٢ر٦	— ٣٩٧٦٠
١٩٨٥	٧٦٣٥٥٧ر٧	— ٢ر٢	٣٧٧٤٠

المصـــدر :

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، ١٩٨٦ ، ص (٣) .

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٤) .

ـ البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، ١٩٨٥ ، ص (٧٠) .

ـ البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون ، ١٩٨٧ ، ص (٦٩) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد زاد من حدة مشكلة العجز التجاري في الاردن ، أن نسبة كبيرة من الاستثمارات كانت موجهة لقطاع الانشاءات وقطاع البنية التحتية والخدمات وهذه القطاعات تنتج خدمات غير قابلة للتصدير بشكل مباشر ، مثل خدمات الاسكان والطرق والابنية الحكومية والخدمات الصحية والتعليمية ، الا أنه يمكن القول أنها ساهمت وبطريقة غير مباشرة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري المتمثل في زيادة نسبة التعليم ، والاستثمارات الخاصة بتدريب وتأهيل الايدي العاملة أدت الى زيادة عدد العاملين في الخارج مما زاد من حجم تحويلاتهم للاردن .

واذا أمكن تبرير العجز في الميزان التجاري ولو جزئيا ، بحاجة الاردن الى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع التنموية ، وحاجتة لتوجيه جزء كبير من استثماراته لقطاعات البنية التحتية والخدمات في بداية مراحل النمو ، على اعتبار أن هناك حدا ادنى من خدمات هذين القطاعين لا بد من توافرها لتشجيع وحفز النمو والتوسع في القطاعات الانتاجية ، فان ذلك لا ينفي الحاجة الى ضرورة اعادة النظر في سياسة توزيع الاستثمار والعمل على توزيع الاستثمارات بطريقة تؤدي الى تقليص حجم الواردات وزيادة حجم الصادرات سواء كان ذلك بتشجيع الاستثمارات التي تقوم بانتاج سلع تحل محل الواردات أو تؤدي الى زيادة الصادرات ، وتشجيع الاستثمارات التي تستخدم المواد الاولية والموارد المتوفرة محليا .

ويجب العمل على تقليص درجة الاعتماد على تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الاجنبية كمصدرين رئيسين لتغطية العجز في الميزان التجاري ، بحيث تحل الصادرات الوطنية محل هذين المصدرين في المدى البعيد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني

يمكن تعريف الهيكل أو البنيان الاقتصادي أنه مجموعة من النسب والعلاقات التي تميز اقتصادا معينا في مكان وزمان معينيين (١)، مثل نسبة العاملين في القطاع الزراعي أو الصناعي الى مجموع القوى العاملة ، أو نسبة ما يتم انتاجة في كل قطاع الى الناتج المحلي الاجمالي أو نسبة مجموع الصادرات والواردات للناتج القومي ، والى غير ذلك من النسب التي يمكن أن يتميز بها اقتصاد ما في وقت معين .

ويعتبر الكثيرون من الاقتصاديين أن التغيرات الهيكلية هي أهم ما يميز عملية التنمية عن النمو الاقتصادي، بل يذهب بعضهم الى حد تعريف التنمية الاقتصادية أنها الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي التي تتحقق في غمار التغير في البنيان الاقتصادي ، أو أنها التغير في البنيان الاقتصادي الذي يكون من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن (٢).

فالمقصود بالتغيرات الهيكلية هو التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية سواء من حيث مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الايدي العاملة أو التغير في نسبة التجارة الخارجية أو الاستهلاك أو الادخار للناتج المحلي الاجمالي وباختصار تشمل التغيرات الهيكلية أي تغير في النسب والعلاقات التي يتميز بها اقتصاد معين .

---

(١) الدكتور رفعت المحجوب ، مرجع سابق ، ص (١٢٦).

(٢) الدكتور عادل أحمد حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، نظرات في معالم ومشكلات التجارة الخارجية للمجتمع الدولي المعاصر بشطريه المتقدم والمتخلف ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص (٣٣٦).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع أن أسباب التغيرات الهيكلية الاقتصادية خلال مراحل النمو تبدو معقده وغامضه ، ألا أنه يمكن القول ان هذهِ التغيرات هي نتيجة للتفاعل بين قوى العرض ـ المتمثلة بالتغير في رصيد رأس المال في المجتمع والتغير في الفن الانتاجي ـ وقوى الطلب المتمثلة بالتغير في الطلب على السلع والخدمات النهائية (١).

ويمكن توضيح أثر هذا التفاعل بين قوى العرض والطلب باختصار (٢) على النحو التالي :

تؤدي الزيادة في رصيد رأس المال في المجتمع والتحسن في الفن الانتاجي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد ،كما قد تؤدي الى تحسين في نوعية الناتج من السلع والخدمات أو تخفيض التكاليف وبالتالي انخفاض في الأسعار ،وأثر هذهِ التغيرات في جانب العرض وقدرتها على احداث التغيرات الهيلكية ، يتوقف على المرونة الدخلية والسعرية للطلب على منتجات الصناعات والقطاعات المختلفة .

فالصناعة أو القطاع الذي تكون مرونة الطلب على منتجاته مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع مرونة الطلب على منتجات الصناعات والقطاعات الاخرى سيؤدي التغير التكنولوجي وزيادة الاستثمار الى جذب مزيد من العمال وعناصر الانتاج الاخرى نحو هذا القطاع أو الصناعة وستزداد الأهمية النسبية لهذهِ الصناعة والقطاع بالنسبة للاقتصاد القومي سواء من حيث مدى مساهمته في توليد الناتج أو في استيعاب الايدي العاملة .

وسيكون الأثر عكسيا تماما على القطاعات التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب على منتجاتها حيث سيؤدي التقدم التكنولوجي وزيادة الاستثمار الى تحرير

---

(١) Wallace C. Peterson: Income, Employment, and Economic Growth, W.W. NORTON and Company, INC., New York, 1962, P. 507.

(٢) لمزيد من التفاصيل ، راجع : W.C. Peterson: OP. Cit., PP. 508-524

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العمال من هذه الصناعة والقطاع واتجاههم نحو القطاعات الأخرى ، وبذلك تتناقص الأهمية النسبية لهذه الصناعة والقطاع بالنسبة للاقتصاد القومي ككل .

ويعتبر القطاع الزراعي مثالا ممتازا على القطاعات الاقتصادية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب على منتجاتها ، ففي دراسة اجراها تشينري Chenery على اقتصادات واحد وخمسين بلدا ، وجد أن مرونة الطلب على منتجات القطاع الزراعي أقل من صر . بينما كانت مرونة الطلب على منتجات القطاع الصناعي ٣ر١ في حين كانت مرونة الطلب على منتجات قطاع الخدمات تساوي واحد تقريبا (١) .

وبذلك فانة يتوقع أن تقل الأهمية النسبية للقطاع الزراعي سواء من حيث مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي أو في مدى استيعابة للايدي العاملة وسوف تتزايد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي وقطاع الخدمات نتيجة التنمية الاقتصادية .

وفي دراسة اجراها كوزنتس Kuzents حول العلاقة ما بين التنمية الاقتصادية والتغيرات في الهيكل الاقتصادي لعدد كبير من الدول المتقدمة والدول النامية ، توصل للنتائج التالية (٢) .

١. كلما تحركنا من الدول ذات الدخل الفردي المنخفض باتجاة الدول ذات الدخل الفردي المرتفع تتناقص نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة بينما تتزايد نسبة القوى العاملة في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات .

٢. ان نسبة الناتج القومي الذي يتم انتاجها في القطاع الزراعي لها ارتباط عكسي بمعدل الدخل الفردي ، حيث تكون هذه النسبة منخفضة في الدول ذات الدخل الفردي المرتفع ، وتكون مرتفعة في الدول ذات الدخل الفردي المنخفض ، بينما ترتبط نسبة اسهام القطاع الصناعي وقطاع الخدمات مع معدل الدخل الفردي بعلاقة طردية موجبة .

---

(١) لمزيد من التفاصيل ، راجع : A.P. Thirlwall: OP. Cit., P. 55

(٢) لمزيد من التفاصيل، راجع : Wallace C. Peterson: OP. Cit., PP. 505-508

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣. الدخل الفردي الحقيقي للعامل يختلف من قطاع لآخر سواء في الدول النامية أو المتقدمة حيث وجد كوزنتس Kuzents أن معدل الدخل الفردي الحقيقي للعاملين في الزراعة منخفضا بالمقارنة مع دخول العاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات .

٤. وفي تحليل لاقتصادات بعض الدول المتقدمة ولفترات تصل الى ستة وتسعين سنه وجد كوزنتس أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي ومدى مساهمتة في استيعاب الايدي العاملة تنخفض مع أرتفاع الدخل القومي الحقيقي .

هذا بالنسبة لهيكل العمالة والانتاج أما بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية ، فيلاحظ اعتماد البلدان الناميه وبشكل كبير ، على تصدير البترول والمواد الأوليه حيث شكلت هذه المواد ما نسبته ٨٣٪ من مجموع صادرات الدول النامية ذات الدخل المنخفض عام ١٩٦٠ ، كما شكلت ما نسبته ٨٦٪ من مجموع صادرات الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، ٩٥٪ من صادرات الدول البترولية لنفس العام (١) .

ولم تتغير هذه النسب كثيرا عام ١٩٧٧ ، حيث شكلت المواد الأولية والبترول ما نسبته ٨١٪ من مجموع صادرات الدول النامية منخفضة الدخل ، ٦٣٪ من صادرات الدول متوسطة الدخل ، ٩٩٪ من صادرات الدول البترولية (٢) .

وبالمقابل فان المواد الغذائية والمواد المصنعة تشكل الجانب الرئيسي من مستوردات الدول النامية من الدول المتقدمة ، ومما يزيد من مصاعب الدول النامية هو أن هناك عددا كبيرا من هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة في الحصول على أكثر من ٥٠٪ من حصيلة صادراتها ويقدر عدد البلدان التي تنتمي الى

---

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٠ ، ص (١٤٤) .

(٢) المرجع السابق ، ص (١٤٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـذهِ الطائفة بما لا يقل عن ثلاثين بلدا تستأثر بنحو ٤٠٪ من صادرات الدول النامية (١)، وسيتضاعف عدد هذهِ الدول اذا اضفنا اليها الدول البترولية والدول التي تعتمد على تصدير سلعتين رئيستين .

وتعاني الدول النامية من عدة مشاكل نتيجة اعتمادها على تصدير المواد الأولية منها :

١. أن انتاج المواد الأولية وتصديرها يشكل استنزافا للموارد الطبيعية في هذهِ الدول ، حيث أنها في الغالب مصادر ناضبة وغير متجددة على العكس من الدول المتقدمة التي تعتمد على تصدير المواد المصنعة .

٢. اتجاه معدل التبادل الدولي للتغير في غير صالح الدول النامية ، حيث كانت اتجاهات اسعار التصدير منافية لمصالح هذهِ الدول ، وقد تجاوز الانخفاض في أسعار صادرات الدول النامية والارتفاع في أسعار وارداتها حجم النمو في صادرات هذهِ الدول مما ادى الى انخفاض القوة الشرائية لصادراتها (٢).

٣. تباطوء معدل الزيادة في الطلب على الواردات من المنتجات الأولية من جانب الدول الصناعية نتيجة لركود الطلب في البلدان الصناعية ولاتباع هذهِ البلدان سياسة تجارية غير ملائمة ، بالنسبة للدول النامية ، وما ادى اليه ذلك من انخفاض في معدلات نمو صادرات الدول النامية للدول المتقدمة (٣).

---

(١) الدكتور محمد زكي الشافعي ، مرجع سابق ، ص (٣٥) .

(٢) البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩ ، ص (١٤).

(٣) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٠ ، ص (٣٠ ، ٤٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤. الذبذبات الواسعة في الاسعار الدولية للمواد الأوليه وما نتج عنها من تأثيرات غير ملائمة ، على انتاج وتصدير هذهِ السلع في الدول النامية (١).

وبخصوص الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة أو سلعتين رئيستين فأن أثر تقلبات الاسعار الدولية لهذهِ السلع سيكون سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام في هذهِ الدول ، لأن حصيلة الصادرات لهذهِ الدول وبالتالي قدرتها على الاستيراد ستتأثر بدرجة كبيرة نتيجة تقلبات الأسعار الدولية .

ولذلك فان التغيرات المطلوبة خلال عملية التنمية يجب أن تكون باتجاه تقليص الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، كما يجب تنويع الصادرات قدر الامكان حتى يمكن مواجهة أثر التباطوء في زيادة الطلب على المواد الأولية من قبل الدول الصناعية ولكي تقلل من درجة تأثر اقتصادات البلدان النامية نتيجة تقلب اسعار المواد الأولية في الاسواق الدوليه ، وكذلك تقليص الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الغذائية والمواد المصنعة .

وأما هيكل الطلب في الدول النامية فهو بحاجة الى تغيير ايضا حيث تعاني الدول النامية عموما من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ، وارتفاع معدلات الاستهلاك بالنسبة للناتج القومي الاجمالي ، كما أنها تعتمد بشكل كبير على المصادر الاجنبية في تمويل جانب كبير من استثماراتها المحلية ، مما يحتم على هذهِ الدول ضرورة العمل على اجراء تغيرات واسعة في هيكل الطلب لديها من أجل زيادة معدلات الادخار والاستثمار وزيادة المصادر الداخلية لتمويل الاستثمار وتقليص درجة الاعتماد على القروض والمصادر الخارجية في تمويل الاستثمارات المحلية .

---

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩ ، ص (٣٦) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما تعاني الدول النامية من اختلال في هيكل الدخل ، وقد أدى سوء توزيع الدخل في كثير من هذهِ الدول الى عدم استفادة الغالبية العظمى من السكان من جهود التنمية المتواصلة لرفع مستوى معيشتهم وسوف نتعرض للتغيرآت في الهيكل الاقتصادي الاردني مع بيان أثر الاستثمار في احداث هذهِ التغيرات .

هيكل الانتاج :

يعتبر التخصص في انتاج المواد الأولية ، والاعتماد الكبير على القطاع الزراعي الذي يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي من الصفات المميزة للدول النامية ، ويقابل ذلك ضعف واضح في القطاع الصناعي وانخفاض في الأهمية النسبية لمدى مساهمته في الناتج المحلي لهذهِ الدول ، وما يترتب على ذلك من اعتماد الدول النامية بشكل متزايد على اسواق الدول المتقدمة ، للحصول على ما تحتاجة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية المصنعة ، مما يؤدي الى تفاقم مشكلة العجز في موازين المدفوعات ، وزيادة تبعية هذهِ الدول للخارج ، واتجاه معدل التبادل الدولي للتطور في غير صالح الدول النامية .

ولذلك فان احداث تغيرات هامة في الهيكل الانتاجي للدول النامية ، والنهوض بالقطاع الصناعي ، وزيادة أهميتة النسبية من حيث مدى مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي تعتبر من الأهداف الرئيسة للتخطيط الاقتصادي في هذهِ الدول ، لما يؤدي اليه من تنويع في صادراتها ، أوتخفيض في حجم وارداتها وهذا يساهم في حل مشاكل موازين المدفوعات ، وتقليص درجة اعتمادها على الخارج ، ويحد بالتالي من مشكلة تدهور معدلات التبادل الدولي بالنسبة لها مع العالم الخارجي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ ـ ٧)

تطور التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالـــي فـــي الاردن
خـلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥

(نسبة مئوية ٪)

القطـــاع	١٩٦٤ـ١٩٦٧	١٩٦٨ـ١٩٧٢	١٩٧٣ـ١٩٧٥	١٩٧٦ـ١٩٨٠	١٩٨١ـ١٩٨٥
الزراعـــة	٢١ر٦	١٢ر٩	١٠ر١	٨ر٨	٧ر٨
الصناعـــة	١٠ر٨	١٠ر٧	١٥ر٥	١٧ر٩	١٨ر٧
الماء والكهرباء	١	١ر٢	١ر٢	١ر٤	٢ر٣
الانشاءات	٥ر٢	٥ر٦	٧ر١	٩ر٢	٩ر٩
الخدمات	٦١ر٤	٦٩ر٦	٦٦ر١	٦٢ر٧	٦١ر٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـــــدر: الملحـــق رقـــم (٥) ،ص (٢٦٣).

يظهـــر من الأرقـــام الواردة فـــي الجـــدول رقـــم (٤ ـ ٧) أن نسبة مســـاهمة القطاع الزراعـــي في اجمالـــي الناتـــج المحلـــي قـد انخفضـت باستمرار ، حيث كانـــت ٢١ر٦٪ خـلال الفترة الأولـــى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ، وانخفضت بشكل تدريجـــي الى أن وصلـــت الى ٧ر٨ خـلال الفترة الاخيـرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .

وأما القطاع الصناعـي فيلاحـظ أن هناك ثباتا نسـبيا في نسـبة مساهمته فـــي الناتـج المحلـــي الاجمالي خـلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢ وشـهدت نسـبة مســاهمة هـــذا القطـاع زيادة ملحوظـة خـلال الفترة التالية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ حيث وصلت الي ٥ر١٥٪ ، ثم ارتفعـت الى ٩ر١٧٪ خـلال الفتـرة التالية ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ ، ولم تتغير الا بمقـــدار بسيط ٨ر٠٪ خـلال الفترة الاخيـرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .

والواقـع أن هـذا القطـاع لم يحقـق زيادة فـي الناتـج تتناسـب مع زيـــادة الاستثمارات الموجهـة اليه ، وخصوصا في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ويرجـع السبب فـــي ذلـك الى تعثـــر عـدد من مشاريع القطـاع العـام ، مثـل مشـروع البوتاس ، وأســـمنت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجنسوب ، ومصانع الاخشاب والزجاج ، والانتاج التلفزيوني ، ويعود السبب في تعثر هذهِ المشروعات حسب ما جاء في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الى بعض الظروف الاقتصادية العالمية ، ومشكلات سوء الادارة ، وعدم كفاءة التشغيل ، وعدم توفر الكوادر الفنية والادارية اللازمة لادارة هذهِ المشاريع (١).

ولا يقتصر الأمر على كمية الناتج في القطاع الصناعي ، بل الأهم من ذلك هو نوعية الناتج وهيكل القطاع الصناعي نفسه ، حيث قسم هوفمان W.G. Hoffman مراحل النمو الصناعي الى أربعة مراحل ، وأتخذ من نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية الى القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية اساسا للتميز بين هذهِ المراحل ، ففي حين تتميز المرحلة الاولى من النمو الصناعي ببلوغ نسبة القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية الى القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية ٥ : ١ تنخفض هذهِ النسبة الى ٥ر٢ : ١ في المرحلة الثانية ثم الى ١ : ١ في المرحلة الثالثة ، وتتميز المرحلة الرابعة بزيادة القيمة المضافة لصناعات السلع الرأسمالية عن القيمة المضافة لصناعات السلع الاستهلاكية (٢).

---

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص (٥٣٢).

(٢) لمزيد من التفاصيل ، راجع : الدكتور محمد زكي الشافعي ، مرجع سابق ، ص (١٠٤ ، ١٠٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ٨)

القيمـة المضافـة حسب النشاط الصناعـي في الاردن عـام ١٩٨٦

(١٠٠٠) دينار

النشـاط الصناعـي	القيمة المضافة	النسبة من المجموع الكلي ٪
الصناعـات الاستخراجيـة	٦٣٢٠٩	١٩
صناعة المواد الغذائية والتبغ والمشروبات	٦٦١١٣	١٩ر٩
صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلديـة	١٢٠٧٩	٣ر٦
صناعـة الخشب والمنتجات الخشبية	٨٢١٩	٢ر٤
صناعـة الورق والطباعـة والنشـر	١٠٣٠٩	٣ر٢
صناعة الكيماويات الصناعيـة	١٦٨٧٠	٥
تكريـر البتـرول	٢٧٤٠٣	٨ر٣
صناعة المطاط والبلاستيك	٥٩٣٦	١ر٨
صناعة المنتجات غير المعدنية	٥٠٥٢٧	١٥ر٢
صناعة المنتجات المعدنية الاساسية	١٠٤٤٨	٣ر٢
صناعة المنتجات المعدنية عن الماكينات والمعـدات	١٤٨٨٤	٤ر٥
صناعـة المكائن والاجهزة والتجهيزات الكهربائيـة	١٠٣١	٠ر٣
صناعة معـدات النقـل	٢٦٨	٠ر٠٨
انتـاج الطاقـة الكهربائيـة	٣٥٠٧٤	١٠ر٥
خدمات صناعيـة	١٠٠١٧	٣
المجمـوع	**٣٣٢٣٨٧**	**١٠٠**

المصـدر : دائرة الاحصاءات العامـة ، الدراسـة الصناعيـة ١٩٨٦ ، ص ص ٦ ــ ١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتبين من الجدول رقم (٤ ـ ٨) ان نسبة القيمة المضافة التي انتجتها الصناعات الرأسمالية لا تتجاوز ٣٨ر٠٪ من اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي*، وهي نسبة منخفضة جدا ولا تقارن بنسبة القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية ، مما يعني وحسب مفهوم هوفمان Hoffman أن الاردن لا يزال في اولى خطواته من حيث التصنيع وهو بحاجة لوقت طويل لبلوغ المرحلة الأولى ولوقت أطول لتجاوزها للمرحلة الثانية ٠

أما قطاع الماء والكهرباء فان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جدا وقد تزايدت هذه النسبة بمعدل بسيط خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٥ حيث تزايدت من ١٪ خلال الفترة الأولى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ الى أن وصلت الى ٣ر٢٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ٠

وبخصوص قطاع الانشاءات نجد أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بقيت ثابتة تقريبا خلال الفترة الاولى والثانية من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢ ، وتزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترتين التاليتين من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ ، وذلك بسبب زيادة تحويلات العاملين في الخارج ، واتجاه هذه التحويلات نحو الاستثمار في قطاع الاسكان (١)، وقد تراجع معدل النمو في نسبة مساهمة هذا القطاع مع تراجع معدلات النمو في تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ٠

وأما قطاع الخدمات الذي يتوقع عادة أن تزيد نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، مع اطراد النمو الاقتصادي ، لما يتضمنه هذا القطاع من أنشطة متعددة ـ مثل الخدمات المالية والمصرفية والتجارة والتأمين والمواصلات والصحة والتعليم ـ يزداد الطلب على خدماتها نتيجة تطور وتوسع القطاعات

---

(١) سبق التعرض لهذا الموضوع عند بحث تحويلات العاملين في الخارج كمحدد من محددات الاستثمار في الاردن ، راجع الفصل الثاني ، ص (٨٤) من هذا البحث ٠

* تشير هذه النسبة الى انتاج صناعة المكائن والمعدات والاجهزة والتجهيزات الكهربائية ومعدات النقل ونسبتها من المجموع الكلي للقيمة المضافة للقطاع الصناعي كما وردت في الجدول رقم (٨) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتاجية الاخرى ، وهو ما يتضح ايضا من تجارب الدول المتقدمة حيث يساهم هذا القطاع بما نسبته ٦٢٪ من اجمالي الناتج المحلي فيها كما هو مبين في الجدول رقم (٤ ـ ٩) .

ولكن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن بدأت مرتفعة خلال الفترة الاولى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ حيث كانت ٤ر٦١٪ ثم استمرت في الارتفاع الى أن وصلت الى ٦ر٦٩٪ خلال الفترة التالية ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ ، ولكنها بدأت بالانخفاض خلال الفترتين التاليتين من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ وهي الفترة التي شهد الاقتصاد الاردني خلالها نموا حقيقيا مما يعني أن الاهمية النسبية لقطاع الخدمات تتطور بشكل عكسي لما تم في الدول المتقدمة كما لا يتفق مع التوقعات النظرية من الناحية الاقتصادية ، وهذا يشير الى وجود تضخم في حجم هذا القطاع في الاقتصاد الاردني .

وبمقارنة الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاردني مع الهياكل الانتاجية لبقية دول العالم كما هو وارد في الجدول رقم (٤ ـ ٩) ، يمكن الحكم على مدى الاختلال في الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاردني .

يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٩) أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في اجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد الاردني عام ١٩٦٥ ، كانت اكبر من مثيلاتها سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة ، واستمر الوضع على ما هو علية عام ١٩٧٨، وأما في عام ١٩٨٣ ومع بقاء نسبة مساهمة هذا القطاع أكبر منها في الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل فأنها أصبحت أقل قليلا من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدول المتقدمة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ٩)

التوزيـع النسـبي لاجمالي الناتج المحلـي في الاردن مقارنا مع بقية دول العالم لسـنوات مختـارة

(٪)

السـنة / القطـاع	١٩٦٥			١٩٧٨			١٩٨٣		
	زراعـة	صناعة *	خدمـات	زراعـة	صناعـة	خدمات	زراعـة	صناعـة	خدمـات
الدول النامية ذات الدخل المنخفض	٤٣	٢٩	٢٨	٣٨	٢٤	٣٨	٣٧	٣٤	٢٩
الدول النامية ذات الدخل المتوسـط	٢٢	٣١	٤٧	١٦	٣٤	٥٠	١٥	٣٦	٤٩
الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفـض	٣١	٢٤	٤٥	—	—	—	٢٢	٣٣	٤٥
الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفـع	١٧	٣٤	٤٩	—	—	—	١١	٣٧	٥٢
الدول الصناعيـة المتقدمـة	٥	٩	٥٦	٤	٣٧	٥٩	٣	٣٥	٦٢
الدول المصدرة للبترول	٥	٦٥	٣٠	٥	٦٥	٣٠	٢	٦٥	٣٣
الاردن	٦ر٢٢	١٧ *	٦٠ر٤	٦ر١٠	٢٧ر٧ *	٦١ر٧	٨ر٩	٢٩ر٧ *	٦١ر٤

المصـدر: الجـدول رقـم (٤ ـ ٧)

ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم لسـنة ١٩٨٠ ، ص (١٣٢ ، ١٣٣)

ـ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم لسـنة ١٩٨٥ ، ص (٢٠٤ ، ٢٠٥)

* تم اضافة قطاع الانشاءات ، الماء والكهرباء الى قطاع الصناعة حسب ما هو متبع في تقرير البنك الدولي ، راجـع تقرير البنك المذكور عن التنمية في العالم لسنة ١٩٨٥ ، ص (٢٥٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرجع السبب في زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الاردن ،الى الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية ، وأرتفاع نفقات الدفاع [١]، نتيجة للظروف السياسية التي تعاني منها المنطقة بشكل عام ،واحتلال اسرائيل للضفة الغربية من الاردن ، وتهديدها المستمر للامن القومي الاردني • ولكن مقارنة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاردن بمثيلاتها في الدول الاخرى يعطي صورة عكسية تماما ، حيث تشير الارقام الواردة في الجدول رقم (٤ـ ٩) الى أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في الاردن كانت عام ١٩٦٥ أقل منها في الدول النامية والمتقدمة على السواء ، وقد اختلف الوضع بعض الشيء عام ١٩٧٨ ، حيث أصبحت نسبة مساهمة هذا القطاع في الاردن أكبر منها في الدول النامية ذات الدخل المنخفض مع بقائها أقل من مثيلاتها في الدول النامية متوسطة الدخل والدول المتقدمة ، وعادت هذه النسبة لتبقى أقل من مثيلاتها في الدول النامية والمتقدمة عام ١٩٨٣ •

أما القطاع الزراعي فكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٥ مساوية تقريبا لما هي عليه في الدول النامية المتوسطة الدخل وأقل منها في الدول النامية المنخفضة الدخل وأكبر منها في الدول الصناعية المتقدمة ، وفي عام ١٩٧٨ كانت نسبة مساهمة هذا القطاع أقل منها في الدول النامية عموما ولكنها ضعف نسبة مساهمته في الدول المتقدمة ، وفي عام ١٩٨٣ بقيت هذه النسبة أقل من مثيلاتها في الدول النامية ولكنها وصلت الى ثلاثة أضعاف ما هي عليه في الدول المتقدمة •

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن هناك اختلالا واضحا في الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاردني ، حيث يتمتع قطاع الخدمات بأهمية نسبية كبيرة بالمقارنة مع بقية دول العالم كما تنخفض الأهمية النسبية للقطاع الصناعي ولم تؤد السياسة الاستثمارية للخطط الاقتصادية المتعاقبة الى زيادة انتاج القطاع الصناعي بمقدار يكفي لتصحيح هذا الاختلال •

---

(١) Michael P. Mazur: OP. Cit., P. 67 .

ايضا :

الدكتور يوسف عبدالله صايغ ، اقتصادات العالم العربي ، مرجع سابق ، ص ص (٣٠٦ ـ ٣٠٨) •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هيكل العمالـــــــه :

يتسم هيكل الانتاج والعمالة في الدول النامية عموما ، بالأهمية النسبية الكبيرة لانتاج المواد الاولية سواء الزراعية أو التعدينية ، ويقتصر الانتاج الصناعي في معظم هذه البلدان على تجهيز المواد الأولية وبعض الصناعات التحويلية الخفيفه والصناعات اليدوية والحرفية ، ويترتب على ذلك ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول النامية حيث تتراوح هذه النسبه ما بين ٤٤٪ — ٧٢٪ من المجموع الكلي للأيدي العاملة ، بينما تتراوح نسبة العاملين في القطاع الصناعي ما بين ١٣٪ — ٢٢٪ ، ولا تزيد نسبة العاملين في القطاع الزراعي عن ٦٪ من مجموع القوى العاملة في الدول المتقدمة وتصل نسبة العاملين في القطاع الصناعي الى ٣٨٪ في هذه الدول (١) .

ويؤكد معظم الاقتصاديين على وجود علاقه ارتباط مباشرة بين التخصص في الانتاج الأولي والتخلف ، وحجتهم في ذلك اننا لا نجد بلدا واحدا من البلدان المتقدمة يعتمد اساسا على الانتاج الأولي أو بلدا متخلفا واحدا تسود الصناعة هيكل الانتاج والعمالة فيه (٢) .

ويرى كثير من الاقتصاديين أنه يمكن اعتبار التوزيع الوظيفي للايدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كمقياس تقريبي لدرجة التقدم الاقتصادي الذي وصلت اليه اي دوله (٣) ، والجدول رقم (٤ - ١٠) يبين التوزيع النسبي للقوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاردن .

---

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٧ ، ص (٢٤٠ ، ٢٤١) .

(٢) الدكتور عبد الحميد القاضي ، مرجع سابق ، ص (٤٩) .

(٣) Wallace C. Peterson: OP. Cit., P. 505

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ١٠)

التوزيع النسبي للأيدي العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (العمالة الاردنية + الوافدة)

(٪)

السنة / القطاع	١٩٦١	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الزراعـــة	٣٣ر٥	١٦ر٥	١٩ر٣	١١ر٣	١٠ر٩	١١ر٤	٨ر٣	٧ر٣	٩ر٧	٩
الصناعـــة	١٠ر٦	٩ر٧	١٠ر١	٩	٨ر٩	٩ر٥	١٠ر٨	١١ر٤	١٢ر٦	١١ر٨
الانشـاءات	١٠ر٢	١٢	٩ر٨	١٥ر٧	١٥ر١	١٦	١٦ر٣	١٥ر٥	١٩ر٢	١٧ر٨
الخدمـات	٤٥ر٧	٦١ر٨	٦٠ر٨	٦٣ر٩	٦٥ر١	٦٣ر١	٦٤ر٧	٦٥ر٩	٥٨ر٥	٦١ر٤
المجمـوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـدر: ـ الجدول رقـم (٣ـ٦)

ـ الدكتور عيسى ابراهيم ، مرجع سـابق ، جـدول رقـم (١) ، ص (١٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤ ـ ١٠) الى أن القطاع الزراعي قد استوعب ما نسبته ٥ر٣٣٪ من مجموع قوة العمل عام ١٩٦١ ، وأخذت هذهِ النسبة بالانخفاض التدريجي الى أن وصلت الى ٩٪ عام ١٩٨٥ ٠

وأما قطاع الصناعة فقد استوعب ما نسبتة ٦ر١٠٪ من قوة العمل عام ١٩٦١ ، وتناقصت هذهِ النسبة الى أن وصلت الى ٩ر٨٪ سنة ١٩٨٠ مما يشير الى أن هذا القطاع يستخدم التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة والموفرة للعمالة ، ولكن نسبة استيعاب هذا القطاع من الايدي العاملة أخذت تتزايد ببطء الى أن وصلت الى ٨ر١١٪ عام ١٩٨٥ ، حيث لم تتجاوز ما كانت عليهِ عام ١٩٦١ ، الا في حدود ٢ر١٪ خلال أربعة وعشرين عاما ، مما يشير الى أن نمو هذا القطاع كان بطيئا جدا من حيث مدى مساهمتة في استيعاب قوة العمل وهذا ما يتعارض مع الهدف الدائم للتخطيط الاقتصادي في الاردن وهو العمل على تخفيض معدلات البطالة ٠

وقد استوعب قطاع الانشاءات ما نسبته ٢ر١٠٪ من مجموع القوى العاملة عام ١٩٦١ وأخذت هذهِ النسبة في التزايد بشكل تدريجي الى ان وصلت الى ٨ر١٧٪ عام ١٩٨٥ ٠

وقد تزايدت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من ٧ر٤٥٪ عام ١٩٦١ الى ٨ر٦١٪ عام ١٩٧٣ وتغيرت هذهِ النسبة في حدود ضيقة بعد ذلك وبقيت عند مستوى ٤ر٦١٪ عام ١٩٨٥ ، ويمكن مقارنة هذهِ النسب مع ما هي عليه في الدول الأخرى وكما هي واردة في الجدول رقم (٤ ـ ١١) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ ــ ١١)

التوزيع النسبي للايدي العاملة في الاردن مقارنة مع متوسط هذه النسب في بقية دول العالم ولسنوات مختارة

نسبة مئوية (٪)

السنة / الدولة / القطاع	١٩٦٠			١٩٧٨			١٩٨١		
	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
الدول النامية ذات الدخل المنخفض	٧٧	٩	١٤	٧٢	١١	١٧	٧٢	١٣	١٥
الدول النامية ذات الدخل المتوسط	٥٨	١٧	٢٥	٤٥	٢٣	٣٢	٤٤	٢٢	٣٥
الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض	—	—	—	—	—	—	٥٤	١٧	٢٩
الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع	—	—	—	—	—	—	٣٠	٢٨	٤٢
الدول الصناعية المتقدمة	١٧	٣٨	٤٥	٦	٣٩	٥٥	٦	٣٨	٥٦
الدول المصدرة للبترول	٥٧	٢٠	٢٣	٤٢	٢٩	٢٩	٤٦	١٩	٣٥
الاردن *	٣٣ر٥	٢٠ر٨	٤٥ر٧	١١ر٣	٢٤ر٧	٦٣ر٩	١١ر٤	٢٥ر٥	٦٣ر١

المصدر :
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٨٠، ص (١٦٤، ١٦٥)
- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٨٥ ، ص (٢٤٠ ، ٢٤١)
- الجدول رقم (٤ ــ ١٠) علما بأنه تم اضافة قطاع الانشاءات والماء والكهرباء الى قطاع الصناعة حسب ما هو متبع في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم سنة ١٩٨٥، ص (٢٥٩) .

* الأرقام الخاصة بالاردن لسنة ١٩٦٠ ، ١٩٧٨ ، هي أرقام السنوات ١٩٦١ ، ١٩٧٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بناء على ما ورد في الجدول رقم (٤ ـ ١١) يمكن القول أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الاردن كانت سنة ١٩٦٠ أقل منها في الدول النامية سواء المنخفضة أو المتوسطة الدخل الا أنها حوالي ضعف نسبتهم في الدول الصناعية المتقدمة ، وفي سنة ١٩٧٨ انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الاردن بشكل ملحوظ ولكنها بقيت في حدود ضعف مثيلاتها في الدول المتقدمة واستمر الوضع كما هو سنة ١٩٨١ .

وأما نسبة العاملين في القطاع الصناعي فقد كانت سنة ١٩٦٠ ٨ر٢٠٪ ، وهي أكبر من مثيلاتها في الدول النامية ولكنها أقل من نسبتهم في الدول الصناعية المتقدمة ولكنها ازدادت الى ٧ر٢٤٪ سنة ١٩٧٨ وأصبحت قريبة من نسبتهم في الدول الصناعية وأصبحت سنة ١٩٨١ ٥ر٢٥٪ وزادت عن مثيلاتها في الدول الصناعية .

وأما في قطاع الخدمات فقد كانت نسبة العاملين فيه اعلى منها في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء وخلال جميع السنوات ويعود السبب في ذلك لنفس الأسباب التي أدت الى زيادة مساهمة هذا القطاع في اجمالي الناتج المحلي والتي سبق الاشاره اليها عند بحث هيكل الانتاج .

ويمكن تفسير زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاردن من حيث مدى استيعابه للقوى العاملة (١) ، بزيادة الأهمية النسبية لقطاع الانشاءات حيث يعمل في هذا القطاع ما نسبته ٧ر٦٢٪ (٢) من مجموع العاملين في القطاع الصناعي مما يدل على انخفاض نسبة استيعاب الصناعات التحويلية للأيدي العاملة .

---

(١) في الجدول رقم (٤ ـ ١١) تم اضافة قطاع الانشاءات والماء والكهرباء الى القطاع الصناعي حسب ما هو متبع في تقرير البنك الدولي ، بينما اقتصر القطاع الصناعي على الصناعة التحويلية في الجدول رقم (٤ ـ ١٠) ولذلك زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من حيث استيعابه للايدى العاملة .

(٢) أنظر الجدول رقم (٣ ـ ٦) ، الفصل الثالث ، ص (١٤٠) ، من هذا البحث .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على أي حال وبالرجوع للجدول (٤ - ١٠) السابق نجد أن السياسة الاستثمارية لم تؤدِ الى تغيير كبير في هيكل العماله في الاردن ولا زالت نسبة العاملين في قطاع الخدمات مرتفعة سواء من حيث قيمتها المطلقه أو بالمقارنة مع بقية دول العالم .

وتبقى هناك نقطة اخيره لا بد من التعرض لها باختصار وهي تطور انتاجية العمل في الاقتصاد الاردني وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة وكما تظهر في الجدول رقم (٤ - ١٢).

ويمكن القول أن انتاجية العمل في الاقتصاد الاردني ككل وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة قد شهدت ارتفاعا تدريجيا ومستمرا من سنة ١٩٦١ وحتى سنة ١٩٨٥ ، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلب هذهِ الانتاجية في القطاع الزراعي ، لاعتمادة بدرجة كبيرة على مياة الامطار ، كما انخفضت انتاجية العمل في الاقتصاد الاردني خلال سنة ١٩٨٤ عنها في سنة ١٩٨٣ ، والسبب الرئيسي لذلك هو انخفاض انتاجية العمل في القطاع الزراعي سنة ١٩٨٤ ، بمقدار ٥ر٤٤٪ عما كانت عليه في العام السابق ، وكذلك انخفاض انتاجية العمل في القطاع الصناعي وقطاع الانشاءات وهذا يشير الى زيادة الطاقة الانتاجية العاطلة عن العمل في هذهِ القطاعات وفيما عدا ذلك يمكن القول أن السبب في ارتفاع انتاجية العمل يرجع الى زيادة نصيب العامل من رأس المال نتيجة زيادة الاستثمارات والى نجاح خطة الاستثمار في رأس المال البشري وخصوصا في مجال التعليم والتدريب والرعاية الصحية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هيكل الدخل :

نظرا لاتساع مفهوم التنمية الاقتصادية وتعدد أهدافها في الوقت الحاضر ، والاجماع الواضح بين المفكرين الاقتصاديين على التفرقه بينها وبين النمو الاقتصادي ، فان مجرد الزيادة المتتالية في الدخل القومي الذي يعتبر دليلا على تحقيق النمو الاقتصادي ، لم يعد مؤشرا كافيا على حدوث التنمية الاقتصادية ، حيث أصبح ينظر الى النمو الاقتصادي على انه شرط ضروري مسبق ولكنه غير كافي لتحقيق التنمية بالمفهوم الحديث لها .

كما أن التجارب التنموية لبعض الدول النامية وما نتج عنها من زيادة في حدة الفقر عند الطبقات الفقيرة من المجتمع ، على الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، جلب انتباه المهتمين بالتنمية لدراسة هيكل توزيع الدخل ، وأصبح هدف اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة احد الاهداف الرئيسة للتنمية ولا يقل عن هدف تحقيق النمو في هذا الدخل من حيث الأهمية ، وبالاضافة الى ذلك فان زيادة الدخل الحقيقي المتاح للافراد ، وزيادة مقدرتهم على أشباع حاجاتهم الاساسية لا تعني بالضرورة حدوث التنمية الاقتصادية ، بل لا بد من البحث عن مصدر هذه الزيادة في الدخل ، فقد تكون ناتجة عن عوامل خارجية مثل زيادة المساعدات والقروض الاجنبية أو أي عوامل أخرى غير نابعة من زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني .

ولذلك وقبل البدء في دراسة توزيع الدخل في الاردن لا بد من الاشارة باختصار الى مصادر تكوين هذا الدخل ونسبة ما يتم انتاجة منه داخل الاقتصاد الوطني ، فالناتج المحلي الاجمالي يشير الى نسبة ما يتم انتاجه من الدخل القومي* بواسطة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني في حين أن الدخل القومي والدخل المتاح** يضمان بالاضافة للناتج المحلي الاجمالي المصادر الخارجية للدخل .

---

* الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق + صافي الدخل من الاستثمار في الخارج بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج .

=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ١٣)

الناتج المحلـي الاجمالـي ، والدخـل القومـي ، والدخـل المتـاح

(بالمليون دينار)

السـنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	الناتج القومي الاجمالي (٢)	الدخل المتاح (٣)	نسبة ١ : ٢ (٪)	نسبة ١ : ٣ (٪)
١٩٦٧	١٣١ر٢	١٤٢ر٥	١٩٠ر١	٩١ر٩	٦٩
١٩٦٨	١٥٦ر٢	١٦٦ر٤	٢١٣ر٣	٩٣ر٨	٧٣ر٢
١٩٦٩	١٨٣ر٤	١٩٧ر٤	٢٣٧ر١	٩٢ر٩	٧٧ر٣
١٩٧٠	١٧٤ر٤	١٨٧	٢٢٠	٩٣ر٢	٧٩ر٢
١٩٧١	١٨٦ر٢	١٩٩ر٤	٢٢٨ر١	٩٣ر٣	٨١ر٦
١٩٧٢	٢٠٧ر٢	٢٢١	٢٨١ر٢	٩٣ر٧	٧٣ر٦
١٩٧٣	٢١٨ر٣	٢٤١ر٥	٢٩٧ر٨	٩٠ر٣	٧٣ر٣
١٩٧٤	٢٤٧ر٣	٢٧٩ر٣	٣٥٧ر٥	٨٨ر٥	٦٩ر١
١٩٧٥	٣٢١ر٣	٣٨٥ر٢	٤٧٦ر٢	٨٣ر٤	٦٧ر٤
١٩٧٦	٤٣٠ر٣	٥٧١ر١	٦٦٢	٧٥ر٣	٦٥
١٩٧٧	٥٢٥ر٢	٦٧١ر١	٧٨١ر٧	٧٨ر٢	٦٧ر١
١٩٧٨	٦٤٤ر٦	٧٩٣ر٤	٨٥٨ر٨	٨١ر٢	٧٥
١٩٧٩	٧٦٧ر٢	٩٣٥ر٥	١٢١٩ر٩	٨٢	٦٢ر٨
١٩٨٠	٩٨٤ر٢	١١٩٠ر١	١٥٥٥ر٥	٨٢ر٧	٦٣ر٢
١٩٨١	١١٦٤ر٢	١٤٨٢ر٧	١٨٩١	٧٨ر٥	٦١ر٥
١٩٨٢	١٣٢١ر٢	١٦٧٤ر٢	١٩٥٥ر٨	٧٨ر٩	٦٧ر٥
١٩٨٣	١٤٢٢ر٧	١٧٧٠ر٣	١٩٥٩ر٦	٨٠ر٣	٧٢ر٦
١٩٨٤	١٤٩٩ر٤	١٨٤٣ر٣	٢٠١٣ر٢	٨١ر٣	٧٤ر٤
١٩٨٥	١٥٧٣ر٣	١٨٤٩ر٢	٢٠٣٩ر٢	٨٥	٧٧ر١
١٩٨٦	١٦١٣ر٦	١٩١٧ر٤	٢٠١٨ر٦	٨٤ر١	٧٩ر٩

المصـدر : ـ الجدول رقم (١ ـ ١) ، ص (٧٠) من هـذا البحث

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية للاردن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦، ص (١٨ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٦)

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، ص (٢٦ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٢)

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ، ص (٣٤) .

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ، ص (٢٢، ٢٦ ، ٣٠)

** الدخل المتاح : هو عبارة عن دخل الدوله والوحدات التنظيمية والافراد من كافة المصادر بعد طرح جميع التحويلات الخارجية المدفوعة ويساوي الدخل القومي الاجمالي باسعار السوق + صافي التحويلات الجارية (القروض والمساعدات ـ أقساط سداد القروض والفوائد)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يظهر من الجدول رقم (٤ - ١٣) أن نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تكوين الدخل القومي قد انخفضت من ١ر٩٣٪ في المتوسط خلال الفترة الاولى ١٩٦٧ - ١٩٧٢ الى ٤ر٨٧٪ خلال الفترة الثانية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ واستمرت في الانخفاض خلال الفترة الثالثة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ حيث وصلت الى ٨ر٧٩ في المتوسط وارتفعت بشكل بسيط خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٤ حيث بلغت ٣ر٨١٪ في المتوسط.

كما تراجعت ايضا نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تكوين الدخل المتاح حيث انخفضت هذه النسبة من ٦ر٧٥٪ خلال الفترة الاولى الى ٩ر٦٩٪ خلال الفترة الثانية ، ٦ر٦٦٪ خلال الفترة الثالثة ، وعادت للارتفاع خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حيث وصلت الى ١ر٧٢ ، ويمكن القول أن أرتفاع نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تكوين كل من الدخل القومي والدخل المتاح خلال الفترة الاخيرة لم يكن عائدا لارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي خلال تلك الفترة بل الى انخفاض المساعدات والقروض وتحويلات العاملين في الخارج .

وتدل النسب السابقة على أن حوالي خمس الدخل القومي ، وربع الدخل المتاح في الاردن يعتمد على مصادر خارجية غير مضمونة ويتأثر سلبا وايجابا بالعوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية .

واذا عدنا لبحث موضوع هيكل توزيع الدخل ، نجد أن عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن توزيع الدخل في الاردن ، يشكل عقبه رئيسه في وجة أية محاولة لدراسة هذا الموضوع ، على الرغم من انه يحتل مكانه هامه في استراتيجية وأهداف التنمية الاقتصادية في الاردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يظهر من الجدول رقم (٤ - ١٣) أن نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تكوين الدخل القومي قد انخفضت من ١ر٩٣٪ في المتوسط خلال الفترة الاولى ١٩٦٧ - ١٩٧٢ الى ٤ر٨٧٪ خلال الفترة الثانية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ واستمرت في الانخفاض خلال الفترة الثالثة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ حيث وصلت الى ٨ر٧٩ في المتوسط وارتفعت بشكل بسيط خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٦ حيث بلغت ٣ر٨١٪ في المتوسط.

كما تراجعت ايضا نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تكوين الدخل المتاح حيث انخفضت هذه النسبة من ٦ر٧٥٪ خلال الفترة الاولى الى ٩ر٦٩٪ خلال الفترة الثانية ، ٦ر٦٦٪ خلال الفترة الثالثة ، وعادت للارتفاع خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٥ حيث وصلت الى ١ر٧٢ ، ويمكن القول أن أرتفاع نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تكوين كل من الدخل القومي والدخل المتاح خلال الفترة الاخيرة لم يكن عائدا لارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي خلال تلك الفترة بل الى انخفاض المساعدات والقروض وتحويلات العاملين في الخارج .

وتدل النسب السابقة على أن حوالي خمس الدخل القومي ، وربع الدخل المتاح في الاردن يعتمد على مصادر خارجية غير مضمونة ويتأثر سلبا وايجابا بالعوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية .

واذا عدنا لبحث موضوع هيكل توزيع الدخل ، نجد أن عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن توزيع الدخل في الاردن ، بشكل عقبه رئيسه في وجة أية محاولة لدراسة هذا الموضوع ، على الرغم من انه يحتل مكانه هامه في استراتيجية وأهداف التنمية الاقتصادية في الاردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتكـــاد أن تكـــون الدراســـة التي قامـت بهـا الجمعيـة العلميـة الملكيـــة *، والدراسة التي قام بهـا معهـد التدريب المهني ** هـي المصدر الوحيـد الـــــذي اعتمـدت عليـه الابحاث القليلـة والنادرة حـول موضـوع الفقـر في الاردن ، وتعرضـت من خـلال ذلك لـدراسـة هيكل توزيـع الدخـل بين الفئـات المختلفـة للمجتمع كموضـوع ثانـوي .

ومـن مقارنـة هيكل توزيـع الدخـل عام ١٩٨١ بمـا كان عليـه عـام ١٩٧٣ ،يتبين أن هناك انخفاضا في نسبة الذين يتقاضون مرتبا شهريا أقل من خمسين دينـــارا من ٧ر١٨٪ من مجموع السكان عام ١٩٧٣ الى ٥ر٥٪ فقـط عـام ١٩٨١ ،كمـا انخفضـت نسبة الذين يتقاضون دخلا يتراوح ما بيـن ٥٠ ــ ٩٩ دينـار مـن ٦ر٤٧٪ عـام ١٩٧٣ الى ٤ر٢٤٪ عـام ١٩٨١ ، ولكـن حصة الباقيـن منهـم ضمن هاتين الفئتيـن انخفضت ايضـا وبمعـدل اكبر من معـدل الانخفاض في عددهـم ممـا يعني أن حالـة من بقـي ضمن هاتين الفئتيـن قد ازدادت تدهـورا .

كمـا أن نسـبة الذين يتقاضـون دخـلا شـهريا اكثر من ١٠٠ وأقـل من ٢٠٠ دينـار قد تزايـدت من ٣ر٢٤٪ عـام ١٩٧٣ الى ١ر٤١٪ من مجموع السكان عام ١٩٨١ الا أن حصتهـم من الدخـل لم تتزايـد الا بمقـدار ٢٪ فقط مما يعنـي أنهـم اصبحـوا فـــي وضـع اسـوأ من السـابق بالمقارنـة مـع الفئـات الأخـرى ، وعلـى العكـس تمامـــا بالنسـبة لذوي الدخـول المرتفعـة التي تزيـد عن ٣٠٠ دينـار حيـث زادت نســبتهم مـن ٣ر٤٪ عـام ١٩٧٣ الى ١٤٪ عـام ١٩٨١ وارتفعـت حصتهـم النسبية من الدخـل مـن ٧ر١٩٪ عـام ١٩٧٣ الى ٩ر٣٤٪ عـام ١٩٨١ .

---

* Ghazi Assaf; "The Size Distribution of Income in Jordan, in 1973", Amman, Royal Scientific Society, June, 1979

** Vocational Training Corporation: "Training and Job opportuni- Lies for women in Joedan", Amman, Dec. 1981.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ ـ ١٤)

التوزيع النسبي للسكان حسب فئات الدخـــل

فئة الدخـــل الشـــهرية بالدينار	١٩٧٣				١٩٨١			
	السكان كسنة مئويـة	نسبة السكان المتجمعـة الصاعدة	الدخـــل كنسبة مئويـة	نسبة الدخـــل المتجمعـة الصاعدة	السكان كنسبة مئويـة	نسبة السكان المتجتمعـة الصاعدة	الدخـــل كنسبة مئويـة	نسبة الدخـل المتجمعـة الصاعـدة
أقل من ٥٠	١٨ر٧	١٨ر٧	٤ر٢	٤ر٢	٥ر٥	٥ر٥	٠ر٨	٠ر٨
٥٠ ـ ٩٩	٤٧ر٦	٦٦ر٣	٣٢	٣٦ر٢	٢٤ر٤	٢٩ر٩	١٠	١٠ر٨
١٠٠ ـ ١٩٩	٢٤ر٣	٩٠ر٦	٣٢ر٧	٦٨ر٩	٤١ر١	٧١	٣٣ر٧	٤٤ر٥
٢٠٠ ـ ٢٩٩	١٥ر١	٩٥ر٧	١١ر٤	٨٠ر٣	٥ر١	٨٦	٢٠ر٦	٦٥ر١
٣٠٠ ـ ٣٩٩	١ر٦	٩٧ر٣	٥	٨٥ر٣	٧ر٨	٩٣ر٨	١٤ر٩	٨٠
٤٠٠ ـ ٤٩٩	٠ر٩	٩٨ر٢	٣ر٤	٨٨ر٧	٢ر٥	٩٦ر٣	٦ر١	٨٦ر١
٥٠٠ ـ ٥٩٩	٠ر٧	٩٨ر٩	٣ر٤	٩٢ر١	١ر٦	٩٧ر٩	٤ر٧	٩٠ر٨
٦٠٠ ـ ١٠٠	١ر١	١٠٠	٧ر٩	١٠٠	٢ر١	١٠٠	٩ر٢	١٠٠

المصـــدر: Dr. Fayez A. Tarawneh: OP.!Cit.. P. 68 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبخصوص عدالة توزيع الدخل لا بد من دراسة التوزيع النسبي للسكان والدخل حيث يتم تقسيم السكان الى عشر فئات متساوية تمثل كل منها ١٠٪ من مجموع السكان مع بيان نسبة ما تحصل عليه هذه الفئة من الدخل وترتب هذه الفئات على أساس الفئة الاقل دخلا ثم الاكثر وهكذا حتى نصل الى الفئة العاشرة التي تمثل الفئة الاكثر ثراء في المجتمع ٠

جدول رقم (٤ ـ ١٥)

التوزيع النسبي للسكان والدخل

التوزيع النسبي للسكان	النسبة التي حصلت عليها من مجموع الدخل القومي عام ١٩٧٣	النسبة التي حصلت عليها من مجموع الدخل القومي عام ١٩٨١
١٠٪ الأكثر فقرا	٢ر٢	٣ر٣
١٠٪ الثانية	٤ر١	٤ر١
١٠٪ الثالثة	٥ر٢	٤ر١
١٠٪ الرابعة	٦	٨ر١
١٠٪ الخامس	٦	٨ر٢
١٠٪ السادسة	٧ر٨	٨ر١
١٠٪ السابعة	٨ر٥	٨ر٢
١٠٪ الثامنة	١٠ر٨	١٣
١٠٪ التاسعة	١٣ر٦	١٥ر٧
١٠٪ الأكثر غنى	٣٥ر٨	٢٨ر٢

المصدر : Dr. Jarir S. Dajani: OP. Cit., P. 57 .

يتبين من الجدول رقم (٤ـ١٥) ان الثلاثين بالمئة الاكثر فقرا من السكان الذين يمثلون الشريحه الاولى والثانية والثالثة لم يطرأ اي تحسن على وضعهم المادي مقارنة مع الفئات الاخرى حيث بقيت نسبة ما يحصلون عليه من الدخل ثابته وهي ٥ر١١٪ خلال السنتين موضع المقارنة ، مما يعني أن حوالي ثلث السكان في الاردن لم يستفيدوا من جهود التنمية ولم يتم اعادة توزيع الدخل لصالح هذه الفئات الاكثر فقرا ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى العكس من ذلك الفئات غير الفقيرة وهي التي تمثل الفئة الرابعة وحتى التاسعة حيث زادت نسبة ما يحملون عليه من دخل ، وأما بخصوص الفئة العاشرة وهي الفئة الاكثر غنى فقد انخفضت نسبة ما تحصل عليه من دخل من ٢٥ر٨٪ عام ١٩٧٣ ، الى ٢ر٢٨٪ ، على الرغم من وجود شك كبير حول هذه النتيجة لعدة أسباب منها : أن الارقام والنسب الواردة في الجدولين السابقين مأخوذة عن بحوث ميدانية (١) ، تمت على أساس أخذ عينات عشوائية من المجتمع الاردني وغالبا ما يحجم اصحاب الدخول المرتفعة عن الافصاح عن دخولهم الحقيقية لاسباب مختلفة أهمها التهرب من الضرائب ، كما أن بحث الجمعية العلمية الملكية الذي أخذت عنه الارقام الواردة لعام ١٩٧٣ ، كان يتضمن فئة مفتوحة لذوي الدخول الاكثر من ١٠٠٠ دينار وأشارت الى أن هناك ١٪ من السكان الاكثر غنى يحصلون على ما نسبته ٦ر١١٪ ، من الدخل القومي ولم تتضمن دراسة مؤسسة التدريب المهني عام ١٩٨١ مثل هذه الفئة (٢) ، ولعل ذلك هو السبب في انخفاض نصيب الفئة العاشرة عام ١٩٨١ عنها في عام ١٩٧٣ .

---

(١) دراسة الجمعية العلمية الملكية ومؤسسة التدريب المهني التي سبق الاشارة اليها .

(٢) Dr. Jarir S. Dagani: OP. Cit., P. 56 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعتبر منحنى لورنز Lorenz ، ومعامل جيني Gini Coefficient من أكثر الاساليب شيوعا في قياس درجة العدالة في توزيع الدخل ، ويمكن التوصل لمنحنى لورنز من خلال رسم مربع ترصد على محورة الافقي النسب المئوية المجتمعة الصاعدة للسكان ، وعلى محورة الرأسي النسب المئوية المجتمعة الصاعدة للدخل الذي تحصل عليه هذه الفئات كما في الشكل التالي رقم (١) ٠

الشكل رقم (١)

منحنى لورنز لتوزيع الدخل في الاردن

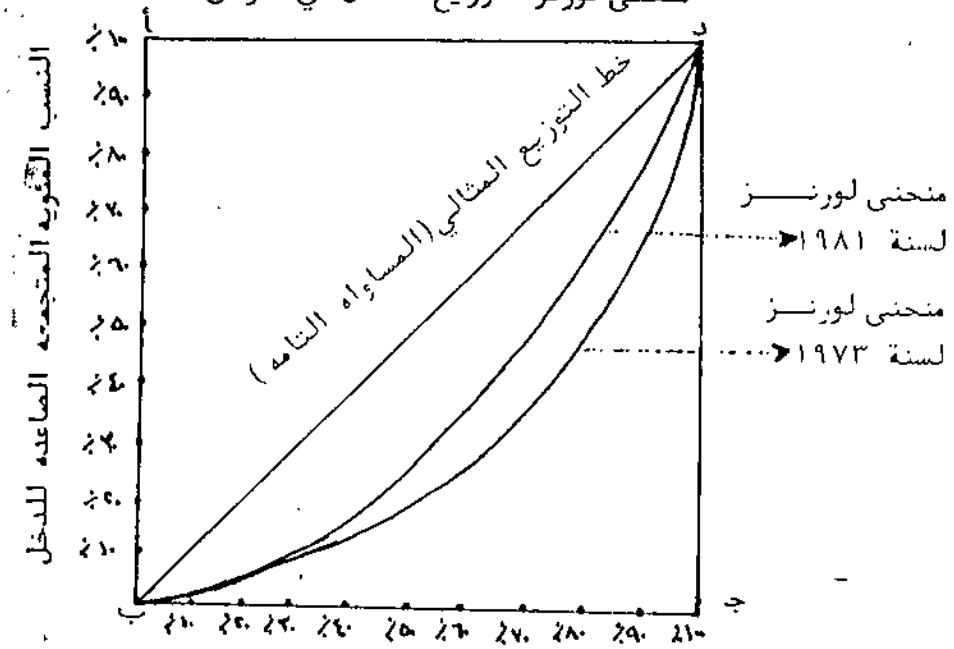

ويعتبر المستقيم ب د الذي يقسم المربع الى مثلثين متساويين وينصف الزاويتين أ ب ج ، أ د ج هو خط التوزيع المثالي أو خط المساواة التامة ، حيث تعني جميع النقاط الواقعة على هذا الخط أن نسبة معينة من السكان تحصل على نسبة مساوية لها من مجموع الدخل القومي ، واذا انطبق منحنى لورنز الذي يمثل التوزيع النسبي الفعلي للدخل كما هو وارد في الجدول رقم (٤ ـ ١٥) على خط التوزيع المثالي يعني ذلك وجود عدالة تامة في توزيع الدخل وكلما ابتعد منحنى لورنز عن الخط المثالي فانه يشير الى درجة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما معامل جيني فهو عبارة عن تفسير آخر لمنحنى لورنز حيث يعتمد على قياس المساحة الواقعة ما بين منحنى لورنز وخط التوزيع المثالي ونسبتها الى مساحة المثلث ب جـ د، وتتراوح قيمة هذا المعامل ما بين الصفر — في حالة انطباق منحنى لورنز على خط التوزيع المثالي حيث لا يوجد مساحة بينهما — والواحد صحيح في حالة انطباق منحنى لورنز على الخط الافقي جـ ب والعمودي جـ د ، واذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للصفر فان هذا يعني عدالة تامة في توزيع الدخل وكلما زادت عن الصفر كلما زادت درجة التفاوت في توزيع الدخل ، واذا وصلت قيمتة الى واحد صحيح — وهي حالة نظرية تماما — فان ذلك يعني أن فردا واحدا فقط يحصل على كامل الدخل القومي ٠

وباستخدام النسب الورادة في الجدول رقم (٤ ـ ١٥) يمكن رسم منحنى لورنز لتوزيع الدخل في الاردن سنة ١٩٧٣ ولسنة١٩٨١ كما في الشكل السابق رقم (١) ، حيث يتبين اقتراب منحنى لورنز لسنة ١٩٨١ من خط التوزيع المثالي ، مما يدل على انخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخل سنة ١٩٨١ عنها في سنة ١٩٧٣ ،كما يتطابق منحنى لورنز لسنة١٩٨١ مع منحنى سنة ١٩٧٣ في الثلث الاول منه ، مما يشير الى عدم حدوث اي تغير على نسبة ما تحصل عليه الفئات الثلاثة الاولى الاكثر فقرا من الدخل خلال الفترة الواقعة بين السنتين موضع المقارنة ٠

وقد كان معامل جيني لتوزيع الدخل في الاردن ٠٣٨٥ر سنة ١٩٧٣ وانخفض الى ٠٣٢٢٥ر سنة ١٩٨١ (١)، مما يشير الى وجود تفاوت في توزيع الدخل في الاردن وبدرجة متوسطة ،كما يدل على حدوث تقدم واضح باتجاة تخفيض حدة هذه التفاوت ما بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨١ ٠

---

(١) Dr. Jarir S. Dajani: OP. Cit., P. 56 .
ايضا Dr. Fayez. A. Tarawneh: OP. Cit., P.68.
وقد كان معامل جيني دي دراسة الدكتور الدجاني ٠٣٨ر لسنة ١٩٧٣ بينما كان ٠٣٩ر في دراسة الدكتور الطراونة لنفس السنة وأخذ الرقم ٠٣٨٥ر كمتوسط للرقمين السابقين ، في حين كان معامل جيني في الدراسة الاولى ٠٣٢٥ر وفي الثنانية ٠٣٢٠ر لسنة ١٩٨١ وأخذ الرقم ٠٣٢٢٥ر كمتوسط لهما ايضا ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على أي حال يمكن القول أن اعادة توزيع الدخل في الاردن ، كانت ما بين الفئات غير الفقيرة وأن ٣٠٪ من السكان وهم الذين يمثلون الشريحة الاولى والثانية والثالثة الاكثر فقرا بقيت نسبة ما يحصلون عليه من الدخل القومي ثابتة ، كما لا يزال ٥ر٥٪ من السكان في الاردن تقل دخولهم عن خمسين دينارا شهريا للعائلة ولم تصل اليها ثمار التنمية اطلاقا بل على العكس من ذلك زادت حالتها سوءا نتيجة ارتفاع دخول الفئات الاخرى .

وهناك أسباب متعددة وراء التفاوت في توزيع الدخل في الاردن اهمها وجود عجز واضح في تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل ، حيث يتم التهرب بكافة وشتى الوسائل من موظفي الدولة وذوي الدخل المحدود ، بينما يسهل التهرب اقتصاد في حالات ارباح الشركات الخصوصية والمملوكة عادة من قبل الفئات الميسورة بالاضافة لعدم فرض ضرائب على الثروة والارباح الرأسمالية (١) .

كما أن هناك عوامل اخرى مثل منح رخص الاستيراد والتخليص لعدد معين من الافراد ، مما اعطى الاغنياء فرصا متزايدة لزيادة دخولهم والاتجاه نحو تركيز ملكية الاراضي في أيدي اقلية محدودة من السكان ، والاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبؤها الافراد بدرجة متساوية بغض النظر عن التفاوت في مستوى دخولهم ، وعدم وصول ثمار التنمية الى جميع فئات المواطنين وجميع مناطق المملكة (٢) .

(١) طاهر كنعان ، " ملاحظات حول البعد الاجتماعي لتوجهات التنمية في الاردن " ، بحث مقدم لندوة توزيع الدخل وآثارة الاجتماعية في الاردن ، التي عقدت في الجمعية العلمية الملكية خلال الفترة من ٢١ - ١٩٨٨/٩/٢٢، ص (٦) .

(٢) Dr. Adeeb Dadaah: OP. Cit., PP. 25-31 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا شك أن أدوات السياسة المالية والنقدية تعتبر من أهم الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لأعادة توزيع الدخل وتقليص درجة التفاوت بين مستويات الدخول التي يحصل عليها الافراد ، حيث أن لها آثارا سريعة ومباشرة على أعادة توزيع الدخل ، ولكن يمكن للسياسة الاستثمارية أن تلعب دورا هاما في هذا المجال ، رغم أنها قد تحتاج لمدة اطول لتحقيق هذا الهدف ، ويمكن للسياسة الاستثمارية أن تعمل على أعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلا من خلال رفع معدل مشاركة المرأة في قوة العمل وما يؤدي اليه ذلك من تخفيض معدلات الاعالة ، وتخفيض معدلات البطالة ، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الريفية الأقل نموا ، كما يرى بعض الباحثين أن التوسع في التعليم مع اعطاء فرص متساوية لجميع المواطنين في الحصول عليه ، هو علاج ناجح للفقر وعدم المساواة مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول بين الفقراء وبين الاستفادة من فرص التعليم (١) ، بالاضافة لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوزيع فوائد التنمية على كافة فئات المواطنين .

---

(١) Dr. Monther Share: "Income Distribution, Education as a Determining Factor", Draft Paper Prepared for The Workshop, Income Distribution and Its Social Impact in Jordan, Amman September 21-22, 1988, P. 13 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هيكل الطلب :

لقد تم دراسة هيكل الطلب من خلال دراسة محددات الاستثمار في الاردن ، حيث تعرضنا لدراسة المدخرات المحلية والقومية ، والاستثمار والاستهلاك العام والخاص ، وسنقوم بمقارنة هيكل الطلب في الاردن مع بقية دول العالم في هذا الفصل من خلال الجدول رقم (٤ - ١٦) .

يتبين من الجدول رقم (٤ - ١٦) ارتفاع نسبة الاستهلاك العام والخاص الى الناتج المحلي الاجمالي في الاردن سنة ١٩٦٠ ، وزيادته عن متوسط هذه النسبة في الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية سواء منها ذات الدخل المنخفض أو المتوسط ، كما ينفرد الاردن بوجود ظاهرة الادخار المحلي السالب *، وأما نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي فهي أقل من متوسط هذه النسبة في الدول الصناعية والدول النامية ذات الدخل المتوسط الذي يعتبر الاردن واحده منها ، ولكنها أكبر من نسبته في الدول النامية ذات الدخل المنخفض .

وفي سنة ١٩٧٨ بقيت نسبة الاستهلاك العام والخاص للناتج المحلي الاجمالي في الاردن اعلى منها في جميع الدول ، ولكن وبنفس الوقت ارتفعت نسبة الاستثمار لتصبح اعلى منها في جميع الدول ايضا وهذه متناقضة يعود السبب في وجودها الى اعتماد الاردن في مجال تمويل استثماراته على المصادر الخارجية المتمثلة في تحويلات العاملين في الخارج ، والقروض والمساعدات الاجنبية .

ولم يطرأ على الوضع السابق أي تغيير في سنة ١٩٨٣ مع بقاء الاردن منفردا بوجود ظاهرة الادخار المحلي السالب .

---

* لا يعني أنه لا يوجد أي دوله في العالم تعاني من وجود ظاهرة الادخار المحلي السالب حيث أن الارقام الواردة بخصوص الدول الاخرى تمثل متوسطا لمجموعة من الدول في كل فئة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ١٦)

هيكل الطلب * في الاردن مقارنا مع الدول الأخرى لسنوات مختارة

(٪)

السنة / الدولة	١٩٦٠				١٩٧٨				١٩٨٣			
	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	اجمالي الاستثمار	المدخرات المحلية	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	اجمالي الاستثمار	الادخار المحلي	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	اجمالي الاستثمار	الادخار المحلية
الدول النامية ذات الدخل المنخفض	٩	٨٠	١٤	١١	١٢	٧٣	٢١	١٥	١٢	٧٠	٢٦	١٩
الدول النامية ذات الدخل المتوسط	١١	٦٩	٢١	٢٠	١٣	٦٥	٢٥	٢٢	١٣	٦٦	٢٢	٢١
الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض	—	—	—	—	—	—	—	—	١٣	٧٠	٢٢	١٧
الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع	—	—	—	—	—	—	—	—	١٣	٦٤	٢٢	٢٣
الدول الصناعية المتقدمة	١٥	٦٣	٢١	٢٢	١٨	٦٠	٢٢	٢٢	١٨	٦٢	٢٠	٢٠
الدول المصدرة للبترول	—	—	—	—	٢١	٣٢	٣١	٤٧	٢٦	٣٥	٢٩	٣٩
الاردن	٢٧	٨٨ر٥	١٧ر٥	ـ ١٧ر٥	٢٩ر٥	٨٠	٣٥ر٥	ـ ٩ر٧	٢٤ر٥	٩٤ر٧	٣٥ر٣	ـ ١٩ر٢

المصـدر : ـ الجدول رقم (١ ـ ١) والجدول رقم (١ ـ ٣) ، ص (٧٠، ٧٨) من هـذه الدراسـة

ـ البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم سنة ١٩٨٠ ، ص (١٣٦ ، ١٣٧)

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية للاردن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ، ص (٨٢ ، ٨٣)

* المقصود بهيكل الطلب التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي بين الاستهلاك والادخار والاستثمار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبناء عليه يمكن القول أن هناك خللا واضحا في هيكل الطلب في الاردن، ويعود السبب في ذلك الى زيادة حجم الانفاق الاستهلاكي المتهور (١)، مما يفرض على الدوله ضرورة التدخل لتنظيم هذا الانفاق وخصوصا لذوي الدخل المتوسط والمرتفع ، لأن انفاق الفئات الفقيرة منظم بطبيعتة ويقتصر على الانفاق على الحاجات الضرورية .

كما يتضح أن سياسة الاستثمار في الاردن لم تؤدِ الى تخفيض الاستهلاك وخصوصا التفاخري منه ، لاعتمادها على المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار بشكل رئيسي .

هيكل التجارة الخارجية :

يصعب الحديث عن هيكل التجارة الخارجية لاي بلد معين دون التعرض لدراسة شروط التجارة الدولية Terms of Trade بينه وبين العالم الخارجي ، أو ما يعرف بمعدل التبادل الدولي ، وذلك لوجود ارتباط وثيق بين معدل التبادل الدولي وهيكل التجارة الخارجية لأي دولة ، حيث تتحكم نوعية الصادرات ودرجة تنوعها ومدى التركيز الجغرافي للواردات ، بمدى استقرار معدل التبادل الدولي بالنسبة لأي دولة وبمدى تأثرة سلبا او ايجابا بالظروف والعوامل الخارجية .

فمن حيث نوعية الصادرات يلاحظ أن هناك اتجاها عاما ولفترات طويلة لتدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الاوليه وتستورد السلع المصنعة ، ولصالح الدول المتقدمة التي تعتمد على تصدير المواد المصنوعه وتستورد المواد الأوليه (٢).

---

(١) الدكتور فايز الطراونة ، " التوازن الاقتصادي والاجتماعي والاختلالات التنمويه " ، **البنوك في الاردن** ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، حزيران ١٩٨٣، ص ص (٦٢-٦٤).

(٢) الدكتور صبحي تادرس قريصه ، الدكتور مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص (٣١٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ناحيـة مـدى تنوع صادرات الدولـة ، لا شك أن اعتماد أي دوله على تصديـر سـلعة أو عـدد محـدود من السلع تشكل الجزء الاكبر من المجموع الكلي لصادراتهـا ، يـؤدي الى تأثر معدلات التبـادل الدولي لهـذه الدولـه مع العالـم الخارجي وبدرجـة كبيرة بالاسعار الدوليه لهـذه السلع ، وعلى العكس من ذلك تماما الدول التـي لا تشـكل اي سـلعة أو عـدد محـدد من السلع جزءا كبيرا من صادراتها ، حيث يـؤدي ارتفـاع اسعار بعض السلع الى تعويض الانخفاض في أسعار السلع الاخرى وبذلـك يكون معدل التبادل الدولـي لها مع العالـم الخارجي أقل تأثرا بتقلبات الاسـعار الدولية لاي سـلعة .

وبالنسـبة للدول التي تتركـز وارداتهـا من الناحية الجغرافيـة في دولـة أو مجموعـة معينـة من الـدول ، فان معـدل التبادل الدولـي لها ، سـيتأثر وبدرجـة كبيرة بالحالـة الاقتصاديـة ومستوى الاسـعار السائد في تلك الدول وعلى العكس مـن ذلك الدولـة التي لا تتركز وارداتهـا فـي دولـة معينـة بالذات أو مجموعـة محـددة مـن الـدول .

والجدول رقم (٤ ـ ١٧) يوضح التغير في معدلات التبادل الدولي للاردن مـع العالـم الخارجـي للسـتة عشر سـنة الماضيـة ، واستنادا لما ورد فـي الجـدول المذكـور يمكـن القـول أن شـروط التبـادل التجاري للاردن مـع العالـم الخارجـي باستثناء سنة ١٩٧٤ ، كانـت تتطـور في غير صالح الاردن ، بمعنى أن نسبة الارتفـاع في اسـعار مستورداتنـا من الخارج كانت اكبر من نسبة الارتفاع في اسـعار صادراتنـا اليـه ، وهذا ناتـج عن طبيعة هيكل التجارة الخارجيـة للاردن ، حيث يعتمـد علـى تصدير المـواد الاوليـة والمنتجات الزراعيـة ، بينمـا يستورد المنتجات الصناعيـة وبعض المـواد الزراعيـة والبترول الـذي شـهدت اسـعاره ارتفاعـا كبيـرا خـلال الفتـرة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ١٧)

شـروط التبادل التجاري للاردن مع العـالم الخارجـي *

١٩٦٩ = ١٠٠

السـنة	شـروط التبادل التجاري (٪)	الربح (+) ، الخسارة (ـ)
١٩٧٠	٧٧ر٥٩	ـ ٢٢ر٤١
١٩٧١	٦١ر٩٥	ـ ٣٨ر٠٥
١٩٧٢	٦٨ر٤٧	ـ ٣١ر٥٣
١٩٧٣	٦٥ر٩٤	ـ ٣٤ر٠٦
١٩٧٤	١٠٥ر٥٤	+ ٥ر٥٤
١٩٧٥	٨٧ر١٩	ـ ١٢ر٨١
١٩٧٦	٨٨ر٢٢	ـ ١١ر٧٨
١٩٧٧	٨٦ر٣٩	ـ ١٣ر٦١
١٩٧٨	٨٥ر٦٣	ـ ١٤ر٣٧
١٩٧٩	٨٠ر٥٨	ـ ١٩ر٤٢
١٩٨٠	٧٧ر١٣	ـ ٢٢ر٨٧
١٩٨١	٧٢ر٧١	ـ ٢٧ر٢٩
١٩٨٢	٧٨ر١٨	ـ ٢١ر٨٢
١٩٨٣	٧٨ر٢١	ـ ٢١ر٧٩
١٩٨٤	٨١ر٠٦	ـ ١٨ر٩٤
١٩٨٥	٨٠ر٨٣	ـ ١٩ر١٧
١٩٨٦	٩٠ر٧	ـ ٩ر٣

المصـدر : ـ البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث والعشرون ، ١٩٨٦ ، ص (٦٦) .

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ـ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٣٥) .

* معدل التبادل الدولي (شروط التبادل التجاري الدولي) هو عبـارة عن الرقم القياسـي لأسعار الصادرات منسوبا للرقم القياسـي لأسعار الواردات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أضافة لذلك فان صادراتنا من الفوسفات تشكل نسبة كبيرة من المجموع الكلي للصادرات ، وقد تراوحت هذه النسبة ما بين ٥ر٤٩٪ سنة ١٩٧٤ الى ٢ر٣٢٪ سنة ١٩٨٣، وهذا ما يفسر تغير معدل التبادل الدولي لصالح الاردن سنة ١٩٧٤ نتيجة ارتفاع اسعار الفوسفات بنسبة ٣٢٥٪عن أسعار سنة ١٩٦٩(١).

وقد انخفضت الأهمية النسبية لصادراتنا من الفوسفات بالنسبة للمجموع الكلي للصادرات اعتبارا من سنة ١٩٨٤ ، حيث وصلت نسبة مساهمتها الى ٧ر٢٦٪ في ذلك العام ثم انخفضت الى ٩ر٢٥٪ في العام التالي والى ٧ر٢٨٪ سنة ١٩٨٦ ، وبرزت بنفس الوقت الأهمية النسبية الكبيرة لصادراتنا من الاسمدة والبوتاس، حيث شكلت صادراتنا من هاتين السلعتين ما نسبته ٦ر٢٢٪ من مجموع الصادرات سنة ١٩٨٤ ، وارتفعت الى ١ر٢٤٪ في العام التالي والى ٨ر٢٦٪ سنة ١٩٨٦ (٢) وهذا يعني أن صادراتنا من السلع الثلاثة السابقة تشكل اكثر من ٥٠٪ من مجموع الصادرات الكلية وبالتالي فان مقدرتنا على الاستيراد ، تتوقف على حجم الطلب الكلي العالمي والاسعار العالمية لهذهِ السلع ، وبذلك يمكن القول أن الاستثمار في الاردن قد أدى الى زيادة السلع الرئيسة المكونة لجزء كبير من الصادرات ولكنه لم يؤدِ الى تنويع الصادرات بشكل كافي كما ابقى على نوعية الصادارت والواردات كما هي حيث بقي الاردن مصدرا للمواد الاولية والزراعية ومستوردا للسلع الصناعية .

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤ - ١٨) الى انه لم يطرأ تغير ملحوظ على هيكل الصادرات في الاردن خلال العشرين سنة الماضية حيث انخفضت صادراتنا من السلع الاستهلاكية من ٥ر٥٨٪ خلال الفترة الاولى ١٩٦٧ - ١٩٧٢ الى ٢ر٤١٪ خلال الفترة الثانية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ثم عادت الى الارتفاع حتى وصلت الى ٧ر٥٦٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٦ وهي نسبة قريبة لما كانت عليه خلال الفترة الاولى ، ومن ناحية

---

(١) البنك المركزي الاردني : بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٣٥) .

(٢) البنك المركزي الاردني : التقرير السنوي الرابع والعشرون ، جدول (٤٢) ص (١٨٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٤ ـ ١٨)

التركيز السـلعي للتجارة والخارجيـة في الاردن حسـب الاغـراض الاقتصاديـة

(نسب مئوية *)

الفتـــــرة	الصـــــادرات				الـــواردات			
	السـلع الاستهلاكية	المواد الخام	السـلع الانتاجيـة	مواد أخرى	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	السلع الانتاجية	مـواد أخـرى
١٩٦٧ ـ ١٩٧٢	٥٨ر٥	٣٢ر٦	٨ر٤	٠ر٥	٤٧ر٢	٢١ر٣	٢٢ر٧	٨ر٨
١٩٧٣ ـ ١٩٧٥	٤١ر٢	٤٨ر٣	١٠ر٤	٠ر١	٤٣ر١	٢١ر٤	٢٦ر٧	٨ر٨
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٥٠ر٣	٣٨ر٧	١٠ر٨	٠ر٢	٣٥ر٩	٢٨ر٢	٣٣ر٦	٢ر٣
١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٥٦ر٧	٣٧ر١	٦ر٢	ـ	٣٣ر٣	٣٤ر٧	٢٨ر٥	٣ر٥

المصـدر: ملحق (٦) وملحق (٧) ، ص (٢٦٤ . ٢٦٥).

* أخذت النسب الواردة في هذا الجدول على أسـاس متوسط النسـب لمجموع السنوات في كل فترة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صادراتنا من المواد الخام فقد شهدت زيادة ملحوظة حيث ارتفعت من ٦ر٣٢٪ خلال الفترة الاولى الى ٣ر٤٨٪ خلال الفترة الثانية ثم انخفضت خلال الفترتين التاليتين الى أن وصلت الى ١ر٣٧٪ خلال الفترة الاخيرة، وقد شهدت صادراتنا من السلع الانتاجية زيادة بسيطة في نسبتها من ٤ر٨٪ خلال الفترة الأولى الى ٤ر١٠٪ خلال الفترة الثانية وتغيرت بشكل بسيط جداً خلال الفترة الثالثة ولكنها انخفضت بشكل كبير خلال الفترة الاخيرة حيث عادت الى ٢ر٦٪ فقط.

وأما هيكل الواردات فقد شهد تغيرات ملحوظة خلال الفترة موضوع الدراسة حيث انخفضت نسبة مستورداتنا من السلع الاستهلاكية باستمرار من ٢ر٤٧٪ خلال الفترة الاولى ١٩٦٧ - ١٩٧٢ الى أن وصلت الى ٣ر٣٣٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، بينما ارتفعت نسبة مستورداتنا من المواد الخام من ٣ر٢١٪ خلال الفترة الاولى الى ٧ر٣٤٪ خلال الفترة الاخيرة ، ولعل السبب في ذلك هو ارتفاع اسعار البترول الذي يشكل نسبة كبيرة من مجموع مستورداتنا من المواد الخام ، وأما مستورداتنا من السلع الانتاجية فقد شهدت ايضا ارتفاعا ملحوظا من ٧ر٢٢٪ خلال الفترة الاولى ١٩٦٧ - ١٩٧٥ الى ٧ر٢٦٪ خلال الفترة الثانية ثم الى ٣ر٣٣٪ خلال الفترة الثالثة وتراجعت الى ٥ر٢٨٪ خلال الفترة الاخيرة .

التبعية الاقتصادية للخارج :

يحظى مفهوم التبعية باهتمام واسع هذه الايام ليس من قبل مفكري علم الاقتصاد فحسب ، بل يشاركهم هذا الاهتمام عدد كبير من مفكري العلوم الاجتماعية الأخرى مثل العلوم السياسية والعسكرية .

ويعتبر فرناندو كاردوسو - وهو أحد مفكري امريكا اللاتينية - احد الاباء المؤسسين لما يدعى نظرية التبعية الاقتصادية ، حيث برزت هذه النظرية بوضوح منذ ظهور مقالة المطول تحت عنوان " استهلاك نظرية التبعية في الولايات المتحدة " حيث كان يهدف من خلال مقاله المذكور الى دحض وتجاوز الافكار

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التي نادت بها " نظرية التحديث " ، التي يرى اصحابها أن على الدول النامية اتباع التجربة الرأسمالية الغربية من أجل تحقيق التنمية فيها (١).

ويلاحظ أن هناك اجماعا بين كتاب مدرسة التبعية — في الدول النامية — على أن التخلف الاقتصادي لم يكن حالة أصيلة وجدت عليها اقتصادات العالم الثالث قبل خضوعة للنفوذ الاوروبي ، بل أنه حالة نشأت وتطورت مع التقدم والتطور في المراكز الرأسمالية المتقدمة (٢)، ويستندون في ذلك الى صورة النهب الاستعماري المباشر للثروات ، وتحويلها من البلاد الواقعة تحت النفوذ الاستعماري الى البلاد المهيمنة ، وكذلك للتخصص وتقسيم العمل الدولي القائم على تشوية الهيكل الاقتصادي للدول النامية وتوجيهة نحو تلبية احتياجات البلدان المتقدمة، ولذلك فكثيرا ما يشار الى مفهوم التبعية كنظرية للتخلف ولكن تفسير تخلف العالم الثالث وارجاعه بصورة تامة لحالة التبعية الاقتصادية لا يخلو من المبالغة ، حيث لا يمكن ارجاع حالة التخلف الى التبعية الاقتصادية وحدها ، بل الاصح من ذلك أن هناك عدة عوامل ساهمت مجتمعة في وجود حالة التخلف في الدول النامية ، من ضمنها وربما أهمها في بعض الاحيان حالة التبعية الاقتصادية للخارج ، كما تشكل حالة التبعية هذه عقبة رئيسة في وجة التقدم الاقتصادي للدول النامية في الوقت الحاضر .

وتتفق هذه النظرة مع تعريف دوس سانتوس Dos Santos للتبعية الاقتصادية أنها " حالة تكشف عن أن نمو اقتصاد دولة ما يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أو دول أخرى ، وتأخذ العلاقة بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية ،

---

(١) الدكتور محمد السيد سعيد، " نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية " ، المستقبل العربي ، السنة السادسة ، العدد (٦٢) ، نيسان ١٩٨٤ ، ص (٢٧) .

(٢) المرجع السابق ، ص (٣١) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عندما تستطيع الدول المهيمنة أن تتسع وتنمو ذاتيا ، في حين لا تستطيع الدول التابعة ذلك ، الا كانعكاس لتوسع ونمو اقتصادات الدول المتبوعة (١).

وهناك تعريف مشابه للتعريف السابق يرى أن التبعية الاقتصادية (ليست الا وضعا يرتبط في ظلة معدل واتجاه النمو في بلد ما بشروط موقعة ووظيفته ضمن النظام الاقتصادي والسياسي الدولي) (٢).

ويتضح من التعريفين السابقين أن أهم الجوانب السلبية لعلاقة التبعية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة هي أن التغيرات الاقتصادية في الدول التابعة لا تكون نابعة من عوامل اقتصادية داخلية في الغالب ، وأنما تكون انعكاسا لعوامل خارجية تنتقل اليها من خلال علاقاتها الاقتصادية بالدول الصناعية المتقدمة ، حيث يصبح مستوى الدخل والتشغيل ومعدلات النمو وبالتالي درجة الاستقرار الاقتصادي في البلدان التابعة تعتمد وبدرجة كبيرة على الاحوال السائدة في الخارج ، وتتوقف بصفة اساسية على مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان المتبوعة ، وتصبح الدول النامية عاجزة عن تحقيق نمو ذاتي مستقل تحكمة العوامل الداخلية لهذه الدول .

ولا بد من الاسراع في القول أن التنمية المستقله لا تعني بأي حال من الاحوال ، قطع العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، ولكن المقصود بها هو المقدرة الذاتية على النمو والتوسع الاقتصادي وتوفير احتياجات المواطنين الاساسية واحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني بطريقة لا يكون فيها للعوامل الخارجية تأثير اساسي سواء في تحديد معدلات النمو أو مسار واتجاة التنمية .

---

(١) Theotonio Dos Santos: "The Structure of Dependency", American Economic Review, Vol, IX, No. 2, PP. 230-236

(٢) الدكتور شريف الموسى ، " مفهوم التبعية واستراتيجية التصنيع العربية "، المستقبل العربي ، السنة الثامنة ، العدد (٧٩) أيلول ١٩٨٥ ، ص (٨٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالتبعية الاقتصادية للخارج مسألة نسبية ، نظرا للتشابك في المصالح بين الامم في الوقت الحاضر ، الأمر الذي ادى الى ايجاد درجات متفاوتة من التبعية التي يمكن أن يتصف بها اقتصاد ما في وقت معين ، والسياسة التنموية السليمة هي التي تعمل على ابقاء مستوى التبعية عند ادنى حد ممكن ، وضمن تلك الحدود التي لا يكون فيها للعوامل الخارجية تأثيرا كبيرا أو دورا مباشرا على المتغيرات الاقتصادية الداخلية ويمكن قياس التبعية الاقتصادية من خلال المؤشرات التالية :

١. درجة الانكشاف الاقتصادي = $\frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠$

٢. درجة التركيز السلعي للصادرات = $\frac{\text{قيمة صادات السلع الرئيسة}}{\text{قيمة الصادرات الكلية}} \times ١٠٠$

٣. درجة التركيز الجغرافي للواردات = $\frac{\text{قيمة الواردات من أهم شريكين}}{\text{قيمة الواردات الكلية}} \times ١٠٠$

ويمكن القول ان المؤشرات الثلاثة السابقة هي أهم المقاييس المتبعة لتقدير درجة التبعية الخارجية ولكن هناك من يضيف اليها مؤشرات أخرى مثل :

أ. معامل التبعية : وهو عبارة عن نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي [١] ، علما أن الأخذ بهذا المعامل بشكل منفرد ليس له سوى دلاله محدودة ، حيث أن نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة كثيرا في الدول المتقدمة مثل اليابان ولكن هيكل الواردات في البلدان المتقدمة يتكون في الغالب من مواد اوليه يتم تحويلها الى منتجات صناعية يعاد تصديرها ، بينما تشكل الواردات من السلع المصنوعة والاستهلاكية نسبة كبيرة من واردات الدول النامية .

---

(١) الدكتور عبد الحميد الابراهيمي ، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص (١٦٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٤ ـ ١٩)

مؤشرات التبعية الخارجية في الاقتصاد الاردنـي

(نسب مئوية ٪)

السنة	درجة الانكشاف * الاقتصادي	معامل التبعيـة	درجة التركيز ** السلعي للصادرات	درجة التركيز *** الجغرافي للواردات	المديونيـة الخارجيـة
١٩٦٧	٤٩ر٦	٤٢	٣٤ر٨	٢٤ر٥	٢٣ر٧
١٩٦٨	٤٤ر٦	٣٦ر٨	٣٤ر٦	٢٣ر٥	٢٣
١٩٦٩	٤٣ر٤	٣٦ر٩	٢٩ر٩	٢٣ر٥	٢١ر٨
١٩٧٠	٤٣ر١	٣٧ر٨	٢٤	٢٤ر٦	٢٤
١٩٧١	٤٥ر٩	٤١ر٢	٢٥ر٤	٣٢ر٥	٢٦ر٦
١٩٧٢	٥٢ر١	٤٦	٢٧ر٧	٢٦ر٨	٢٩ر٥
١٩٧٣	٥٦	٤٩ر٦	٢٨ر٧	١٨ر٧	٣١ر٣
١٩٧٤	٧٩ر٣	٦٣ر٣	٤٩ر٥	٢٠ر٥	٣٢ر٣
١٩٧٥	٨٥ر٣	٧٢ر٨	٤٨ر٩	٢١	٣٣ر٦
١٩٧٦	٩٠ر٤	٧٨ر٩	٣٨ر٨	٢٤ر٤	٣٠ر٨
١٩٧٧	٩٨	٨٦ر٥	٢٨ر٦	٢٨ر٨	٣٧
١٩٧٨	٨١ر١	٧١ر٢	٣٠ر٣	٢٠ر٤	٣٧ر٩
١٩٧٩	٨٧ر١	٧٦ر٣	٣١ر٨	١٩ر٢	٤٠ر٣
١٩٨٠	٨٤ر٩	٧٢ر٧	٣٩ر٣	١٨ر٥	٤١ر٥
١٩٨١	١٠٤ر٥	٩٠	٣٢ر٤	٢٦ر٦	٤٧ر٦
١٩٨٢	١٠٠ر٥	٨٦ر٥	٣٠ر٨	٢١ر٨	٥١ر٦
١٩٨٣	٨٨ر٨	٧٧ر٦	٣٢ر٢	١٩ر٨	٤٧ر٣
١٩٨٤	٨٨ر٩	٧١ر٥	٢٦ر٧	١٧ر٤	٥٩ر٣
١٩٨٥	٨٤ر٥	٦٨ر٣	٢٥ر٩	١٨	٥٩ر٤

المصـدر : ـ الجدول رقم (١ـ ١) ، ص (٧٠) .

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، ١٩٨٦ ، ص (٣ ، ٧) .

ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٢٦، ٢٩، ٤٠) .

ـ البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون ، ١٩٨٧ ، ص (١٨٥) . النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الرابع والعشرون ، عدد (٦) ، حزيران ١٩٨٨ ، ص (٤ ، ٥) .

ـ ملحق رقم (٨ ، ٩) ، (٢٦٦ ، ٢٦٧) .

* لا تشمل البضائع المعاد تصديرهـا .

** لا تشمل سوى نسبة مساهمة صادراتنا من الفوسفات فقط الى المجموع الكلي للصادرات .

*** كان أهم شريكين في واردات الاردن حتى سنة ١٩٧٣ هما الولايات المتحدة وبريطانيا وبعد ذلك أصبحت الولايات المتحدة والمانيا الغربيـة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب • مدى الاعتماد على انسياب رؤوس الاموال الاجنبية من البلدان المتقدمة وتمويلها جانب يُعتمد به من الاستثمار القومي أو ما يسمى مؤشر المديونية الاجنبية ، ويعبر عنه بقياس حجم المديونية الخارجية ، وهو عبارة عن نسبة رصيد الدين العام غير المسدد الى الناتج المحلي الاجمالي •

وقد تم ادراج تخفيض التبعية الاقتصادية للخارج كهدف تسعى جميع برامج وخطط التنمية في الاردن الى تحقيقة ، ولكن الى أي مدى تحقق هذا الهدف ؟ وما هو دور الاستثمارات الواردة في الخطط المتعاقبة في تخفيض أو تعميق درجة التبعية الخارجية ؟ لا شك ان نظرة سريعة على الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤ ـ ١٩) ، تؤكد بأنه لم يتحقق شيئا من أهداف التخطيط الاقتصادي في الاردن بخصوص تخفيض درجة التبعية الخارجية ، بل على العكس من ذلك تشير كافة المؤشرات الى تعميق هذه التبعية وزيادة درجتها من سنة لأخرى ؛

فدرجة الانكشاف الاقتصادي ارتفعت من ٦ر٤٩٪ سنة ١٩٦٧ الى ان وصلت الى ٥ر١٠٤٪ سنة ١٩٨١ ، ثم عاودت الانخفاض الى ٥ر٨٤٪ سنة ١٩٨٥ ، أي أنها بقيت اكبر مما كانت عليه عام ١٩٦٧ بكثير ، كما أن معامل التبعية أرتفع ايضا من ٤٢٪ سنة ١٩٦٧ الى أن وصل الى ٩٠٪ عام ١٩٨١ وعاد للانخفاض الى ٣ر٦٨٪ سنة ١٩٨٥ •

ومع أن هناك انخفاضا بسيطا في درجة التركيز السلعي للصادرات خلال الفترة موضع الدراسة ، حيث انخفضت من ٨ر٣٤٪ سنة ١٩٦٧ ، الى ٩ر٢٥٪ سنة ١٩٨٥ الا أنها لا تشمل سوى صادراتنا من الفوسفات ، واذا اضفنا صادراتنا من الاسمدة والبوتاس نجد أن صادراتنا من السلع الرئيسة الثلاث تصل الى حوالي ٥٠٪ من اجمالي الصادرات وهذا يشير ايضا الى زيادة درجة التركيز السلعي للصادرات حيث لم تنخفض نسبة مساهمة الفوسفات في اجمالي الصادرات نتيجة زيادة صادراتنا من السلع المختلفة بل نتيجة زيادة صادراتنا من سلعتين فقط ، وهذا يعني أن عائداتنا من الصادرات والمقدرة على الاستيراد محكومة بظروف السوق العالمية لهذه السلع الثلاثة •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما درجة التركيز الجغرافي للواردات فقد انخفضت ايضا ولكن بنسبة بسيطة ، حيث كانت ٥ر٢٤٪ سنة ١٩٦٧ وأصبحت ١٨٪ سنة ١٩٨٥ ، وقد يكون السبب في ذلك هو اعتماد الاردن بدرجة كبيرة على المساعدات الخارجية وهي عادة ما تكون مشروطة بالشراء من أسواق البلد المانح لهذه المساعدات ، وعلى الرغم من عدم توقف هذه المساعدات الا أن هناك تغيرا في مصدرها ، فبعد سنة ١٩٧٣ وارتفاع اسعار البترول زادت الدول العربية النفطية من مساعداتها للدول العربية الاخرى ومن ضمنها الاردن ، وغالبا ما تكون مساعدات الدول العربية خالية من أي شروط بخصوص السوق الذي نتوجه اليه وهذا هو السبب في انخفاض مؤشر تركيز الواردات ومع ذلك لا يزال هناك تركيز جغرافي لوارداتنا من الولايات المتحدة والمانيا الغربية مما يجعل الاقتصاد الاردني يتأثر بدرجة ما بالظروف السائدة في هاتين الدولتين .

ورافق كل المؤشرات السابقة ارتفاع مستمر في حجم مديونية الاردن من ٧ر٢٣٪ سنة ١٩٦٧ الى أن وصلت الى ٤ر٥٩٪ سنة ١٩٨٥ واستمر الارتفاع خلال السنتين الماضيتين الى أن وصلت الى ٥ر٧٤٪ خلال عام ١٩٨٧ (١) .

فاذا اضفنا لذلك زيادة نسبة المصادر الخارجية وانخفاض مدى مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في تكوين الدخل القومي في الاردن - كما سبق الاشارة لذلك عند دراسة هيكل الدخل القومي - فانة يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية في الاردن سواء من حيث مصادر التمويل أو من حيث توجية هذه الاستثمارات ، قد أدت الى تعميق وزيادة درجة التبعية الاقتصادية للخارج ، وقد تكون هذه النتيجة من اخطر سلبيات التجربة التنموية في الاردن ، مما يحتم ضرورة اعادة النظر في هذه السياسة من حيث تقليص مدى الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار ، وتوجية هذه الاستثمارات الى القطاعات والمشاريع بطريقة تؤدي الى انخفاض في مؤشرات التبعية للخارج وخصوصا مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي وحجم المديونية الخارجية .

---

(١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون ، ١٩٨٧ ، ص (٥ ، ٥٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التمويل

تجمع نظريات التنمية الاقتصادية على أهمية الاستثمار ودورة الاساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتعاني الدول النامية بنفس الوقت من قصور شديد في عرض رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار ، فمن حيث المصادر الداخلية للتكوين الرأسمالي ، تعاني الدول النامية من ضعف شديد في المدخرات الوطنية ، بسبب تدني مستويات الدخول في هذه الدول، وشيوع الانماط الاستهلاكية للدول المتقدمة فيها ، وعدم وجود المؤسسات الوطنية القادرة على جذب وتجميع هذه المدخرات .

وعندما تحاول هذه الدول اللجوء الى وسائل الادخار الاجباري من خلال الضرائب ، نجد أن الهدف التمويلي لهذه الضرائب غالبا ما يتعارض مع الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

وفي حالات الاقتراض الداخلي تواجه بمشكلة عزوف الأفراد عن شراء سندات الدين العام ، مما يضطرها لتصريف هذه السندات من خلال بيعها للبنوك والمؤسسات التجارية والصناعية ، ولذلك لا تحقق هذه الوسيلة الغاية المرجوه منها وهي تحرير مكتنزات الأفراد وتحويلها نحو الاستثمار المنتج ، وأنما تقوم بسحب جزء من الفائض لدى المؤسسات التجارية والصناعية ، والذي عادة ما يوجه نحو الاغراض الانتاجية ، أو تؤدي الى تخفيض احتياطيات البنوك مما يحد من قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات الانتاجية .

واذا تطلعت هذه الدول للمصادر الخارجية من أجل تمويل استثماراتها، فأنها تواجه بمشكلات وصعوبات بالغة لا تقل بل ربما تزيد في كثير من الاحيان عما تواجهه في الداخل ، فلم تفلح جميع المزايا والتسهيلات التي منحتها الدول النامية للاستثمار الاجنبي في جذبه ، حيث لا زالت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستثمارات الأجنبية ضئيلة جدا ، بالمقارنة مع احتياجات الدول النامية ، بالاضافة لتوجهها نحو قطاعات ومشاريع معينة تخدم مصالح الدول المصدرة لرأس المال أكثر مما تساهم في تحريك عجلة التنمية في الدول النامية ، كما تقوم في غالبيتها على اعادة استثمار الارباح التي تحصل عليها من الدول المضيفة ، وتهدف الى استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في الدول النامية لصالح الدول المتقدمة ، كما تم من خلالها تصدير الكثير من المشاكل الصناعية التي تعاني منها الدول المتقدمة للدول النامية مثل المشاكل المرافقة للصناعات الملوثة للبيئة .

وقد نتج عن اعتماد الدول النامية على القروض الخارجية أرتفاع هائل في حجم مديونيتها الخارجية ، وأصبح الهم الأكبر لهذه الدول هو توفير الأموال اللازمة لخدمة الدين الخارجي ، مما اضعف امكانية التكوين الرأسمالي لديها ، بل أن بعض الدول أعلنت توقفها عن السداد لعدم قدرتها على ذلك ، ومما ضاعف مشكلة الدول النامية في هذا المجال تخلي الدول المقرضة عن القروض الميسرة ، واعتمادها بشكل متزايد على القروض الصعبة ذات فترات السداد الأقل ، ومعدلات سعر الفائدة الاعلى .

ومن ناحية المساعدات الخارجية المقدمة من الدول الصناعية ، فأن صبغتها السياسية ، وعدم ثباتها ، وآثارها السلبية على الادخار الوطني ، والشروط المصاحبة لها ، جعلت الاضرار الناتجة عنها أكبر بكثير من الفوائد المتوقعة منها في كثير من الاحيان .

ولا تقتصر مشاكل الدول النامية على القصور الشديد في عرض رأس المال الذي يظهر بوضوح اذا نظرنا للموضوع من زاوية الاقتصاد القومي ككل ، بل أنها تعاني ايضا من ضعف في الطلب على رأس المال أو ما يدعى بانخفاض الميل للاستثمار عند الافراد اذا نظرنا للموضوع من زاوية المشروعات الفردية ، وذلك بسبب ضيق نطاق السوق المحلي ، وعدم توافر البيانات والمعلومات الكافية المتعلقة بكثير من المتغيرات الاقتصادية ، والنقص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الخبرات الفنية والادارية وبعض خدمات البنية التحتية ، وعدم ملاءمة التكنولوجيا الحديثة لظروف الدول النامية ، وعدم توفر طبقة من المنظمين وغيرها من العوامل التي تسهم في اضعاف الميل للاستثمار في الدول النامية ، مما يضع على عاتقها ضرورة معالجة موضوع الاستثمار من زاويتين مختلفتين ، فعليها زيادة الميل للاستثمار وحفز الطلب على الاستثمار على مستوى المشروعات الفردية ، ويلزمها ايضا زيادة عرض رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي ككل .

ولئن كان لدى الدول النامية سلطات واسعة ووسائل متعددة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية في الداخل ، فأنها عاجزة عن احداث التغيرات المطلوبة على الصعيد الخارجي ، ولم تفلح جميع محاولاتها في تحقيق أية تغيرات هامة في هذا المجال .

لذلك فأن الاتجاه العقلاني السليم عند البحث عن مصادر التكوين الرأسمالي في الدول النامية ، يتمثل في الاعتماد بشكل أساسي على المصادر الداخلية ، على أن يكون الالتجاء للمصادر الخارجية عند الضرورة القصوى ، وفي حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، ومقدرته على الوفاء بالالتزامات الخارجية المترتبة على ذلك ، وبشرط أن يكون هناك اتجاه لتخفيض درجة الاعتماد على المصادر الخارجية بشكل تدريجي ، حتى يتم الاستغناء عنها تماما والوصول الى مرحلة النمو الذاتي في المدى البعيد .

وبخصوص تمويل الاستثمار في الاردن وتوزيعة والأهداف المخططة له ومدى ما تحقق من هذه الأهداف ، يمكن الاشارة لعدد من النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذا البحث على النحو التالي :-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠١ لم تقم المصادر الداخلية للتكوين الرأسمالي بالدور المطلوب أو المتوقع لها في تمويل الاستثمار ، فالادخار المحلي كان سالبا خلال جميع مراحل تطور الاقتصاد الاردني ، والمدخرات القومية بقيت سالبة حتي عام ١٩٧٥ ، ولئن حقق الاقتصاد الاردني بعد ذلك بعض المدخرات القومية ، الا أنها كانت وما زالت متواضعة ولم تتجاوز ٥ر٥٪ من الناتج القومي الاجمالي ولذلك كانت نسبة مساهمتها في تمويل الاستثمار بسيطة ، ولم يكن هناك دور يذكر للضرائب المباشرة أو القروض الداخلية في تمويل الاستثمار ، كما لم تؤد هاتان الاداتان الى سحب القوة الشرائية الزائدة لدى بعض الافراد وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج ، حيث بقيت نسبة الاستهلاك الكلي أعلى من ١٠٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ٠

٠٢ يعتمد تمويل الاستثمار في الاردن على مصدرين رئيسين هما المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج والمصدر الأول غير ثابت وعرضة للقطع المفاجي ، ولأسباب غير اقتصادية ، كما أن المصدر الثاني محكوم بالظروف التى تحيط بالدول الاجنبية التي يعمل بها الاردنيون ، ولا تملك الدولة سلطة كافية للتحكم في هذين المصدرين كما أن قدرتها على التأثير فيهما محدودة للغاية ٠

٠٣ على الرغم من ارتفاع حجم الديون الخارجية للاردن بشكل متواصل ، الا أن مساهمة القروض الخارجية في تمويل الاستثمار ضعيفة للغاية ، مما يشير الى أن هذه القروض لا تستخدم لاغراض انتاجية تزيد من الطاقة الانتاجية للاقتصاد الاردني ، مما يمكنة من تحمل اعبائها المستقبلية ٠

٠٤ على الرغم من محاولات الدوله المستمرة ، اعطاء القطاع العام دورا أكبر في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث قدرت استثمارات هذا القطاع المخططة بحوالي ٦ر٥٥٪ من استثمارات الخطة الثلاثية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، و ٥٠٪ من استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، و ٦١٪ من استثمارات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، الا أن استثمارات هذا القطاع الفعلية لم تتجاوز ٤٠٪ من المجموع الكلي للاستثمارات الفعلية خلال أي فترة من الفترات السابقة ، والسبب في ذلك هو تدني نسبة الانجاز الفعلي للاستثمارات المخططه لهذا القطاع ، لاعتمادها على المصادر الخارجية من ناحية التمويل وتعرض هذه المصادر للقطع أو التوقف المفاجيء ولأسباب غير اقتصادية في الغالب .

٥. تجاوزت الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص ما كان مخططا لها باستمرار ، ولكن يؤخذ على استثمارات هذا القطاع التوجه وبصورة مبالغ فيها نحو قطاع الاسكان ، حيث وصلت نسبة الاستثمارات في هذا القطاع ٥١٪ من المجموع الكلي للاستثمارات الخاصة ، مما يشير بوضوح لضعف الميل للاستثمار في القطاعات الانتاجية من قبل القطاع الخاص .

٦. هناك عدة معايير مختلفة يمكن اتخاذها كأساس لتوزيع الاستثمارات بين القطاعات والمشاريع المختلفة ، والاختلاف الظاهري بين هذه المعايير لا ينفي امكانية الجمع بين معيارين أو أكثر من الناحية العملية ، حيث يركز كل من هذه المعايير على أحد جوانب المشكلة التي تواجه الدول النامية أو يرمي الى تحقيق هدف يرى وجوب اعطائه الاولوية بين أهداف التنمية المتعددة ، ولكن توزيع الاستثمار في الخطط الاقتصادية الاردنية لا يعتمد بصورة صريحة وواضحة على أي من هذه المعايير ، وأنما تعطى الاولوية لبعض المشاريع على أسس غير واضحة مع أضافة معيار التكامل الاقتصادي العربي ، الذي يتطلب تطبيقه بنجاح التعاون التام بين الدول العربية والتنسيق الدائم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين خططها الاقتصادية ، ولغياب هذا التعاون والتنسيق في الوقت الحاضر فأنه يصعب تطبيق هذا المعيار عمليا ويؤدي الاعتماد علية من قبل دولة واحدة على انفراد الى سوء في توزيع استثماراتها ٠

٠٧ هناك ارتفاع ملحوظ في قيمة المعامل الحدي لرأس المال / الناتج خلال فترة الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ بالنسبة لقيمتة خلال فترة الخطة السابقة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ مما يشير الى وجود طاقة انتاجية متعطلة في قطاعات الانتاج ، والى زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع البنية التحتية ، حيث ترتفع قيمة هذا المعامل في هذا القطاع ،كما يلاحظ انخفاض في قيمة هذا المعامل في قطاع الخدمات بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ٠

٠٨ هناك أرتفاع تدريجي في قيمة المعامل الحدي لرأس المال / العمل مما يعني ان هناك اتجاها متزايدا للاعتماد على التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة والموفره للعمالة ، مما يزيد من حجم الاستثمارات اللازمة لامتصاص البطالة أو لتخفيض معدلاتها على الأقل ، على أي حال لا توجد هناك مجرد اشارة لقيمة هذا المعامل في أي خطة من الخطط الاقتصادية المتعاقبة ، مما يوحي بأنه غير مستخدم في عملية التخطيط الاقتصادي على الرغم من امكانية استخدامة بالاضافة للمعامل الحدي لرأس المال / الناتج كمؤشرات مبدئية لتقدير الاحتياجات الرأسمالية المطلوبة لزيادة الناتج المحلي أو لتخفيض معدل البطالة بنسبة معينة ، أو لتحديد نسبة النمو في الناتج ونسبة الانخفاض في معدل البطالة في ضوء حجم معين من الاستثمار ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٩ تعتبر نسبة الاستثمارات سواء المخططة او الفعلية الموجهة للقطاع الزراعي متدنية ، حيث لم يتجاوز نصيب هذا القطاع ٣ر٧٪ من اجمالي الاستثمارات المخططة خلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٩٠ ولم تشكل الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع سوى ١ر٦٪ من اجمالي الاستثمارات الفعلية خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ ، على الرغم من ارتفاع قيمة مستورداتنا من المواد الغذائية واللحوم ، حيث تشكل حوالي ٥ر١٦٪ من اجمالي المستوردات ٠

١٠٠ بلغ متوسط نسبة ما خصص للقطاع الصناعي من الاستثمارات المخططة خلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٩٠ حوالي ٦ر١٨ وكان متوسط نسبة الاستثمارات الفعلية في هذا القطاع ١٧٪ من اجمالي الاستثمارات الكلية خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ أي أن نسبة ما تم استثمارة فعليا في قطاع الانتاج السلعي ـ الزراعة والصناعة ـ كانت أقل من ٢٥٪ من اجمالي الاستثمارات الفعلية ٠

١١٠ هناك تركيز واضح على الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والقطاعات الخدمية وخصوصا في قطاعي النقل والاسكان ، حيث استحوذا على أكثر من ٥٢٪ من مجموع الاستثمارات الفعلية خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٥ ٠

١٢٠ لقد حقق الاردن زيادة ملحوظة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع معدل النمو من ٩ر٣٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ الى ٤ر١١٪ سنويا في المتوسط وبالاسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الا أن نسبة النمو هذه بدأت بالتراجع بعد ذلك الى أن وصلت الى ٩ر٠٪ فقط عام ١٩٨٥ ، وهذا ما حدث ايضا بالنسبة لتخفيض معدلات البطالة ، حيث أخذت هذه المعدلات بالتراجع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال فترة الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ الى ان وصل الاردن في نهايتها الى مرحلة التشغيل التام وانتقل الى مرحلة استقبال الايدي العاملة الوافدة خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ولكن معدلات البطالة بدأت بالارتفاع منذ عام ١٩٨١ الى أن وصلت الى ٨٪ عام ١٩٨٦ .

مما سبق يمكن القول بأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدلات البطالة لم تأخذ صفة الاستمرار وكانت لفترة معينة ، وهي فترة الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ على وجة التحديد ، وقد شهدت اقتصادات الدول العربية النفطية انتعاشا كبيرا خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع اسعار البترول ، مما أدى الى زيادة مساعداتها للاردن وزيادة في طلبها على الايدي العاملة الاردنية ، وما أدى اليه ذلك من زيادة في حجم تحويلاتهم ، وساعد على امتصاص جانب كبير من البطالة في الاردن .

١٣. لقد قطع الاردن شوطا كبيرا في مجال اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين . وخصوصا في مجالات التعليم والصحة والتغذية وأن كان هناك نسبة معينة من السكان لا يزال دخلها دون مستوى خط الفقر المطلق ، مما يعني أنها لا تتمكن من الحصول على احتياجاتها الاساسية بشكل كافي ، وهذا يؤكد ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء على مشكلة الفقر التي تعاني منها هذه الفئة من المواطنين .

كما أن هناك عجزا في عرض المساكن لذوي الدخل المتدني ، على الرغم من وجود فائض في عرض المساكن لذوي الدخل المتوسط والمرتفع ، وذلك بسبب عدم ملاءمة نمط الاستثمار في قطاع الاسكان للحاجات الفعلية للسكان .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٤. لم تؤدي السياسة الاستثمارية الى أي تخفيض في قيمة العجز التجاري ، باستثناء الانخفاض الطفيف خلال سنتي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ على الرغم من أنه يشكل احد الاهداف الرئيسة للتخطيط الاقتصادي في الاردن ، بل على العكس من ذلك تزايد هذا العجز وبمعدلات مرتفعة خلال جميع فترات الخطط الاقتصادية ، ولا يزال هذا العجز مرتفعا للغاية سواء من حيث قيمته المطلقة أو من حيث نسبته للناتج المحلي الاجمالي .

١٥. وأما من ناحية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني ، والذي يعتبرها الكثيرون أهم ما يميز التنمية عن النمو الاقتصادي فيمكن الاشارة لعدد من الملاحظات وهي :-

أ. لم يحدث سوى تغيرات بسيطة في هيكل الانتاج ، فعلى الرغم من الانخفاض التدريجي في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، فقد كانت الزيادة في نسبة مساهمة القطاع الصناعي بطيئة ومحدودة ، ولم يطرأ أي تغير على هيكل القطاع الصناعي نفسه حيث بقي مقتصرا على الصناعات الاستهلاكية والاستخراجية فقط وبقيت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي كبيرة بالمقارنة مع نسبة القطاعات الأخرى أو نسبة مساهمة هذا القطاع في الدول الاخرى المشابهة للاردن من حيث مستوى التطور الاقتصادي ، وتضاعف نسبة مساهمة قطاع الانشاءات بسبب توجيه الاستثمارات بصورة كبيرة نحو قطاع الاسكان .

ب. تميز هيكل العمالة بانخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من حيث مدى استيعابة للايدي العاملة وبشكل متواصل ، ولكن القطاع الصناعي - ما عدا قطاع الانشاءات - ورغم ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، لم ترتفع نسبة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مساهمته في استيعاب الايدي العاملة ، حيث انخفضت هذه النسبة من ٧ر٩٪ عام ١٩٧٣ الى ٩ر٨٪ عام ١٩٨٠ مما يشير الى استخدام هذا القطاع ، لتكنولوجيا موفرة للعمالة وذات كثافة رأسمالية مرتفعة لا تساهم في حل مشكلة البطالة ، وبقيت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في استيعاب الايدي العاملة مرتفعة سواء بالمقارنة مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الاردني ، أو بالمقارنة مع نسبة مساهمته في الدول الأخرى المتقدمة والنامية على السواء .

جـ. بالنسبة لهيكل الدخل كان هناك ارتفاع مستمر في الأهمية النسبية للمصادر الخارجية في تكوين الدخل القومي والدخل المتاح وصاحب ذلك انخفاض في الأهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي ، كما أن حوالي ثلث السكان وهم الفئات الأكثر فقرا لم يطرأ أي تحسن على مستوى دخولهم بالمقارنة مع الفئات الأخرى ، حيث بقيت نسبة ما يحصلون عليه من الدخل القومي ثابتة ، كما بقي مستوى دخل نسبة لا بأس بها من السكان دون مستوى خط الفقر المطلق .

د. لم يطرأ تغيرات هامة على هيكل الطلب ، حيث بقي الاستهلاك الكلي أكبر من الناتج المحلي الاجمالي ، واستمر وجود ظاهرة الادخار المحلي السالب ، ومع تحقيق بعض الادخارات القومية بعد عام ١٩٧٥ ، الا أنها بقيت ضعيفة وترجع الى زيادة تحويلات العاملين في الخارج ، وتعتبر نسبة الاستهلاك للناتج المحلي الاجمالي مرتفعة للغاية بالمقارنة مع الدول الأخرى ، كما ترتفع ايضا نسبة الاستثمار للناتج المحلي الاجمالي ، وهذه متناقضة يعود السبب في وجودها الى الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ٠ وبخصوص هيكل التجارة الخارجية ، استمر تطور شروط التبادل التجاري للاردن مع العالم الخارجي في غير صالح الاردن نتيجة اعتمادة على تصدير المواد الاولية والمنتجات الزراعية واستيراده للمنتجات الصناعية والبترول ، كما انخفضت الأهمية النسبية لصادراتنا من الفوسفات ، ولكن لم يحدث تنويع كبير في السلع المصدرة ، حيث بقيت صادراتنا من ثلاثة سلع رئيسة هي الفوسفات والبوتاس والاسمدة تشكل أكثر من ٥٠٪ من مجموع الصادرات الكلية ، ولم يطرأ أي تغير ملحوظ على هيكل الصادرات خلال الفترة موضع الدراسة ، ولكن حدث تغير واضح على هيكل الواردات حيث انخفضت نسبة مستورداتنا من السلع الاستهلاكية وتزايدت نسبة مستورداتنا من المواد الخام والسلع الانتاجية ، وهذا التطور الايجابي يشير الى زيادة نسبة ما نستورد للاغراض الانتاجية وانخفاض نسبة ما نستورد للاغراض الاستهلاكية ٠

٠١٦ ومن أكثر سلبيات التجربة التنموية في الاردن خطورة وأكثرها وضوحا ، هي زيادة درجة التبعية الاقتصادية للخارج ، حيث تزايدت درجة الانكشاف الاقتصادي وارتفع كل من معامل التبعية الخارجية ، وحجم المديونية الخارجية باستمرار ، ومع أن هناك انخفاضا طفيفا في درجة التركيز السلعي للصادرات اذا أخذنا في الاعتبار صادراتنا من الفوسفات فقط ألا ان مؤشر التركيز السلعي للصادرات يتزايد بشكل ملحوظ ، اذ اخذنا مجموع صادراتنا من ثلاثة سلع رئيسة هي الفوسفات والبوتاس والاسمدة ، والمؤشر الوحيد الذي أظهر انخفاضا طفيفا في هذا المجال درجة التركيز الجغرافي للواردات ، ولم يكن للسياسة الاستثمارية دور كبير في ذلك بقدر ما كان لتغير مصادر المساعدات والقروض الخارجية ، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الدول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية في منح المساعدات والقروض للاردن ، وهي عادة لا تكون مصحوبة بشروط معينة من حيث اسواق الشراء ، كما هو الحال في المساعدات والقروض من الدول غير العربية .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية في الاردن قد نجحت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وبمعدلات مرتفعة خلال بعض الفترات ، الا أن هذه الزيادة لم تأخذ طابع الاستمرار ، كما أنها نجحت وبشكل فعال في توفير الاحتياجات الاساسية للغالبية العظمى من السكان ولكنها لم تصادف أي نجاح يذكر في مجال تخفيض العجز التجاري أو تخفيض معدلات البطالة وكانت مساهمتها في أحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني ضعيفة للغاية ، وكانت أكثر نتائجها سلبية وخطورة هي تعميق التبعية الاقتصادية للخارج .

وباختصار يمكن القول ان تجربة تخطيط الاستثمار في الاردن قد نجحت الى حد ما في تحقيق النمو الاقتصادي ولكن نتائجها كانت متواضعة للغاية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيـــات

فـي ضـوء النتائـج السـابقة يمكـن أقتـراح بعض التوصيـات التي مـن شـأنها معالجـة بعض الثغـرات الواضحـة في السـياسـة الاسـتثمارية سـواء مـن حيث تمويل هـذهِ الاسـتثمارات أو توزيعهـا ، ممـا يسـاعد علـى تحقيـق أهـداف التنميـة بشـكل أكثر كفـاءة وهـذهِ التوصيـات هـي :-

اولا : لا بـد من زيادة الاعتمـاد على المصادر الداخليـة للتكويـن الرأسـمالي، ويمكـن تنميـة هـذهِ المصادر وزيادة نسـبة مساهمتها فـي تمويل الاسـتثمار مـن خلال الاجـراءات التاليـة :

أ. كبـح جمـاح الاسـتهلاك العـام والخـاص ، وخصوصـا من السـلع الاسـتهلاكية الكماليـة والتفاخريـة ، وذلـك برفـع الرسـوم الجمركيـة على هـذهِ السـلع أو بمنـع اسـتيراد بعضهـا ، ممـا يـؤدي الى تخفيـض الاسـتهلاك وزيادة الادخارات المحليـة والقوميـة .

ب. تعديـل النظـام الضريبـي ، ورفـع معـدل الضرائـب على الشـرائـح المرتفعـة من الدخـل وتوجيـة هـذهِ الزيادة فـي حصيلـة الضرائـب نحـو الاسـتثمار ، وعـدم اسـتخدامها لزيادة الانفـاق الحكومـي الجاري .

جـ. فـرض ضرائـب مرتفعـة على الارباح الرأسـمالية التي لا يعـاد اسـتثمارها .

د. عـدم السـماح للبنـوك والمؤسسـات التجاريـة والصناعيـة بتملـك سـندات الدين العـام ، حيث يجب أن يقتصـر حق ملكيتهـا علـى الافـراد ، وذلـك بغـرض تحريـر مكتنزاتهـم وتوجيههـا نحو الاسـتثمار المنتـج ، وضـرورة مراعـاة الحالـة الاقتصاديـة السـائدة عـن طـرح هـذهِ السـندات ، والابتعـاد عن اللجـوء الى هـذهِ الوسـيلة فـي حالات الانكماش لأنهـا تؤدي الى سـحب القـوة الشرائية من الافـراد وتقودنـا بالتالـي الى مزيـد من الركـود الاقتصـادي ، كمـا يجـب عـدم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللجوء للاقتراض العام لغايات تمويل الانفاق الحكومي الجاري ، واستخدام حصيلة هذه القروض لتمويل الاستثمارات العامة .

ثانيا : حيث تشكل القروض الخارجية اعباء مستقبلية على الاقتصاد الوطني فان ذلك يوجب استخدام حصيلة هذه القروض في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني من خلال توجيهها نحو الاستثمار وعدم استخدامها لتمويل الانفاق الحكومي الجاري ، وذلك لزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة اعبائها مستقبلا ، كما أن استخدام هذه القروض لاغراض انتاجية يؤدي الى زيادة دخول الافراد ، ويزيد من قدرتهم على الادخار ، أو على تحمل مزيد من العبء الضريبي ، وهذا بدوره يؤدي الى امكانية الاعتماد على المصادر الداخلية للتكوين الرأسمالي بدرجة كبيرة ويشكل مدخلا للاستغناء عن المصادر الخارجية على المدى البعيد .

ثالثا : العمل على استخدام المساعدات الخارجية للاغراض الانتاجية وان لا تكون بأي شكل من الاشكال بديلة عن المصادر الداخلية للتكوين الرأسمالي ، بل مكملة ومؤازرة لهذة المصادر .

رابعا : يجب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحفز الاستثمارات الخاصة وزيادة الميل للاستثمار عند الافراد ، وتوجيه استثماراتهم نحو القطاعات الانتاجية ويمكن ان يتم ذلك من خلال الوسائل التالية :

أ. انشاء بنك للمعلومات المتعلقة بكافة البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الهامة ، وما يعنية ذلك من توحيد لمصدر هذه المعلومات ويضمن عدم تناقضها ، ويجب أن يعمل هذا البنك على توفير البيانات اللازمة وعن فترات معقولة وكافية يمكن على ضوئها أن يقوم المخططون ومتخذو القرارات بتحديد المشاكل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والاهداف بطريقة أقرب ما تكون للواقع ، ويمكن للمستثمرين حساب تكاليفهم وايراداتهم وبالتالي ارباحهم بدرجة كبيرة من الثقة وبدرجة مخاطرة أقل ، مما يؤدي الى حفز الاستثمارات الخاصة للتوجة نحو القطاعات الانتاجية ويحد من توجهها بصورة مبالغ فيها نحو قطاع الاسكان .

ب . للتغلب على مشكلة النقص في المنظمين (Entrepreneurs) أو ما يدعى ضعف الريادة الاقتصادية (Entrepreneurship) الناتجة عن عزوف الافراد عن تحمل المخاطرة ، يمكن للحكومة أن تقوم بهذا الدور من خلال تأسيسها أو مشاركتها بنسبة كبيرة في تأسيس بعض المشاريع الانتاجية ، والتخلي عنها فيما بعد للقطاع الخاص متى اطمأن لوجود الربح وانتفى عنصر المخاطرة عن ذلك المشروع .

جـ. تشجيع ودعم مؤسسات البحث العلمي وربطها بالمؤسسات الانتاجية ، وتشجيع الابحاث العلمية التي تتصدى وتعالج مشاكل وقضايا التنمية في المجتمع الاردني وتحاول ايجاد تكنولوجيا ملائمة لظروفه الاقتصادية مما يشكل حافزا على الاستثمار .

خامسا : توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية بما يكفل تحقيق أهداف التنمية وبساهم في حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الاردني وذلك باتباع ما يلي :

أ . اتخاذ معيار أو أكثر من المعايير الخاصة بتوزيع الاستثمار كأساس للحكم على مدى أهمية الاستثمار في مشروع معين ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية ، وعدم توجية الاستثمارات العامة لأي مشروع الا بعد القيام بدراسات كافية عن جدوى هذا المشروع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومدى توافر الخبرات الفنية والادارية اللازمة للقيام به ، وحجم السوق المحلي ومقدار الطلب الداخلي والخارجي على منتجاته ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية بشكل عام ٠

ب ٠ توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات للقطاعات الانتاجية وخصوصا للقطاع الزراعي لتأمين حاجة الاردن من المواد الغذائية واللحوم ٠ وخصوصا انها تحتل نسبة كبيرة من اجمالي مستورداتنا ٠

جـ٠ تخفيض الأهمية النسبية الكبيرة للاستثمار في قطاعي النقل والاسكان وحصرها في حدود احتياجات المجتمع الفعلية ٠

د٠ القيام بدراسة شاملة لوضع القطاع الصناعي ، وتحديد الصناعات التي تعاني من وجود طاقة انتاجية عاطلة عن العمل وعدم الترخيص لانشاء صناعات مماثلة لها أو على الأقل عدم منح الصناعات المماثلة تسهيلات في الاقتراض أو الاعفاءات الضريبية مما يساعد على توجيه الاستثمار نحو الصناعات الاخرى التي لا تكفي منتجاتها لتلبية حاجات الطلب المحلي ٠

سادسا : الحد من البناء التفاخري وفرض رسوم مرتفعة جدا على أقامة هذا النوع من البناء واستخدام حصيلة هذه الرسوم لدعم مشاريع الاسكان لذوي الدخل المحدود ، ومنع استيراد مواد البناء التي يوجد لها بديل محلي مناسب ٠

سابعا : اختيار التكنولوجيا المناسبة في استثمارات القطاع العام من حيث التركيز على التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة ، والكثافة العمالية المرتفعة ، للمساهمة في حل مشكلة البطالة وفي حالة الاستثمارات الخاصة يمكن حفزها على استخدام التكنولوجيا المناسبة عن طريق ربط منح الاعفاءات الجمركية على السلع الرأسمالية باستخدام تكنولوجيا معينة في الانتاج ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثامنا : بالاضافة لما يساهم به تخفيض الاستهلاك وتقليل حجم الواردات وتخفيض الاعتماد على القروض الخارجية من تقليص درجة التبعية للخارج ، فان تخطيط الاستثمار يمكن أن يلعب دورا هاما في هذا المجال ، وذلك عن طريق اتباع الاجراءات التالية :ـ

أ. تشجيع الاستثمارات التي تستخدم عناصر الانتاج والمواد الاولية المحلية .

ب. تشجيع الاستثمارات التي تساهم في انتاج سلع بديلة للواردات سواء كانت زراعية أم صناعية مما يؤدي الى تخفيض حجم الواردات وتخفيض درجة الانكشاف الاقتصادي ومعامل التبعية الخارجية بالاضافة لمساهمته في تخفيض العجز في الميزان التجاري .

جـ. العمل على تنويع الصادرات قدر الامكان وتشجيع الاستثمارات في المشاريع التي تنتج سلعا قابلة للتصدير .

تاسعا : يمكن للاستثمارات العامة المساهمة في اعادة توزيع الدخل والمساهمة في حل مشكلة الفقر من خلال توجيهها نحو المناطق الاقل نموا في المملكة والقيام بالمشاريع التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة وكذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتوجيهه نحو تأهيل وتدريب أبناء المناطق النائية وزيادة فرص العمل أمامهم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقـــم (١)

القـروض القائمـة للبنـود التجاريـة ومؤسسـات الاقـراض المتخصصه

(١٠٠٠) دينـــار

السـنة	البنوك التجارية	مؤسسة الاسكان	مؤسسة الاقراض الزراعي	المنظمة التعاونية	بنك الانماء الصناعي
١٩٦٧	٣٨٨٨٦	٥١٦	٥٩٧٦	٧٥٥	١٣٦٨
١٩٦٨	٤٠٩٩٧	٧٩٥	٦٤٠٠	٦٨٠	١٦٠١
١٩٦٩	٤٥٣٨٩	٨٠١	٥٩٥١	٨٣٣	١٨٢٩
١٩٧٠	٤٥٥٤٨	٨٤٠	٥٩٢٢	٧٩٧	٢٣٠٧
١٩٧١	٤٦٩٢٨	١٠٢٧	٥٩١٢	٧٧٠	٢٥١٤
١٩٧٢	٥٠٥٩٠	١٢٨٠	٦٤٠٨	٨٦٣	٢٧٣٥
١٩٧٣	٦١٨١٧	١١٦٢	٧٢٦٩	٨٢٥	٣٠٢٧
١٩٧٤	٨٤٩٥٠	٢٨٣٤	٧٩٧٦	١١٢٩	٣٩٨٥
١٩٧٥	١٢٦٧٤٤	٢٤٣٦	٨٨٦٧	١٧٥٩	٥٥٣٢
١٩٧٦	٢٠٧٠٩١	٢٢٤٩	٩٧٢٤	٣٠٧٥	٧٨٦٥
١٩٧٧	٢٤٤٠٥٥	٢٧٥٩	١٠٦٤٤	٣٨٣٩	١٠٨٥٣
١٩٧٨	٢٣٢٧٩٩	٢٥١٧	١١٦١٢	٤٨٤٩	١٣٤٠٤
١٩٧٩	٤٦٥٠٥٩	٢٣٢٢	١٢٧٢٥	٦٨٠٩	١٥٦٤٤
١٩٨٠	٥٦٣٨٥٦	٥٠٤٩	١٤٠٤٩	٩٣٠٠	١٨١٣٦
١٩٨١	٧٢١٣١٧	٤٧٤٩	١٧٢٨٠	١٠٦٤٣	٢٤٥٧٩
١٩٨٢	٨٨٧١٧١	٦٠٠٤	٢٠٢١٧	١٨٨٣٧	٣٠٨٢٧
١٩٨٣	١٠٣٠٩٢٢	٨٤٧٩	٢٢٠٠٠	٢١٨٢٢	٣٥٩٣٨
١٩٨٤	١١٨٤٨٢٥-	٩٦٤٨	٢٢٤٨٠	٢١٩٥٥	٣٧٨١٢
١٩٨٥	١٢٧٤٤١٦	١١٦٩٢	٢٥٨٧٩	٢٢٩٤٢	٣٨٢٩٣
١٩٨٦	١٣٩٥٤١٢	٢٠١٤٢	٢٨٠٤٧	١١٢٩٠	٣٩٢٩٠

المصـــدر :

- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي السابع لسنة ١٩٧٠ ، ص (١٥) .
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (١٣ ، ١٩) .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية المجلد الرابـــع والعشرون ، العدد (٦) حزيران ١٩٨٨ ، ص (٣١ ، ٣٦) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٢)

هيكل اسعار الفائدة وسعر اعادة الخصم

(نسبة مئوية ٪)

السنة	سعر الفائدة					الوسط * المرجح لسعر الفائدة	سعر اعادة الخصم
	البنوك التجارية	مؤسسة الاسكان	مؤسسة الاقراض الزراعي	المنظمة التعاونية	بنك الانماء الصناعي		
١٩٦٧	٩ر٢٥	٥	٦	٦	٧	٨ر٦٧٨	٥ر٢٥
١٩٦٨	٩ر٢٥	٥	٦	٦	٧	٨ر٦٥٦	٥ر٢٥
١٩٦٩	٩ر٢٥	٥	٦	٦	٧	٨ر٧١٠	٥ر٢٥
١٩٧٠	٩ر٢٥	٥	٦	٦	٧	٨ر٦٩٨	٥ر٢٥
١٩٧١	٩ر٢٥	٥	٦	٦	٧	٨ر٣٢٨	٥ر٢٥
١٩٧٢	٩	٥	٦	٦	٧	٨ر٤٧٦	٥
١٩٧٣	٩	٥	٦	٦	٧	٨ر٥٢٨	٥
١٩٧٤	٩	٥	٦	٦	٧	٨ر٥٣٨	٥
١٩٧٥	٩	٥	٦	٦	٧	٨ر٦٣٧	٥
١٩٧٦	٩	٥	٦	٧ر٢٥	٧	٨ر٧٤٢	٥ر٥
١٩٧٧	٩	٥	٦	٧ر٢٥	٨	٨ر٧٧٨	٥ر٥
١٩٧٨	٩	٥	٧	٧ر٢٥	٨	٨ر٧٩٢	٥ر٥
١٩٧٩	٩	٥	٧	٧ر٢٥	٨	٨ر٦٩٩	٦
١٩٨٠	٩	٥	٧	٧ر٢٥	٨	٨ر٨٦٥	٦
١٩٨١	٩	٥	٧	٧ر٢٥	٨	٨ر٧٣٤	٦ر٥
١٩٨٢	٩	٥	٧	٧ر٢٥	٨	٨ر٨٦٧	٦ر٥
١٩٨٣	٨ر٧٥	٥	٧	٧ر٢٥	٨ر١٦	٨ر٠٨٦	٦ر٢٥
١٩٨٤	٨ر٧٥	٥	٧	٧ر٢٥	٨ر١٦	٨ر٦٤٨	٦ر٢٥
١٩٨٥	٨ر٧٥	٥	٧	٧ر٢٥	٨ر١٦	٨ر٦٤٤	٦ر٢٥
١٩٨٦	٨ر٧٥	٥	٧	٧ر٢٥	٨ر١٦	٨ر٦٤٠	٦ر٢٥

المصدر :
- الملحق رقم (١) .
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (١٥) .
- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد (٦)، حزيران ١٩٨٨ ، ص (٣٥) .
- International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book, 1988, PP. 448-449.

* تم الترجيح باستخدام حجم القروض المقدمة من المؤسسات المختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٣)

RANGE OF THE DURBIN-WATSON STATISTICS

Value of D.W	Result
(4-dL) < D.W < 4	Reject the unll hypothesis, negative serial correlation is present.
(4-du) <D.W < (4-dL)	Result is indeterminate
2 < D.W < (4-du)	Accept the null hypothesis
du <D.W < 2	Accept the null hypothesis
dL <D.W < du	Result is indeterminate
o <D.W < dL	Reject the null hypothesis, positive serial correlation is present

Source: Robert S. Pindyck and Daniel L. Rubinfeld, OP. Cit., P. 144 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم(٤)

5 Percent Significance Points of dl and du

n	K = 1		K = 2		K = 3		K = 4		K = 5	
	dL	du	dL	du	dL	du	dL	du	dL	du
15	0.95	1.23	0.83	1.40	0.71	1.61	0.59	1.84	0.48	2.09
16	0.40	1.24	0.86	1.40	0.75	1.59	0.64	1.80	0.53	2.03
17	1.01	1.25	0.90	1.40	0.79	1.58	0.68	1.77	0.57	1.98
18	1.03	1.26	0.93	1.40	0.82	1.56	0.72	1.74	0.62	1.93
19	1.06	1.28	0.96	1.41	0.86	1.55	0.76	1.73	0.66	1.90
20	1.08	1.28	0.99	1.41	0.89	1.55	0.79	1.72	0.70	1.87
21	1.10	1.30	1.01	1.41	0.92	1.54	0.83	1.69	0.73	1.84
22	1,12	1.31	1.04	1.42	0.95	1.54	0.86	1.68	0.77	1.82
23	1,14	1.32	1.06	1.42	0.97	1.54	0.89	1.67	0.80	1.80
24	1.16	1.33	1.08	1.43	1.00	1.54	0.91	1.66	0.83	1.79
25	1.18	1.34	1.10	1.43	1.02	1.54	0.94	1.65	0.86	1.77
26	1.19	1.35	1.12	1.44	1.04	1.54	0.96	1.65	0.88	1.76
27	1.21	1.36	1.13	1.44	1.06	1.54	0.99	1.64	0.91	1.75
28	1.22	1.37	1.15	1.45	1.08	1.54	1.01	1.64	0.93	1.74
29	1.24	1.38	1.17	1,45	1,10	1.54	1.03	1.63	0.96	1.73
30	1.25	1.38	1.18	1.46	1.12	1,54	1.05	1.63	0.98	1.73
31	1.26	1.39	1.20	1.47	1.13	1.55	1.07	1.63	1.00	1.72
32	1.27	1.40	1.21	1.47	1.15	1.55	1.08	1.63	1.02	1.71
33	1.28	1.41	1.22	1.48	1.16	1.55	1.10	1.63	1.04	1.71
34	1.29	1.41	1.24	1.48	1.17	1.55	1.12	1.63	1.06	1.70
35	1.30	1.42	1.25	1.48	1.19	1.55	1.13	1.63	1.07	1.70
36	1.31	1.43	1.26	1.49	1.20	1.56	1.15	1.63	1.09	1.70
37	1.32	1.43	1.27	1.49	1.21	1.56	1.16	1.62	1.10	1.70
38	1.33	1.44	1.28	1.50	1.23	1.56	1.17	1.62	1.12	1.70
39	1.34	1.44	1.29	1.50	1.24	1.56	1.19	1.63	1.13	1.69
40	1.35	1.45	1.30	1.51	1.25	1.57	1.20	1.63	1.15	1.69

Source: Robert S. Pindyck and Daniel L. Rubinfeld: OP. Cit., P. 556.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٥)

المصدر الصناعي للناتج المحلي الاجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج وتوزيعة النسبي بين القطاعات المختلفة

(مليون دينار)

السنة	الزراعة		الصناعة		الماء والكهرباء		الانشاءات		الخدمات		الناتج المحلي الاجمالي بسعر كلفة عناصر الانتاج
	كمية الناتج ا	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	كمية الناتج	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	كمية الناتج	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	كمية الناتج	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	كمية الناتج	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	
١٩٦٤	١ر٣٤	٢ر٢٥	١٢ر٣	١ر٩	١	٠ر٧	٥ر٠	٤	٨٢ر٦	٦١	١٣٥ر٠
١٩٦٥	١ر٣٤	٢ر٢٢	١٦ر٢	١٠ر٧	١ر٧	١ر١	٧ر٩	٥ر٢	٩١ر١	٦٠ر٤	١٥١
١٩٦٦	٢ر٢٧	٤ر١٨	١٧ر٣	١١ر٦	٢	١ر٣	٩ر٣	٦ر٢	٩٣ر٤	٦٢ر٠	١٤٩ر٦
١٩٦٧	٢ر٢٣	٢ر٢٠	١٣ر٨	١١ر٩	١ر٢	١	٦ر١	٥ر٣	٧١ر١	٦١ر٦	١١٥ر٦
١٩٦٨	٢ر١٦	١١ر٧	١٦ر٢	١١ر٧	٠ر١	١ر١	٩ر٧	٧	٩٤ر٦	٦٨ر٠	١٣٨ر٢
١٩٦٩	٢ر٢٢	١٣ر٨	١٨ر٨	١١ر٦	١ر٦	١	١٠ر٧	٦ر٦	١٠٨ر٩	٦٧	١٦٢ر٠
١٩٧٠	١٥ر٦	١٠ر١	١٥ر٩	١٠ر٣	١ر٩	١ر٢	٧ر٧	٥	١١٣ر٦	٧٣ر٤	١٥٤ر٧
١٩٧١	٢٣ر٩	١٤ر٤	١٦ر٤	٩ر٩	٢ر٢	١ر٣	٧ر٤	٤ر٠	١١٦ر١	٦٩ر٩	١٦٦
١٩٧٢	٢١ر٦	١٤ر٦	١٨ر٠	١٠ر١	٢ر٠	١ر٤	٩ر٢	٥	١٢٦	٦٨ر٩	١٨٢ر٨
١٩٧٣	١٧ر٦	٩ر٣	٢١ر٢	١١ر٢	٢ر٨	١ر٠	١٥ر٢	٨ر١	١٣٢ر١	٦٩ر٩	١٨٨ر٩
١٩٧٤	٣٠ر٣	١٢ر٠	٤٠ر٠	١٦ر٧	٣	١ر٢	١٦ر٨	٦ر٩	١٥١ر٨	٦٢ر٧	٢٤٢ر٤
١٩٧٥	٢٦	٨ر٦	٥٦	١٨ر٠	١ر٣	١	١٩ر٢	٦ر٣	١٩٨ر٨	٦٥ر٦	٣٠٣ر١
١٩٧٦	٣٧ر٣	٩ر٩	٦٧ر٨	١٧ر٩	٣ر٩	١	٢٦ر٦	٧	٢٤٢ر٨	٦٤ر٢	٣٧٨ر٤
١٩٧٧	٤١ر٧	٩ر٠	٧٨ر١	١٧ر٨	٥ر٠	١ر٢	٣٦ر٨	٨ر٣	٢٧٧ر٨	٦٣ر٢	٤٣٩ر٩
١٩٧٨	٥٨ر٦	١٠ر٦	٩٤ر٣	١٧ر١	٧ر٢	١ر٣	٥١	٩ر٣	٣٤٠ر١	٦١ر٧	٥٥١ر٢
١٩٧٩	٤٣ر٦	٦ر٠	١٢١ر٦	١٨ر٢	١٠ر١	١ر٠	٧٠ر٠	١٠ر٠	٤٢٢ر٨	٦٣ر٣	٦٦٨ر٦
١٩٨٠	٦٤ر٦	٧ر٣	١٦٧ر١	١٨ر٨	١٧ر١	١ر٩	٩٧ر٠	١١	٥٤٢ر١	٦١	٨٨٨ر٤
١٩٨١	٧٦ر٦	٧ر٢	٢٠٨ر٣	١٩ر٧	٢١	٢	١١٠ر٦	١٠ر٤	٦٤٢ر٩	٦٠ر٧	١٠٥٩ر٤
١٩٨٢	٨١ر٨	٧	٢٣٠ر٣	١٩ر٧	٢٥ر٣	٢ر٢	١٢١ر٩	١٠ر٤	٧١٠ر٣	٦٠ر٨	١١٦٩ر٦
١٩٨٣	١١٠	٨ر٩	٢١٤ر٠	١٧ر٣	٢٨ر٣	٢ر٣	١٢٦ر٨	١٠ر٠	٧٦٢ر٧	٦١ر٤	١٢٤٢ر٣
١٩٨٤	٩٩ر٦	٧ر٦	٢٥٠ر٨	١٩ر١	٣٣ر٠	٢ر٠	١٢٧	٩ر٧	٨٠٥ر١	٦١ر١	١٣١٦ر٠
١٩٨٥	١١٣ر١	٨ر٣	٢٤٥ر٩	١٨	٣١ر٠	٢ر٣	١٢٤ر٤	١ر٩	٨٥٣ر٠	٦٢ر٣	١٣٦٧ر٩

المصـــدر : — البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ـ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٤٤) .

— الاحصاءات الاساسية الاحصائية السنوية العدد (٢٧) ، ١٩٨٦ ، جدول (٦٩) ، ص (٢٢٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـق رقـم (٦)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية

(١٠٠٠) دينـار

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام		السلع الانتاجية		المجموع الكلي للصادرات
	القيمة	الاهمية النسبية (٪)	القيمة	الاهمية النسبية (٪)	القيمة	الاهمية النسبية (٪)	
١٩١٧	٥٨٧٧	٥٨ر٩	٣٨٠١	٣٨ر١	٢٥٨	٢ر١	٩٩٨٤
١٩١٨	٦٩١٤	٥١ر٨	٤٥٨٨	٣٧ر٧	٦٢٨	٥ر٢	١٢١٧٢
١٩٦٩	٧٠٨٥	٥٩ر٥	٤٠٥٧	٣٤	٧٣١	٦ر١	١١٩١٦
١٩٧٠	٦٠٦٠	٦٥	٢٥٨٦	٢٧ر٧	٦٧٢	٧ر٣	٩٣٢٠
١٩٧١	٥٤٥٠	٦١ر٨	٢٤٥٧	٢٧ر٩	٨٧٣	٩ر٩	٨٨١٧
١٩٧٢	٦١٩٦	٤٩ر٢	٣٩٤٧	٣١ر٣	٢٤٦٣	١٩ر٥	١٢٦٠٦
١٩٧٣	٦٨٢٦	٤٨ر٥	٥٣٢٧	٣٨ر٥	١٨١٦	١٣	١٤٠١٠
١٩٧٤	١٣٨٦٥	٣٥ر٢	٢٠٧٩٦	٥٢ر٧	٤٧٦٩	١٢ر١	٣٩٤٣٧
١٩٧٥	١٥٩٩٩	٣٩ر٩	٢١٥٤٤	٥٣ر٨	٢٥٢٨	٦ر٣	٤٠٠٧٥
١٩٧٦	٢٥٤٠٩	٥١ر٣	٢٢٠٥٥	٤٤ر٥	٢٠٨٤	٤ر٢	٤٩٥٥٢
١٩٧٧	٣٣١٦٧	٥٣ر٤	٢٠٥٥٩	٣٤ر١	٧٥٢٤	١٢ر٣	٦٠٢٥٣
١٩٧٨	٣٢٦٣٠	٥٠ر٩	٢٣٣١٩	٣٦ر٤	٨١٧٩	١٢ر٧	٦٤١٢٩
١٩٧٩	٤١٩٩٤	٥٠ر٩	٢٩٦٨٠	٣٦	١٠٨٧٥	١٣ر١	٨٢٥٥٦
١٩٨٠	٥٤٢٣٣	٤٥ر٢	٥١٢٤٤	٤٢ر٧	١٤٦٣٠	١٢ر١	١٢٠١٠٧
١٩٨١	٧٦٧١٧	٤٥ر٤	٧٦٦٩٨	٤٥ر٤	١٥٥٢٩	٩ر٢	١٦٩٠٢٦
١٩٨٢	٨٨١٥٢	٤٧ر٥	٧٨٩٧٢	٤٢ر٦	١٨٤٢٦	٩ر٩	١٨٥٥٨١
١٩٨٣	٩٤٢٤٤	٥٨ر٩	٥٩٥٠٠	٣٧ر١	٦٣٤١	٤	١٦٠٠٨٥
١٩٨٤	١٦٧٧٠٠	٦٤ر٢	٨٢٧٠٠	٣١ر٧	١٠٦٧٠	٤ر١	٢٦١١٠٠
١٩٨٥	١٦٠٥٠٠	٦٢ر٩	٨٠٧٠٠	٣١ر٦	١٤٠٩٠	٥ر٥	٢٥٥٣٠٠
١٩٨٦	١٣٨٦٠٠	٦١ر٤	٧٦٥٠٠	٣٣ر٩	١٠٥٠٠	٤ر٧	٢٢٥٦٠٠

المصـدر :
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٢٧).
- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، ١٩٨٥ ، ص (١٧٥).
- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون ، ١٩٨٧ ، ص (١٨٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التركيب الصناعي للواردات حسب الأغراض الاقتصادية

(١٠٠٠) دينـــار

السنة	السلع الاستهلاكية		المواد الخام		السلع الانتاجية		سلع أخرى		المجموع الكلي للواردات
	القيمة	الأهمية النسبية (٪)	القيمة	الأهمية النسبية (٪)	القيمة	الأهمية النسبية (٪)	القيمة	الأهمية النسبية (٪)	
١٩٦٧	٢٣٨٧٠	٤٣٫٤	١٢٧٢٢	٢٤٫٩	١٤٧٧٤	٢٦٫٨	٢١٨٢	٤٫٩	٥٥٠٤٨
١٩٦٨	٢٧٦٠٦	٤٨	١٢٢١٢	٢١٫٣	١٣٩٢٢	٢٤٫٢	٣٧٥١	٦٫٥	٥٧٤٩٢
١٩٦٩	٣٣٨٨٧	٥٠	١٤٥٩٣	٢١٫٥	١٥٢٣٩	٢٢٫٥	٤٠٢٢	٦	٦٧٧٥٢
١٩٧٠	٢٣٠٢٥	٥٠٫١	١٥١٤٤	٢٣٠	١٣٢٧٥	٢٠٫٢	٤٣٢٨	٦٫٦	٦٥٨٨٢
١٩٧١	٢٣٤٤١	٤٣٫٦	١٣٦١٢	١٧٫٨	١٧٦١٤	٢٣	١١٩٦٠	١٥٫٦	٧٦٦٢٧
١٩٧٢	٤٦٢٨٧	٤٨٫٦	١٨٧٧٢	١٩٫٧	١٨٦٢٦	١٩٫٥	١١٦٢٥	١٢٫٢	٩٥٢١٠
١٩٧٣	٥٠٥٩٧	٤٦٫٨	٢٢٢٠٦	٢٠٫٥	٢٠٢٣٩	١٨٫٧	١٥١٥٨	١٤	١٠٨٢٠٠
١٩٧٤	٦٩٦٢٧	٤٤٫٥	٢٩٩٩٨	١٩٫٢	٤٠٩١٣	٢٦٫١	١٥٩٦٩	١٠٫٢	١٥٦٥٠٧
١٩٧٥	٩٠٥١٣	٣٨٫٧	٥٧٢٢٢	٢٤٫٥	٨٢٨٧٧	٣٥٫٤	٣٤٠١	١٫٤	٢٣٤٠١٣
١٩٧٦	١٣٣٣٣٥	٣٩	٩٠٠٠٣	٢٦٫٥	١١٤٦٢٨	٣٣٫٨	١٥٧٢	٠٫٧	٣٣٩٥٣٩
١٩٧٧	١٤٧١٨٥	٣٢٫٤	١٢١١٨٧	٢٦٫٧	١٨٤٠٩٩	٤٠٫٥	١٩٤٦	٠٫٤	٤٥٤٤١٧
١٩٧٨	١٧٥٦٦٩	٣٨٫٣	١١٧٢٥٢	٢٥٫٦	١٦١٢٣٢	٣٥٫١	٤٦٧٣	١	٤٥٨٨٢٦
١٩٧٩	٢١٥٢١١	٢٦٫٥	١٧٩٤٦٢	٢٠٫٤	١٩٢٥٧٥	٢٢٫٩	١٢٧٥	٠٫٢	٥٨٩٥٢٣
١٩٨٠	٢٤٠١٥٤	٢٣٫٥	٢٢٧٠٨٧	٣١٫٧	٢٤٦٧٤٢	٣٤٫٥	١٩٩٣	٠٫٣	٧١٥٩٧٧
١٩٨١	٢٢٥٢١٣	٣١	٢٠٥٥١٨	٢٩٫٢	٤١٤٩٦٢	٣٩٫٥	١٨١١	٠٫٢	١٠٤٧٥٠٤
١٩٨٢	٢٦٨٣٠٣	٢٢٫٢	٣٨٠٢٨٠	٣٢٫٣	٣٩١٣٩٦	٣٤٫٣	٢٥١٤	٠٫٢	١١٤٢٤٩٣
١٩٨٣	٢٦٥٠٥٨	٢٢٫١	٢٧٧٧٨٧	٣٤٫٢	٣١٠٥٥٢	٢٨٫٢	٤٩٩١٣	٠٫٤	١١٠٣٢١٠
١٩٨٤	٢٨٣٢١٠	٢٥٫٨	٤١٩١٦٠	٣٩٫١	٢٣٩٠٣٠	٢٢٫٣	٢٩٩٤٠	٢٫٨	١٠٧١٣٤٠
١٩٨٥	٢٦٩٣٠٠	٢٤٫٤	٤٢٠٤١٠	٣٩٫١	٢٦١٠٨٠	٢٤٫٣	٢٢٦١٠	٢٫٢	١٠٧٤٤٥٠
١٩٨٦	٢٨٤٢٠٠	٣٣٫٤	٢٨٤٢٠٠	٣٣٫٤	١٩٥٩٠٠	٢٣٫١	٤٠٩٠٠	٤٫٨	٨٥٠٢٠٠

المصـــدر :
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٢٨)
- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، ١٩٨٥ ، ص (١٨٥) .
- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون ، ١٩٨٧ ، ص (١٨٤) .

ملحق رقم (٨)

التركيز الجغرافي للواردات *

(١٠٠٠) دينار

السنة	الواردات من الولايات المتحدة	الواردات من بريطانيا	الواردات من المانيا الغربية	درجة التركيز الجغرافي للواردات (٪)
١٩٦٧	٦٧٦٩	٦٧١٢	٦١٣٤	٢٤ر٥
١٩٦٨	٦٣٧١	٧١٥٤	٥٩٨٧	٢٣ر٥
١٩٦٩	٦٢٣٠	٩٦٧٧	٥٧١٤	٢٣ر٥
١٩٧٠	٧٣٨١	٨٨١٦	٥٩١٢	٢٤ر٦
١٩٧١	١٨١٣٣	٦٧٨٣	٤٥٢٥	٣٢ر٥
١٩٧٢	١٦٨٨٧	٨٦٤٥	٨٦٩٣	٢٦ر٨
١٩٧٣	١١٢٦٣	٩٠٣٢	٨٧٠٠	١٨ر٧
١٩٧٤	١٧٥٨٣	١٢٠٣٧	١٤٥١٣	٢٠ر٥
١٩٧٥	٢٤١٧٦	٢١٨٧٦	٢٤٩٣٧	٢١
١٩٧٦	٣١٠٤٧	٢٣٧٢٠	٥١٨٨٥	٢٤ر٤
١٩٧٧	٦٧٣٥٥	٣٣٠١٦	٦٣٥٦٤	٢٨ر٨
١٩٧٨	٣٣٦٣٦	٣٦٥٤٩	٦٠١٢٥	٢٠ر٤
١٩٧٩	٤٤٢٦٢	٤٥٣٤٠	٦٨٢١٨	١٩ر٢
١٩٨٠	٦١٥٨٧	٥٥٦٨٥	٧١١٦٢	١٨ر٥
١٩٨١	١٦٦٦٧٤	٥٧٤٦٩	١١١٦٣٥	٢٦ر٦
١٩٨٢	١٤٤٣٤٠	٥٢٦٤٨	١٠٤٥٩٠	٢٠١ر٨
١٩٨٣	١٣١٠٥٠	٦٥٦١٠	٨٧٧٤٤	١٩ر٨
١٩٨٤	١١٩٢٦٣	٧٢٣٤٦	٦٧٠٣٣	١٧ر٤
١٩٨٥	١٢٨٠٤٤	٦٣٢٧٦	٦٥٦٣٨	١٨

* درجة التركيز الجغرافي للواردات هي عبارة عن $\frac{\text{مجموع قيمة الواردات من أهم شريكين}}{\text{المجموع الكلي للواردات}} \times ١٠٠$

المصدر : ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، عدد خاص ، جدول (٢٦) .

ـ دائرة الاحصاءات العامة ، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ، ١٩٨٦ ، جدول (٣) ، ص (٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordain - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (٩)

رصيـــد القـــروض الخارجيـــة غير المســـدد

(١٠٠٠) دينـار

السنة	الرصيد غير المسدد
١٩٦٧	٣١٠٧٧
١٩٦٨	٣٥٨٥٦
١٩٦٩	٣٩٨٩٩
١٩٧٠	٤١٧٨٤
١٩٧١	٤٩٥٨٣
١٩٧٢	٦١٢٢٨
١٩٧٣	٦٨٣٠٠
١٩٧٤	٧٩٨٠٠
١٩٧٥	١٨٠٠٠٠
١٩٧٦	١٣٢٦٠٠
١٩٧٧	١٩٤٣٠٠
١٩٧٨	٢٤٤٤٠٠
١٩٧٩	٣٠٩٢٠٠
١٩٨٠	٤٠٨٩٠٠
١٩٨١	٥٥٣٩٠٠
١٩٨٢	٦٨١٦٠٠
١٩٨٣	٨٣٧٨٠٠
١٩٨٤	٨٨٩٣٠٠
١٩٨٥	١٠٩٧٩٠٠
١٩٨٦	١١٦٦٩٠٠
١٩٨٧	١٢٠٩٣٠٠

المصدر : ـ البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٣ عدد خاص ، جدول (٤٠) .

ـ البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشـــــهرية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد (٦) ، حزيران ١٩٨٨ ، ص (٤ ، ٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (١٠)

الارقـام القياسـية لتكاليف المعيشة ١٠٠=١٩٦٧

السـنـة	
١٩٦٨	٩٩٫٩
١٩٦٩	١٠٦٫٨
١٩٧٠	١١٤٫٢
١٩٧١	١١٩٫٦
١٩٧٢٠	١٢٦٫٤
١٩٧٣	١٤٠٫٦
١٩٧٤	١٦٧٫٩
١٩٧٥	١٨٨٫٢
١٩٧٦	٢٠٩٫٨
١٩٧٧	٢٤٠٫٣
١٩٧٨	٢٥٧٫٣
١٩٧٩	٢٩٣٫٦
١٩٨٠	٣٢٦٫٢
١٩٨١	٣٥١٫٣
١٩٨٢	٣٧٧٫٤
١٩٨٣	٣٩٦٫٣
١٩٨٤	٤١١٫٦
١٩٨٥	٤٢٤٫٠٦

المصـدر :

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٣، عدد خاص، جدول (٤٦)
- البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، ١٩٨٥ ، ص (٤٦) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــم (١١)

التجارة الخارجية للاردن خلال السنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٨٦

(١٠٠٠) دينار

السـنة	المسـتوردات	الصـادرات	الميزان التجاري
١٩٣٦	٧٩٥	٢٣٣ر١	ـ ٥٦١ر٩
١٩٣٧	٩٣٤ر٢	٥٢٩ر٩	ـ ٤٠٨ر٣
١٩٣٨	١٣٠٦ر٢	٥٦٤ر٩	ـ ٧٤١ر٣
١٩٣٩	١٣٠٩ر١	٥٧٩ر٩	ـ ٧٢٩ر٢
١٩٤٠	١٤٩٢ر٩	٨٤٥ر٤	ـ ٦٤٧ر٥
١٩٤١	٢٤٦٩ر٦	٩٤٨ر٧	ـ ١٥٢٠ر٩
١٩٤٢	٢١٩٩ر٣	١٠٣٩ر٢	ـ ١١٦٠ر١
١٩٤٣	٢٤٠٠ر٥	٢٣٣٧ر٩	ـ ٦٢ر٦
١٩٤٤	٣١٧٢ر٧	١٧٩٢ر٢	ـ ١٣٨٠ر٥
١٩٤٥	٤٩٩٨ر٧	٢٨٣٢ر٤	ـ ٢١٦٦ر٣
١٩٤٦	٨٧٨٧ر٠	٢٦٩٤ر٢	ـ ٦٠٩٢ر٨
١٩٤٧	١٠١٤٦ر٨	٨٧١ر٣	ـ ٨٢٧٥ر٥
١٩٤٨	١٢٦٢٧ر٨	٢٥١١ر٢	ـ ١٠١١٦ر٦
١٩٤٩	١٤٦٦٢ر٤	٥٥٥٨ر٥	ـ ٩١٠٣ر٩
١٩٥٠	١٠٧٦٦ر٦	١٥٧٢ر٥	ـ ٩١٩٤ر١
١٩٥١	١٥٦٧٢	١٤٥٣ر٩	ـ ١٤٢١٨ر١
١٩٥٢	١٧٣٣٤ر٥	١٥٣٢ر٨	ـ ١٥٨٠١ر٧
١٩٥٣	١٨٣٩٥	٢٠٨٩ر٣	ـ ١٦٢٩٦ر٧
١٩٥٤	١٩٨٤٠ر٥	٢٨٢٣ر٧	ـ ١٧٠١٦ر٨
١٩٥٥	٢٧٠٥٨ر٥	٢٨٦٨ر٢	ـ ٢٤١٩٠ر٣
١٩٥٦	٢٧٨١٨ر٧	٤٩٥٩ر٩	ـ ٢٢٨٥٨ر٩
١٩٥٧	٣٠٤٨٦ر٢	٥٥٤٤ر٤	ـ ٢٤٩٤١ر٨
١٩٥٨	٣٤٠٢٨ر٤	٣٥٣٢ر٢	ـ ٣٠٤٩٦ر٥
١٩٥٩	٤٠٣٢٨ر٤	٣٤١٢ر٣	ـ ٣٦٩١٦ر١
١٩٦٠	٤٢٩٣٤ر٧	٣٩٥٤ر٦	ـ ٣٨٩٨٠ر١
١٩٦١	٤١٩٠٩ر٨	٥٢٧٢ر٨	ـ ٣٦٦٣٧ر٠
١٩٦٢	٤٥٦٢٨ر٦	٥٩٢٣ر٣	ـ ٣٩٧٠٥ر٣
١٩٦٣	٥٠٩٢٧ر٢	٦٥٥٨ر٩	ـ ٤٤٣٦٨ر٣
١٩٦٤	٥٣٥٥ر٤	٨٧٢٨ر٠	ـ ٤٤٨٣٠ر٤

/ يتبع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / الملحـــق رقـم (١١)

(١٠٠٠) دينـار

السـنة	المســتوردات	الصـادرات	الميزان التجـاري
١٩٦٥	٥٦٠٥٢ر٢	٩٩١١ر٢	— ٤٦١٤١ر٠
١٩٦٦	٦٨٢١١ر٥	١٠٣٩٩ر١	— ٥٧٨١٢ر٤
١٩٦٧	٥٥٠٤٧ر٧	١١٣٢٦ر٨	— ٤٣٧٢٠ر٩
١٩٦٨	٥٧٤٩١ر٧	١٤٢٦٢ر٥	— ٤٣٢٢٩ر٢
١٩٦٩	٦٧٧٥١ر٨	١٤٧٤٨ر٦	— ٥٣٠٠٣ر٢
١٩٧٠	٦٥٨٨٢ر٠	١٢١٦٩ر٨	— ٥٣٧١٢ر٢
١٩٧١	٧٦٦٢٧ر٠	١١٤٤٠ر٦	— ٦٥١٨٦ر٢
١٩٧٢	٩٥٣١٠ر١	١٧٠٠٥ر٩	— ٧٨٤٠٣ر٢
١٩٧٣	١٠٨٢٤٧ر٩	١٨٩٨٤ر٥	— ٨٩٢٦٣ر٤
١٩٧٤	١٥٦٦٠٧ر١	٤٩٧٥٢ر٤	— ١٠٦٧٥٤ر٧
١٩٧٥	٢٢٤٠١٢ر٧	٤٨٩٣٨ر٤	— ١٨٥٠٧٤ر٣
١٩٧٦	٣٣٩٤٩٤ر٧	٦٩٤٤٥ر٢	— ٢٧٠٠١٣ر٥
١٩٧٧	٤٥٤٥١٧ر٨	٨٢٠٩٩ر٩	— ٣٧٢٤١٧ر٩
١٩٧٨	٤٥٨٩٤٢ر٦	٩٠٩١١ر١	— ٣٦٨٠٣١ر٥
١٩٧٩	٥٨٥٦٦٦ر٢	١٢٠٩٠٧ر٤	— ٤٦٤٧٥٨ر٨
١٩٨٠	٧١٥٩٧٧ر٣	١٧١٥٧٥ر٥	— ٥٤٤٥١٠ر١
١٩٨١	١٠٤٧٥٠٥ر٢	٢٤٢٦٣٢ر٥	— ٨٠٤٨٧٢ر٧
١٩٨٢	١١٤٢٤٩٣ر٤	٢٦٤٥٢٧ر٥	— ٨٧٧٩٦٥ر٩
١٩٨٣	١١٠٣٣١٠ر٤	٢١٠٥٧٤ر٧	— ٨٩٢٧٣٥ر٧
١٩٨٤	١٠٧١٣٤٠ر١	٢٩٠٦٥٧ر٣	— ٧٨٠٦٨٢ر٨
١٩٨٥	١٠٧٤٤٤٥ر٥	٣١٠٨٨٧ر٧	— ٧٦٣٥٥٧ر٧
١٩٨٦	٨٥٠١٩٩ر٢	٢٥٦٠٢٨ر١	— ٥٩٤١٧١ر١

المصـدر : دائرة الاحصاءات العـامة ،الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٨٦ ،ص (٣،٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ٠ المراجع العربية

أولا : الكتب :

١٠ الدكتور الابراهيمي ، عبد الحميد ، **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ٠

٢٠ الدكتور الأحمد ، احمد قاسم ، **أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني** ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٠ ٠

٣٠ الدكتور أبو علي ، محمد سلطان ، **التخطيط الاقتصادي واساليبه** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ٠

٤٠ الدكتور أمين ، جلال ، **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية** ، دار ماجد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ٠

٥٠ الدكتور أمين ، سمير ، **التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف** ، دار أبن خلدون ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٨ ٠

٦٠ بني صدر ، أبو الحسن ، **النفط والسيطرة ، دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي** ، ترجمة فاضل رسول ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ٠

٧٠ الدكتور حجير ، محمد مبارك ، **التخطيط الاقتصادي** ، محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ، ١٩٦٥ ٠

٨٠ الدكتور حشيش ، عادل احمد ، **العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرات في معالم ومشكلات التجارة الخارجية للمجتمع الدولي المعاصر بشطرية المتقدم والمتخلف** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ٠

٩٠ الدكتور الحمصي ، محمود ، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافريه** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠. الدكتور الحناوي ، محمد صالح ، **دراسات جدوى المشروع وسياسات الاستثمار** ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، ط ٤ ، ١٩٨٣ .

١١. الدكتور الدباس ، هاشم ، **سياسة الاردن الصناعية** ، وزارة السياحة والآثار ، عمان ، ب ت

١٢. الدكتور الروبي ، نبيل ، **التضخم في الاقتصاديات المتخلفة** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

١٣. زغلول ، اسماعيل سعيد ، **تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني** ، البنك المركزى الاردني ، عمان ١٩٨٤ .

١٤. الدكتور زكي ، رمزي ، **أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث** ، الهيئة المصرية العامه للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

١٥. الدكتوره زهران ، حمدية ، **مشكلات تمويل التنمية في البلدان المتخلفة** ، دار النهضه العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

١٦. الدكتور سلامة ، رمزي علي ابراهيم ، **اقتصاديات التنمية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

١٧. الدكتور الشافعي ، محمد زكي ، **التنمية الاقتصادية** ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

١٨. الدكتور صادق ، محمد توفيق ، **التنمية في دول مجلس التعاون ، دروس السبعينات وآفاق المستقبل** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٦ .

١٩. الدكتور الصايغ ، يوسف عبدالله ، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٢٠. الدكتور الصايغ ، يوسف عبدالله ، **اقتصاديات العالم العربي ، التنمية منذ العام ١٩٤٥ ، الجزء الأول البلدان العربية الاسيويه** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ .

٢١. الدكتور صقر ، صقر أحمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٢. الدكتور عبد الحق ، يوسف ابراهيم ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن** ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٢٣. الدكتور علي ، مصطفى حسن ، **شركاء في تشوية التنمية** ، دار الطليعه ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٢٤. الدكتور عمر ، حسين ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٧٨ .

٢٥. الدكتور عيسى ، محمد عبد الشفيع ، **قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد** ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .

٢٦. الدكتور عيسى ، محمد عبد الشفيع ، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي** ، دار الطليعه ، بيروت ، ١٩٨٤ .

٢٧. غورينة ، موريس ، **العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم** ، ترجمة سليم مكسور ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٢٨ الدكتور القاضي ، عبد الحميد محمد ، **مقدمة في التنمية التخطيط الاقتصادي** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ .

٢٩. الدكتور قنديل ، عبد الفتاح ، **اقتصاديات التخطيط** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٢ .

٣٠. الدكتورقريصه ، صبحي تادرس ، والدكتور العقاد ، مدحت ، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣١. الدكتور كاظم ، غفار عباس ، **المديونية الخارجية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، عمان ، ١٩٨٦ .

٣٢. ماسون ، ادوارد ، **التخطيط الاقتصادي** ، ترجمة عبد الغني الدالي ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٨١ .

٣٣. الدكتور المحجوب ، رفعت ، **الاقتصاد السياسي** ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٨٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٤. الدكتور مرسي ، فؤاد ، **هذا الانفتاح الاقتصادي** ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٣٥. مهيار ، صادق توفيق ، والنبهاني ، نبية مسعود ، **أوجه التمويل والانفاق لمشاريع خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥** ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٧٧ .

٣٦. الدكتور هويدي ، عبد الجليل ، **سياسة الاقتراض العام في الجمهورية العربية المتحدة** ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣٧. لانجه ، اوسكار ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، ترجمة هشام متولي ، مركز الدراسات الاقتصادية ، دمشق ، بت .

٣٨. واجل ، س.س ، **فن التخطيط للتعجيل بالنمو الاقتصادي في البلاد المتخلفة** ، ترجمة الدكتور راشد البراوي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٣٩. ولترز ، روبرت ، س ، **المعونات الامريكية والسوفيتيه تحليل مقارن** ، ترجمة الدكتور نبيل صبحي ، دار العلم ، الكويت ، ١٩٧٤ .

ثانيا : المنشورات :

أ. المنشورات الاردنية :

ـ مجلس الاعمار الاردني :

٤٠. برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ .

ـ المجلس القومي للتخطيط :

٤١. خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ .

٤٢. خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

٤٣. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .

ـ وزارة التخطيط :

٤٤. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ وزارة العمـــــــل :

٠٤٥ التقرير السـنوي لعـام ١٩٨٢ ٠

٠٤٦ التقرير السنوي لعـام ١٩٨٣ ٠

٠٤٧ القرير السـنوي لعـام ١٩٨٤ ٠

٠٤٨ التقرير السـنوي لعـام ١٩٨٥ ٠

٠٤٩ التقرير السـنوي لعـام ١٩٨٦ ٠

ـ دائرة الاحصاءات العامـــة :

٠٥٠ الحسابات القومية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ٠

٠٥١ الحسابات القومية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ٠

٠٥٢ الحسابات القومية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ٠

٠٥٣ الحسابات القومية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ٠

٠٥٤ النشرة الاحصائية السنوية العدد (٣٦) لعام ١٩٨٥ ٠

٠٥٥ النشرة الاحصائية السنوية العدد (٣٧) لعام ١٩٨٦٠

٠٥٦ النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية ، ١٩٨٦ ٠

٠٥٧ الدراسة الصناعية ، لعام ١٩٨٦ ٠

٠٥٨ الدخل القومي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ ٠

ـ البنك المركـزي :

٠٥٩ النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة ٠

٠٦٠ بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٣) ، عدد خاص٠

٠٦١ التقرير السنوي السابع لعام ١٩٧٠ ٠

٠٦٢ التقرير السنوي الثاني والعشرون لعام ١٩٨٥ ٠

٠٦٣ التقرير السنوي الثالث والعشرون لعام ١٩٨٦٠

٠٦٤ ـ التقرير السنوي الرابع والعشرون لعام ١٩٨٧

ـ ديوان المحاسبه :

٠٦٥ التقرير السنوي الرابع والثلاثون لعام ١٩٨٥ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب ٠ المنشورات غير الاردنيـــة :

— البنـك الدولـــي :

٠٦٦ تقريـر عن التنميـة في العالـم لعـام ١٩٧٩ ٠

٠٦٧ تقريـر عن التنميـة في العالـم لعـام ١٩٨٠ ٠

٠٦٨ تقريـر عن التنميـة في العالـم لعـام ١٩٨١ ٠

٠٦٩ تقريـر عن التنميـة في العالـم لعـام ١٩٨٥ ٠

— صنـدوق النقـد الدولـــي :

٠٧٠ التقريـر السـنوي لعـام ١٩٨٤ ٠

٠٧١ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق العربي للانمـــاء الاقتصادي والاجتماعـــي، الشمال والجنوب ، تقرير اللجنة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلـي برانت ، ترجمة الدكتور زكريا نصر ، والدكتور محمد سلطان ابو علي ، والدكتور جلال امين ، الكويت ، ١٩٨١ ٠

ثالثا : الصحف والمجـلات :

٠٧٢ الدكتور امين ، جلال احمد ، " اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقييـم تجارب التنمية العربية " ، المستقبل العـربي ، السنة الأولـى ، العـدد الخامـس ، كانون ثاني ، ١٩٧٩ ٠

٠٧٣ الدكتور ابراهيم ، عيس ، " نحو انشاء بنك معلومات اردني " ، البنوك في الاردن ، المجلد الثالث ، العدد الخامس ، حزيران ، ١٩٨٤ ٠

٠٧٤ الدكتور الحنيطي ، حرب ، " خط الفقر في الاردن " ، جريدة الدستور ، العـدد ٦٦٢٩ ، تاريخ ١٩٨٦/٢/١ ٠

٠٧٥ الدكتور سعيد ، محمد السيد ، " نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديـات العربيـة " ، المستقبل العربي ، السنة السادسـة ، العدد (٦٢) ، نيسـان ، ١٩٨٤ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٧٦ سليمان ، جمال داود ، " أهمية معامل رأس المال في تخطيط الاستثمار " **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** ، جامعة بغداد ، العدد الأول ، المجلد التاسع ، كانون ثاني ، ١٩٨١ ٠

٠٧٧ الدكتور الطراونه ، فايز ، " التوازن الاقتصادي والاجتماعي والاختلالات التنموية " **البنوك في الاردن** ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، حزيران ١٩٨٣ ٠

٠٧٨ الدكتور الكواري ، علي خليفة ، " نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية " ، **المستقبل العربي** ، السنة الاولى ، العدد الخامس ، كانون ثاني ١٩٧٩ ٠

٠٧٩ الدكتور الموسى ، شريف ، " مفهوم التبعية واستراتيجية التصنيع العربية " ، **المستقبل العربي** ، السنة الثامنه ، العدد (٧٩) ، أيلول ١٩٧٩ ٠

٠٨٠ الدكتور المومني ، رياض ، " أثر رأس المال الاجنبي ، القروض ، والمساعدات على التنمية الاقتصادية ، التجربة الاردنية للفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٨٥ " ، **مجلة أبحاث اليرموك** ، جامعة اليرموك ، اربد ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، ١٩٨٧ ٠

رابعا : الندوات والأبحاث :

٠٨١ الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) ، **ندوة هجرة الكفاءات العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ٠

٠٨٢ الدكتور الحمصي ، محمود ، " تقييم تجربة التخطيط والانماء في الوطن العربي " ، الحلقة النقاشية الرابعة ، **التخطيط لتنمية عربية ، آفاقه وحدوده** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨١ ٠

٠٨٣ الدكتور العكل ، عبد الهادي ، " سوق العمل الاردني ، الواقع وآفاق المستقبل " ، محاضرة القيت في ندوة **القيادات العمالية** ، الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ، عمان ، ١٩٨٧ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خامسا : الابحاث غير المنشورة :

٨٤. - الدكتور ابراهيم ، عيسى ، " جداول القوى العاملة " ، وزارة التخطيط ، عمان ، ١٩٨٦ ، بحث غير منشور .

٨٥. الدكتور الصقور ، محمد ، " ورقة موجزة عن خط الفقر في الاردن " ، بحث مقدم لندوة توزيع الدخل وآثارة الاجتماعية في الاردن ، التي عقدت في عمان خلال الفترة من ٢١ - ١٩٨٨/٩/٢٢ .

٨٦. القاضي ، محمد بدوي ، " الزكاه وأثرها على مشكلة الفقر في الاردن " رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٨.

٨٧. كنعان ، طاهر ، " ملاحظات حول البعد الاجتماعي لتوجهات التنمية في الاردن " ، بحث مقدم لندوة توزيع الدخل وآثارة الاجتماعية في الاردن ، التى عقدت في عمان خلال الفترة من ٢١ - ١٩٨٨/٩/٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب • المراجع الانجليزيـــة

1. Ackley, Gardner. **Macro Economic Theory and Policy,** Macmillan Publishing Co. INC., New York, 1978.

2. Agarwala, A.N. and Singh, S.P (Edit) **Accelerating Investment In Developing Economies,** Oxford University Press, New York, 1969.

3. Berrill, Kenneth. (Edit), **Economic Development, With Special Reference To East Asia,** Macmillan and Co., LTD, London, 1965.

4. Baumol, William J. (Edit), **Public and Private Enterprise In a Mixed Economy,** The Macmillan Press LTD, London, 1980.

5. Brenner, Y.S., **Theories of Economic Development and Growth,** George Allen and Unwin LTD, London, 1966.

6. Bryce, Murray D. **Policies and Methods For Industrial Development,** McGraw-Hill INC., London, 1965.

7. Cairncross, A.K. **Factors In Economic Development,** George Allen and Unwin LTD, London, 1962.

8. Chenery, Hollis, **Structural Changes and Development,** Oxford University, Press, New York, 1979 .

9. Das Gupta, A.K. **Planning and Economic Growth,** George Allen and Unwin LTD, London, 1965 .

10. Dikson, John and Others, **Statistical Decision Models For Manqment,** U.S.A. Allyn and Bacon, 1984 .

11. Frank, Isaiah, **Foreign Enterprise In Developing Countries,** The Johns Hopkins University Press LTD, London, 1980 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

12. Haberler, Gottfried, **Economic Growth and Stability**, Nash Publishing, Los Angeles, 1974.

13. Hanson, A.H. **Public Enterprise and Economic Development**, Routledge and kegan Paul LTD, London, 1965 .

14. Hart, Jeffery. A. **The New International Economic Order, Conflict and Cooperation in North-South Economic Relations**, St. Martin's Press, New York, 1983 .

15. Hirschman, A.O. **The Strategy Of Economic Development**, Yale University Press, New Haven, 19th Printing, 1965.

16. Johnston, J. **Econometric Methods**, McGraw-Hill Book Company New York, 2nd Edition, 1972 .

17. Junankar, P.N. **Investment Theories and Evidence**, The Macmillan Press LDI, London, 1972.

18. Keynes, John M. **The General Theory of Employment, Enterst, and Money**, First Harbinger Edition, New York, 1964.

19. Kindleberger, Charles. P. and Herrik, Bruce. **Economic Development**, McGraw-Hill Kogakusha LTD, London, Third Edition, 1977.

20. Koutsoyiannis, A. **Modern Microeconomics**, St. Martin's Press, New York, 2nd Edition, 1979.

21. Lamfalussy, A. **Investment and Growth In Mature Economies** Macmillan and Co. LTD, London, 1961.

22. Lewis, W.A. **Dynamic Factors in Economic Growth**, Orient Longman, LTD, Bombay, 1974.

23. Lewis, W.A. **The Theory of Economic Growth**, Richard D. Irwin INC, Illinois, 1955 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

24. Mazur, Michael P. **Economic Growth and Development in Jordan,** Croom Helm LTD, London, 1979 .

25. Meier, Geraled M. (Edit) **Leading Issues in Development Economics,** Oxford University Press, New York, 1964.

26. Meier, Geraled M. **The International Eonomics of Development, The Theory and Policy,** Harper and Row Publishers, New York, 1968.

27. Mellor, John. W. **The New Economics of Growth, A Strategy For India and Developing World,** Cornel University Press, London, 1976 .

28. Mikesell, Raymond. F. **The Economics Of Foreign Aid,** Aldine Publishing Company, Chicago, 1968 .

29. Mishan, E.J. **The Economic Growth Debate,** George Allen and Unwin London, 1980.

30 Musgrave, Richard. A. **The Theory of Public Finance,** McGraw-Hill Book Company INC., New York, 1959.

31. Myrdal, Gunnar, **Economic Theory and Underdeveloped Regions,** Methuen Co. LTD, London, 1965.

32. Neter, John, and Others, **Applied Linear Statistical Models,** Richard D. Irwin INC., Illinois, 2nd Edition, 1985.

33. Nielson, Howard. C. **The Hashemite Kingdom of Jordan, Seven Year Program For Economic Development An Evaluation,** U.S.A. Ford Foundation, 1970.

34. Nurkse, Ragner, **The Problems of Capital Formation In Underdeveloped Countries,** Oxford University Press, New York, 1962.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

35. Peterson, Wallace. C. **Income, Employment, and Economic Growth,** W.W. Norton and Company INC., New York, 1962.

36. Pindyck, Robert. S. and Robinfeld, Daniel. L. **Econometric Models and Economic Forecasts,** U.S.A McGraw-Hill Book Company, New York, 1976.

37. Robinson, John. **Essay In the Theory of Economic Growth,** S.I. Martin's Press, New York, 1968.

38. Rostow, W.W. **The Stages of Economic Growth, A Non Communist Manifesto,** cambridge University Press, London, 1967.

39. Schumpeter, Joseph. A. **The Theory of Economic Development** Translated by R. Opie' Oxford University Press, New York, 1961.

40. Share' Monther. (Edit), **Jordan Place With The Arab Oil Economies,** Proceedings of The Seminar Held at Yarmouk University's Liasion Office, Yarmouk University, Irbid, 1986.

41. Stevens, Willy. J. **Capital Absorptive Capacity In Developing Countries,** A.W. Sijthoff Leiden, Brussels, 1971.

42. Thirwall, A.P. **Growth and Development, With Special Reference to Developing Economies,** The Macmillan Press LTD, London, Third Edition, 1983.

43. White, William. H. (Edit), **Readings in Macroeconomics,** The Dryden Press, Illinois, 1978.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Reports and Periodicals.

44. Abu-Shaikha, Ahmad. "Sources of Growth in The Jordan Economy" **Banks In Jordan,** The Association of Banks in Jordan, Vol. 2, No. 6, June 1983.

45. Dacy, DouGlas. C. "Foreign Aid, Government Consumption, Saving, and Growth in Less-Developed Countries", **Economic Journal,** Vol. 85, September, 1975.

46. Dr. Dajani, Jarir S. "Poverty and Income Distribution in Jordan", **Banks In Jordan,** Association of Banks in Jordan, Vol. 1, No. 1, September, 1982.

47. Gupta, K.L. "Foreign Capital and Domestic Savings", **Review of Economic and Statistics,** Vol, 52, May, 1970.

48. Kuzents, Simon. "Modern Economic Growth, Findings and Reflections", **The American Economic Review,** Vol. 63, No. 3, June, 1973.

49. Rimmer, DouGlas. "Basic Needs" and Origins of The Development Ethos", **The Journal Of Developing Areas,** Vol, 15, No. 2, January 1981.

50. Dr. Saket, Bassam K. "The Foreign Obligation of the Jordanian Economy, Their Growth and The Capacity of Jordan to meet their Burden", Royal Scientific Society, Amman, 1977.

51. Santos, Theotonio Dos. "The Structure of Dependency", American **Economic Review,** Vol. 9, No. 2. May , 1976.

52. Dr. Tarawneh, Fayez A. "Poverty and Distribution of Growth In Jordan", Banks In Jordan, Association of Banks In Jordan, Vol. 2, No. 3, March, 1983.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

53. The Ministry of Planning, "Selected Proceedings of The Third Jordan Development conference", Amman 1987.

54. U.N. "World Industry Since 1960, Special Issue of The Industrial Development Survey For The Third General Conference of UNIDO", New York, 1979.

55. International Monetary Fund. International Financial Statistics" Year Book , 1988.

Unpublished Material

56. Assaf, Ghazi. "The Size Distribution of Income In Jordan In 1973", Royal Scientific Society, Amman, June, 1979.

57. Dr. Haddad, Adeeb, "Jordan's Income Distribution In Retrospect", Draft Paper Prepared For The Workshop, Income Distribution and Its Social Impact In Jordan, Amman, September 21-22, 1988.

58. Shaban, Radwan Ali, "Expenditure Distribution and Poverty In Jordan 1980", Department of Economics, University of Pennsylvania.

59. Dr. Share, Mouther, "Income Distribution, Education As a Determining Factor", Draft Paper Prepared for The Workshop, Income Distribution and Its Social Impact In Jordan, Amman, September 21-22 1988.

60. Vocational Training Corporation, "Training and Job Opportunities for women In Jordan", Amman, Dec., 1981.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Although the reduction of trad balance deficit is one of the fundamental targets of all economic plans, the adopted investment policy didn't lead to achieve this target in any way, as this deficit continuously rises in increasing rates, and it is still very high either in absolute value, or compared with gross domestic production.

The structural changes in the Jordanian economy-which is considered by many economists as the most important distinguisher between growth and economic development-were negligible.

In spite of the gradual reduction of the agricultural sector's participation in gross domestic production, the participation of the industrial sector was limited and it rises in small rates, and there weren't any changes in the structure of the industry itself, as it is still restricted only on consumptional and exploitation industries.

As to the income structure, there was a continuous rise in the participation of external resources in the formation of national and disposable income, which was accompanied by a reduction in the participation of gross domestic production in the formation of national and disposable income and the invesmen policy didn't lead to redistribution of income in faver of the poorest people.

No important changes took place, as to the demand structure and to theforeign trad struture.

And the most dangerous and clear negative result of the development experience in Jordan is the deepening of external dependancy of the Jordanian economy.

In short, it can be said that the experience of investment planning in Jordan succeeded to some extent in achieving economic growth, but its results were modest as to the achievement of economic development.

٢٧٨٠٦٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The broad, recent concept of development which has been adopted in Jordan plans, as from the first Five-Year plan (1976-1980) and the following plans, includes in addition to the previous three traditional targets, some new ones, such as reducing the external dependency, satisfying the basic needs of all population, and creating important changes in the economic structure.

The actual achievement of these targets was as follow,despite the rise in the rate of growth of gross domestic prodution from 3.9% annually during the period (1973-1975), to 11.4% during the period 1976-1980, This rate started declining to reach 0.9% in 1985.

This also happened in respect of reduction of unemployment ratio, which decreased during the period (1973-1975), until Jordan reached the full employment state, and started receiving immgrant labour during the first Five-Year plan 1976-1980.

But since 1981, the unemployment began to reappear, and its ratio reached 8% in 1986.

So the increase in gross domestic production rate of growth, and the reduction of unemployment rate, didn't have the continuity feature, as it was only for limited period (1976-1980).

And it was due at least partly to external factors, mainly the economic boom witnessed by neighbouring countries, due to the rise in petrolem prices, which consequently lead to increase these countries aids to Jordan and increase their demand on Jordanian - labour, Which in its turn reduced the rate of unemployment in Jordan.

Jordan also achieves to a great extent the target of satisfying basic needs for most of its population, especially in the fields of education, health, and nutrition, Although there is a specific group of people still living below the absolute poverty line, There is also a Shortage in the supply of housing for the law-income people at the same time there is a surplus in the supply of housing to middle and high income people, this displys that the pattern of investment in this sector didn't meet the actual demand on housing for all population.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The distribution of investments according to economic sectors display the small share of the agricultural sector, both in planned or actual investments, as it didn't exceed 7.3% of planned investments in average all through the period (1963-1990), and it didn't exceed 6.1% of actual investments during the period (1973-1985), despite the fact that our imports of food-stuff and meat consisted 16.5% of the total imports.

The Percentage devoted to the industrial sector from planned investments during the period (1963-1990) was around 18.6% in average, While the actual investments in this sector didn't exceed 17% of the total investments during the period (1973-1985).

So that the percentage of actual investments devoted to the productive sectors - agricultur + industry - was less than 25% of total investments, and there is an exaggerated concentration on invistment in the infrastructure and services sectors, especially transport and housing, which receive more than 52% of the total actual investments during the period (1973-1985).

The incremental capital/out put ratio shows a remarkable increase during the period of the second Five-Year plan (1981-1985) compared with its previous value during the first Five-Year plan period (1976-1980).

This indecates the existence of idle productive capacity in the productive secotrs, and excessive investment devoted to the infrastructure sector, in which the value of ICOR is very high.

There is also a gradual rise in the incremental capital/labour ratio, due to the increasing trend to use high capital intensive technology, without taking the increasing ration of unemployment into account.

The concept and targets of development in Jordan were restricted towards increasing domestic production, and reducing unemployment ratios and trade balance deficit.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The Object of this thesis is to evaluate the Jordanian experience of investment planning.

The First Chapter is an overview to the determinants of investment in developing countries in general, So that it serves as a theoretical ground in other chapters.

It deals with internal and external resources of capital formation in developing countries, and sheds some light on the problems and obstacles which hinder the process of capital formation in these economies.

The developing countries suffer from the weakness on internal financial resources as a result of the weakness of national savings due to the low levels of per capita income, and the prevailing of the consumption patterns of industrial countries in developing countries.

When these countries try to impose compulsory savings through taxiation or inflationary means, They find that the financial goals of these means contrast to other political, economic, and social targets of governments.

In the case of internal borrowing, the usual declination of individuals from buying the internal debt bonds, Compells the government to sell such bonds to banks, commercial, and industrial corporations.

In the way the internal debt doesn't achieve its main goal in drawing the surplus purchasing power of some individuals and channel it from consumptive to productive activities, at the same time the drawing of surpluses frome commercial and industrial corporations hinders the expanding of thier activities through profit reinvestment and minimizes the capacity of banks in granting credit facilities to productive sectors.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University of Jordan

Faculty of Economics and Administrative Sciences

Department of Economics and Statistics

Investment Planning And Its Effect On Development In Jordan

By

Ghaleb M. Bani-Hani

Supervisor

Dr. Abed A. Kharabshi

This Thesis Has Been Submitted as a Partial Fulfillment of the Requirment For Dgree Of Master Of Science In Economics

Faculty Of Economics And Administrative Science

University Of Jordan

1989

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مكتبة الجامعة الأردنية
جرد ٢٠٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit